جامعة بغداد
كلية التربية للبنات
قسم التاريخ

وزراء الإمارة البويهية في العراق

(دراسة سياسية)

334-447هـ/ 945- 1055م

أطروحة تقدمت بها

منتهى عودة طلال الشويلي

إلى

مجلس كلية التربية للبنات في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الإسلامي

بإشراف
الاستاذ المساعد الدكتور
هادي حسين حمّود

1428 هـ
2007م

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَاجعَل لِي وَزِيراً مِن أَهلِي هَرون أَخِي أشدُدْ بِهِ أَزرِي وَأَشرِكهُ فِي أَمرِي }

(سورة طه، الآيات: 29-32)

الإهداء

إلى مثلي الأعلى ..... والدي العزيز ....

إلى التيّ سَهَرت وَعانَت ......أمي الحنون ....

إلى أخي الشّاب .. باسم .. المحب لِلعِلم ....

رحَمكِم الله جمَيعاً

وَلَيتكم معي روحاً وجَسَداً

وأنا أناقش أطروحتي .....

أطالعُ وُجوُهكم ..... أتلهف إليكم شوقاً ...

يَعزُ عَلَيَّ فراقكم ...

أحبتي .... اَهدِي إليكم

ثَمَرة جُهدي المتواضع .....

منتهى

شكر وتقدير

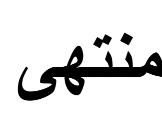
شكراً لله الحميد الكريم لجلالته ولعظمته، وما توفيقي إلا بعزته ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

أقدم خالص شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور هادي حسين حمود لتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة ولملاحظاته القيمة واقتراحاته التي قدمها خلال فترة إعداد الأطروحة .

وأتقدم بالشكر الجزيل الى أساتذة القسم الأفاضل لجهودهم القيمة التي بذلوها لكل الطلبة وأقدم شكري وتقديري الى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين سيبدون لي ملاحظاتهم القيمة بعد مناقشتهم لي موضوع هذه الأطروحة، والشكر أيضاً يفيض الى أولئك الذين ساندوني وسهلوا مهمتي ممن عملوا في مكتبة كليتنا ومكتبة كلية الآداب ومكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب / جامعة بغداد.

كما أقدم شكري وامتناني إلى أهلي واخص بالذكر أخي أبو محمد الذي وفر لي كل سبل الراحة وشجعني على إتمام هذا الجهد، ولا يفوتني أن اشكر زميلاتي في الدراسة كافة، والى كل من قدم لي يد العون من اجل إتمام هذه الدراسة.

وأخيراً أقدم شكري إلى أولئك الذين لم تسعفني ذاكرتي على ذكر اسمائهم وأدعو من الله إن يوفقهم وان يجنبهم كل سوء والحمد لله رب العالمين.



الرموز والمختصرات

ملاحظة

لغرض التركيز وعدم الإســـهاب والإطالة تم اســـتعمال الرموز الآتية للدلالة على اختصار ما يقابلها من الكلمات والعبارات وكما يأتي :

هـ = هجرية

م = ميلادية

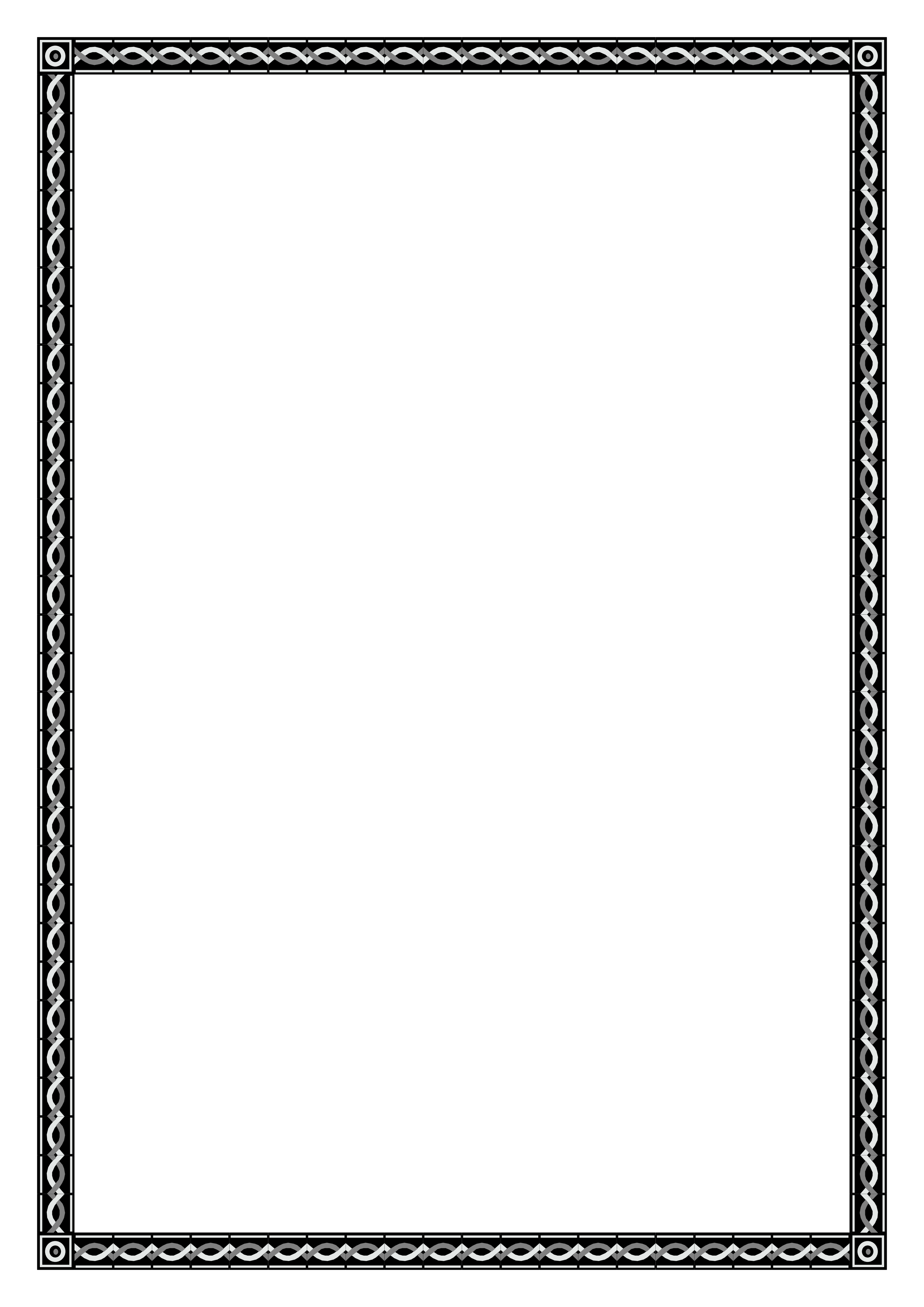
ت = المتوفي

ج = الجزء

ق = القسم

ص = الصفحة

د. ت = دون تاريخ



إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الأطروحة جرى تحت إشرافي في جامعة بغداد – كلية التربية للبنات وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الإسلامي .

التوقيع :
اسم المشرف: د. هادي حسين حمّود
التاريخ:

بناء على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الأطروحة للمناقشة.

التوقيع:

رئيس قسم التاريخ
التاريخ:

إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على هذه الأطروحة، وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول بتقدير (   ) لنيل درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الإسلامي.

التوقيع: التوقيع:
الاسم: الاسم:
المشرف   رئيس اللجنة

التوقيع: التوقيع:
الاسم: الاسم:
عضو   عضو

التوقيع: التوقيع:
الاسم: الاسم:
عضو   عضو

صادق مجلس كلية التربية للبنات على قرار لجنة المناقشة .

التوقيع:
الاسم: أ.د. ناظم رشيد شيخو
عميد كلية التربية للبنات
التاريخ:

إقرار الخبير اللغوي

أشـهد بأني قرأت هذه الأطروحة الموسومة بـــ **وزراء الإمارة البويهية في العراق (دراســة سياسـية) 334-447هـــ/ 945- 1055م** التي قدمتها الطالبة **منتهى عودة طلال الشــويلي** إلى كـلية التربية للبنات – جامعة بغداد وهي جـزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الإسلامي في قسم التاريخ وقد وجدتها صالحة من الناحية اللغوية .

الخبير اللغوي

أ . د . عبد الهادي خضير

المحتويات

المقدمة

نطاق البحث وتحليل المصادر

الحمدُّ لله الذي يقصُّ الحق، من أنباء ما قد سبق، والصلاة والسلام على محمد أفضل من صدق فيما نطق، وعلى آله ضياء الغسق، ونظام النسق، وعلى صحبه أهل السبق.

وبعد، فان موضوع الوزارة العربية الإسلامية على الرغم مما كتب عنه في الدراسات التاريخية المعاصرة لا يزال يثير اهتمامات الباحثين المحدثين ولاسيّما في الجوانب التي لا يزال الغموض يكتنفها، وقد يرى البعض ان الخوض في مثل هذه المواضيع ليس بذي فائدة على صعيد البحث التاريخي ذلك أنها أستنفدت من الناحيتين السياسية والتاريخية من جهة، وأن الكتابة فيها مجدداً سوف لا يخرج عن الأفكار والتحليلات والرؤى السابقة من جهة أخرى، وقد يكون لهذا الرأي بعض المصداقية فيما اذا كان الغرض من ولوج هذه المواضيع هو مجرد الكتابة وتسطير الصفحات واعادة تشكيل الآراء السابقة وصياغتها بشكل آخر، لكنه في جوانب أخرى يجانب الموضوعية ويلغي باب الاجتهاد الفكري ويعيق حركة البحث التاريخي ويوقف نشاط المبدعين في المجال التاريخي، واذا ما أعطينا لأنفسنا فسحة من الخيال والتأمل لنتصور حال الدراسات التاريخية المعاصرة اذا ما بقيت تدور في فلك الرأي الأول، ففي هذه الحالة علينا أن نعد جلّ الدراسات التي صدرت بدءاً من خمسينيات القرن الماضي مكررة أو فاقدة لعنصري الجدّة والأصالة، وعندها سنصادر بلا قصد عناء وجهود باحثين ودارسين قضوا الليالي والأيام والشهور والسنين في تتبع الأحداث والروايات، فاذا كان الأمر كذلك فما هي يا ترى الجدوى من المؤلفات التي ألفت في التاريخ العربي والإسلامي في الحقب المتأخرة ؟ وأقصد على سبيل المثال لا الحصر كتاب الكامل في التاريخ لمؤلفه ابن الأثير، أبي الحسين علي بن أبي الكرم الجزري الشيباني المتوفى سنة 630هـ/1232م وكتاب

البداية والنهاية لمؤلفه ابن كثير، أبي الفداء اسماعيل بن عمر المتوفى سنة 774هـ/1372م وكتاب شذرات الذهب في أخبار من ذهب لمؤلفه ابن عماد الحنبلي، أبي الفلاح عبد الحيّ المتوفى سنة 1089هـ/ 1678م، ألم يكن هؤلاء قد كرروا معلومات سبق لمؤلفات أخرى أن تناولتها كتاريخ الرسل والملوك لمؤلفه الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير المتوفى سنة 310هـ/ 922م وكتاب تجارب الأمم وتعاقب الهمم لمؤلفه مسكويه، أبي علي أحمد بن محمد المتوفى سنة 421هـ/ 1030م وكتاب تاريخ الصابئ لمؤلفه أبي الحسين هلال ابن المحسن بن إبراهيم المتوفى سنة 448هـ/ 1056م وغيرها، فلماذا اذن نسوغ لأولئك ونمدحهم ونثني على جهودهم وفي الوقت نفسه ننتقص جهود الباحثين المحدثين ؟، وقد يطرح البعض من اصحاب النظرة العابرة، أن كتاب الكامل في التاريخ على سبيل المثال قد حفظ أصول كتب وروايات ولولاه لما عرفنا كثيراً من الأمور عن الحقب السابقة، وهنا نرّد على أولئك أيضاً بالقول ان الدراسات المعاصرة على الرغم من كثرتها وتشابه موضوعاتها لا تصل جميعها الى القرون القادمة، وهنا يحدث الشيء نفسه، وتكون هذه الموضوعات قد حفظت للأجيال اللاحقة ما ضاع او فقد من الدراسات المعاصرة.

هذا من الناحية المنهجية، أما من الناحية التاريخية فان هذه الموضوعات على الرغم مما كتب فيها من مؤلفات وبحوث ، فان بعض جوانبها لا تزال غامضة وتستحق الدراسة فعلاً لاسيّما في الأمور التي تختلف فيها الآراء وتتشعب الأفكار، وهذا ما ينطبق على موضوع الوزارة، فمع كثرة ما كتب عنه فانه لم يفقد جدته ولاسيّما في بعض الحقب التاريخية التي شهدت تقلبات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وفكرية، فالوزارة في الحقبة البويهية في العراق لم تأخذ نصيباً كافياً في الدراسات المعاصرة أو في الأقل يوازي ما كتب في الحقب اللاحقة كالحقبة السلجوقية على سبيل المثال، وهذا الموقف يثير أكثر من سؤال، ففي الوقت الذي شهدت مؤسسة الوزارة في هذه الحقبة متغيراً سياسياً خطيراً تمثل في انفصال هذه المؤسسة عن السلطة الشرعية والسياسية المتمثلة بالخلافة العباسية وانتقالها بحكم

الواقع السياسي الجديد الى سلطة سياسية وعسكرية ناشئة وهي سلطة الأمراء البويهيين، نجد الدراسات المعاصرة تتناسى أو تهمل هذا المتغير المهم وتتوجه الى دراسة حقب أخرى استفادت من هذا الواقع.

ويبرز تساؤل آخر على قدر كبير من الموضوعية وهو أن تأسيس الإمارة البويهية في بغداد حاضرة الخلافة العباسية قد مثل تحولاً نوعياً في التاريخ العربي والإسلامي ليس على المستوى السياسي فحسب انما على المستويات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وهو تحول كانت له آثار عميقة في الحضارة العربية الإسلامية ، فهل استوعبت الدراسات المعاصرة هذا التحول وأبرزت بموضوعية متجردة تأثيراته الآنية واللاحقة ؟ أم أنها قاربت موضوع البويهيين بكثير من الأحكام السلبية المسبقة ؟ .

هذه التساؤلات وغيرها، فضلاً عن أهمية الحقبة البويهية في العراق كانت الدافع الى اختياري موضوع الدراسة، واذا كان هناك من تصدى لهذا الموضوع، الا أني وجدت سعته تتحمل اضافات أخرى لاسيّما ان الاطار التاريخي والمدى الزماني الواسع للوزارة في الحقبة البويهية يساعد على ذلك ، لذا عقدت العزم بعد التوكل على الله جلّ جلاله على ملاحقة تلك الاضافات والرؤية المستجدة فيها بغية كشف جوانب الغموض وسد الثغرات أولاً وتقديم رواية متماسكة موضوعياً وتاريخياً.

لقد حفلت الحقبة البويهية في العراق بكثير من المتغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، فما يتعلق بالمتغير السياسي، فان أهم ما يسجل في هذه الحقبة هو تخلي الخلفاء العباسيين مرغمين عن حقهم الشرعي والسياسي في اتخاذ الوزراء وإعطاؤه بحكم الأمر الواقع إلى الأمراء البويهيين مع أن هؤلاء كانوا يستمدون شرعيتهم بتفويض منهم، ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فقد أُجبر الخلفاء العباسيون على التنازل عن ما بقيّ لهم من سلطات سياسية أخرى، ولم يبق لهم سوى السلطة المعنوية والروحية بوصفهم الحافظين لشرعية الدولة العربية الإسلامية، في حين أن الأمراء البويهيين استأثروا وحدهم بالسلطة السياسية وشاركوا الخلفاء

العباسيين في بعض سلطاتهم الدينية كالدعاء على المنابر في خطب الجمعة وبعض المناسبات الدينية الأخرى ودق الطبول في أوقات الصلاة واتخاذ الألقاب الفخمة والرنانة وسك اسمائهم على النقود وغيرها.

أما المتغير العسكري، فقد تمثل بدخول البويهيين الى بغداد سنة 334هـ/ 945م واقامتهم إمارة داخل عاصمة الدولة العربية الإسلامية وحاضرة الخلافة العباسية، وهم بذلك نقلوا ما كان قائماً خارج العراق من إمارات مستقلة الى العراق نفسه وبغداد بالذات، واذا كان بعض المؤرخين يرى أن دخول البويهيين الى بغداد قد تم بلا عناء أو كلفة، فان ذلك في الواقع لم يكن ليتم لولا دهاء أبي محمد الحسن بن محمد المهلبي الذي صار فيما بعد أول وزير بويهي في بغداد، إذ تمكن من اقناع الخليفة العباسي المستكفي بالله، أبي القاسم عبد الله (333-334هـ/ 944-945م) وأمير الأمراء التركي أبي جعفر بن شيرزاد وبقية القادة الأتراك بوجوب التعامل مع الأمير أبي الحسين أحمد معز الدولة وتسهيل دخوله الى بغداد.

ولم يكن المتغير الاقتصادي يقل أهمية عن المتغيرين السابقين ، ففي الوقت الذي نهج فيه بعض الأمراء البويهيين سياسة أقتصادية اصلاحية تقوم على استصلاح الأراضي الزراعية وسد بثوق الأنهار وشق أنهار فرعية وبناء دور ومنشآت عمرانية ومستشفيات وغيرها، فانهم من جانب آخر قد أكثروا من المصادرات التي لم تعد تستثني أحداً سواءً أكان وزيراً أم تاجراً أم موظفاً، وزادوا الضرائب والمكوس بشكل غير مسبوق مما أثقل كاهل الناس، وأبتدعوا ضرائب ومكوساً جديدة مجحفة، وباعوا الأراضي والضياع السلطانية وأعطوا الجند أراضي وفق ما يعرف بسياسة الاقطاع العسكري.

أما المتغير الاجتماعي، فمع أن الأمراء البويهيين قد قدموا مصلحتهم السياسية على كل اعتبار، وتعاملوا مع الخلفاء العباسيين ولم يلتفتوا كثيراً الى الأمور المذهبية، الا أن حقبتهم في العراق كانت تعج بالفتن المذهبية التي كادت تعصف بالمجتمع البغدادي ولكنها في الوقت نفسه قد سجلت عجز الأمراء البويهيين ووزرائهم

عن وأدها مع أن لبعضهم جهوداً صادقة في ذلك، ولم يقتصر الأمر على الفتن ، فقد زادت الفوضى بشكل خطير وعاث العيارون فساداً وكبسوا الناس في وضح النهار ولا رادع لهم.

وعلى الرغم من كل ذلك، فان الحقبة البويهية في العراق امتازت بغناها الثقافي والعلمي والفكري، فبغداد على الرغم من مشاكلها ظلت قبلة العلماء وطلاب العلم من الناشئة، فكانت مساجدها ومراكزها ومنتدياتها العلمية والثقافية تزدحم بأولئك الذي وفدوا إليها للاستزادة من علمائها ومشايخها ، وكان لبعض الوزراء اسهام فاعل في بعث هذه النهضة العلمية، فقد قدموا العلم والأدب وقربوا العلماء والأدباء والشعراء والمفكرين والفلاسفة وأغدقوا العطايا الجزلة عليهم، وكانت بيوتهم مجالس علم وأدب يتبارى فيها الشعراء ويخوض فيها الفلاسفة ويتجاذب فيها العلماء أطراف الحديث.

الذي يهمنا من هذه المتغيرات، هو واقع مؤسسة الوزارة، فهل يا ترى تكيفت معها ؟ أم أنها ظلت مؤسسة وسطية تقوم بذات الأعمال التي كانت تقوم بها سابقاً ؟ أم أنها تراجعت أمام الهيمنة البويهية ؟ وهنا تبرز أهمية الموضوع، فالوزارة على الرغم من انقيادها شبه التام لسلطة الأمراء البويهيين الا أنها ظلت وثيقة الصلة بالرعية وقدمت مصلحتهم على أي اعتبار آخر رغم ما واجهته من تحديات، وهذا ما حاولنا جاهدين ابرازه كي نثبت استمرارية هذه المؤسسة في إداء الرسالة التي أستحدثت من أجلها وتقررت قواعدها وتقننت قوانينها.

واجهت الدراسة صعوبات كثيرة، ولعل أهمها تلك التي ترتبط بالوضع الأمني الذي يعيشه عراقنا الحبيب في هذه الحقبة العصيبة من تاريخه، فالتنقل بين مكتبات العاصمة الجريحة بغداد بات يشكل هاجساً لجميع طلبة الدراسات العليا والباحثين، ولكن لابّد من المضي في الطريق الذي أخترته مهما كانت وعورته، وهذا لا يتحقق الا بمزيد من الصبر والمثابرة، وبفضل من الله جل ثناؤه وفقت في اتمام هذه الدراسة.

أما الصعوبة الأخرى، فتتعلق بالموضوع الخاضع للدراسة، فهذا الموضوع يتضمن مديات زمنية واسعة مما يتحتم أجراء مراجعة شاملة ووافية لأمهات المصادر العربية والإسلامية وهي كثيرة، ولما كان جلّها غير متوفر في المكتبات العامة، فانه شكل أيضاً هاجساً مضافاً فكنت اقضي جلّ وقتي في تتبع هذا المصدر او ذاك لعلني أظفر به.

أما الصعوبة الثالثة، فكانت منهجية ، فكل الدراسات المعاصرة التي تناولت بعض جوانب هذا الموضوع كانت انتقائية من حيث طرحها، فكانت تبرز دور وزير دون آخر، ومما ساعد على ذلك عدم تجانس المصادر الأولية ، ففي الوقت الذي كانت فيه هذه المصادر غزيرة في تناول دور أو دورين من أدوار الوزارة في هذه الحقبة، كانت في المقابل شحيحة في الأدوار الأخرى مما تحتم عليّ اجراء مقاربة لأعادة التجانس بين ادوار الوزارة ككل في هذه الحقبة.

ولما كان أساس الدراسة يتعلق تحديداً بدراسة أحوال الوزارة في الحقبة البويهية في العراق، فان ذلك يعني من الناحية المنهجية الرجوع الى المؤلفات التي ألفت عن الوزارة في هذه الحقبة أو التي تلتها، وهي في الواقع كثيرة لكن معظمها ضاع أو فقد والذي سلم منها لم يصل جميعه، ونذكر على سبيل الاشارة فقط ما ضاع أو فقد من هذه المؤلفات التي لو وصلت الى جيلنا لسدت كثيراً من الثغرات والفجوات التي تكتنف معلوماتنا عن الوزارة في هذه الحقبة، فمن ابرزها، كتاب الوزارة للفارسي، أبي عبد الله أحمد (ت 361هـ/ 971م) وكتاب الوزراء أو أخبار الوزراء لأبي اسحاق الصابئ ابراهيم بن زهرون (ت 384هـ/994م) وكتاب اخبار الوزراء للصاحب بن عباد، اسماعيل بن عباس الديلمي القزويني الطالقاني (ت 385هـ/ 995م) وكتاب اخبار الوزير البويهي أبي الحسن المهلبي لهلال الصابئ، أبي الحسين بن المحسن بن ابراهيم(448هـ-1056م) وكتاب الوزراء لأبن ماكولا، أبي نصر علي بن هبة الله (ت 475هـ/ 1082م) وكتاب الوزراء لأبي الحسن غرس النعمة، محمد بن هلال الصابئ (ت 480هـ/ 1087م)وكتاب الوزراء للهمداني،

محمد بن عبد الملك (ت 521هـ/ 1127م) وكتاب الوزراء أو تاريخ الوزراء لياقوت الحموي، أبي عبد الله شهاب الدين (ت 626هـ/ 1228م) وكتاب الوزراء لابن الساعي، أبي طالب علي بن أنجب البغدادي (ت 674هـ/ 1275م) وكتاب الوزراء للبغدادي، إبراهيم بن موسى (ت 692هـ/ 1292م) وغيرها.

أما المؤلفات التي سلمت من الضياع أو الفقدان فهي، كتاب الوزيرين لأبي حيان التوحيدي، علي بن محمد (ت 414هـ/ 1023م) وكتاب الوزراء للثعالبي، أبي منصور عبد الملك بن محمد (ت 429هـ/ 1037م) وكتاب تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء أو الوزراء لـ هلال الصابئ وكتاب أدب الوزارة أو قوانين الوزارة وسياسة الملك للماوردي، أبي الحسن علي بن محمد (ت 450هـ/ 1058م)، غير أن ما يؤسف له حقاً أن هذه المؤلفات لم تسعف الدراسة بمعلومات مهمة، فكتاب أبي حيان التوحيدي أفرط في ذكر عيوب الوزيرين أبي الفضل بن العميد (ت 365هـ/ 975م) والصاحب بن عباد وهما ليس من وزراء الإمارة البويهية في بغداد، في حين تخصص كتابا الثعالبي والماوردي في شرح نظرية الوزارة والتعريف بقوانينها وشروطها ومراسيمها، وأما كتاب هلال الصابئ ، فمع أنه كتاب عام في الوزارة فقد ألف على غرار كتاب الوزراء والكتاب للجهشياري، أبي عبد الله محمد بن عبدوس (ت 331هـ/ 942م) الا أن القسم المتعلق بالوزارة البويهية فقد معظمه ولم يصل منه سوى معلومات متناثرة في ثنايا مؤلفات أخرى.

وعلى الرغم من هذه الاشكالية، فان الدراسة وأنسجاماً مع منهجها رجعت الى أمهات المصادر العربية والإسلامية ولاسيّما تلك التي عاصر مؤلفوها الحقبة البويهية أو جاءوا بعدها واستقوا معلوماتهم من مصادر قريبة من الحقبة المذكورة، والواقع فان هذه المصادر قد اسهمت في تلافي النقص الذي سببه ضياع أو فقدان مؤلفات الوزارة، لكن مع ذلك تبقى المؤلفات الأخيرة الأساس في كل دراسة تتعلق بالوزارة، وفضلاً عن ذلك فان الدراسة قد رجعت أيضاً الى العديد من الدراسات المعاصرة التي تناولت الموضوع الخاضع للبحث أو الحقبة البويهية في العراق سواءً كانت كتباً

أو اطـاريح ورسـائل جامعيـة أو بحوثـاً أو مقـالات عربيـة أو فارسـية أو أجنبيـة، فمـا يتعلـق بالمصـادر الأوليـة الرئيسـة رأينـا توحيـدها فـي مجـاميع متناسـقة وعلـى الشـكل الأتـي :

أولا : مؤلفات التاريخ الحولي

ويقف في مقدمتها ثلاثة مؤلفات مهمة، دأب مؤلفوها على متابعة كل ما يتعلق بأخبار البويهيين سواء في بغداد أو فارس، وصارت مؤلفاتهم أساساً للمؤرخين الذي جاءوا من بعدهم، المؤلف الأول هو تجارب الأمم وتعاقب الهمم للمؤرخ الفذ مسكويه وهذا الكتاب قد غطى فترة زمنية مهمة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود ونصف من الزمان تبدأ بدخول البويهيين الى بغداد سنة 334هـ/ 945م وتنتهي في سنة 369هـ/ 979م، وهي تقارب من الناحية التاريخية الدور البويهي الأول، وقد لا نبالغ اذا ما قلنا أنه لولا كتاب مسكويه هذا لجهلنا كثيراً من الأمور عن الدور البويهي الأول في بغداد، فمسكويه كان معاصراً للحقبة البويهية في بغداد وكتب معلوماته أما نقلاً عن رجالات الإمارة البويهية في بغداد من وزراء وقادة وموظفي دواوين وغيرهم أو عن مشاهدة وعيان، فالقيمة التاريخية لكتابه فيما يتعلق بالموضوع الخاضع للبحث كبيرة، فضلاً عن ذلك فان أسلوبه في العرض يقوم على متابعة الحدث والتفصيل في كل جوانبه مما يعطي نظرة واقعية لكثير من الأحداث التي تناولها، والمؤلف الآخر هو ذيل تجارب الأمم للمؤرخ الفذ أبي شجاع الروذراوري، محمد بن الحسين بن محمد (ت 488هـ/ 1095م)، فمع أن هذا الكتاب ذيل على كتاب مسكويه تجارب الأمم، الا أنه نهج أسلوبه في العرض ومتابعة الحدث، وكانت جلّ موارده مستقاة من رجال وثيقي الصلة بالإمارة البويهية في بغداد، وقد غطى أيضاً حقبة مهمة جداً تمتد لأكثر من عقدين تبدأ من حيث انتهى المؤرخ مسكويه في سنة 369هـ/ 979م وتنتهي في سنة 389هـ/ 998م، وهي تقارب الدور البويهي الثاني، ومعلوماته عن هذه الفترة صارت أساساً للمؤرخين الذين جاءوا بعده، أما المؤلف

الثالث فهو كتاب تاريخ الصابئ لمؤلفه هلال الصابئ والذي يُعرف أيضاً بـ (تاريخ هلال)، ومع أن القسم الأكبر من هذا الكتاب قد ضاع أو فقد وان المتوفر منه في الوقت الحاضر جزء قليل جداً يكاد يعطي فترة صغيرة تمتد من سنة 389هـ/ 998م وتنتهي في سنة 393هـ/ 1002م ، الا أن جل معلوماته قد وردت في كتاب المنتظم في تواريخ الملوك والأمم للمؤرخ ابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن ابن علي(ت 597هـ /1200م) ، وكتاب الكامل في التاريخ لمؤلفه ابن الأثير وكتاب مرآة الزمان في تاريخ الأعيان لمؤلفه سبط ابن الجوزي، أبي المظفر شمس الدين (ت 654هـ /1256م)، وهي في الواقع معلومات قيمة وجاءت أيضاً عن معاصرة ومشاهدة ومعاينة، فهلال الصابئ كان معاصراً لمعظم رجالات الإمارة البويهية في بغداد، فضلاً عن عمله الإداري في مؤسسة الوزارة في عهد الوزير فخر الملك، كذلك أطلع بحكم مناصبه الإدارية الأخرى على الوثائق الإدارية المحفوظة في الدواوين، وهنا تبرز أهمية معلوماته.

واذا كنا أعتمدنا المؤلفات الثلاثة مصادر رئيسة في دراستنا عن الدورين الأول والثاني، فان ذلك لا يعني مطلقاً اننا أهملنا المؤلفات الحولية الأخرى ككتاب تكملة تاريخ الطبري لمؤلفه الهمداني وكتاب المنتظم لمؤلفه ابن الجوزي وكتاب الكامل في التاريخ لمؤلفه ابن الأثير وكتاب مرآة الزمان لمؤلفه سبط ابن الجوزي، فهذه المؤلفات قد حفظت لنا جلّ ما ضاع من تاريخ هلال الصابئ، ولولاهم لما عرفنا واقع وحال مؤسسة الوزارة في الدور البويهي الثالث، والحال ينطبق أيضاً على المؤلفات الحولية الأخرى ككتاب العبر في خبر من غبر لمؤلفه الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن قايماز (ت 748هـ/ 1347م) وكتاب البداية والنهاية لمؤلفه ابن كثير وكتاب تاريخ ابن خلدون لمؤلفه ابن خلدون، عبد الرحمن محمد الحضرمي المغربي (ت 808هـ/ 1405م) وكتاب النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لمؤلفه ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين الاتابكي(ت 874هـ/ 1469م) وغيرها.

ثانياً : مؤلفات التراجم والوفيات

مع أن هذه المؤلفات لا تعد مصادر أساساً في دراسة الأحداث التاريخية، الا أنها في دراستنا قد وفرت فوائد جمة في التعريف بوزراء الإمارة البويهية في بغداد وكثير من اسماء الاعلام الذين لهم علاقة سواءً بالوزارة أو بالإمارة، ومن هذه المؤلفات كتاب معجم الأدباء لمؤلفه ياقوت الحموي وكتاب وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان لمؤلفه ابن خلكان، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد(ت 681هـ/ 1282م) وكتاب سير أعلام النبلاء لمؤلفه الذهبي وكتاب فوات الوفيات والذيل عليها لمؤلفه الكتبي، محمد بن شاكر (ت 764هـ/ 1362م) وكتاب الوافي بالوفيات لمؤلفه الصفدي، صلاح الدين بن خليل بن ايبك (ت 764هـ / 1362م).

ثالثاً : مؤلفات الأدب

لا شك في أن هذه المؤلفات قد عكست صورة واقعية وصادقة للروح العلمية المبدعة التي سادت بغداد في اثناء الحقبة البويهية في العراق، ولما كان للوزراء البويهيين أسهام رائد في بث هذه الروح وتشجيع العلم والمعرفة وتكريم العلماء والاحتفاء بالشعراء، فانه من الطبيعي أن تصنف كتب تشيد بدورهم في هذا المجال وتتابع ما يدور في مجالسهم ومنتدياتهم، فمن هذه الكتب ، كتاب الامتاع والمؤانسة لابي حيان التوحيدي الذي صنفه للوزير البويهي ابن سعدان، وقد تضمن معلومات قيمة عن فترة هذا الوزير وكتاب يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي، وقد تضمن أيضاً معلومات مهمة عن بعض الوزراء البويهيين ومجالسهم وما نسب اليهم من أشعار وما قيل فيهم من مدح وذم.

رابعاً : مؤلفات أخرى

مع أن هذه المؤلفات ليست ذات صلة مباشرة بموضوع دراستنا، لكننا رجعنا اليها في الأمور التي تطلبت توضيحاً، وهذه المؤلفات لا تندرج ضمن مجموعة

مصدرية واحدة فمنها على سبيل المثال مؤلفات ذات صبغة جغرافية ونذكر على وجه الخصوص كتاب معجم البلدان لمؤلفه ياقوت الحموي، ومؤلفات ذات صبغة لغوية نذكر منها كتاب لسان العرب لمؤلفه ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي (ت 711هـ/ 1311م) وكتاب القاموس المحيط لمؤلفه الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت 817هـ/ 1414م) ومؤلفات ذات صبغة عقائدية ونذكر منها كتاب الفرق بين الفرق لمؤلفه البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد(ت 429هـ/ 1037م) وكتاب الملل والنحل للشهرستاني، أبي الفتح محمد بن عبد الكريم (ت 548هـ/ 1153م)، ومؤلفات ذات صبغة سياسية ونذكر منها كتاب الفخري في الأداب السلطانية والدول الإسلامية لمؤلفه ابن طباطبا، محمد بن علي بن الطقاطقي (ت 709هـ / 1309م) وغيرها .

والى جانب المصادر الأولية، فان الدراسة رجعت أيضاً الى العديد من الدراسات المعاصرة سواءً كانت كتباً أو رسائل وأطاريح جامعية أو بحوثاً أو مقالات ونذكر منها تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي لمؤلفه حسن، ابراهيم حسن وكتاب العراق في العصر البويهي (التنظيمات السياسية والإدارية والاقتصادية 334-447هـ / 945-1055م لمؤلفه الزبيدي، محمد حسين والبحث الموسوم بوزراء العراق في فترة التسلط البويهي 334-447هـ/ 945-1055م لمؤلفه الجنابي، عجمي محمود وغيرها، كذلك رجعت الدراسة الى بعض المراجع الفارسية ذات الصلة ونذكر منها كتاب دستور الوزراء لمؤلفه خواند مير، غياث الدين بن همام الدين وكتاب آل بويه لمؤلفه فقيهي، علي اصغر وغيرها، وقد انتفعت الدراسة بشكل خاص من هذه الدراسات في كثير من الجوانب التحليلية.

وقد وزعت الدراسة على تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، تضمن التمهيد نبذة مقتضبة عن الوزارة قبل البويهيين ونبذة أخرى عن الأصول النسبية للبويهيين وديانتهم الزيدية وعوامل قيام إمارتهم في فارس وبغداد، وخصص الفصل الأول لنظام الوزارة عند البويهيين وتضمن معلومات عن الاستيزار والإنابة والنظر في

الأمور والاستيزار المشترك ومراسيم التقليد ورواتب الوزراء وغيرها، في حين عقد الفصل الثاني للحديث عن الدور البويهي الأول وتضمن أسماء الوزراء ومدد وزاراتهم والأعمال التي قاموا بها، وخصص الفصلان الثالث والرابع للحديث عن الدورين الثاني والثالث واسماء وزراء كل دور ومدد وزاراتهم.

وقد اعتمدت الدراسة الأمانة العلمية بما أوردته من معلومات من أجل الوصول الى الحقيقة التاريخية التي هي مطمح كل باحث وباحثة .

وقبل أن أختم هذا العرض الموجز لابد لي من أن أتقدم بالشكر الجزيل الى أستاذي الدكتور الفاضل هادي حسين حمَّود الذي أخذ بيدي وبذل جهده السخي وأنار طريقي ومنحني الثقة، فجزاه الله مني خير جزاء ومنحه الصحة والعمر المديد.

ولقد بذلت في أعداد هذه الدراسة قصارى جهدي، فان أصبت فيما ذهبت اليه فبتوفيق من الله جلّ جلاله ، وأن أخطأت الهدف فالكمال لله وحده، متمثلة بقول أحد الشعراء :

وقل لمن يدعي في العلم فلسفة حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء

حظيت الامارات التي أسسها البويهيون[1]، في بعض أقاليم المشرق الإسلامي والعراق[2]، باهتمام الباحثين العرب والأجانب، ولعل سـبب ذلك يرجع الى عوامل متداخلة كثيرة منها سياسية ونسبية ومذهبية وثقافية، فمن العوامل السياسية التي ميزت الحقبة البويهية في التاريخ الإسلامي عامة وتاريخ العراق خاصة، أن البويهيين قد نقلوا الى مركز الخلافة العباسية بغداد ما كان قائماً من نظام سياسي في الأمارات

---

(1) يرجع أصلهم الى الديلم الذين استوطنوا المنطقة الواقعة بين بحر قزوين جنوباً وبحر الخزر شمالاً، وقسم من بلاد آذربيجان وبلاد ايران غرباً، وقسم من الريّ وطبرستان شرقاً.
ينظر: الاصطخري، أبو اسحاق ابراهيم بن محمد (ت348هـ/959م)، مسالك الممالك، نسخة مصورة بالأوفسيت عن طبعة ليدن، دار صادر، بيروت، د.ت، ص204.

(2) أسس البويهيون ثلاث امارات وراثية هي:

أ- إمارة فارس ومركزها شيراز، وقد أسسها عميد الأسرة البويهية الحاكمة الأمير علي بن أبي شجاع بن فنا خسرو بن بويه الملقب بـ(عماد الدولة) وكانت تضم أيضاً همذان واصبهان، وقد استمرت حتى وفاته سنة 338هـ/949م .

ب- امارة الجبل ومركزها الريّ، وكانت تحت حكم الأخ الأوسط الامير الحسن بن أبي شجاع الملقب بـ(ركن الدولة) الذي استمر في حكم هذه الإمارة حتى وفاته سنة 366هـ/976م، اذ انتقل الحكم من بعده الى ابنه آبي شجاع، الملقب بـ(عضد الدولة).

ج- إمارة العراق ومركزها بغداد، وهي التي أقامها الأخ الأصغر الامير احمد بن أبي شجاع الملقب بـ (معز الدولة) بعد دخوله الى بغداد سنة 334هـ/945م، وقد استمرت هذه الأمارة الى سنة 447هـ/1055م تعاقب على حكمها احد عشر أميراً بويهياً من الأسرة الحاكمة.

ينظر: حسن، ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج3، الطبعة الخامسة عشر، دار الجيل، بيروت 1422 هـ/2001م، ص43-70 و ص110-120؛ التواتي، مصطفى، المثقفون والسلطة في الحضارة العربية (الدولة البويهية نموذجاً)، ج1، الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت 1423هـ/2004م، ص48.

شبه المستقلة التي ظهرت في بعض اقاليم الدولة العربية الإسلامية بدءاً من أوائل القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي[1].

ومع خطورة هذه الخطوة وما ترتب عليها من تداعيات خطيرة على سلطة الخلافة ذاتها كونها أسست سلطة سياسية وعسكرية قوية في دار الخلافة وحاضرة الخلافة بغداد فانها في الواقع جاءت استكمالاً لتوجهات سابقة قام بها بعض القادة من أبناء القومية الفارسية في الاستقلال السياسي عن سلطة الخلافة العباسية والتي بدأت تظهر منذ النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، فالمصادر التاريخية تشير الى ان القائد الفارسي ومؤسس الإمارة الصفارية يعقوب بن الليث الصفار (254-265هـ/868-878م) قد عزم على التوجه الى بغداد واحتلالها وكان قاب قوسين أو ادنى من تحقيق هدفه لولا ظهور الخليفة العباسي المعتمد على الله، أحمد بن جعفر المتوكل (256-279هـ/869-892م)، وقيادته لجيش الخلافة، إذ تفرق جنده وثارت ثورتهم حينما رأوا الخليفة المعتمد على الله يقاتلهم، فحملوا عليه وعلى من ثبت معه، فانهزم يعقوب وفشل مشروعه السياسي[2]، كذلك

---

(1) منها على سبيل المثال – لا الحصر – الإمارة الطاهرية (205-259هـ/820-872م)، التي أسسها طاهر بن الحسين، والإمارة الصفارية (254-290هـ/868-902م)، التي أسسها يعقوب بن الليث الصفار، والأمارة السامانية (261-389هـ/874-998م)، التي أسسها نصر بن احمد الساماني.

ينظر: حسن، ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج3، ص72-89؛ الجاف، حسن كريم، الوجيز في تاريخ ايران، ج1، بيت الحكمة، بغداد 1424هـ/2003م، ص211-216؛ الفقي، عصام الدين عبد الرءوف، الدول المستقلة في المشرق الإسلامي منذ مستهل العصر العباسي حتى الغزو المغولي، دار الفكر العربي، القاهرة 1420هـ/1999م ص32-72.

(2) ينظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ/923م)، تاريخ الرسل والملوك، ج9، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة 1408 هـ/1987م، ص516-517؛ ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الجزري الشيباني (ت

الحال مع القائد الديّلمي ومؤسس الإمارة الزيارية مردوايج بن زيّار (316-323هـ/928-934م) الذي لم يخف رغبته في الزحف نحو بغداد واحتلالها واقامة دولة العجم وأبطال دولة العرب[1]، غير أن الموت أدركه في سنة 323هـ/934م إذ قُتل على يد خادمه التركي لأسباب تبدو غامضة، وذهبت أحلامه بوضع التاج المرصع الذي عمله على صفة تاج كسرى وبناء المدائن ودور كسرى أدراج الرياح[2].

اما العامل السياسي الآخر المهم الذي ميز حقبة البويهيين أيضاً، فهو أن الإمارة التي أسسها البويهيون في بغداد تعدّ من الناحية السياسية أستمراراً لما يعرف بـ(نظام إمرة الأمراء) الذي أوجده الخليفة العباسي الراضي بالله، محمد بن المقتدر بالله (323-329هـ/934-940م) في سنة 324هـ/935م لدواع سياسية ومالية وإدارية عندما استدعى الأمير التركي أبا بكر محمد بن رائقً من واسط لتسلم منصب أمير الأمراء، وهو في الواقع منصب جديد يظهر لأول مرة في المؤسسات السياسية والإدارية للدولة العربية الإسلامية على أن يكفل دفع رواتب الجند والموظفين[3]، فالمصادر التاريخية تشير الى أن الأمير البويهي أحمد الملقب بـ (معز الدولة) عند دخوله بغداد سنة 334هـ/945م، تسلم منصب أمير الأمراء بموافقة من الخليفة

630هـ/1232م)، الكامل في التاريخ، ج6، تحقيق نخبة من العلماء، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت 1387 هـ/1967م، ص8.

(1) الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى (ت335هـ/946م)، أخبار الراضي بالله والمتقي لله أو تاريخ الدولة العباسية من سنة 322 الى 333 هجرية ، من كتاب الأوراق، نشره ج.هيورث.د ن، طبعة ثانية مُنقحة، دار المسيرة، بيروت 1399هـ/1979م، ص62.

(2) ينظر: مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت 421هـ/1030م)، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ج5، تحقيق سيد كسروي حسن، الطبعة الاولى، دار الكب العلمية، بيروت 1424هـ/2003م ، ص180؛ أبن الأثير، الكامل، ج6، ص246.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص198؛ أبن الأثير، الكامل، ج6، ص254.

العباسي المستكفي بالله، عبد الله بن المكتفي (333-334هـ/944-945م) بعد عزل أمير الأمراء أبي جعفر بن شيرزاد[1].

وإذا كانت المصادر التاريخية المتوفرة تتفق على أن الخليفة المستكفي بالله قد أظهر سروراً بقــدوم الأمير البويهي الى بغداد[2]، فربما كان ذلك في الواقع مما أملته ظروف سياسية وعسكرية بالغة التعقيد لاسيّما بعد وفـــاة أمير الأمراء توزون التركي سنة 333هـ/944م، إذ أضطرب أمر الجند واجتمع قادتهم على عقد الإمارة الى أبي جعفر بن شيرزاد المقيم وقتــذاك في مدينـــة هيت[3]، غير ان الأحــداث التي أعقبت هذا الاختيار قد كشفت أن أبن شيرزاد، ليس هو الشخص المناسب في هذه المرحلة التي كانت تتطلب قائداً قوياً يمتلك تأثيراً وحضوراً وخبرةً ودرايةً[4].

---

(1) مســـكويـه، تجارب الأمم، ج5، ص275؛ ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد (ت 580هـــ/ 1184م)، الإنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق قاسم السامرائي، الطبعة الاولى ، دار الأفاق العربية، القاهرة 1421هـــ/ 2001م، ص176؛ أبن الأثير، الكامل، ج6، ص314؛ چند تن از خاور شناسان فرانسوي، تمدن ايراني، نقله الى الفارسية، عيسى بهنام، مطبعة بهمن، طهران 1378 هـ/1958م، ص251.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص275؛ ابن العمراني ، الإنباء في تاريخ الخلفاء، ص176؛ ابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي (ت 597هـــ/ 1200م)، المنتظم في تواريخ الملوك والأمم، ج6، تحقيق ســـهيل زكـار، دار الفكر ، بيروت 1416هـ/1995م، ص340؛ أبن الأثير، الكامل، ج6، ص314.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص274.

(4) مما يؤكد صــحة ذلك، أن ابن شـيرزاد لم يكن مطمئناً على نفســه إذ ما تقلد منصــب إمرة الأمراء، وأشارت الروايات الى انه كان ينوي عقد هـــذا المنصب الى الحسن بن حمدان (ناصـر الدولة)، غير ان القادة الأتراك والديلم قسـموا له باغلظ الإيمان بالولاء كذلك قسـم الخليفة المســتكفي بالله له، مما ســكن من روعه. ينظر: مســكويه، تجارب الأمم، ج5، ص274.

ومهما يكن من الأمر، فإن الأحداث التاريخية التي مرت بها الدولة العربية الإسلامية قد دللت على فشل هذا المنصب في إنقاذ الخلافة العباسية من أزمتها السياسية والمالية، فهذا المنصب وكما يتضح من الروايات التاريخية قد أسهم في اذكاء روح العداء بين الأمراء والقادة[1]، وفضلاً عن ذلك فان السياسة التي اتبعها الخليفتان الراضي بالله والمتقي لله، ابراهيم بن المقتدر بالله (329-333هـ/940-944م) والتي كانت تقوم على استمالة بعض القادة وايقاع بعضهم ببعض قد وسعت من شقة الخلاف بين هؤلاء الأمراء والقادة، مما ادى الى اضطراب أمور الدولة، وقد برز ذلك بشكل واضح من خلال استدعاء الخليفة المتقي لله للحسن بن حمدان الملقب بـ(ناصر الدولة) لطرد أبي عبد الله البريدي[2] من بغداد مقابل تسلمه منصب إمرة الأمراء[3].

في المقابل كان البويهيون يتحينون الفرص للانقضاض على بغداد وبسط نفوذهم على مؤسسة الخلافة، فعملوا جاهدين على تثبيت سيطرتهم على الأهواز سنة 326هـ/937م، وقد أنيطت هذه المهمة بالأخ الأصغر الأمير احمد الذي كان يراقب عن كثب الوضع السياسي والعسكري الذي وصل الى مرحلة خطيرة على اثر

---

(1) أمين، حسين، تاريخ العراق في العصر السلجوقي، مطبعة الإرشاد، بغداد 1385هـ/ 1965م، ص21؛ فوزي، فاروق عمر، تاريخ العراق في عصور الخلافة العربية الإسلامية (1-656هـ/622-1258م)، مكتبة النهضة، بغداد 1409هـ/1988م، ص246.

(2) أسمه أحمد ولقب البريدي نسبة الى مهنة البريد لأن جده كان يتقلد بريد البصرة، ابتدأ بالظهور سنة 316هـ/ 928م وكان قد تولى ضمان الخاصة في الأهواز، ثم أنتقل الى واسط وجنى أموالاً كثيرة، وقوي شأنه، تولى الوزارة للخليفة الراضي بالله سنة 329هـ/ 940م لكنه هرب بعد حواليّ تسعة وثلاثين يوماً، توفي سنة 332هـ/ 943م.

للمزيد يراجع عنه :

الصولي، الأوراق، ص134-135؛ أبن الأثير، الكامل، ج6، ص296.

(3) ينظر : مسكويه،، تجارب الأمم، ج5، ص247-249.

الخلاف الذي نشــأ بين الخليفة المتقي لله وأمير الأمراء توزون[1]، فشــرع في ســنة 332هـ/943م بمهاجمة المناطق التابعة لسلطة الخلافة، وقد وصل الى ديالى وأصبح على مشارف بغداد، غير أنه لم يتمكن من تحقيق هدفه، اذ تصدى له الأمير توزون والحق بجيشـــه الهزيمة[2]، بيد أن ذلك لم يثنِ الأمير البويهي من متابعة مشــروعه الســياســي في احتلال بغداد مركز الخلافة العباســية، فقد اســتغل وفاة أمير الأمراء توزون وما رافقها من اضـطراب سياسـي وعسكري، فضـلاً عن ضـعف خلفه الأمير ابن شــيرزاد ومراســلة بعض القادة له أمثال القائم بأعمال المعاون في واســط ينال كوشـــه الذي أدرك مطامع آل بويه في العراق[3]، فرحل من الأهواز الى بغداد التي دخلها في الحادي عشر من شهر جمادي الآخرة في سنة 334هــــ الموافق للسادس

---

(1) كان هذا الخلاف على درجة من الخطورة الى الحد الذي طلب فيه الخليفة المتقي بالله من ناصـر الدولة الحسـن بن حمدان مسـاعدته على توزون وكاتبه ابن شـيرزاد، وقد لبى ناصـر الدولة طلب الخليفة وارســل حملة بقيادة أخيه ســيف الدولة، الا أن توزون تمكن من دحرها في تكريت ثم ارسـل ناصــر الدولة حملة جديدة بقيادة أخيه ســيف الدولة أيضــاً، وقد تمكن توزون من هزيمتها، وترتب على ذلك ان اضـــمر توزون للخليفة المتقي لله على الرغم من الحاحه عليه بالعودة الى بغداد مع اعطائه أوثق العهود مع القســم بعدم التعرض له، الا أن توزون لم يبر بيمينه، فسمل عيني الخليفة المتقي لله .

للمزيد ينظر:

مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص258–269؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج6، ص338–339؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص295–301.

(2) تشير الروايات التاريخية الى أن الأمير البويهي قد نجى بأعجوبة من الكمين الذي نصبه له أمير الأمراء توزون، الذي حاول الاطباق عليه وعلى جيشـــه مما جعل الأمير أحمد يعبر النهر سباحة ويفر من ساحة المعركة مع صـاحبه أبي جعفر الصـيمري، تاركاً جيشـه يواجه المصـير المحتوم. ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص260؛ أبن الأثير، الكامل، ج6، ص295–296.

(3) أمين، حسين، تاريخ العراق في العصر السلجوقي، ص21.

والعشرين من شهر شباط في سنة 945م[1]، فبدأ بذلك عهد جديد استمد شرعيته من مرجعية نظام إمرة الأمراء.

ومن العوامل السـياسـية المهمة الأخرى التي ميزت هذه الحقبة، هو أن البويهيين بدءاً من تاريخ ظهورهم السياسي والعسكري حواليّ سنة 321هـ/933م، كانوا أكثر تنظيماً واستقراراً وقوة من القوى السياسية الأخرى سواءً التي ظهرت قبل تكوين إمارتهم أو في إثنائها كالزياريين على سبيل المثال،لا الحصر إذ يشير توزيع القوى التي ظهرت آنذاك في بعض اقاليم المشـرق الإسـلامي بشـكل خاص الى أرجحية واضـحة لآل بويه، وأن نظرة سـريعة على توزيع هذه القوى على الخارطة السياسية والعسكرية لاقليم المشرق تؤكد على ذلك[2].

فالبويهيون على نقيض القوى الأخرى قد نهجوا سياسة توسعية باتجاه الغرب (أي العراق) بهدف الاستيلاء على الاقاليم والمناطق والمدن ذات الأهمية التي تخدم مشروعهم السياسي الذي بدأو بتنفيذه عملياً حواليّ سنة 322هـ/933م[3]، فعملوا أولاً على ضم الأقاليم والمناطق الواقعة جنوب بحر قزوين كأصطخر وشيراز التي تشكل ما يعرف بـ(إمارة فارس)[4]، ثم استولوا على اصبهان وتوابعها همذان وقم وقاشان

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص275.

(2) أشار المؤرخ مسكويه في أحداث سنة 325هـ/936م، الى القوى السياسية والعسكرية الفاعلة التي كانت تسيطر على اقاليم ومناطق الدولة العربية الإسلامية إذ يقول في مسـتهل هذه السـنة " صارت واسط والبصرة والأهواز في أيدي البريديين وفارس في يد علي بن بويه وكرمان في يد أبي علي بن الياس واصبهان والريّ والجبل في يد أبي علي الحسن بن بويه ويد وشمكير يتنازعونها ..... وخراسان في يد نصر بن أحمد...... وطبرستان وجرجان في يد الديلم". ينظر: تجارب الأمم، ج5، ص206-207؛ كذلك: ابن الجوزي، المنتظم، ج6، ص288.

(3) ابن الأثير، الكامل ، ج6، ص334-335.

(4) التواتي، المثقفون والسلطة في الحضارة العربية، ج1، ص48.

والريّ التي تعرف بـ(إمارة الجبل)[1]، ثم كرمان[2]، ثم توجهوا غرباً نحو الأحواز التي تشكل أمتداداً طبيعياً لمناطق العراق، فضلاً عن كونها من المفاصل الرئيسية في المشروع السياسي البويهي، كون الاستيلاء عليها يقرب كثيراً من الهدف النهائي وهو احتلال العراق[3]، وهو ما كان يدور كذلك في مخيلة القائد مرداويج بن زيار الديّلمي الذي فطن الى هدف البويهيين، فعمد الى إرسال جيش الى الأهواز بغية سد الطريق على جيش الامير علي بن بويه، من جهة وعدم تمكينه من تحقيق هدفه وهو احتلال بغداد من جهة أخرى، وكانت خطة مرداويج تقتضي مهاجمة جيش الأمير علي بن بويه من ناحية أصبهان[4]، وقد أدرك الأمير علي بن بويه خطورة تدبير مرداويج، فعمد الى استمالة نائبه على الأهواز والطلب منه التوسط بينه وبين القائد مرداويج، وقد فعل هذا العامل ما طلب منه الأمير علي بن بويه، إذ أجابه القائد مرداويج الى ذلك على أن يطيعه ويخطب له مع إبقاء أخيه الأمير الحسن بن بويه ليبقى رهينةً عند القائد مرداويج[5].

ويبدو ان قبول علي بن بويه بشرط القائد مرداويج في هذه المرحلة إنما أملته تعقيدات الوضع السياسي والعسكري يومذاك، إذ مازال أبناء بويه في طور تشكيل كيانهم السياسي الناشئ فهم يحتاجون الى وقت أطول لبناء قدراتهم العسكرية التي تحقق لهم التفوق على خصومهم، لذلك تجنب الاصطدام بجيش يعرف قدراته

---

(1) ينظر: ابن الأثير، الكامل، ج6، ص249–250؛ التواتي، المثقفون والسلطة في الحضارة العربية، ج1، ص48.

(2) يقول مسكويه في أحداث سنة 324هـ/935م " لما تمكن علي بن بويه بفارس وتمكن أخوه الحسن بن بويه باصبهان نظر في أمر آخيه الأصغر أبو الحسين احمد بن بويه فتقرر الأمر بينهما مكاتبةً ومراسلةً على أن يتوجه الى كرمان" . تجارب الأمم، ج5، ص199.

(3) ينظر : مسكويه ، تجارب الأمم، ج5، ص180.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج6،ص238–239.

(5) المصدر نفسه، ج5، ص239.

العسكرية التي سبق له ان خبرها مع أخويه (الحسن وأحمد) جيداً عندما كانوا قادة فيه، فضلاً عن معرفته بخفايا مشروع مرداويج باحتلال العراق فعمد الى طمأنته بعدم وجود نوايا أو مشاريع لاحتلال مدن العراق حتى لا يجهظ مخطط مرداويج الأنف الذكر باحتلال العراق وإقامة دولة العجم وأبطال دولة العرب، بيد أن هذه الموافقة واستقراءً للأحداث اللاحقة لم تثنِ علي وأخويه عن متابعة مشروعهم السياسي الذي وضعوه لاحتلال بغداد، فقاموا في سنة 326هـ/937م بالاستيلاء على الأهواز [1] مقدمة لتحقيق الهدف الأساسي لهم، وهو احتلال بغداد حاضرة الخلافة العباسية.

واذا كان العامل السياسي قد استحوذ على أهتمامات المؤرخين والباحثين على حدٍ سواء، فان العامل النسبي هو الآخر قد شغل بال هؤلاء، ولعلّ ذلك يرجع الى إشكالية التعامل مع الأصول النسبية الموجودة في اقليم الديّلم، وهل هي من أصول

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص213–214؛ أبن الأثير، الكامل، ج6، ص263–264.

عربيـــة مستعجمة – كما يفهم من معظم المصادر – التي تنـــاولت النسب البويهي خاصة والأصول النسبية لسكان اقليم الديّلم عامة[1]، أو من أصولٍ فارسيةٍ[2].

وقبل ان نتحدث عن اشـكالية النسـب البويهي وكيفية التعامل معه، لا بدّ من القول ان ما وصـل الينا من معلومات عن الأصـول النسبية قد أسـهم بشكل أو بآخر في خلق إشكالية حقيقية فيما يتعلق بالنسـب الديّلمي عامة والنسـب البويهي خاصـة، فأقدم نص متوافر تناول النسـب الديّلمي بصـورة عامة هو نص الاصـطخري[3] الذي

(1) الاصــطخري، مســالك الممالك، ص205؛ أبو اســحاق لصــابئ، ابراهيم بن زهرون (ت 384هـــ/994م)، المنتزع من كتاب التاجي، تحقيق وشرح محمد حسين الزبيدي، منشورات وزارة الاعلام، بغداد 1398هـــــ/1977م، ص29؛ البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد الخوارزمي (ت 440هـ/1048م)، الآثار الباقية عن القرون الخالية، نسخة مصورة عن طبعة لايبزك 1342هـــ/1923م، دار صـادر بيروت، د.ت، ص38؛ المقريزي، أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هــ/1441م)، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت 1398هـ/1977م، ص129؛ خواند مير، غياث الدين بن همـــام الـــدين، دســـتور الـــوزراء، تصحيح سعيد نفيسي، مطبعة اقبال، طهران 1411هـــ/1938م ، ص115؛ وروضـة الصـفا في سيرة الانبياء والملوك والخلفاء، ترجمة احمد عبد القادر الشـاذلي، مراجعة السـباعي محمد السـباعي، دار الكتب المصـرية، القاهرة 1409 هـ/1988م، ص51.

(2) ابن ماكولا، أبو نصر علي بن هبة الله (ت 475هـ/1082م)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأســـماء والكنى والأنســـاب، ج1، دار الكتـب العلميـة، بيروت =1411هـ/1990م، ص372؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج6، ص270؛ ابن الاثير، =الكامل، ج6، ص230؛ ابن خلدون، عبد الرحمن محمد الحضرمي المغربي (ت 808هـــ/1405م)، تأريخه المســمى العبر وديوان المبتدأ والخبر، ج4، منشــورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت 1391هـــ/1917م، ص426؛ حسن ابراهيم حسن، تاريخ الاسلام، ج3، ص43؛ العمرجي، أحمد شــوقي ابراهيم ، الحياة الســياســية والفكرية للزيدية في المشــرق الإســلامي 132-365هـ/749-975م، مكتبة مدبولي، القاهرة 1421هـ/2000م، ص151.

(3) مسالك الممالك، ص205.

يشير الى أن بعض الناس قد زعموا أن الديّلم طائفة من قبيلة ضبة[1] العربية، وهي أشارة لها دلالاتها ذلك أن الاصطخري من البلدانيين الرواد الذين جالوا اقاليم ومناطق ومدن الدولة العربية الإسلامية وسجلوا ملاحظاتهم ومشاهداتهم وانطباعاتهم اعتماداً على ما روى لهم من سكان المناطق الذين التقوا بهم أو ربما استقوا معلوماتهم من كتب وجدوها في هذه الاقاليم أو المناطق، بيد انه من الملفت للنظر ان أياً من المؤرخين الذين جاءوا بعد الاصطخري لم يتعرضوا لهذا النص المهم الذي ربما يضفي الأرومة العربية على سكان اقليم الديّلم، اذ انصب الاهتمام على نص ذكره مؤرخ آخر جاء بعد الاصطخري وهو أبو اسحاق الصابئ، الذي كما تذكر الروايات التاريخية قد طُلب منه وهو في السجن ان يصنف كتاباً جامعاً عن تاريخ ومآثر آل بويه كي يشفع له عند الأمير البويهي، عضد الدولة (367-372هـ/977-982م) فصنف كتاب التاجي في أخبار أهل بويه[2]، الذي لم يصل الينا منه سوى قطع صغيرة تضمنت ولحسن الحظ معلومات مهمة عن النسب الديّلمي عامة ونسب آل بويه خاصة[3].

---

(1) بطن من العدنانية يرجع نسبهم الى ضبة بن آد بن الياس بن مضر بن نزار بن معد وهم الذين يقال عنهم جمرات العرب الثلاث، ومنازلهم بجوار تميم من الناحية الشمالية من تهامة، وقيل أيضاً أن الديّلم من ولد باسل بن ضبة.

للمزيد يراجع:

ابن حزم الاندلسي، أبو محمد علي بن احمد (ت 456هـ/1063م)، جمهرة انساب العرب، تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة 1403هـ/1982م، ص203؛ السمعاني، أبو سعد عبد الكريم محمد بن منصور الخراساني (ت562هـ/1166م)، الأنساب، ج4، تحقيق عبد الله عمر بارودي، دار الجنان، بيروت 1408هـ/ 1988م، ص10.

(2) ياقوت الحموي، أبو عبد الله شهاب الدين (ت 626هـ/1228م)، معجم الأدباء، ج2، نشره د.س. مرغليوث، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ص22.

(3) نشرها وحققها تحت عنوان المنتزع من كتاب التاجي للزبيدي.

وإذا كانت المعلومات التي ذكرها ابو اسحاق الصابئ قد أظهرت والى حد كبير سعة معرفته بالأصول النسبية العربية والمستعجمة، الا أنه على ما يبدو قد وظف تلك المعرفة لإيجاد نسب عربي صميم صريح لبعض الأصول النسبية في اقليم الديّلم، ومن ثم ارجاع النسب البويهي الى واحد من هذه الأصول، اذ ذكر ان أقدم الأصول النسبية التي سكنت اقليم الديّلم كانت من قدماء قبيلة ضبة الذين انقسموا فيما بعد الى بطنين لأخوين هما، ديّلم وجيل اللذان تزاوج أبناؤهم وأحفادهم وتوالدوا فتلاحق نسلهم فتكونت من ذريتهما أربع قبائل وبمرور الوقت أمحيت العربية عن السنتهم وانقلبت الى الفارسية لغتهم لاحاطتها بالفرس من جميع الجهات[1]، ثم بعد ذلك امتد النسب البويهي الى قبيلة (شيرزيلاوند) أحدى القبائل الأربع المتفرعة من القبيلة الرئيسة (جيل)[2] على ان اصولهم ترجع الى بهرام جور بن يزدجرد الملك الساساني[3].

وممّا يبدو، فان رواية أبي اسحاق الصابئ، تثير الشك والحيرة فهو من جهة أراد توظيف الأخبار المتداولة عن وجود أصول عربية قديمة في إقليم الديّلم ليختلق منها نسباً عربياً لآل بويه، ومن ثم إلحاق هذا النسب المختلق بالملوك الساسانيين ذلك ان أصولهم النسبية أيضاً ترجع الى قبيلة شيرزيلاوند الجيلية[4] من جهة أخرى، وهذا في الواقع يعد خلطاً واضحاً وربما متعمداً ومحاولة معروفة الدوافع سلفاً تهدف في حقيقتها الى التقرب من البيت البويهي الحاكم، إذ ليس هناك ما يؤيد هذا الزعم مطلقاً سواءً في نص الاصطخري الأنف الذكر أم في النصوص الأخرى التي ذكرها بعض النسابة العرب أم بعض النصوص التي ذكرها بعض المؤرخين الذين تناولوا

---

(1) المصدر نفسه، ص29-30.

(2) الصابىء، المنتزع ، ص32.

(3) المصدر نفسه، ص33.

(4) المصدر نفسه، ص32.

اخبار الدولة البويهية مثل أبي محمد الحســـن بن علي بن نانة الذي يبدو من رواية البيروني انه كان معاصراً لأبي اسحاق الصابئ وقد صنف كذلك كتاباً اختصر فيه أخبار الدولة البويهية[1] أم في النصــوص الأخرى التي اســتقاها ابن ماكولا[2] وابن الأثير [3].

وحتى لو افترضــنا جدلاً ان النســب البويهي ربما يرجع الى اصــول عربية؟ فكيف يمكن الافتراض إذن برجوع هذا النسب الى أصول ساسانية ؟ فالمعروف ان الملوك الساسانيين يتفاخرون بكون أصولهم فارسية صميمة صريحة[4]، لذلك فان الربط بين الأصول العربية المتمثلة بقدماء قبيلة ضبة في اقليم الديّلم وبين الاصول الساسانية الفارسية غير ممكن لاستحالة اجتماع نسبين ينتميان الى أصول مختلفة، كما ان الربط بين النســب البويهي وبين الأصــول العربية المزعومة لقبيلة ضــبة في اقليم الديّلم على انه تعبير رمزي للتقارب الذي حدث بين العرب والديّلم[5] ليس صــحيحاً، اذ ليس هناك في المصـــادر التاريخية ما يشــير الى هذا التقارب المزعوم ســواءً على صــعيد العلاقة بين الأصــول العربية الموجودة في اقليم الديّلم ام في ما

(1) الآثار الباقية، ص38.

(2) الإكمال: ج1، ص372.

(3) الكامل، ج6، ص230.

(4) ينظر: كريستينسن،ارثر، ايران في عهد الساسانيين، ترجمة يحيى الخشاب ومراجعة عبد الوهاب عزام، دار النهضـــة العربية، بيروت، د.ت، ص74-76؛ الجاف، الوجيز في تاريخ ايران، ج1، ص85-87.

(5) أمين، حسين، تاريخ العراق في العصر السلجوقي، ص20.

يتعلق بعلاقة العرب المسلمين بالديالمة كون الديالمة ظلوا على كفرهم حتى منتصف القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي[1].

وعلى أية حال، فان المعطيات المتوافرة تدلل الى حد كبير على ان البويهيين ليسوا من اصول عربية مستعجمة، وان ما ذكر من اصول نسبية أخرى لهم مثار شك عند بعض المؤرخين[2]، فالبيروني يرى ان النسب البويهي مختلق ذلك أن أول من عرف من هذه الأسرة هو بويه بن فنا خسرو وهو من امة ليست معروفة بحفظ أنسابها ولا مذكورة بتخليدها أو انها كانت معروفة قبل انتقال الدولة اليهم[3]، فضلاً عما ذكره ابن خلدون فيما قيل عن النسب البويهي فهو مصنوع تقرب به الى بني بويه من لا يعرف طبائع الانساب في الوجود[4].

اما ما يتعلق بالعامل المذهبي، فان انتماء البويهيين للمذهب الشيعي الزيدي وتأثير ذلك في توجهاتهم السياسية والدينية والثقافية قد شغل كثيراً من المؤرخين والباحثين نظراً لما يتمتع به التشيع الزيدي من خصوصيات شديدة التأثير في صياغة

---

(1) ينظر: الاصطخري، مسالك الممالك، ص205.

(2) يعتقد بعض المؤرخين أنهم يرجعون اما الى اصول فارسية وإما ديّلمية، فابن الأثير (الكامل، ج6، ص230)، يرى انهم فرس ولاشك في ذلك وان اصولهم ترقى الى النسب الملوكي الساساني، وقد استند في رأيه هذا الى ما ذكره ابن ماكولا الذي يعده عالماً بانساب الفرس؛ في حين ان ابن خلدون (تاريخ، ج4، ص426)، يشكك في نسبتهم الى الفرس ويعد ما يقال من نسب لهم بانه مصنوع على استناد انهم لو كانوا فرساً ظاهرين لامتنعت عليهم رئاسة الديّلم، كذلك استبعد ان يختفي نسبهم هذا، وان الفترة التي كانت بينهم وبين يزدجرد اخر ملك ساساني وانقطاع الملك حواليّ ثلاثمائة سنة أي سبعة أو ثمانية اجيال، ويرجح أن اصولهم ترجع الى الديّلم كون الرئاسة كانت لهم.

(3) الآثار الباقية، ص38.

(4) تاريخ، ج 4 ، ص426 .

التوجهات المذهبية للبويهيين[1]، إذ تباينت الآراء فيما إذا كان البويهيون قد نهجوا سياسة مذهبية تقوم على مناصرة المذهب الشيعي وإساءة معاملة أهل السنة لاسيّما انهم استبدوا بالسلطة دون الخليفة العباسي بعد ان استتب لهم الأمر في بغداد وأقاموا إمارة وراثية[2]، أو انهم – على عكس ذلك – قد اتسعت صدورهم للحرية المذهبية وعاملوا أهل السنة معاملة مرضية[3] أو أنهم كانوا رجال سياسة قدموا المصلحة السياسية على كل اعتبار آخر وأقاموا علاقاتهم مع الأطراف المختلفة بغض النظر عن الانتماء المذهبي[4].

---

(1) التواتي، المثقفون والسلطة في الحضارة العربية، ج1، ص55.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج6، ص146؛ الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن قايماز (ت748هـ/1347م)، العبر في خبر من غبر، ج2، تحقيق صلاح الدين المنجد، الكويت 1368 هـ/1948م، ص241؛ المقريزي، السلوك، ج1، ص133؛ أمين، حسين، تاريخ العراق في العصر السلجوقي، ص31؛ الزبيدي، محمد حسين، العراق في العصر البويهي (التنظيمات السياسية والإدارية والاقتصادية 334-447هـ/945-1055م)، دار النهضة العربية، القاهرة 1389هـ/1969م، ص34؛ فوزي، فاروق عمر، تاريخ العراق في عصور الخلافة العربية الإسلامية، ص316.

(3) الصاحب بن عباد (ت 385هـ/995م)، رسائل الصاحب، تصحيح واعتناء عبد الوهاب عزام وشوقي ضيف، دار الفكر الإسلامي، القاهرة 1366هـ/1947م، ص91؛ محمود، حسن أحمد والشريف، احمد ابراهيم، العالم الإسلامي في العصر العباسي، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، بيروت 1388 هـ/1968م، ص519-520؛ العمرجي، الحياة السياسية والفكرية للزيدية، ص153؛ چند تن از خاور شناسان فرانسوي، تمدن ايرانى، ص251.

(4) البيروني، كتاب الجماهر في معرفة الجواهر، طبعة حيدر آباد الدكن، 1355هـ/ 1936م، ص22-23؛ الهمداني، محمد بن عبد الملك (ت521هـ/1127م)، تكملة تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ملحق بكتاب ذيول تاريخ الطبري، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة1403هـ/ 1982م ، ص354-355؛ ابن الأثير، الكامل، ج6، ص315-316، التواتي، المثقفون والسلطة في الحضارة العربية، ج1، ص67.

ولغرض إعطاء رأي موضوعي متوازن إزاء ما طرح من آراء متباينة فيما يتعلق بالسياسة المذهبية التي أنتهجها البويهيون، نجد من الأهمية بمكان ان نبدأ أولاً بالحديث عن الكيفية التي أسلم بها سكان الديّلم، ومن ثم اعتناقهم للمذهب الشيعي الزيدي، فالمصادر التاريخية تشير الى ان إسلام سكان الديّلم قد تأخر الى النصف الأول من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي[1]، وتحديداً مع مجيء أحدى الشخصيات الزيدية المرموقة الى هذا الاقليم وهو الحسن بن علي بن محمد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) الاطروش الزيدي الملقب الناصر للحق[2]، إذ يقول المسعودي " الديّلم والجيل – مذ كانوا – لم ينقادوا الى ملة، ولا استحبوا شرعاً، ثم جاء الإسلام، وفتح الله على المسلمين البلاد.... وقصدها المتطوعة والغزاة ؛ فرابطوا وغزوا ونفروا منها، الى ان كان من أمر الحسن بن علي العلويّ الداعي الأطروش "[3].

---

(1) الاصطخري، المسالك الممالك، ص205؛ أبي اسحاق الصابئ، المنتزع، ص45.

(1) يكنى أبا محمد، وكان الى جانب كونه إماماً في الدين وفقيهاً من فقهاء الزيدية، شاعراً مفوهاً ظهر في بلاد الديّلم سنة 301هـ/913م واقام فيها حواليّ ثلاث عشرة سنة نشر =خلالها الدين الإسلامي على المذهب الشيعي الزيدي، وبنى المساجد، توفى سنة 927/314م وله من العمر تسع وسبعون سنة.

للمزيد يراجع عنه :

المسعودي أبو الحسن علي بن الحسين (ت 346هـ/957م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج4، تحقيق يوسف أسعد داغر، الطبعة الخامسة، دار الأندلس، بيروت 1404هـ/1983م، ص278–281؛ ابن الأثير، الكامل، ج6، ص146؛ دهخدا، على اكبر، لغت نامه، حرف الطاء، مطبعة خورشيدى، طهران 1325ش، ص2889؛ كذلك تنظر مقالة :

Encyclopedia Edition 1,2 (Bawaghids) by Clcahen, Vol.1,p.1350-1357.

(2) مروج الذهب، ج4، ص280.

والناصر الاطروش كما يستشف من أقوال المؤرخين الرواد، عالم فقيه، حسنَ السيرة، قال عنه الطبري " ولم يرَ الناس مثل عدل الاطروش وحسن سيرته وأقامته للحق "[1] واثني عليه المسعودي بقوله كان " ذا فهم وعلم ومعرفة بالآراء والنحل "[2] ومدحه ابن حزم الاندلسي قائلاً " كان فاضلاً حسن المذهب عدلاً في أحكامه "[3] وأثنى عليه ابن الأثير بقوله كان " علامة اماماً في الفقه والدين "[4] وقال عنه ابن خلدون أيضاً كان " عادلاً حسن السيرة، لم يرّ مثله في ايامه "[5].

وتكشف الروايات التاريخية، أن الداعية الناصر الاطروش قد بذل جهداً مضنياً في حمل سكان الديّلم أفراداً وجماعات على اختلاف مشاربهم على ترك المجوسية ودعوتهم الى الله عز وجل، يقول المسعودي " أقام في بلاد الديّلم والجبل سنين، وهم جاهلية ومنهم مجوس؛ فدعاهم الى الله تعالى فاستجابوا واسلموا "[6]، ومما يؤيد ذلك قول الناصر الأطروش نفسه وهو يتحدث عن معاناته في حث سكان الديّلم على ترك المجوسية وما يتصل بها ودعوتهم الى الله والإسلام " اني دخلت بلاد الديّلم وهم مشركون يعبدون الشجر والحجر ولا يعرفون خالقاً ولا يدينون بدين، فلم أزل أدعوهم الى الإسلام واتلطف في العطف بهم حتى دخلوا فيه ارسالا واقبلوا عليه اقبالاً، وظهر لهم الحق، فعرفوا التوحيد والعدل، فهدى الله بي منهم زهاء مائتي

---

(3) تاريخ، ج10، ص149.
(4) مروج الذهب، ج4، ص278.
(5) جمهرة انساب العرب، ص54.
(4) الكامل، ج6، ص146.
(5) تاريخ، ج 3 ، ص 367 .
(6) مروج الذهب، ج4، ص278.

ألف رجل وامرأة فهم الآن يتكلمون بالتوحيد والعدل مستبصرين ويناظرون عليها مجتهدين، ويدعون اليها محتسبين"[1].

وإذا كان الداعية الناصر الأطروش، قد بلغ كما يذكر أبو اسحاق الصابئ كل مبلغ في إرشاد الديّالمة وهدايتهم الى الإسلام ونبذ ديانة الكفر والمجوسية[2]، وهو ما عجر عنه المسلمون لأكثر من قرنين ونصف من الزمان، فانه يُعد كذلك باعثا للإمامة الزيدية بعد فترة من الركود على اثر اضطهاد الزيدية واستشهاد الكثير من آل البيت[3]، يقول الشهرستاني (ت 548/1153م) " ولم ينتظم أمر الزيدية بعد ذلك حتى ظهر بخراسان صاحبهم ناصر الأطروش، فطلب مكانه ليقتل، فاختفى واعتزل الأمر، وصار الى بلاد الديّلم والجيل ولم ينتحلوا بدين الإسلام بعد، فدعا الناس دعوة الى الإسلام على مذهب زيد بن علي، فدانوا بذلك ونشأوا عليه، وبقيت الزيدية في تلك البلاد ظاهرين"[4].

لقد كان اثر هذا الداعية المتحمس لمذهبه عميقاً في بلاد الديّلم، اذ عرف كيف ينشر مذهبه بين أولئك القوم الذين لم ينحلوا بدين الإسلام لدرجة انه تمكن من مزج هذه الروحية الدينية مع النزعة العسكرية لهؤلاء مما انتج قوة سياسية جديدة اندفعت بحماس وفاعلية الى قلب الخلافة الإسلامية، فأحدثت فيها حركة شديدة غيرت كل المعطيات الديموغرافية والمذهبية على وجه الخصوص[5]، إذ ضم اليه

---

(1) صبحي، أحمد محمود، الزيدية، الطبعة الثانية، الزهراء للاعلام العربي، القاهرة 1405هـ/ 1984م، ص191-192.

(2) المنتزع، ص45.

(3) العمرجي، الحياة السياسية والفكرية للزيدية، ص148.

(4) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل،ج1، تحقيق محمد سعيد كيلاني، الطبعة الثالثة، دار المعارف، بيروت 1395هـ/ 1975م، ص165.

(5) التواتي، المثقفون والسلطة في الحضارة العربية، ج1، ص64.

عدداً غير قليل من كبار قادة الديّلم ورؤسائهم أمثال ليلى بن النعمان[1] واسفار بن شيرويه[2] ومرداويج بن زيار وماكان بن كاكي[3] والأخير كان قائد جيش الدولة الزيدية في طبرستان[4] وكان من أصول عامية، وقد تبوأ هذا المنصب المهم بفضل خصاله ومواهبه العسكرية أولاً، ولأنه ظل وثيق الصلة بتقاليده الديّلمية العامية ثانياً[5]، فاجتذب عدداً كثيراً من الديّلم من الذين وجدوا في أنفسهم القدرة والكفاءة لاسيّما ان القيادة لم تعد تقتصر على الجند من ذوي الأصول الاورستقراطية، فانخرط أولاد بويه بن فنا خسروا (علي والحسن واحمد) في جيش ماكان وبسرعة ترقوا الى أعلى المناصب بفضل كفاءتهم وما أظهروه من خصال ومواهب عسكرية[6]، فضلاً عن انهم قد تشربوا بمبادئ العقيدة الزيدية[7]، وطبعوا دولتهم بمبادئها الى حدّ يمكن أن نلمس عمق آثار ذلك في السياسة البويهية عموماً من خلال علاقاتهم مع الأطراف الأخرى أو في تعايشهم الحذر مع الخليفة العباسي، اذ

---

(1) ديلمي الأصل، وليّ على جرجان سنة 308هـ/920م من قبل الحسن بن القاسم الداعي العلوي، قتل سنة 309هـ/921م.
يراجع عنه: ابن الأثير، الكامل، ج6، ص167.

(2) ديلمي الأصل، كان من قواد ماكان بن كاكي، غير انه انفصل بسبب ما قيل عن سوء فعله وخلقه وعشرته، أتصل بالسامانيين، قتل على يد القائد مرداويج بن زيار سنة 316هـ/928م. للمزيد يراجع عنه:
ابن الأثير، الكامل، ج6، ص195.

(3) العمرجي، الحياة السياسية والفكرية للزيدية، ص151.

(4) تأسست هذه الدولة سنة 250هـ/864م على يد الحسن بن زيد بن اسماعيل بن زيد بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام). ينظر: الفقي، الدول المستقلة في المشرق الإسلامي، ص50-65.

(5) التواتي، المثقفون والسلطة في الحضارة العربية، ج1، ص48.

(6) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص157-158.

(7) التواتي، المثقفون والسلطة في الحضارة العربية، ج1،ص64.

كان لهذا المذهب الآثر الأكبر في إرساء سياسة تبدو أكثر ميلاً للتسامح الديني والحرية المذهبيـــة والفكرية من التعصب المذهبي والانغلاق الفكري، ويعتقـــد أحـــد البــاحــثين، أن السـبب في ذلك هــو أن البويهيين كــانــوا – عـلـى الأغـلـب – من السليمانية[1]، الذين ساروا بالمذهب الزيدي نحو التسامح ونحو اتساع المذهب لكل مقالة وميل[2].

وعلى ما يبدو فان الباحث قد أسـتند في رأيه الى كون البويهيين قد طبقوا من الناحية العلمية أكثر آراء السـليمانية في الأمامة التي كانت تنص على " أن الامامة من مصـــالح الدين، ليس يحتاج اليها لمعرفة الله تعالى وتوحيده، فان ذلك حاصـــل بالعقل، ولكنه يحتاج اليها لإقامة الحدود والقضـاء بين المتحاكمين وولاية اليتــــامى والأيامي، وحفظ البيضة، وإعــلاء الكــلمة، ونصب القتــال مع أعداء الديــن، وحتى يكون للمسـلمين جمــاعة ولا يكون الأمــر فوضى بين العــامة، فلا يشـترط فيــها أن يكون الامام أفضل الأمة علماً، وأقدمهم عهداً، وأسدهم رأياً وحكمةً، اذ الحاجة تنسد بقيام المفضول مع وجود الأفضل "[3].

---

[1] وتسـمى أيضــاً الجريرية وهي فرقة من الزيدية تنسـب الى سـليمان بن جرير الذي ظهر أيام الخليفة العباســي الثاني أبي جعفر المنصــور، عبد الله بن محمد (136–158هـــــ/753–774م).

للمزيد يراجع عنهم:

البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد (ت429هـ/1037م)، الفرق بين الفرق، منشورات محمد علي بيضوي، دار الكتب العلمية، بيروت1426هـــ/ 2005م، ص23؛ الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص159–160؛ العمرجي، الحياة السـياسـية والفكرية للزيدية، ص90–92.

[2] العمرجي، الحياة السياسية والفكرية للزيدية، ص154.

[3] الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص160.

والواقـــــع أن هذا الرأي يبدو وجيهاً، فالبويهيون كما يسـتشـف من الروايات التاريخية قد اســتفادوا الى حدٍ كبير من وســطية المذهب الزيدي واعتداله، اذ نظروا الى الأطراف الأخرى خصومـاً سياسيين وليسـوا أعداء دينيين، وهذا ربما يفسر قبـول الأمـير معز الدولـة لنصيحة احـد أصحابه الـذي حذره من مغبـة نقـل الخلافة من العباسـيين الى الفاطـميين، اذ لا ينبغي عـليه ان تضع في الخلافـة رجلاً يعتقد هـو وآصحـابه انـه الامام فعلاً، لأن هـذا الامـام سـيكون مطاعاً وأمره واجب التنفيذ حتى لـــــو كان في الأمير البويهي نفسـه، وان تضـع في الخلافـــــة رجلاً لا تعتقد أنت وأصحـابك بصحة امامته لأنك ستكون في مأمن[1]

ولقد اقتضـت الضـرورة السياسية ان يعترف البويهيون بالخلافة العباسية ذلك أن خلفاء بني العباس مفضــلون مع وجود العلويين وهم الأفضــل ولكن من دون أن يحملوا نحوهم أي شـــعور بـالاحترام او الشـــرعية على أن كل مـا يبتغوه هو ان يستصدروا منهم نصوص التولية لأتباعهم ويحصلوا منهم على خلع الإمارة والتفويض هذا من جهة، وان الابقاء على الخلافة العباسـية ولو بصـورة رمزية قد يسـاعد كثيراً على طمأنة أهل الســنة وقبولهم عموماً بســلطة بني بويه الشـيعية الزيدية من جهة

---

(1) النعمان محمد بن التميمي المغربي (ت363هـــ/973م)، شـرح الاخبار في فضـائل الأئمة الأطهار (عليهم السـلام)، ج1، تحقيق السـيد محمد الحسـيني الجلالي، قم، د.ت، ص214؛ الشــيخ المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت413هـــــ/1022م)، المســائل الجارودية، تحقيق محمد مدير كاظم شـــــانجي، الطبعة الثانية، دار المفيد، بيروت 1413 هـ/1992م، ص13؛ البيروني، الجماهر، ص22–23؛ الجويني، أبو المعالي عبد الملك ابن عبد الله يوسـف (ت 478هـــــ/1085م)، غياث الأمم والتياث الظلم، ج1، تحقيق فؤاد عبد العليم ومصطفى حلمي، دار الدعوة، الاسكندرية 1400هـــ/ 1979م، ص121؛ ابن الأثير، الكامل،ج6، ص315.

اخرى[1]، وقد اتاح ذلك فيما بعد ان انخرط كثير من أهل الأدب من السنة في خدمة الدولة البويهية دون حرج مذهبي[2].

ويبدو ان قرار الإبقاء على الخلافة العباســـية من قبل الأمراء البويهيين هو قرار ينم على مصلحة سياسية قبل أي شـيء آخر، فضـلاً عن كونه لا يتناقض مع مبادئ المذهب الشيعي الزيدي.

وعلى كل حـال، فـان الأحـداث التـاريخيـة قد دللـت الى حـد كبير على أن البويهيين رغم تشـيعهم لم يتعصــبوا على المذاهب الأخرى بل أنهم حكموا بوصــفهم حكاماً لجميع الرعية من شيعة وسنة وأهل ذمة ومجوس، وكل ما فعلوه هو أنهم أرادوا أن يضمنوا للشيعة ممارسة عقيدتهم بكل حرية ومساواة مع غيرهم من الرعايا بعد أن حرموا منها زمنا طويلاً مطاردين مجبرين على التقية، ولم يبدو من أمراء بني بويـه أية محاولة لإرغام الناس على الأخذ بمذهب معين أو القول بمقالة محدودة، بل أنهم على العكس أشاعوا لأول مرة نوعاً من حرية العقيدة ولم يمنعهم تشيعهم من استخدام رجال من أهل السنة والنصارى واليهود والصابئة في مختلف وظائف الدولة[3].

وإذ انتقلنا الى العامل الثقافي، فليس هناك مبالغة إذا قلنا أن العهد البويهي في العراق يعدّ من الناحية الثقافية من أخصـــب العهود الإســـلامية وأكثرها تنوعاً ونشــاطاً واكســبها خصــباً ونماءً، اذ امتاز عهدهم بالخصــب العلمي والأدبي وتعدد الثقافات وتمايزها[4]، فالبويهيون كما تشــير الروايات التاريخية لم ينحازوا الى ثقافتهم الفارسية كما فعل آل سامان في خراسان، بل انحازوا بقوة الى الثقافة العربية وتعصبوا

---

(1) التواتي، المثقفون والسلطة في الحضارة العربية، ج1، ص70.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص71.

(3) التواتي، المثقفون والسلطة في الحضارة العربية، ج1، ص79-80.

(4) الزهيري ، محمود غنـاوي ، الأدب في ظـل بني بويــه، مطبعـة الأمـانــة، القـاهرة 1368هـ/1949م، ص127.

لها وشـــجعوا آدابها وعلومها وحثوا علماءها وادباءها على التصـــنيف والتأليف في جميع حقول المعرفة الإنسـانية المختلفة، وفتحوا أبوابهم للشـعراء والأدباء، وكان كثير من أمرائهم مثقفين ثقافة واســـعة[1]، وكانوا يقرضـــون الشـــعر ويتفرغون للأدب ويتشاغلون بالكتب، وقد استوزروا ابرع الكتاب وأكثرهم اثراً في الحياة الفكرية[2].

وفضـــلاً عن ذلك، فقد امتاز العهد البويهي بتعدد الثقافات والبيئات الأدبية والعلمية، فالى جانب بغداد مركز الفكر الأول في الدولة العربية الإســـلامية وقبلة العلماء وطلاب العلم من الناشـئة، كانت هناك مراكز علمية وأدبية أخرى في بعض الأقاليم قد اســـهمت في خلق بيئة ثقافية علمية من خلال تفاعلها مع مركز الفكر الأول بغداد مما أدى الى ازدهار الحركة العلمية والأدبية خلال العهد البويهي بصورة عامة، ونســـتطيع ان نلمس أثار هذا التفاعل من خلال رحلات علماء هذه المراكز ومفكريها الى بغداد واتصـــالهم بوزراء آل بويه للإفادة من دعمهم وتشـــجيعهم للعلم والعلماء[3]، فظهرت بوادر حركة تأليفية نشـطة وان نظرة سـريعة على حركة التأليف التاريخي أو الأدبي أو العلمي أو الفلسـفي خلال العهد البويهي تشـير الى كثير من الأدلة على الرقي الذي وصـلت إليه العلوم في ذلك العهد، فضـلاً عن ذلك فقد ظهر خلال ذلك العهد نوابغ الفكر العربي الإســلامي الذين كان لإســهاماتهم الجليلة الأثر الأكبر في نقل الصورة المشرقة للحضارة العربية الإسلامية.

---

(1) أمين، أحمد، ظهر الإســـلام، ج1، الطبعة الخـامســـة، دار الكتـاب العربي، بيروت 1389هـ/1969م، ص255.

(2) الزهيري، الأدب في ظل بني بويه، ص126-127.

(3) المصدر نفسه، ص127.

كانت الوزارة[1] في الدولة العربية الإسلامية منذ استحداثها بصورة رسمية سنة 132هـ/749م بوصفها مؤسسة مقننة القواعد ومقررة القوانين من المناصب

---

(1) أختلف المفسرون واللغويون في الأصل الاشتقاقي للفظة (وزارة)، فالماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت 450هـ/1058م) في كتابه (الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق ودراسة الدكتور محمد جاسم الحديثي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد 1422هـ/ 2001م، ص97–98)، يرى ان هذا الاختلاف يرجع الى ثلاثة أوجه:

الأول، ان لفظة (وزارة) مأخوذ من الوِزر (بكسر الواو وسكون الزاي) وهو الثقل ومنه قوله تعالى "حَتّى تَضَعَ الحربُ أَوزَارَهَا" (سورة محمد، الآية 4)، كذلك أيضاً في قوله تعالى " ووَضَعنَا عنك وِزرِكَ الذي أَنَقَض ظَهرَكَ" (سورة الشرح، الآية 3،2) أي أثقالها، بمعنى أن الوزير يحمل بعض الأثقال عن السلطان أو الملك، الثاني: إن لفظة (وزارة) مأخوذة من الوَزَ (بفتحَ الواو والزاي)وهو الملجأ ومنه قوله تعالى " كَلاَّلاَ وزَرَ" (سور القيامة، الآية11)، لكون الملك أو السلطان يلجأ الى رأي الوزير. اما الاختلاف الثالث: فهو ان لفظة (وزارة) مأخوذة من الأزر وهو الظهر ومنه قوله تعالى " وأْجعَل لي وزيراً مِن أهلي، هَرُونَ أَخي، أُشدد بِه أزرِي، وَأشرِكُه في أَمرِي" (سورة طه، الآيات 29–32)، لان الملك أو السلطان يقوى بوزيره كقوة البدن بالظهر.

وإزاء هذه الاختلافات الثلاثة والاختلافات الأخرى التي أشار اليها بعض المؤرخين واللغويين الآخرين مما لا يتسع المجال لذكرها، فانه من الصعوبة بمكان ترجيح تفسير على آخر، وقد أشار الماوردي الى ذلك صراحةً بقوله" ولأي هذه المعاني كان مشتقاً، فليس في واحد منها ما يوجب الاستبداد بالأمور " (الأحكام السلطانية، ص98)، وعن الاختلافات الأخرى في الأصل الاشتقاقي للفظة (وزارة).

ينظر: الطرطوشي، أبو بكر محمد بن الوليد الفهري (ت 520هـ/1126م)، سراج الملوك، مطبعة بولاق، القاهرة، 1289هـ/ 1872م، ص69؛ ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت 681هـ/1282م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج2، تحقيق احسان عباس، دار صادر ، بيروت 1414هـ/ 1994م، =ص197؛ ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي (ت 711هـ/1311م)، لسان العرب، ج15، تحقيق محمد

الرفيعة[1]، وكانت رتبتها من الناحية السياسية والإدارية تلي منصب الخلافة[2]، فالخليفة كان في كثير من الأحيان يفوض وزيره أمر الخلافة وشؤون الرعية فقد رويّ على سبيل المثال ان الخليفة هارون الرشيد (170–193هـ/786–808م) قال للوزير يحيى بن خالد البرمكي[3] حين قلده أمور الوزارة " قد قلدتك أمر الرعية، وأخرجته من عنقي إليك، فاحكم في ذلك مما ترى من الصواب، واستعمل من رأيت، واعزل من

عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار أحياء التراث العربي، بيروت1416هـ/ 1995م، ص284–285.

(1) ابن طباطبا، محمد بن علي بن الطقطقي (ت709هـ/1309م)، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، 1381هـ/1962م، ص121.

(2) أبو يعلى، محمد بن الحسن الفراء (ت458هـ/1065م)، الأحكام السلطانية، القاهرة 1357هـ/ 1938م، ص15.

(3) من كبار وزراء الدولة العباسية، وأحد رجال الدهر حزماً ورأياً وسياسةً وعقلاً وحذقاً، وزر للخليفة هارون الرشيد بعد توليهِ الخلافة مباشرة، توفي في سجنه بالرافقة سنة 190هـ/805م.
للمزيد يراجع عنه:
الجهشياري، أبي عبد الله محمد بن عبدوس (ت331 هـ/942م)، الوزراء والكتّاب، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده، القاهرة 1357هـ/1938م، ص177–189؛ الخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي (ت 463هـ/1070م)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، ج14، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، ص128–132؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج20، ص5–9؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج6، ص219–230؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج9، تحقيق شعيب الارناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، الطبعة التاسعة، مؤسسة الرسالة ، بيروت1414هـ/ 1993م، ص89–91.

رأيت، وامض الأمور على ما ترى " [1] فازدات بذلك مكانة مؤسسة الوزارة هيبةً ورونقاً، وصار من يتسلم منصب الوزير بمثابة الوسيط بين الرعية والخليفة[2].

وإذا كانت مؤسسة الوزارة في الدولة العربية الإسلامية من حيث الواقعية الإدارية والسياسية قد ارتبطت منذ نشأتها مباشرةً بمؤسسة الخلافة كون القائم عليها ينفذ الأوامر والتعليمات التي تصدر من الخليفة مباشرةً، الا أنها كنظام إداري مستقل في شكلهِ الكامل لم يظهر الا بعد وفاة الخليفة أبي جعفر المنصور إذ كانت شخصية هذا الخليفة من القوة مما حجم كثيراً من سلطات الوزارة ونفوذها، وقد وصف المؤرخ ابن طباطبا حال الوزارة والوزراء في عهده بالقول " لم تكن الوزارة في أيامه طائلة، لاستبداده واستغنائه برأيه وكفاءته. مع انه كان يشاور في الأمور دائماً، وإنما كانت هيبته تصغر لها هيبة الوزراء، وكانوا لا يزالون على وجلٍ منه وخوف، فلا يظهر لهم أبهة ولا رونق"[3]، بيد أن هذا الحال لم يستمر، إذ أَخذت هذه المؤسسة بالتطور حتى ظهرت في صورتها المتكاملة في عهد الخليفة محمد المهدي(158-169هـ/774-785م)، الذي في أيامه كما يذكر ابن طباطبا " ظهرت أبهة الوزارة "[4]، فلم تعد واجبات الوزير محصورة بين المشورة وإبداء الرأي وتنفيذ أوامر الخليفة، فالوزير صار يشرف على عمل الدواوين المختلفة وعلى أداء المؤسسة العسكرية، ومسؤولاً عن تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية للدولة، فظهر

---

(1) الطبري، تاريخ ، ج8، ص233.

(2) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص15.

(3) الفخري، ص139.

(4) المصدر نفسه، ص145.

عدد غير قليل من الوزراء الذين اظهروا كفاءة ومقدرة في الإدارة والسياسة والكتابة، وتميزوا بثقافة واسعة[1].

ويبدو أن التطور الذي طرأ على مؤسسة الوزارة في العصر العباسي الأول انما يرجع الى عاملين مهمين:

الأول، الاستقرار السياسي والإداري للدولة العربية الإسلامية الذي أدى الى انعاش النظم السياسية والإدارية[2]. والثاني، المعايير الخاصة التي اتبعها بعض الخلفاء في اختيار الوزير[3]، منها الاصل والفضل والنزاهة والتدبير وان يكون جامعاً لادوات السيادة وآلات الرئاسة[4]، إذ نقل عن الخليفة عبد الله المأمون (198-218هـ/813-833م)، انه كتب في اختيار الوزير قائلاً " أني التمست لأموري رجلاً

---

(1) اليوزبكي، توفيق سلطان، الوزارة، نشأتها وتطورها في الدولة العباسية (132-447هـ)، الطبعة الثانية، الموصل 1396هـ/1976م، ص50.

(2) اليوزبكي، المصدر نفسه، ص54.

(3) الى جانب هذه المعايير، اشترط الفقهاء توافر خمسة شروط في اختيار الوزير، أولهما: العدل كي يكون منصفاً في حكمه، وتسلم الرعية من ظلم غيره وظلمه، والثاني: الأمانة ليفي بما عليه، ويستوفي ماله، ولا يختزل لنفسه، فتسير عماله بسيرته، والثالث: الكفاية وهي العلم بالأعمال الديوانية والتصرفات ووجوه تثمير الأموال، والاستخراجات، فيضع الأمور في مواضعها، ويرتب الأعمال على قواعدها، والرابع: السياسة، كي يعرف مداراة الجند وتأليفهم، وجمعهم وتفريقهم، ويكون خبيراً بالمكائد الحربية،والخدع، وحفظ البلاد والثغور والقلاع، والخامس: ان تجتمع فيه الخشونة واللطف، فيخشى بذلك على القوي حتى يُلين عريكته، ويُلين الضعيف حتى ينال من الإنصاف بغيته، ويكون مقداماً على المخاوف شجاعاً عند الأهوال، أن أضطر اليها.

ينظر : الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت 429هـ/1037م)، تحفه الوزراء، تحقيق حبيب علي الراوي وابتسام مرهون الصفار، بغداد 1398هـ/1977م، ص61-62.

(4) المصدر نفسه، ص61.

جامعاً لخصال الخير، ذاعفة في خلائقه، واستقامة في طرائقه، قد هذبته الاداب، واحكمته التجارب، إن أؤتمن على الأسرار قام بها، وان قلد مهمات الأمور نهض فيها، يسكته الحلم، وينطقه العلم، وتكفيه اللحظة، وتعنيه اللمحة، له صولة الأمراء، وأناة الحكماء، وتواضع العلماء وفهم الفقهاء، وإن أحسن إليه شكر، وإن أبتلي بالاساءة صبر، لا يبيع يومه بحرمان غده، يسترق قلوب الرجال بخلابة لسانه وحسن بيانه "[1].

ومع ان ظهور وزراء كبار في العصر العباسي الأول يُعد مؤشراً واضحاً على التطور الذي طرأ على مؤسسة الوزارة إداريا وسياسياً، الا أن ذلك في الواقع يعكس المكانة الرفيعة التي حظي بها وزراء ذلك العهد، فالوزير كان على جانب كثير من النفوذ والسلطة، وكان في كثير من الأمور بمثابة المرجع الأعلى للدولة[2]، إذ تشير الروايات التاريخية الى ان جلّ خلفاء العصر العباسي الأول قد فوضوا وزراءهم سلطات تكاد تكون مطلقة، فالخليفة محمد المهدي فوض وزيره معاوية بن يسار[3] تدبير امور الدولة[1] كما فوض الوزير يعقوب بن داود[2] امر

---

[1] الماوردي، الاحكام السلطانية، ص94.

[2] Sourdel, Le, vizirat Abbaside, Demas 1960, p.73.

[3] يكنى أبا عبد الله بن عبيد الله الاشعري بالولاء، أصله من طبرية، اشتغل بالحديث والأدب، اتصل بالخليفة محمد المهدي قبل خلافته، فكان كاتبه ووزيره، يعدّ من خيار الوزراء، صاحب علم وفضل ودراية وعبادة وصدقات، ألف كتاباً عن الخراج ذكر فيه أحكامه الشرعية ودقائقه وقواعده، توفي سنة 170هـ/786م.

= للمزيد يراجع عنه:

الخلافة[3]، كذلك منح الخليفة هارون الرشيد وزيره يحيى بن خالد البرمكي أمتيازات مهمة وكبيرة، لم يحصل عليها أيٌّ وزير من قبل، إذ أمر بان تنفذ الكتب من ديوان الخراج وتؤرخ باسم يحيى بن خالد، ولم تكن تنفذ الا من قبل الخليفة نفسه[4]، كذلك اطلق الخليفة المأمون يد وزيره الفضل بن سهل[5] في التصرف المطلق بأمور الدولة وجمع له بين رئاسة الحرب ورئاسة التدبير وسماه ذا الرئاستين[6].

الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج13، ص196-197؛ ابن طباطبا، الفخري، ص145-147؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء،ج13، ص23؛ الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج7، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت 1410هـ/ 1989م، ص262.

(1) ابن طباطبا، الفخري، ص145.

(2) يكنى أبا عبد الله بن عمر بن طهمان، أستوزره الخليفة المهدي، ثم نكبه واودعه في السجن فلم يزل محبوساً الى أن وليّ هارون الرشيد الخلافة، فأطلقه، كان شاعراً، سمحاً جواداً كثير البر والصدقة.

للمزيد يراجع عنه:

الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص155-163؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج14، ص262-265؛ ابن طباطبا، الفخري، ص147-150؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء،ج8، ص346-347؛ الزركلي، الأعلام، ج8، ص197-198.

(3) الطبري، تاريخ، ج8، ص156.

(4) اليوزبكي، الوزارة، ص58.

(5) يكنى أبا العباس، من أولاد المجوس أسلم أبوه في خلافة هارون الرشيد واتصل بالوزير يحيى بن خالد البرمكي، وأسلم هو في سنة 190هـ/805م على يد الخليفة المأمون، قتل في سرخس سنة 202هـ/817م.

للمزيد يراجع عنه:

الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص305-320؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج12، ص339-343؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج4، ص40-41؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء،ج10، ص99-101.

(6) الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص305؛ ابن العمراني، الإنباء في تاريخ الخلفاء، ص103.

ومع ما بُدل من جهود على مدى أكثر من قرن من الزمان في سبيل إقرار قواعد الوزارة وترسيخ مؤسستها وتفعيل قوانينها ورفع رتبتها، فان ذلك في الواقع لم يسلم من عاديات الزمان، إذ سرعان ما واجهت هذه المؤسسة تحديات خطيرة افرزها الوضع السياسي المضطرب الذي ساد في الدولة العربية الإسلامية لاسيّما في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، فقد خضعت لواقعين مؤلمين أثرا بشكل كبير في أدائها للمهام الموكلة بها، الأول: غياب المعايير الخاصة التي كانت تراعى في أختيار الوزراء، إذ تبوأ منصب الوزارة من لا دراية له بأمور الإدارة والرعية أمثال الوزير أحمد ابن الخصيب[1] الذي وزر للخليفة المنتصر بالله، محمد بن المتوكل (247-248هـ/861-862م)، وكان يوصف بأنه قليل الخير وشديد الجهل ومقصراً في صناعته ومطعوناً في عقله[2]، كذلك الوزير جعفر بن محمود الاسكافي[3] الذي وزر للخليفتين المعتز بالله، الزبير بن المتوكل (251-255هـ/865-868م)[4]، والمهتدي بالله، محمد بن الواثق (255-

---

(1) يكنى بأبي العباس، ويلقب بالجرجرائي الكاتب أستوزره الخليفة المنتصر بالله، والخليفة المستعين بالله، أحمد بن محمد بن المعتصم (248-252هـ/862-866م)، نكب ثم نفي سنة 248هـ/862م.

للمزيد يراجع عنه:

السمعاني، الانساب، ج2، ص376؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج12، ص553.

(2) المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص52؛ ابن طباطبا، الفخري، ص194.

(3) يكنى بأبي الفضل، وزر للخليفتين المعتز بالله والمهتدي بالله، عزل من الوزارة بسبب ما قيل عن دوره في تأجيج الصراع الطائفي، وزر وهو لم يكن يتمتع بخلفية أدبية أو ثقافية، لكنه مع ذلك استمال القلوب بالعطايا.

للمزيد يراجع عنه:

ابن طباطبا، الفخري، ص197، وص200.

(4) المصدر نفسه، ص197.

256هـ/868-869م) [1]، والذي كما أشارت إليه المصادر بأنه كان لا أدب له ولا علم له بأمور الوزارة وقوانينها[2]، وضعفت بذلك مؤسسة الوزارة وأصبحت في الواقع لا تعدو كونها مؤسسة شكلية لا قدرة لها على معالجة الواقع المتردي، بيد إن ذلك لا يشير الى حالة عامة، إذ ظهر بعض الوزراء ممن توفرت فيهم الخصال الحميدة والأفعال الرشيدة والرأي السديد والمقدرة الإدارية أمثال الوزير علي بن عيسى بن داود الجراح[3] على سبيل المثال، فضلاً عن ذلك، فإن هناك كثيراً من الوزراء في هذا العصر قد وبخوا لسبب أو لآخر من قبل الخلفاء، على سبيل المثال ما جرى للوزير الكبير علي بن محمد بن الفرات[4] في سنة 299هـ/911م، من اهانة وحبس

---

(1) المصدر نفسه، ص200.

(2) المصدر نفسه، ص197.

(3) يكنى أبا الحسن، وزر مراراً للخليفة المقتدر بالله والخليفة القاهر بالله، أبي منصور محمد (320-322هـ/932-933م). وكان قليل النظير في فنه، وكان مفسراً وأديباً ومؤرخاً جامعاً، فضلا عن كونه من حذاق السياسة صنف كثيراً من الكتب منها، جامع الدعاء، معاني القرآن وتفسيره، الكتاب وسيرة المملكة، وسير الخلفاء توفي سنة 334هـ/945م .

للمزيد يراجع عنه:

هلال الصابئ، أبو الحسن بن المحسن (ت 448هـ/1056م)، الوزراء أو تحفة الأمراء في تأريخ الوزراء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاءه، القاهرة 1378هـ/ 1958م، ص281-364؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج12، =ص14-16؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج14، ص68-73؛ ابن طباطبا، الفخري، ص216؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص298-310؛ الصفدي، صلاح الدين بن خليل بن أيبك (ت 764هـ/ 1362م)، الوافي بالوفيات، ج21، تحقيق احمد الارناؤوط وتركي مصطفى، دار أحياء التراث العربي، بيروت 1421هـ/2000م، ص245-246؛ الزركلي، الأعلام، ج7، ص161.

(4) يكنى بأبي الحسن، وهو من صيريفيين، وهي بلدة من أعمال دجُيل بغداد، من بيت وزارة ورئاسة وزر للخليفة المقتدر بالله ثلاث مرات، توفي مقتولاً سنة 312هـ/924م.

ومصادرة أمواله ونهب دوره ودور أولاده لا لشيء سوى انه طلب من الخليفة المقتدر بالله، جعفر بن المعتضد (295-320هـ/907-932م) لما قصرت عليه الأموال والمؤن في عيد النحر فأبى ان يعطيه من بيت مال الخاصة ما يصرف في نفقات هذا العيد[1].

أَمّا الثاني، فإنّ هذه المؤسسة قد أَصبحت عرضة لتدخلات همجية من بعض العناصر التركية التي تبوأت مناصب قيادية عليا في الجيش، إذ صادر هؤلاء حق الخليفة العباسي في ممارسة سلطاته على مؤسسة الوزارة، وفضلاً عن ذلك، فإن الروايات التاريخية تشير الى أن بعض القادة الأتراك قد اعتدوا على بعض الوزراء وضربوهم بالسياط وصادروا أموالهم، وقد رويّ أن القائد التركي المتنفذ صالح بن وصيف قد رفض شفاعة الخليفة المعتز بالله في الوزير احمد ابن أسرائيل الانباري[2] وأصر على ضرب هذا الوزير بالسياط ومصادره أمواله وحبسه ولم يكن بيد الخليفة المعتز بالله فعل شيء أمام جبروت هذا القائد وأهانة الوزير سوى قول يعكس الواقع المؤلم والضعيف لمؤسسة الخلافة التي أصبحت لا حول لها ولا

للمزيد يراجع عنه:

ابن طباطبا، الفخري، ص213-215.

(1) هلال الصابئ، تحفه الأمراء، ص34.

(2) يكنى بأبي جعفر، من الوزراء الكتّاب، قتله القائد التركي وصيف بن صالح سنة 255هـ/868م.

للمزيد يراجع عنه:

اليعقوبي، احمد بن اسحاق بن جعفر (ت292هـ/904م)، تاريخ اليعقوبي، ج2، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ/1999م، ص354؛ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج9، ص398؛ التنوخي، أبي علي الحسن بن علي (ت 384هـ/994م)، الفرج بعد الشدة، ج1، الطبعة الثانية، منشورات الشريف الرضي، قم 1364هـ/ 1944 م، ص172-173؛ ابن طباطبا، الفخري، ص198.

قوة إزاء تنامي وتعاظم نفوذ القادة الترك وتدخلهم السافر في شؤون الخلافة ومؤسساتها الإدارية، إذ يقول كما يروي الطبري" أما عقوبة إلاّ السوط أو القتل، أما أن يقوم مقام هذا الشيء، الا يكفي، أنا لله وأنا إليه راجعون، يقول ويسترجع جراً "[1].

وفضلاً عن ذلك، فإن مؤسسة الوزارة لاسيّما في الفترة التي أصطلح على تسميتها تاريخياً بفترة التسع سنوات 247–256هـ/861–869م أو عصر النفوذ التركي قد تخلت في كثير من الأحيان عن حقها الإداري الذي يعد من صميم عملها وهو المخاطبات واصدار الكتب والإشراف المباشر على عمل الدواوين التي هي من اختصاص الوزير حصراً، إذ صار ذلك كله الى القادة الأتراك وكأنهم هم الموسومون بالوزارة لا الوزراء، فالكتب على سبيل المثال في عهد الخليفة المستعين بالله، كانت تخرج باسم القائد أبي موسى اوتامش وكأنه هو الموسوم بالوزارة لا الوزير احمد بن الخصيب[2]، والأمر نفسه أيضاً في خلافة المعتز بالله، إذ كانت الكتب الوزارية تخرج باسم القائد صالح بن وصيف وكأنه هو الموسوم بالوزارة لا الوزير جعفر بن محمود الاسكافي[3] .

والى جانب ذلك، فان هناك أمراً مهماً آخر قد ساهم الى حدٍ كبير في الإخلال بمؤسسة الوزارة ونظامها الإداري وهو ضعف سلطة الوزير وهو في الواقع إفراز واقعي لمرحلة مضطربة وواقع سياسي متداعٍ، فالوزير من الناحية السياسية والنظرية يستمد سلطته وتفويضه من الخليفة[4]، ولما كان الخليفة خلال هذه الفترة خاضعاً من الناحية العملية لنفوذ القادة الأتراك الذين استبدوا بالأمور وكانوا في واقع الأمر الحكام المتنفذين الذين يسيرون أمور الدولة ومؤسساتها دون الاكتراث بالخليفة

---

(1) تاريخ الرسل والملوك، ج9، ص398؛ كذلك ابن طباطبا، الفخري، ص198.

(2) المسعودي، التنبيه والأشراف، دار ومكتبة الهلال، بيروت 1402ه/ 1981م، ص331.

(3) المسعودي، التنبيه والأشراف، ص333؛ ومروج الذهب، ج4، ص84.

(4) اليوزبكي، الوزارة، ص134.

وما يمثله من سلطة دينية روحية[1]، فمن الناحية الواقعية أن تتأثر سلطة الوزير وتخضع لنفوذ القادة الأتراك أيضاً، ومما يسند هذا القول ما تؤكده بعض المصادر التاريخية من أن أختيار الوزير كان يتم من قبل القادة الأتراك ولم يكن أمام الخليفة سوى الإذعان، فقد فرض القائد صالح بن وصيف على الخليفة المعتز بالله ان يستوزر جعفر بن محمود الاسكافي[2].

وإذ كانت مؤسسة الوزارة بعد هذه الفترة الحرجة قد استعادت بعض هيبتها ونفوذها بعد الاستقرار النسبي الذي شهدته الدولة العربية الإسلامية الذي تمثل في استعادة مؤسسة الخلافة لبعض سلطاتها لاسيّما بعد تولي الخليفة المعتمد على الله، أحمد بن جعفر المتوكل (256–279هـ/869–892م)، الخلافة فانها في الواقع ظلت تواجه تحديات كثيرة أخرى منها، تدخل بعض الشخصيات النافذة في البيت العباسي في شؤونها كما حدث في فترة خلافة المعتمد على الله، إذ غلب على الأمور أخوه الموفق طلحة (ت278هـ/891م)، الذي كان إليه كما تشير الروايات التاريخية الأمر والنهي وأستيزار الوزراء وخلعهم[3]، كذلك واجهت مؤسسة الوزارة

---

(1) قال ابن طباطبا، وهو يصف حال الخليفة في أثناء الأستبداد التركي "أن الأتراك كانوا قد أستولوا منذ قتل المتوكل على المملكة واستضعفوا الخلفاء، فكان الخليفة في يدهم كالاسير. إن شاءوا ابقوه، وان شاءوا خلعوه. وإن شاءوا قتلوه ". الفخري، ص197.

(2) ابن طباطبا، الفخري، ص198.

(3) يشير بعض المؤرخين الى ان الموفق طلحة كان هو الحاكم الفعلي للدولة العربية الإسلامية، يقول المسعودي " الموفق غلب على المعتمد وصيّره كالمحجور عليه ولا أمر ينفذ له ولا نفي"، التنبيه والأشراف، ص334؛ ويرسم ابن طباطبا صورة أوضح للدولة خلال عهد هذين الأخوين بقوله " كانت دولة المعتمد دولة عجيبة الوضع، كان هو وأخوه الموفق طلحة. كالشريكين في الخلافة، للمعتمد الخطبة والسكة والتسمي بإمرة المؤمنين، ولأخيه طلحة الأمر والنهي، وقود العساكر ومحاربة الأعداء ومرابطة الثغور، وترتيب الوزراء والأمراء" الفخري، ص202.

مصاعب إدارية وسياسية جراء التغير المستمر للوزراء مما اثر سلباً في استقرار هذه المؤسسة وفي أداء الوزراء للمهام الموكلة اليهم، ويبرز ذلك بوضوح في فترة خلافة المقتدر بالله، أبي الفضل جعفر بن المعتضد (295-320هـ/907-932م)، إذ كان هذا الخليفة كثير التولية والعزل للوزراء، ويعلق المسعودي على أحوال الوزارة في عهده بقوله " أنه استوزر اثني عشر وزيراً، منهم من وزر لمرتين وثلاث ولم يعرف فيما قبله انه استوزر هذه العدة[1] " وقد أدت هذه السياسة الى وصول بعض الشخصيات ممن لا علم لهم ولا دراية بأمور الإدارة والرعية الى الوزارة على سبيل، الوزير محمد بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان[2] الذي أهمل أمور الوزارة، وقد أشار المؤرخ هلال الصابئ الى أنّ الوزارة في عهد هذا الوزير قد سخفت واخلقت الهيبة وزادت الحال في اخلال الأعمال ووقوف الأموال وقصور المواد[3].

مع ذلك، فان هذه الفترة قد شهدت ظهور عدد غير قليل من أفاضل الوزراء وخيارهم ممن كان لهم السيرة الحسنة والعلم والأدب والبلاغة والفضل والخبرة في الإدارة ومراعاة شؤون الرعية أمثال الوزير عبد الله بن سليمان بن وهب[4] والوزير علي بن عيسى الجراح وغيرهم .

---

(1) التنبيه والأشراف، ص344.

(2) يكنى بأبي علي، وزر للخليفة المقتدر بالله، ثم عزله وقبض عليه بعدما وردت اليه الاخبار عن تلقيه رشاوي من نظراء دواوين الكوفة مقابل تعيينهم .

للمزيد يراجع عنه:

ابن طباطبا، الفخري، ص215؛ الزركلي، الاعلام، ج7، ص135.

(3) تحفة الأمراء، ص286.

(4) يكنى بأبي القاسم، ولد سنة 226هـ/840م، من الكتّاب والشعراء، تقلد الوزارة للخليفة المعتضد بالله، احمد بن طلحة الموفق (279-289هـ/892-901م)، عشر سنين، توفي سنة 288هـ/900م.

للمزيد يراجع عنه:

والظاهر، أن هذه المواقف على الرغم من تناقضها كانت حسبما يبدو محاولة من جانب بعض الوزراء لاسترداد هيبة الوزارة ونفوذها.

ومهما يكن من الأمر، فان الوزراء في عصر النفوذ التركي وأن أجبروا على التخلي عن بعض سلطات الوزارة، الا انهم على الرغم من ذلك ظلوا يحتفظون ببعض السلطات لاسيّما ما يتعلق بالاشراف على عمل الدواوين والشؤون المالية، بيد أن هذه السلطات الباقية لهذه المؤسسة في الفترة اللاحقة التي يطلق عليها عصر إمرة الأمراء 324-334هـ/935-945م قد صودرت من قبل أمير الأمراء، فقد ادى ظهور هذا المنصب الى فقدان الوزارة أخر ما بقي لها من سلطة فعلية[1]، إذ حُرِم الوزراء من ممارسة اختصاصاتهم الإدارية والمالية التي تحولت الى أمير الأمراء وكاتبه مما انعكس سلباً على اداء هذه المؤسسة، يقول مسكويه " وبطل منذ يومئذٍ أمر الوزارة فلم يكن الوزير ينظر في شيء من أمر النواحي ولا الدواوين ولا الأعمال ولا كان له غير اسم الوزارة فقط وان يحضر في أيام المواكب دار السلطان بسوادٍ وسيف ومنطقة[2] ويقف ساكتاً وصار ابن رائق وكاتبهُ ينظران في الأمر كلّه وكذلك كل من تقلد الإمارة بعد ابن رائق الى هذه الغاية وصارت أموال النواحي تحمل الى

ابن النجار البغدادي، محمد بن محمود (ت643هـ/1245م)، ذيل تاريخ بغداد، ج2، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت 1417هـ/ 1996م، ص35-42؛ ابن طباطبا، الفخري، ص207؛ الزركلي، الأعلام، ج5، ص177-178.

(1) الدوري،تقي الدين عارف، عصر إمرة الأمراء في العراق (324-334هـ/936-946م)، مطبعة أسعد، بغداد 1395هـ/1975م، ص23؛ الزهراني، محمد مسفر، نظام الوزارة في الدولة العباسية 334-590 (العهدان البويهي والسلجوقي)، مؤسسة الرسالة، بيروت،1401هـ/1980م، ص72.

(2) " كل ما شددت به وسطك "، وتعني الحزام. ينظر: الخطيب الاسكافي، أبي عبد الله محمد ابن عبد الله (ت 421هـ/ 1030م)، مبادئ اللغة، تحقيق وتعليق يحيى عبابنه وعبد القادر خليل، الطبعة الأولى، عمان 1418هـ/1997م، ص98.

خزائن الأمراء فيأمرون وينهون فيها وينفقونها كما يرون ويطلقون لنفقات السلطان ما يريدون وبطلت بيوت الأموال " [1].

ومما لاشك فيه، أن استحداث منصب أمير الأمراء وإن تمّ كما تشير الروايات التاريخية لدواعٍ إدارية ومالية وعسكرية، فإنه قد أدى الى ضعف مؤسسة الوزارة من الناحية العملية، ولم يبق منها الا الناحية الاسمية، إذ أصبح منصب الوزير فخرياً شكلياً، وكأنه احد أفراد حاشية الخليفة[2]، يقول ابن خلدون " وَصَارَ الأمر لملوكِ العجم وَتعطلَ رسمُ الخلافة ولم يكُن لأولئك المتغلبينَ أَنْ ينتحلوا ألقابَ الخلافة وأستنكفوا من مشاركةِ الوزراءِ في اللقب لأنهم خِوَلٌ لهم فتسموا بالإمارة وَالسلطان وَكان المستبدُّ على الدولةِ يُسميَّ أَمير الأمراء أَو بالسلطان إلى ما يحليهِ به الخليفة من أَلقابهِ كما تَراهُ في أَلقابِهمْ وَتركُوا اسْمَ الوزارةِ إِلى من يتولاَّها للخليفةِ في خَاصَّته " [3].

ولعل من الصحيح قوله، أن استحداث منصب أمير الأمراء قد أدى من الناحية العملية الى إزالة وزارة الخليفة العباسي منصباً وسلطةً، وان كانت موجودة من الناحية الشكلية، إذا انتقلت جميع السلطات المفوضة للوزير الى أمير الأمراء وقد أوضح ذلك صراحة الخليفة الراضي بالله عند استدعائه لأبن رائق، يقول مسكويه " انه [أي الخليفة الراضي] قلده [أي ابن رائق] الإمارة ورياسة الجيش وجعله أمير الأمراء وردّ إليه تدبير أعمال الخراج والضياع وأعمال المعاون في جميع النواحي وفوض إليه تدبير المملكة "[4].

---

(1) تجارب الأمم، ج5، ص199.

(2) الدوري، عصر إمرة الأمراء في العراق، ص28؛ اليوزبكي، الوزارة، ص181.

(3) المقدمة، دار القلم، الطبعة السابعة، بيروت1410هـ/ 1989م، ص239.

(4) تجارب الأمم، ج5، ص198.

وإذ كانت الأسباب الأنفة الذكر قد حطت الى حدٍ كبير من أهمية مؤسسة الوزارة ومنصب الوزير، فان الوزير بحكم رتبته السلطانية ظل يشكل ثقلاً سياسياً، إذ تشير الروايات التاريخية الى ان بعض الوزراء خلال هذه المدة قد تدخلوا بشكل مباشر أو غير مباشر في اختيار الخلفاء وفي عزلهم، فقد ذكر مسكويه أن الوزير القاسم بن عبيد الله[1] كان قاب قوسين أو أدنى من نقل الخلافة من ولد الخليفة المعتضد بالله لولا معارضة القائد التركي بدر صاحب الجيش والمستولي على أمر المعتضد بالله[2]، كذلك كان للوزير العباس بن الحسن بن المخلد[3] القول الفصل في اختيار الخليفة المقتدر بالله[4]، كما أن الوزير علي بن محمد بن علي بن الحسين بن مقلة[5] قد لعب دوراً خطيراً من خلال التحريض علانية على قتل الخليفة القاهر

---

(1) يكنى بأبي القاسم، وهو ابن الوزير علي بن محمد وحفيد الوزير أبي الحسن عبد الله بن محمد بن يحيى بن خاقان الخاقاني، من بيت وزارة، كان أديباً، حسن الكتابة وليّ الوزارة للخليفة المقتدر بالله، توفي مقتولاً سنة 314هـ/926م.
للمزيد يراجع عنه:
الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص474.

(2) تجارب الأمم، ج4، ص399.

(3) وهو من الوزراء الذين جمعوا بين السياسة والأدب، توفي مقتولاً في خلافة المقتدر بالله.
للمزيد يراجع عنه:
ابن طباطبا، الفخري، ص208-209.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج6، ص119.

(5) يكنى بأبي الحسن، ولد سنة 270هـ/883م من الوزراء الشعراء، يضرب بحسن خطة المثل، تولى الوزارة لثلاثة خلفاء عباسيين، نقم عليه الخليفة الراضي بالله وأمر بقطع يده اليمنى، فكان يشد القلم على ساعده ويكتب، ثم قطع لسانه سنة 326هـ/937م وسجن وتوفي سنة 338هـ/949م.
للمزيد يراجع عنه:

بالله، إذ أفسد قلوب الجند وحذرهم من الخليفة القاهر بالله وحسّنَ لهم الهجوم عليه وخلعه وسمل عينيه[1].

ولم يقتصر تدخل الوزراء في شؤون الخلافة فحسب، إذ تشير الروايات التاريخية الى ان بعض وزراء هذه المدة، قد وقفوا بوجه استبداد القادة الأتراك واستئثارهم بأمور الدولة والأموال، فقد ذكر هلال الصابئ، أن الوزير أبا الحسن علي بن محمد بن الفرات قد نبه الخليفة المقتدر بالله الى خطورة ما يقوم به القائد التركي مؤنس[2] من اجتذاب الجند وغلبته على الأمور واستئثاره بالأموال وقلة احترامه للخلافة ومؤسساتها مما يتطلب من الخليفة المقتدر بالله إذا ما أراد استقرار الدولة ومؤسساتها وانتظام أمور الرعية التصدي لطموح هذا القائد[3].

ومع أن الخليفة العباسي وفي مناسبات قليلة أعاد لنفسه الحقَّ في اختيار الوزراء لاسيّما في المدد التي اشتد فيها الصراع بين القادة للاستحواذ على منصب أمير الأمراء، الا أن ذلك في الواقع اقتصر في أكثر الأحيان على ما يسمى بـ(وزارة

ابن طباطبا، الفخري، ص218–221؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص224–225؛ حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله (ت1067هـ/ 1956م)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، دار أحياء التراث العربي، بيروت. د.ت، ص711؛ الزركلي، الأعلام، ج6، ص273.

(1) ابن طباطبا الفخري، ص223.

(2) يلقب بالمظفر المعتضدي، وهو أحد الخدام الذين بلغوا رتبة الملوك، وكان خادماً أبيض،وهو من الفرسان الشجعان وقاد بعض الحملات العسكرية بأمر الخليفة المقتدر بالله، وكان فضلاً عن ذلك من الساسة الدهاة، وبقي أميراً حواليّ ستين سنة، قتله الخليفة القاهر بالله سنة 321هـ/933م بعد أن بلغ من العمر تسعين عاماً.
للمزيد يراجع عنه:
الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص56–57؛ الزركلي، الأعلام، ج7، ص235.

(3) تحفة الأمراء، ص53.

الخليفة) ولم يشمل وزارة أمير الأمراء، بيد أنّ الروايات التاريخية تشير الى انه في أحيان أخرى يتم التوافق بين الخليفة وأمير الأمراء على وزير واحد يتولى الوزارة لهما جميعاً، فقد ذكر ابن الأثير ان أبا الفتح الفضل بن جعفر ابن الفرات تولى وزارة الخليفة ووزارة ابن رائق جميعاً[1]، على الرغم من ان الأخير قد استبد بالأمر وحده يقول ابن طباطبا " واستبد ابن رائق أمير الأمراء بالأمور، وولى النظار والعمال ورفعت المطالعات اليه، ورد الحكم في جميع الأمور إلى نظره، ولم يبق للوزير سوى الاسم من غير حكم ولا تدبير "[2].

ولعلنا لا نجافي الصواب إذا قلنا أن استحداث وزارة أمير الأمراء الى جانب وزارة الخليفة قد قلل الى حدٍ كبير من شأن رتبة الوزارة، فهذا النظام الجديد الذي لم تألفه الدولة العربية الإسلامية من قبل قد أسهم في خلق إشكالية إدارية وسياسية، فالوزير لم يعد واسطة بين الخليفة والرعية إنما صار ينفذ بشكل أساسي توجهات أمير الأمراء لاسيّما في الجانب المالي.

ويبدو أن الخليفة الراضي بالله قد تنبه على خطورة استحداثه لمنصب أمير الأمراء وانعكاس ذلك سلباً عليه وعلى مؤسسة الوزارة فحاول أنعاش هذه المؤسسة من خلال اختيار بعض الشخصيات العسكرية القيادية التي خبرتها الحروب لتولي منصب الوزارة، إذ يروي المؤرخ الصولي في أحداث سنة 327هـ/938م ما سمعه من الخليفة " إن الوزارة قطعة من الخلافة، ووهنها وهن الخلافة،......، فلم اجد غير ابن البريدي، فاستكتبته لهذه العلة، وليبقى اسم الوزارة على حال صيانة ورفعة "[3].

---

(1) الكامل، ج6، ص256.

(2) الفخري، ص228.

(3) الأوراق، ص 134-135.

وإذا كـان استحداث منصـب أميـر الأمـراء يشير الـى تضـاؤل مؤسسـة الـوزارة وانحطـاط رتبتهـا، فانـه مـن الناحيـة الواقعيـة يـدلل علـى تـداعي مؤسسـة الخلافـة، فالخليفـة الراضـي بـالله باسـتحداثه لهـذا المنصـب قد تخلـى عـن كثيـر مـن سـلطاته السياسية والإدارية والمالية والعسكرية[1].

فضـلاً عن ذلك، فـان ابن رائق بحكم السلطات الواسعة التـي حصـل عليهـا صـار فـي واقـع الأمـر أعلـى رتبـة مـن الـوزير[2]، وهـو بـذلك قـد أسَّس لرتبـة سـلطانية جديدة في الدولـة العربيـة الإسـلامية أخذت بمضـي الوقت تحل محل مؤسسـة الـوزارة التـي بـدأت تفقد رتبتهـا السـلطانية التـي تلـي رتبـة الخلافـة، إذ صـار منصـب أميـر الأمراء بمنزلة الرتبة السلطانية الثانية.

ومما يؤكد تضاؤل مؤسسة الوزارة وتراجع رتبتها أن أمير الأمراء بدءاً من أبن رائق قد منح الحقَّ لنفسه في اختيار الوزراء وفي عزلهم على الرغم من وجود الخليفة الـذي لـم يكـن أمامـه الا الموافقـة وتقديم خلـع الـوزارة[3]، فقـد ذكـر مسكويه، ان أميـر الأمراء ابن رائق استوزر أبا الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات وهو في بلاد الشام[4]، كذلك قلد امير الأمراء كورنكيج (كورتكين) بن الفاراضـي الديّلمي الوزارة أبا جعفر بن محمد بـن القاسم الكرخـي[5] بعد انْ قبض علـى وزيـر الخليفـة المتقي لله، ابراهيم بن

---

[1] اليوزبكي، الوزارة، ص181.

[2] مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص198؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص304.

[3] مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص253.

[4] المصدر نفسه، ج5، ص207.

[5] تبـدو المعلومـات عـن هـذا الـوزير قليلـة، عـدا انـه قـدم مـن ديـار مضـر الـى بغـداد سـنة 316هـ/928م، وولاه الخليفة المقتدر بالله ديوان المغرب.

يراجع عنه:

المقتدر بالله (329-333هـ/940-944م) محمد ابن احمد بن عبد المؤمن الاسكافي(1)، كما أن ناصر الدولة أبا محمد الحسن بن عبد الله بن حمدان عندما تقلد إمرة الأمراء(2) استوزر احمد بن عبيد الله الاصبهاني(3).

ومع ان الخليفة الراضي بالله قد تنبه على خطورة استحداثه لمنصب إمرة الأمراء، فإنّ الوسائل التي أتبعها لاسترداد هيبة الخلافة ونفوذ الوزارة لم تكن ناجحة مما انعكس سلبياً على الخلافة ومؤسسة الوزارة ، فالأحداث التاريخية قد دللت الى حدٍ كبير على أن اختيار بعض الشخصيات العسكرية القيادية لتولي منصب الوزارة لم يرفع من أمر الوزارة شيئاً بل على العكس فقد أدت هذه الخطوة الى جعل هذه المؤسسة تحت نفوذ الأمراء مما أشار بوضوح الى أنّ الوزارة خلال هذه المدة صارت في حكم الواقع ساحة لتصفية الحسابات بين الأمراء النافذين في الدولة، فالخليفة الراضي بالله عندما اختار ابن البريدي لمنصب الوزارة فانه كان يعتقد ان اختياره

القرطبي، عريب بن سعد (توفي في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي) ، صلة تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الخامسة، القاهرة 1408هـ/1987م، ص117.

(1) يكنى بأبي اسحاق، ويلقب بالقراريطي، وزير من الكتّاب، تولى الوزارة للخليفة المتقي لله، يعدّ من السياسيين الدهاة، سافر الى الشام، واقام فيها مدة ثم رجع الى بغداد، توفي سنة 357ه/967م.

للمزيد يراجع عنه:

ابن طباطبا، الفخري، ص230؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج16، ص111-112؛ الزركلي، الأعلام، ج5، ص31.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص253.

(3) يكنى بأبي العباس، وزر للخليفة المتقي لله ولم تدم وزارته أكثر من خمسين يوماً

للمزيد يراجع عنه:

مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص253؛ ابن طباطبا، الفخري، ص231.

لهذه الشخصية العسكرية إنما يعيد للوزارة رفعتها وبالتالي استرداد هيبة الخلافة ونفوذها ذلك أن الوزارة كما ينقل عن لسانه المؤرخ الصوليّ " قطعة من الخلافة، ووهنها وهن الخلافة"[1] بيد انه لم يدر بخده أنه بهذه الخطوة قد قدم على طبق من ذهب قطعة الخلافة كما يقول الى الأمراء المتنفذين الذين جعلوا منها موضع مساومات، فضلاً عن تسخيرها لخدمة مصالحهم وطموحاتهم، فابن البريدي لم يحضر الى بغداد كي يباشر مسؤولياته كوزير إذ ظل في واسط وعين نائباً عنه يدير شؤون الوزارة في بغداد وهو أبو بكر النفري[2]، فانحط أمر الوزارة ولم تعدّ تسحر المتطلعين لنيلها بوصفها الرتبة السلطانية الثانية، فازدادت ادباراً.

وما يؤكد صدق هذا القول، أن عدداً غير قليل من الشخصيات المعروفة بثقلها الإداري والسياسي قد امتنعت عن تولي منصب الوزارة وفضلت ان تكون برتبة كاتب للخليفة وهو من حيث الواقعية الإدارية أقل من منصب الوزارة، فقد ذكر الصولي ان احمد بن علي الكوفي أمتنع عن تولي الوزارة وفضل أن يكون كاتباً للخليفة[3]، كذلك رفض الوزير علي بن عيسى وأخوه تولي الوزارة على الرغم من فرح الناس واستبشارهم[4].

ومما يشير الى انحطاط الوزارة وتراجع رتبتها، أن اختيار الوزير كان يتم عن طريق كاتب امير الأمراء، فقد ذكر مسكويه أن كاتب أمير الأمراء ابن شيرزاد كان يستوزر الوزراء[5]، فضلاً عن أنه في أحيان أخرى كان يقوم مقام الوزراء[6].

---

(1) الاوراق، ص134.

(2) المصدر نفسه، ص134.

(3) المصدر نفسه، ص219.

(4) المصدر نفسه، ص203 –204.

(5) تجارب الأمم، ج5، ص226.

(6) المصدر نفسه، ج5، ص230.

ومهما يكن من الأمر، فان وزارة الخليفة العباسي في ظل حكم إمرة الأمراء صارت من حيث الواقعية السياسية والإدارية شكلية لا تحمل من رتبة الوزارة سوى اسمها، بمعنى أن الذي يتقلد وزارة الخليفة لم يكن إليه من الأمر غير اسم الوزارة، أما الناظر في الأمور فهو أمير الأمراء أو كاتبه، فقد ذكر الهمداني أن الخليفة المستكفي بالله، عبد الله بن المكتفي بالله (333-334هـ/944-945م)، لما قلد أبا الفرج محمد بن علي السامري لم يكن إليه غير اسم الوزارة، وان الناظر في الأمور والمدبر الحقيقي في الدولة هو أبو جعفر بن شيرزاد[1]، بيد ان هذا الوجود الاسمي لوزارة الخليفة العباسي في السنة الأخيرة من عهد إمرة الأمراء لم يعد موجوداً، إذ زالت هذه الوزارة اسماً ومنصباً، وسلطة، فقد ذكر مسكويه انّ الخليفة المستكفي بالله لما عزل وزيره أبا الفرج السامري سنة 333هـ/944م، أستكتب أبا احمد الفضل بن عبد الرحمن على خالص أموره[2]، كذلك يشير المسعودي الى ان الوزير السامري كان أخر من خوطب بالوزارة في أيام بني العباس في زمانه[3].

ولما جاء البويهيون الى بغداد سنة 334هـ/ 945م، فأنهم – كما تشير الأحداث السياسية – قد ورثوا واقعاً سياسياً وإداريا متداعياً.

فمن الناحية السياسية يعد عهدهم امتداداً لعهد إمرة الأمراء، وهو العهد الذي أشار بوضوح الى الاضطراب الخطير الذي ساد الدولة العربية الإسلامية بدءاً من مؤسسة الخلافة نفسها، إذ استغل البويهيون هذا التداعي الذي أوجده عهد إمرة الأمراء فأستاثروا بالسلطة ولم يبقوا للخليفة من الأمر شيئاً، فالأمير البويهي من الناحية الواقعية كان هو المقيم على الدولة والمدبر الحقيقي لها[4]، فالأمير احمد

---

(1) تكملة تاريخ الطبري، ص349.

(2) تجارب الأمم، ج5، ص372.

(3) التنبيه والأشراف، ص361.

(4) اليوزبكي، الوزارة، ص217.

الملقب معز الدولة بدأ عهده في بغداد بخلع الخليفة المستكفي بالله سنة 334هـ/945م بطريقة مهينة ومن ثم سمل عينيه وسجنه، وأقام مكانه الخليفة المطيع لله، الفضل بن جعفر المقتدر بالله (334-363هـ/945-973م) [1]، فانحطت رتبة الخلافة ومنزلتها وصار من يتولى أمرها لا يحمل سوى أسم الخليفة، يقول المسعودي " وغلب على الأمر ابن بويه الديّلمي والمطيع في يده لا أمر ولا نهي ولا خلافة تعرف ولا وزارة تذكر "[2].

وزيادة على ذلك، صار الأمير البويهي هو الذي يقرر راتب الخليفة وهو الذي يعين الوزراء وغيرهم من العمال وهو الذي يصدر الأوامر الى القواد وكتاب الدواوين[3]، يقول ابن طباطبا " اضطربت أحوال الخلافة، ولم يبق لها رونق ولا وزارة، وتملك البويهيون، وصارت الوزارة من جهتهم والأعمال إليهم، وقرر للخلفاء شيء طفيف برسم اخراجاتهم "[4] وقد وصف البيروني حال الخلافة العباسية خلال هذه الفترة بقوله "إنّ الدولة والملك قد انتقل في آخر أيام المتقي وأول أيام المستكفي الى آل بويه، والذي بقي في ايدي العباسيين انما هو امر ديني اعتقادي لا ملك دنيوي"[5].

---

(1) المسعودي، التنبيه والأشراف، ص361؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص376؛ ابن العمراني، الإنباء في تاريخ الخلفاء، ص176؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص233؛ ابن الأثير، الكامل، ج6، ص315.

(2) مروج الذهب، ج4، ص277.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج6، ص315؛ سرور، محمد جمال الدين ، تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق من عهد نفوذ الأتراك الى منتصف القرن الخامس الهجري، دار الفكر، القاهرة 1385هـ/1965م، ص61.

(4) الفخري، ص232.

(5) الآثار الباقية، ص132.

أمّا من الناحية الإدارية، فمع ان البويهيين لما جاءوا إلى بغداد سنة 334هـ/945م لم يأتوا بالجديد فيما يتعلق بتطوير مؤسسة الوزارة ذلك أنها نمت وتطورت في العصر العباسي الأول[1]، الا أنهم كما يبدو من بعض الروايات التاريخية كانوا على معرفة ودراية وإلمام بنظم الوزارة وقواعدها وقوانينها، إذ أشارت هذه الروايات الى انه كان لدى البويهيين منذ قيام إمارتهم في ايران حوالي سنة 322هـ/933م، مؤسسة وزارية يتولى شؤونها احد الكتّاب بتسمية وزير، وقد ذكر مسكويه أسماء بعض الوزراء الأوائل الذين تقلدوا الوزارة لآل بويه في الري وفارس وكرمان منهم أبو سعد النصراني وزير الأمير علي بن بويه الملقب عماد الدولة[2]، والوزير كودفير وزير الأمير احمد بن بويه الملقب معز الدولة عندما كان في كرمان سنة 326هـ/937م[3]، كذلك أشار الهمداني الى ان الأمير الحسن بن بويه الملقب ركن الدولة لما توفي وزيره أبو عبيد الله القمي سنة 328هـ/939م، قلد مكانه الوزير الذائع الصيت[4] الفضل بن العميد[5]، لذلك فالقول بعدم وجود مؤسسة إدارية

---

(1) ناجي، عبد الجبار وآخرون، الدولة العربية في العصر العباسي، البصرة1410هـ/ 1989م، ص317.

(2) تجارب الأمم، ج5، ص171.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص216.

(4) تكملة تاريخ الطبري، ص322.

(5) هو الوزير محمد بن الحسين بن محمد المكنى بأبي الفضل، وزير الأمير ركن الدولة (ت 366هـ/ 976م). وهو من أئمة الكتّاب وكان متوسعاً في علوم الفلسفة والنجوم ولقب بالجاحظ الثاني في أدبه وترسله ويعد من دهاة السياسة وكان خبيراً بتدبير الملك =وكريماً ممدوحاً قصده عدد غير قليل من الشعراء، صنف في علوم كثيرة ومن كتبه ديوان الرسائل، وكتاب المذهب في البلاغات وغيرها، توفي سنة 360هـ/ 970م.
للمزيد يراجع عنه :
ابن النديم، أبو الفرج محمد بن اسحاق بن أبي يعقوب الوراق البغدادي (ت بعد 390هـ/ 999م)، الفهرست، تحقيق يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت 1417هـ/

للبويهيين تماثل مؤسسة الوزارة بدءاً من قيام إمارتهم أمر يبدو مجافياً للصواب[1]، كذلك القول بوجود مؤسسة إدارية يتولى أمرها كاتب وليس وزير[2]، هو الأخر بحاجة الى أعادة نظر لاسيّما ان الروايات قد دللت بوضوح على وجود وزارة لكل امير من أولاد بويه بن فنا خسرو يتولى أمرها كما تشير هذه الروايات أشخاص من طبقة الكتّاب .

وبناءً على ذلك، فان البويهيين لما جاءوا الى بغداد لم يكونوا بعيدين عن نظم الوزارة وقوانينها، فالروايات التاريخية أشارت الى انهم وخلال السنين الأولى قد تعاملوا بحذر شديد لاسيّما فيما يتعلق بالمؤسسات الإدارية والمالية، فالأمير احمد معز الدولة – لما اختفى أمير الأمراء أبو جعفر محمد بن يحيى بن شيرزاد الذي كان يقوم مقام الوزير من غير تسمية بالوزارة والمكلف من قبل الخليفة المستكفي بالله بتدبير الأمور والأعمال[3]– اتخذ كاتباً يقوم مقام الوزير من غير تسمية بالوزارة يدير الأعمال التي تتعلق بالخراج وجباية الأموال على ان يكون ارتباطه بالأمير البويهي وليس الخليفة الذي كما يبدو قد اكتفى بكاتب يدير أموره[4]، يقول المقريزي " واقام

1996م، ص217؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج16، ص137–138؛ الزركلي، الأعلام، ج6، ص98؛ الطهراني، آقا بزرك، الذريعة الى تصانيف الشيعة، ج2، دار الأضواء، بيروت 1403هـ/ 1982م، ص224؛ كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، ج9، دار أحياء التراث العربي، بيروت، د. ت، ص257؛ كلبرك، إتان، كتبخانه ابن طاووس وأحوال وآثار، ترجمه الى الفارسية، سيد علي قرائي ورسول جعفريات، ايران 1413هـ/ 1992م، ص126.

(1) ناجي، عبد الجبار وآخرون، الدولة العربية في العصر العباسي، ص317.

(2) المصدر نفسه، ص317.

(3) المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص277؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص276–277.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج6، ص315؛ محمد، ادريس سليمان ، نفوذ الوزراء السياسي في الدولة العباسية (132–656هـ/749–1258م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الاداب، 1417هـ/1996م، ص122.

المطيع لله الفضل بن المقتدر، ولم يجعل له معز الدولة أمراً ولا نهياً ولا رأياً، ولا مكانة من إقامة وزير، بل صارت الوزارة إليه يستوزر لنفسه من يريد "[1].

ولعل من الصواب الإشارة الى أن البويهيين قد استفادوا الى حدٍ كبير من التصدع الخطير الذي أوجده عهد أمره الأمراء في النظام السياسي والإداري للدولة العربية الإسلامية، فعملوا على ترسيخ هذا التصدع من خلال تجريد الخليفة من السلطات الباقية له لاسيّما تلك التي تتيح له الأشراف على الأمور الإدارية والأعمال الخارجية والشؤون المالية، فقاموا باسقاط حقِّ الخلفاء في اتخاذ الوزراء، وجعلوا ذلك مقتصراً عليهم وقرروا أن يكون للخليفة كاتب يتولى خالص أموره[2]، وهم في الواقع قد رسخوا النظام السياسي والإداري الجديد الذي ظهر في السنة الأخيرة من عهد إمرة الأمراء، فبعد إن كان النظام السياسي والإداري للدولة العربية الإسلامية يقضي بان يكون للخليفة وزير ولأمير الأمراء كاتب، انعكس هذا النظام في الحقبة البويهية، فصار الوزير من حق الأمير البويهي وحده أما الخليفة فليس له سوى اتخاذ كاتب له يدير أموره[3]، بيد أن الأمير البويهي وفي مناسبات كثيرة قد تدخل في اختيار كاتب الخليفة[4]، فزالت بذلك وزارة الخلفاء العباسيين التي استمرت حوالي أكثر من قرنين من الزمان وحلت محلها وزارة الأمراء البويهيين.

وإذ كان استئثار الأمراء البويهيين بمؤسسة الوزارة يدلل من الناحية السياسية على ضعف مؤسسة الخلافة وانحطاطها، فانه في الوقت نفسه قد أشار الى واقع

---

(1) السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، ص133.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج6، ص315.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص315.

(4) متز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، ج1، تعريب محمد عبد الهادي أبو ريدة، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي، بيروت 1387هـ/1967م، ص40.

إداري تمثل في تقييد سلطات الوزارة، إذ يُلاحظ في الروايات التاريخية أن كثيراً من الصلاحيات التي كان يتمتع بها الوزراء العباسيون قد صودرت من قبل الأمير البويهي، فلم يكن الوزير ينظر في شيء من أمر النواحي ولا الدواوين ولم يكن له في الحقيقة من سلطات الوزارة سوى بعض الصلاحيات التي تقتصر على الاشراف على مالية الدولة[1].

وقد حدد مسكويه الصلاحيات التي كان يتمتع بها الوزير البويهي في عهد الأمير بختيار الملقب عز الدولة بقوله "مطالبة الأموال وإعطاء الرجال وإرضاء طبقات الجند... لا ينظر في دخل ولا خرج وإنما يلزم وزيره تمشيه الأمور من حيث لا يعنيه ولا ينصره ولا يمنع أحداً من جنده شيئاً يلتمسه"[2].

وإذ كان البويهيون قد انفردوا بالوزارة، فإنهم في الواقع على خلاف ما ذكره بعض الباحثين لم يحدثوا تعديلات مهمة في نظام الوزارة لم تكن معروفة من قبل[3]، فالروايات التاريخية تشير الى أنهم قد استفادوا الى حد كبير من التعديلات الإدارية المهمة التي اجُريت على نظام الوزارة في عهد أمرة الأمراء، غير أنه وبسبب قصر مدة ذلك العهد لم تظهر هذه التعديلات مما جعل بعض الباحثين يتصور ان هذه التعديلات انما تمت من قبل الأمراء البويهيين.

---

(1) اليوزبكي، الوزارة، ص232.

(2) تجارب الأمم، ج5، ص392.

(3) سرور، محمد جمال الدين ، تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق، ص61؛ الخالدي، فاضل، الوزارة في العهدين البويهي والسلجوقي في العراق مجلة الأقلام، العدد 10، العراق لسنة 1388هـ/1968م، ص66؛ الزهراني، نظام الوزارة في الدولة العباسية، ص87؛ محمد، ادريس سليمان، نفوذ الوزراء السياسي، ص122؛ محمود، سميعة عزيز، ثقافة الوزراء في العصور العباسية المتأخرة (477-656هـ/1055-1258م)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد 1420هـ/1999م، ص91.

ومهما يكن من الأمر، فان الملامح الأساسية لنظام الوزارة البويهية كما يستشف من الروايات التاريخية قد أسست على التعديلات التي أجريت على نظام الوزارة في عهد إمرة الأمراء، وسنبين ذلك بوضوح عند استعراضنا لهذه التعديلات وبحسب الأتي:-

1- القيام بمقام الوزارة من غير تسمية

لقد سبق القول، إن الأمير معز الدولة البويهي لما دخل بغداد سنة 334هـ/945م، واستاثر بالسلطة عمد الى تكريس الواقع السياسي الجديد الذي بدأ بالظهور منذ السنة الأخيرة من عهد إمرة الأمراء الذي تمثل بإلغاء وزارة الخليفة العباسي، وقد ترتب من جراء ذلك وضع جديد لم تألفه الدولة العربية الإسلامية من قبل، وهو إن الأمير البويهي صار وحدهُ محور السلطات السياسية والعسكرية والإدارية والمالية، ولما كانت أعباء الدولة كثيرة يصعب على الأمير البويهي القيام بها وحده[1]، عمد الى تكليف بعض الشخصيات سواءً أكانت من تلك التي تدير أمور العراق خلال عهد أمرة الأمراء أم من المقربين اليه ببعض الواجبات الإدارية والسياسية والمالية وفي أحيان أخرى عسكرية وهي في الواقع تماثل الى حد كبير الواجبات التي كانت توكل الى وزراء الخلفاء العباسيين ولكن من غير تسمية صريحة بالوزارة.

وحسبما يبدو من بعض الروايات التاريخية التي تحدثت عن بواكير الحكم البويهي في العراق، فان الأمير البويهي على الرغم من الغائه لوزارة الخليفة العباسي فانه لم يسمِ صراحة برسم الوزارة اياً من الشخصيات التي كلفها بتدبير امور العراق سواءً من التي كانت موجودة في العراق، أو من أتباعه المقربين، فقد ذكر مسكويه أن الأمير معز الدولة لما اجتمع مع آخر من تقلد منصب امير الأمراء وهو ابو

---

(1) اليوزبكي، الوزارة، ص234.

جعفر محمد بن يحيى بن شيرزاد طلب منه تدبير الأمور والأعمال بمقام الوزراء من غير تسمية[1]، وقد أشار المسعودي أيضاً الى أن ابن شيرزاد كان يدير الأمور بحضرة الديّلمي فيما يأمر بالوزارة برسم الكتبة ولم يخاطب بالوزارة [2].

ولم يقتصر الأمر على ابن شيرزاد، فقد ذكرت الروايات التاريخية أَنّ كلاً من أبي جعفر الصيمري وأبي محمد المهلبي، وهما من خواص أصحاب الأمير معز الدولة – قد دبرآ أمور الدولة من غير تسمية صريحة برسم الوزارة[3].

ومع ان المسعودي ومسكويه وغيرهما من المؤرخين الآخرين لم يذكروا سبب حجب الأمير معز الدولة رسم الوزارة عن معاونيه، إلاّ ان ذلك على ما يبدو يرجع الى سببين:–

الأول: حماسة الأمير معز الدولة ورغبتهُ في الاستئثار بجميع السلطات التي كانت يتمتع بها الخليفة العباسي ووزيره.

الثاني: إنّ الوزارة قبيل وفي اثناء مجيء الأمير مُعزَّ الدولة الى بغداد كانت تعاني أصلاً من انحطاط رتبتها، فاغلب الشخصيات التي عُرضَ عليها منصب الوزارة فضلت تولي مهام الوزارة برسم الكتبة وليس برسم الوزراء[4]، ولما كان عهدُ الأمير معز الدولة من حيث الواقعية السياسية يُمثل امتداداً لحكم إمرة الأمراء، فإنّه كان من الطبيعي ان ينهج السياسة ذاتها في تكليف بعض الشخصيات بالقيام بتدبير الأمور والأعمال بمقام الوزراء من غير تسمية

---

(1) تجارب الأمم، ج5، ص277.

(2) مروج الذهب، ج4، ص277.

(3) ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، الصفحات 279، 281، 294، 305؛ الكتبي، محمد شاكر (ت 764هـ/1362م)، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق احسان عباس، دار الثقافة، بيروت 1393ه/1973م، ص353.

(4) المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص276.

صريحة برسم الوزارة، على ان ذلك لا يعني بأية حال من الأحوال تغيراً في النظام الإداري للدولة تحل بموجبه رتبة الكتبة محل رتبة الوزارة على الرغم من تداخل المسؤوليات وتشابكها بين الرتبتين كون معظم الشخصيات التي كلفت بتدبير الأمور والأعمال بمقام الوزراء كانت من طبقة الكتّاب[1].

2- القيام بمقام الوزراء بتسمية صريحة

يتضح مما سبق ان تكليف بعض الشخصيات النافذة أو المقربة من الأمراء البويهيين بتدبير الأمور والأعمال بمقام الوزراء من غير تسمية صريحة بالوزارة لم يكن نظاماً ثابتاً عند الأمراء البويهيين، فقد أشارت الروايات التاريخية الى اسماء عدد غير قليل من الشخصيات التي كلفت بتدبير الأمور والأعمال بمقام الوزراء بتسمية صريحة برسم الوزارة بدءاً من عهد الأمير معز الدولة، على ان تداخل المسؤوليات وتشابكها بين مهام وواجبات الوزارة وبين أعمال الكتّاب لاسيّما في السنين الأولى من حكم الأمير معز الدولة قد خلق خلطاً عند بعض المؤرخين، إذ كان يطلق على الشخص المكلف بتدبير الأمور والأعمال بالكاتب تارة[2]، وبالوزير تارة أخرى[3]، بيد ان أول أشارة واضحة للفصل بين الرتبتين ذكرها مسكويه في احداث سنة 339هـ/950م، بعد وفاة أبي جعفر الصيمري إذ يقول "وفيها استكتب معز الدولة أبا محمد الحسن بن محمد المهلّبي ولما ورد الخبر بموت أبي جعفر الصميري... فقلده كتابته وتدبير اعمال الخراج وجباية الاموال وخلع عليه"[4]، وهذا يدل على ان الأمير معز الدولة خلال سني حكمه الأولى في العراق لم يتخذ وزيراً إنما كاتباً انيطت به

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص277.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص295.

(3) ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص279؛ ابن الأثير، الكامل، ج6، ص322؛ ابن خلدون، تاريخ، ج3، ص423-424.

(4) تجارب الأمم، ج5، ص294-295.

كما يتضح من بعض الروايات مهام كثيرة منها إدارية ومالية وكانت في الواقع تماثل المهام التي كانت توكل الكاتب ديوان الانشاء عند العباسيين[1]، وأخرى سياسية وعسكرية[2]، وهذه المسؤوليات المتعددة ربما تفسر الخلط الذي سبق –إن أشرنا اليه سابقاً– بشأن التداخل البين في مهام وواجبات كل من الوزير والكاتب خلال هذه المدة المبكرة.

وبإزاء هذا التداخل بين الرتبتين وتشابك المهام بينهما، فانه من الصعوبة بمكان تحديد بداية دقيقة لوزارة الأمراء البويهيين في بغداد على الرغم من وجود روايات كثيرة تتضمن تحديدات زمنية واضحة، فالهمداني[3]، وياقوت الحموي[4]، وابن الأثير[5]، والكتبي[6]، وابن كثير (ت 774هـ / 1372م)[7]، يجمعون على أن بداية ظهور التسمية الصريحة لتولي الأمور والأعمال بمقام الوزراء برسم الوزارة كانت في سنة 339هـ/ 950م إذ في هذه السنة وكما تشير رواياتهم، استوزر الأمير معز الدولة كاتبه أبا محمد الحسن بن محمد بن هارون المهلبي وخلع عليه القباء[8]

---

(1) ناجي،عبد الجبار وآخرون، الدول العربية في العصر العباسي، ص317.

(2) ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، الصفحات 279، 287، 292.

(3) تكملة تاريخ الطبري، ص371.

(4) معجم الأدباء، ج9، ص123.

(5) الكامل ، ج6، ص335.

(6) فوات الوفيات، ج1، ص353.

(7) أبو الفداء عماد الدين اسماعيل الدمشقي، البداية والنهاية، ج11، تحقيق أحمد شعبان بن أحمد ومحمد بن عبادي بن عبد الحليم، القاهرة 1424هـ/ 2003م، ص193.

(8) بالضمُ أو الجمُع ، كلمة فارسية معربة وقيل عربية مشتقة من القبو(الجواليقي، أبو منصور موهوب بن احمد بن محمد الخضر(ت540هـ/1145م)، المعرب من الكلام الاعجمي على حروف المعجم، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الطبعة الرابعة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة1423هـ/ 2002م، ص262). وقيل القباء الذي يلبس ، والجمع الأقبية،

والسيف والمنطقة، في حين أن مسكويه يحدد سنة 345هـ/956م، على أنها تمثل حداً فاصلاً بين الاستكتاب والاستيزار لصالح الاستيزار إذ يقول " وفيها خوطب أبو محمد المهلبي بالوزارة وأمر بذلك معز الدولة وخلع عليه" (1) وهذا يعني أن الأمير البويهي بعد هذا التاريخ صار يتخذ الوزراء برسم الوزارة ويخلع عليهم خلع الوزارة.

وعلى الرغم من عدم وجود ما يرجح أياً من الروايتين السابقتين فيما يتعلق بتحديد السنة التي ظهرت فيها وزارة الأمراء البويهيين كون هؤلاء المؤرخين استقوا معلوماتهم من أشخاص شاركوا في مراسيم تقليد الوزير المهلبي أو من أشخاص كانوا قريبين من الحدث، إلاّ أنّ رواية مسكويه تبدو أكثر واقعية من الروايات الأخرى كونه استقى معلوماته عن مشاهدة ومعاينة ومتابعة وتحرٍ ومقابلات خاصة وعامة مع الشخصيات التي أسهمت في الأحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها الدولة العربية الإسلامية لاسيّما بعد سنة 340هـ/951م، إذ انّه في هذه السنة افتتح حديثه بالقول " أكثر ما أحكيه بعد هذه السنة فهو عن مشاهدة وعيان أو خبر محصل يجري عندي خبرهُ مجرى ما عاينته.... ومثل أبي محمد المهلبي رحمه الله خبّرني بأكثر ما جرى في أيامه وذلك بطول الصحبة وكثرة المجالسة "(2).

وعلى أية حال، فان مخاطبة المهلبي برسم الوزارة بشكل رسمي قد أسس من حيث الواقعية الإدارية والسياسية وزارة الأمراء البويهيين في بغداد التي حلت محل وزارة الخلفاء العباسيين وصار الأمير البويهي يختار من يراه مناسباً لتولي الأمور وتدبير الأعمال برسم الوزارة براتب وزيادة في الإقطاع مع منحه خلع الوزارة، على أن

ونقبي يعني لبس القباء، والمراد به هو نوع من الثياب ينظر، أبو بكر الرازي، محمد (ت 660هـ/ 1261م)، مختار الصحاح، عني بترتيبه محمود خاطر بك، راجعته وحققته لجنة من علماء العربية، دار الفكر، بيروت 1401هـ/ 1981م، ص520.

(1) تجارب الأمم، ج5، ص316.

(2) تجارب الأمم، ج5، ص301.

ذلك كان يجري على وفق مراسيم تماثل إلى حدٍ كبير ما كان يجري من مراسيم تقليد قبل العهد البويهي في العراق[1].

مراسيم تقليد الوزير البويهي

كانت مراسيم تقليد الوزراء البويهيين، تجري في العادة بعد اختيار شخص من بين جماعة من المترشحين لتولي هذا المنصب برسمهِ الصريح من قبل الأمير البويهي، وقد نقل ياقوت الحموي كلاماً شائقاً عن مراسيم تقليد الوزير المهلبي عن طريق أبي إسحاق الصابئ وكان أحد المدعوين جاء فيه " حضر الجماعة المترشحون الخاطبون وكل منهم يعتقد انه المختار المقلد وجلسوا في خرگاه[2] ينتظرون الإذن، ثم وصل القوم ووقفوا على مراتبهم، ودخل أبو محمد[3] وقام في أخرياتهم ، فلما تكامل الناس أَسر معز الدولة إلى أبي الحسن بن إبراهيم الخازن قولاً لم يُسْمَعْ ، فمشى إلى أبي محمد المهلبي وقبل يّده وخاطبهُ بالأستإذية على ما كان

---

(1) لقد أمدنا مسكويه (تجارب الأمم، ج5، ص17)؛ هلال الصابئ (تحفة الأمراء، ص36)، بمعلومات مهمة عن بعض مراسيم التقليد التي كانت تجري لوزراء الخلفاء العباسيين والتي تبدأ في العادة بعد اختيار الشخص المرشح للوزارة الذي يتوجب عليه الحضور لدار الخلافة، ليبلغ من الخليفة باختياره ليكون وزيره ومدبّر دولته، ثم يقدم له الخليفة خلع الوزارة وهي السيف والقباء والمنطقة المحليّن بالذهب، ثم يخرج الوزير بعد ذلك من دار الخلافة على فرس بمركب ذهب الى داره يرافقه الأمراء والقواد وكبار =رجال الدولة، ثم يتحول الوزير بعد ذلك الى الدار المخصصة للوزراء فيأتيه الناس بمختلف طبقاتهم للسلام والتهنئة ، ثم يبدأ بممارسة سلطاته ومسؤولياته، ثم يشرع بعد ذلك في الكتابة الى الأمراء والعمال خارج بغداد أشعاراً بتوليه الوزارة رسمياً.

(2) كلمة فارسية، وتعني الخيمة الكبيرة. ينظر: معين، محمد، فرهنگ فارسى، ج1، مؤسسه انتشارات امير كبير، طهران 1375ش. ق، ص1413.

(3) المقصود المهلبي.

أبو جعفر [1] يخاطب به، وحمله إلى الخزانة ، فخلع عليه القباء والسيف والمنطقة، وعاد أبو محمد إلى حضرة معز الدولة فخاطبه بالتعويل عليه في تقلد وزارته وتدبير دولته، وشكر أبو محمد شكراً أطال فيه، وخرج منصرفاً إلى داره، فقدم له شهري[2] بمركب ذهب ، وسار أبو محمد وسبكتكين الحاجب بين يديه والناس في موكبه " [3].

أستمرت مراسيم تقليد وزراء الأمراء البويهيين والخلع عليهم على هذه الشاكلة، فقد ذكر مسكويه في أحداث سنة 357هـ/967م، مراسيم تقليد الوزير أبي الفضل العباس بن الحسين الشيرازي جاء فيها " وقلد أبا الفضل الوزارة وخلع عليه القباء والسيف والمنطقة المحليين بالذهب وحمله على فرس بمركب ذهب وأقطعه إقطاعا بخمسين ألف دينار على رسم الوزارة وضم إليه عدداً كثيراً من الديلم على رسوم الوزراء "[4]، بيد أننا بعد هذا التقليد لم نلحظ في المصادر التي تناولت أخبار وتراجم الوزراء البويهيين في بغداد تفصيلات مهمة أخرى عن مراسيم التقليد الأنفة الذكر ما عدا اشارات عامة تفيد بتقليد فلان وزارة الأمير البويهي والخلع عليه[5]، وهذا في الواقع يشير إلى ان مراسيم تقليد الوزراء والخلع عليهم كانت تجري وفق الترتيبات السابقة.

---

(1) المقصود الصيمري.

(2) ضرب من البراذين. ينظر: رضا، أحمد، معجم متن اللغة، مج 3، دار مكتبة الحياة، بيروت 1378هـ/ 1959م، ص387.

(3) معجم الأدباء، ج9، ص122-123.

(4) تجارب الأمم، ج5، ص357.

(5) مسكويه ، تجارب الأمم، ج5، ص379؛ أبو شجاع الروذروري، محمد بن الحسين ظهير الدين (ت 488هـ/ 1056م)، ذيل تجارب الأمم، ج6، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت 1424هـ /2003م، الصفحات 115، 123، 145، 148، 149.

مع ذلك، فان ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد أن هذه المراسيم لم تستمر إلى نهاية العهد البويهي في العراق، فقد ذكر كل من أبن العديم (ت 660هـ /1261م) وابن خلكان، ان أبا القاسم الحسين بن علي بن الحسين المعروف بالوزير المغربي تقلد في سنة 414هـ/1023م وزارة الأمير مشرف الدولة البويهي من غير خلع ولا لقب[1].

راتب الوزير

لما كان الوزير سواءً عند الخلفاء العباسيين أو عند الأمراء البويهيين، من الناحية الإدارية يتولى الأمور بصفته موظفاً، فانه من المألوف أن يتقاضى راتباً عن عملهِ هذا أسوة بسائر موظفي الدولة، غير ان المصادر لا تشير إلى تفصيلات وافية ودقيقة عن الراتب الذي كان يتقاضاه الوزير البويهي أو نوعه سوى بعض الاشارات القليلة التي يكتنفها الغموض لاسيّما ما يتّعلق بنوع الراتب وهل هو نقدي (شهري أو سنوي) كما كان يتقاضى بعض الوزراء العباسيين[2]، أو على صورة إقطاع معلوم القيمة عن دخل الأراضي التي كانت تمنح كإقطاع لمن يتولى أمور الوزارة.

---

(1) كمال الدين عمر بن أحمد، بغية الطلب في تاريخ حلب، ج6، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت 1419هـ/ 1998م ، ص2552؛ وفيات الأعيان، ج2، ص176.

(2) لقد أمدنا هلال الصابئ بمعلومات مهمة عن الراتب الذي كان يتقاضاه وزراء الخلفاء العباسيين وقد بلغ هذا الراتب حتى أوائل القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي خمسة آلاف دينار في الشهر، وفضلاً عنه فانه كان يعطى لكل ولد من أولاد الوزير مبلغاً من المال في كل شهر قدره خمسمائة دينار، ثم رفع هذا المبلغ في عهد الخليفة المقتدر بالله الى سبعة آلاف دينار. ينظر: تحفة الأمراء، الصفحات 85، 89، 378.

ويبدو من بعض الإشارات القليلة الموجودة في المصادر، أن الأمير البويهي في كثير من الأحيان كان يمنح وزيره إقطاعا معلوم القيمة يقوم مقام الراتب[1]، وفي أحيان أخرى يكون الإقطاع الممنوح غير معلوم، فقد ذكر مسكويه في أحداث سنة 345هـ/956م، أن الأمير معز الدولة لما استوزر المهلبي وخلع عليه زاد في إقطاعه[2]، بيد انه لم يذكر نوع الإقطاع وقيمته، كذلك يذكر الهمداني في أحداث سنة 357هـ/967م أن الأمير عز الدولة بختيار لما قلد أبا الفضل الشيرازي الوزارة إقطعه إقطاعاً بخمسين ألف دينار[3]، وذكر الهمداني أيضاً ان الأمير عز الدولة بختيار لما قلد أبا طاهر بن بقية الوزارة حدد له راتبين الأول يومي بقيمة ألف رطل من الثلج، والآخر شهري بقيمة أربعة آلاف منٍ[4] من الشمع[5].

كذلك أشار مسكويه إلى الراتب الذي خصصه الأمير عضد الدولة البويهي لأبي طاهر بن بقية لما استوزره لابنه الأمير أبي الحسين بن عضد الدولة وكان في الواقع اقطاعا بخمسمائة ألف درهم[6]، على انه لا يحدد ما إذا كان هذا الإقطاع شهرياً أو سنوياً.

---

(1) الزهراني، نظام الوزارة في الدولة العباسية، ص85.

(2) تجارب الأمم، ج5، ص316.

(3) تكملة تاريخ الطبري، ص430.

(4) من الوحدات المستعملة في الأوزان، وتساوي شرعاً رطلين بغداديين، والرطل يساوي (130) درهماً وتساوي 406.25 غم .

ينظر: هنتس، فالتر، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يقابلها في النظام المتري، ترجمهُ الى العربية كامل العسلي، عمان 1390ه/1970م، ص46.

(5) تكملة تاريخ الطبري، ص430؛ وقيل ألف منٍ في الشهر من الشمع، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج15، ص117.

(6) تجارب الأمم، ج5، ص415.

وعلى الرغم من قلة المعلومات وندرتها، فانه من الممكن القول إنّ وزراء الأمراء البويهيين قد استفادوا مالياً من الاقطاعات الكبيرة التي منحت لهم إلى جانب الأموال الكثيرة التي كانت تصل إليهم بطريقة أو بأخرى عن طريق المصادرات التي كانوا يتبعونها، لكن هذه الأموال كلها كانت - على ما يبدو – لتعويض ما قدموه ثمناً لإسناد الوزارة إليهم[1].

3- إنابة الوزارة

لم يكن هذا المنصب من مستحدثات العهد البويهي في العراق، إذ أشارت الروايات التاريخية، إلى ان هذا المنصب قد ظهر في أوائل القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي فقد رويّ إن الخليفة المقتدر بالله لما قلدّ حامد بن العباس الوزارة سنة 306هـ/ 918م اتضح له ضعف اداء حامد وقلة خبرته بأمور وأعمال الوزارة، فقرر أطلاق سراح الوزير علي بن عيسى من محبسه وضمه إلى الوزير حامد بن العباس بصفة نائب له يشرف على اعمال الدواوين المختلفة[2]، كذلك ذكر مسكويه في أحداث سنة 325هـ/936م أن أبا الفتح الفضل بن جعفر لما استوزر من قبل أمير الأمراء أبي بكر محمد بن رائق وكان يومئذ مقيماً في بلاد الشام اناب عنه في وزارة الخليفة الراضي بالله في بغداد زوج اخته أبا بكر عبد الله بن علي النفري[3]، وروى الصولي في أحداث سنة 327هـ/938م إنّ أبا عبد الله البريدي لما تقلد وزارة الخليفة الراضي بالله وكان يومئذ مقيماً في واسط اناب عنه في بغداد أبا بكر

---

(1) الزهراني، نظام الوزارة في الدولة العباسية، ص87.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص33-34؛ الثعالبي، تحفة الأمراء، ص55؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص213-214؛ ابن الأثير، الكامل، ج6، ص160؛ حسن ابراهيم حسن، التاريخ السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج3، ص264.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص207.

النفري[1]، ورويّ أن البريدي لما تقلد الوزارة للمرة الثانية في سنة 330هـ/941م أناب عنه في دار الخلافة في بغداد أبا جعفر بن شيرزاد[2].

ولما جاء البويهيون إلى بغداد، فأنهم كما تشير الروايات التاريخية قد نهجوا السياسة ذاتها في ضم بعض الشخصيات التي لها خبرة ومعرفة ودراية بالإدارة والسياسة للعمل مع الوزراء الأصلاء بصفتهم نواباً، فأبو محمد المهلبي على سبيل المثال كان ينوب عن أبي جعفر الصيمري في أثناء غيابه عن بغداد أو عند تكليفه من قبل الأمير معز الدولة بحملة عسكرية أو سياسية[3]، كذلك ناب في الوزارة أبو الفضل الشيرازي وأبو الفرج العباس بن فسانجس بعد وفاة الوزير المهلبي[4]، ولما قبض الأمير صمصام الدولة على الوزير أبي الريان محمد بن محمود أناب في الوزارة أبا منصور نصر بن هارون[5]، كذلك اناب هذا الأمير أبا نصر سابور ابن اردشير الوزارة إلى حين وصول الوزير الأصيل أبي منصور محمد بن الحسن بن صالحان[6]، وفي حقيقة الأمر لم يكن هذا المنصب دائماً مثل غيره من المناصب العليا في الدولة كمنصب الوزير أو كاتب الديوان أو قاضي القضاة أو صاحب

---

(1) الأوراق، ص134.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص245؛ ابن الأثير، الكامل، ج6، ص283.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص290؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج9، ص120الذهبي ،سير اعلام النبلاء ، ج 16، ص 198؛ ابن الدمياطي، أبي الحسين أحمد أبن ايبك الحسامي (ت749هـ/ 1348م)، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار البغدادي، ج1، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت 1417هـ/1996م، ص73.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص336؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج16، ص308.

(5) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص50.

(6) المصدر نفسه، ج6، ص75.

المخزن أو نقيب النقباء[1]، إنما كان منصباً وقتياً يستحدث لدواعٍ وضرورات آنية بحتة ولأوقات محدودة تقريباً لاسيّما بعد غياب الوزير الأصيل أو في حالة وفاته أو عزله أو القبض عليه أو تكليفه بمهمة عسكرية أو سياسية تتطلب منه السفر أو بعد الخروج لأداء مناسك الحج أو العمرة.

إنّ هذه الأسباب وغيرها تشير إلى أن الإنابة في الوزارة كانت في الواقع لسد الفراغ الإداري والمالي الناجم عن غياب الوزير الأصيل للأسباب الأنفة الذكر، لذلك لم تظهر خلال العصر البويهي ملامح واضحة لهذا المنصب كما ظهرت في المدد اللاحقة بدءاً من سنة 447هـ/1055م عندما أعتاد الناس على وجود منصب نائب الوزير الذي أصبح من الناحية الواقعية والإدارية والسياسية يمثل مظهراً من مظاهر تطور نظام الوزارة الإسلامي[2].

4 - الناظر في الأمور بمقام الوزارة

تشير الروايات التاريخية إلى أنّ الأمير البويهي في بغداد في أحيانٍ كثيرة لاسيّما في الُمَّدة التي تلي عزل الوزير الأصيل يلجأ إلى استحداث منصب الناظر وهو من الناحية الإدارية يماثل إلى حدٍ كبير منصب الوزير من حيث الصلاحيات والمسؤوليات، وكان يُعهد به إلى بعض خواص أتباعه لاسيّما الذين تتوفر فيهم الخبرة والمعرفة والدراية والالمام في الشؤون الإدارية والمالية، بيد أن هذا المنصب في الواقع لم يكن أيضاً من مستحدثات العهد البويهي في العراق، فقد أشار مسكويه في أحداث سنة 331هـ/942م الى أن الخليفة المتقي لله لما قلّد توزون إمرة الأمراء، أوكل هذا الأخير إلى كاتبه أبي جعفر الكرخي النظر في الأمور[3].

---

(1) محمود، سميعة عزيز ، ثقافة الوزراء، ص106.

(2) محمود، سميعة عزيز، ثقافة الوزراء، ص107.

(3) تجارب الأمم، ج5، ص257.

وعلى ما يبدو، فان منصب الناظر كان منصباً مؤقتاً يستحدث كما تشير الروايات التاريخية ولفترة محددة تقريباً لحين اختيار وزير أصيل يحظى بثقة الأمير البويهي كي لا تتعطل أعمال الدواوين الإدارية والمالية[1]، وهو في الواقع كما يشير الماوردي " ولاية تفتقر إلى عقد والعقود لا تصح إلا بالقول الصحيح، فان وقع له بالنظر وإذن له لم يتم التقليد، حكماً " [2].

ومع أن هذا المنصب كما أسلفنا قد ظهر خلال الثلث الأول من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، إلا أنّ الأمراء البويهيين قد عملوا به على امتداد وجودهم في العراق بدءاً من الأيام الأولى لمجيئهم إلى بغداد، فقد روي ان الأمير معز الدولة بعد دخوله إلى بغداد عين أبا جعفر بن شيرزاد في منصب الناظر في الأمور والأعمال بمقام الوزراء[3]، وقد سلك معظم الأمراء البويهيين فيما يبدو هذا النهج الإداري في تكليف بعض الشخصيات المعروفة للقيام بتدبير الأمور والأعمال بتسمية الناظر، فقد ذكر ابو شجاع الروذراوري في أحداث سنة 372هـ/982م أن أبا عبد الله بن سعدان نظر في الأمور كما ينظر أبو الريان من أمور الأعمال[4]، وذكر أيضاً ان أبا منصور بن هارون قد كلف في هذه السنة بمنصب " الناظر في الأمور " [5]، كذلك أشار هذا المؤرخ الى أن سابور بن أردشير قد كلف في سنة 376هـ/ 986م، بتدبير الأمور والأعمال بتسمية ناظر[6]، وهناك إشارات أخرى انفرد بها هذا

---

(1) محمود، سميعة عزيز، ثقافة الوزراء، ص106.

(2) الأحكام السلطانية، ص95.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص277.

(4) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص50.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص52.

(6) المصدر نفسه، ج6، ص84.

المؤرخ في هذا المجال في فترات متفرقة من العهد البويهي في العراق لا يتسع المجال لذكرها[1].

5- إسناد منصب الوزارة إلى أكثر من وزير (الاستيزار المشترك)

قبل ان نتحدث عن هذا التعديل المهم الذي أجري على نظام الوزارة العربية الإسلامية، لابد من القول أن الفقهاء كما يذكر الماوردي قد جوزوا للخليفة أو المستولي على الأمور تقليد وزيرين على اجتماع في آن واحد شرط أن يكونا وزيري تنفيذ وليس وزيري تفويض على اعتبار أنهما لو قلدا الوزارة بالتفويض ربَّما تعارضا في الحل والعقد والتقليد والعزل، على أن ذلك لا يمنع الخليفة من جواز إسناد الوزارة إلى وزيري تفويض شرط أن يكون لكل منهما عمل يختص به مثل أن يولي أحدهما شؤون الحرب ويعهد إلى الثاني الأشراف على الشؤون المالية والإدارية أو النظر في المظالم أو يسند لأحدهما وزارة المشرق ويولي الآخر وزارة المغرب شريطة أن يكون عملهما عام النظر خاص العمل[2].

غير انه مما ينبغي التأكيد عليه هنا، هو أنّ هذا الجواز الصريح الممنوح للخليفة أو المستولي على الأمور لم يصبح نظاماً ثابتاً لا في عهد الخلفاء العباسيين ولا في عهد الأمراء البويهيين وأنّ ما ذكره بعض الباحثين المحدثين في أنّ جواز إسناد الوزارة إلى وزيرين على اجتماع أو انفراد لم يكن معروفاً من قبل وأنه من مستحدثات العهد البويهي في العراق بحاجة إلى إعادة نظر لاسيّما وأنّ هناك روايات

---

(1) ينظر : المصدر نفسه، الصفحات 107، 115، 165، 166، 172.

(2) ينظر: الأحكام السلطانية، ص105-106.

كثيرة تؤكد أن هذا التعديل في نظام الوزارة قد سبق مجيء البويهيين إلى العراق[1]، فقد ذكر الثعالبي ان الخليفة المقتدر بالله جمع في سنة 306هـ/918م بين علي بن عيسى وحامد بن العباس وكانا يتشاركان في الوزارة واغلب الاسم لحامد وأكثر العمل لعلي بن عيسى حتى قال فيهما الشاعر :

فقد تم يا بني الجاحدة　　ففي كل يوم لكم أبده
متى كان يعرف فيما مضى　　وزيران في دولة واحدة

وقال آخر:

أعجب من كل تراه　　كون وزيرين في بلاد
فذا سواد بلا وزير　　وذا وزير بلا سواد[2]

وإلى هذا أشار كل من مسكويه والهمداني إلى أن الخليفة المتقي لله أستوزر في سنة 329هـ/940م وزيرين على اجتماع هما ابن ميمون والبريدي وكان كل منهما يخاطب صاحبه بالوزارة[3].

إن هذه الروايات تشير بوضوح إلى أنّ أول من استوزر وزيرين على اجتماع وفي دست واحد هما الخليفتان المقتدر بالله والمتقي لله وليس كما يعتقد هؤلاء الباحثون الأمير عضد الدولة.

واذا كان عضد الدولة يُعد أول أمير بويهي في العراق يستوزر وزيرين على اجتماع في آن واحد، فان ذلك في الواقع لم يكن نظاماً وزارياً ثابتاً عند الأمراء البويهيين الذين أعقبوه، فالروايات التاريخية قد أشارت بوضوح إلى أنه فضلاً عن

---

(1) سرور، محمد جمال الدين، تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق، ص61؛ الخالدي، الوزارة في العهدان البويهي والسلجوقي في العراق، ص66؛ الزهراني، نظام الوزارة في الدولة العباسية، ص87–88؛ محمود، سميعة عزيز، ثقافة الوزراء، ص91.

(2) تحفة الوزراء، ص54–55.

(3) تجارب الأمم، ج5، ص240؛ تكملة تاريخ الطبري، ص328.

عضد الدولة، فان ثلاثة من الأمراء قد أخذوا بهذا النظام[1]، مما يعني أنه لم يصبح قاعدة إدارية ثابتة في نظام الوزارة البويهية بل العكس فإن كثيراً من الأمراء البويهيين قد اكتفوا بوزير واحد في معظم سنوات حكمهم[2].

مع ذلك، فان هذا التعديل الذي أجري على نظام الوزارة لم يكن في صالح الدولة ولا في صالح الوزراء الذين اشتركوا في وزارة واحدة على حدٍ سواء، وقد دللت الأحداث التاريخية على ذلك ، فالأمير عضد الدولة لما استولى على أمور العراق سنة 367هـ/977م، ادرك ان اتساع رقعة المناطق الخاضعة لسيطرته يتطلب إشرافاً مباشراً إذا ما أراد ضبط الأمور فيها، فقام في سنة 369هـ/ 979م بتعيين وزيرين، الأول في فارس لسد الفراغ فيها بعد اقامته في بغداد حاضرة الخلافة العباسية ومركز الحكم البويهي الجديد، وهو الوزير نصر بن هارون وكانت مهمته بشكل رئيس ضبط أمور فارس والمناطق التابعة لها والأشراف على الأعمال فيها على أن اصل الوزارة له[3]، والآخر في بغداد للأشراف على الأعمال الإدارية والمالية وقيادة الحملات العسكرية وهو من الناحية الإدارية مشارك في الوزارة[4]، لكن هذا الأجراء لم يكن موفقاً على الرغم من عدم جلوس الوزيرين في دست واحد، فالوزير المطهر بن عبد الله لأمور في نفسه على ما يبدو لم يكن مطمئناً على منصبه لاسيّما وانه كلف بمهمات صعبة ومهمة جداً لا يمكن مقارنتها بالمهمات أو المسؤوليات التي عهدت إلى غريمهِ الوزير نصر بن هارون خصوصاً بعد تكليفه بقيادة حملة عسكرية لإخضاع حاكم البطيحة الثائر عمران بن شاهين[5] الذي تمكن في مناسبات كثيرة

---

(1) الزهراني، نظام الوزارة في الدولة العباسية، ص87-88.

(2) المصدر نفسه، ص88.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص451؛ ابن الأثير ، الكامل، ج7، ص99.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص449-450؛ خواندمير، دستور الوزراء، ص178.

(5) من اهالي الجامدة ، وهي قرية جامعة تقع ما بين واسط والبصرة ،(ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص95).

من هزيمة الجيوش البويهية التي أرسلها كل من الأمير معز الدولة والأمير عز الدولة[1]، فالفشل في هذه الحملة يعني بالنسبة له العزل من الوزارة وربما مصادرة أمواله أو الحبس مما جعل أفق تفكيره ينحصر في هذا الجانب المحدود، فبمجرد إحساسه بالهزيمة أقدم على قطع شرايين يديه وهو على ما يبدو انتحار كي لا يشمت به أحد من خصومه بعد عزله من الوزارة[2].

اختلف في انتمائه ، فمنهم من يقول أنه عربي من بني سليم، ومنهم من يقول انه سوادي المنشا واللغة، واتفق على انه جنى جناية وهرب الى البطيحة من سلطان الناحية واقام بين القصب والآجام واقتصر على ما كان يصيده من السمك، فاجتمع حوله صيادو السمك مع جماعة من قطاع الطريق هناك ، ولما كثر اتباعه وخاف أن يقصد استأمن الى أبا القاسم البريدي وكان يومئذ يحكم البصرة، فقلده اعمال الجامدة ونواحي البطائح، وعندما اشتدت شوكته وكثر اتباعه وقوي واستعد بالسلاح أمر الأمير معز الدولة ناظر ومدبر الامور =والاعمال في بغداد ابا جعفر الصيمري بالمسير اليه ومحاربته، وكاد الصيمري ان يلحق الهزيمة به بعد ان استأسر أهله وعياله، فهرب واشرف على الهلاك ولولا ورود كتاب معز الدولة الى الصيمري يدعوه بالتوجه فوراً الى شيراز لاصلاح الأمور فيها بعد الاضطرابات التي حدثت بعد وفاة الأمير عماد الدولة لأنتهى أمر عمران وقد كلف ذلك البويهيين كثيراً ، إذ تمكن عمران من ترتيب أوضاعه من جديد، وتمكن ايضاً من الحاق الهزيمة بجيوش البويهيين، توفي سنة 369هـ/ 979م .

للمزيد يراجع عنه :

مسكويه ، تجارب الأمم، ج5، ص292؛ مؤلف مجهول (توفي حوالي القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي)، العيون والحدائق في اخبار الحقائق، الجزء الرابع، القسم الثاني، تحقيق الاستاذة نبيلة عبد المنعم داود، مطبعة الارشاد، بغداد1393هـ/ 1973م، ص189–190؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص369؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص331–332؛ ابن خلدون، تاريخ ، ج3، ص423–424 وج4، ص437–438.

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، الصفحات 292، 297– 298، 314، 351، 385–387؛ ابن الأثير، الكامل ، ج7، ص336–337.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص450–451.

أما الاستيزار المشترك الثاني، فكان في سنة 375هـ/ 985م عندما أشرك الأمير صمصام الدولة كلاً من أبي القاسم عبد العزيز بن يوسف وكان قبل ذلك يتولى الوزارة للأمير صمصام الدولة بمفرده وأبي الحسن أحمد بن محمد بن برمويه وكان يتولى الكتابة لوالدة الأمير صمصام الدولة في وزارة واحدة[1]، ظناً منه أن الصداقة المتينة التي كانت تجمع بينهما ستكون عاملاً مهماً في نجاحهما، وقد اشترط الأمير صمصام الدولة أن يكون اسم الوزير أبي القاسم عبد العزيز بن يوسف متقدماً في المراسلات والمكاتبات لاقدميته في الوزارة[2]، لكن هذا الامتياز لم يرق الوزير الآخر احمد بن برمويه الذي سعى كما تُشير الروايات عند والدة الأمير صمصام الدولة وكان عندها ذا حظوة ومكانة إلى التدخل لاستبدال هذا الامتياز، وقد نجح فعلاً في مسعاه واستبدل الأمير صمصام الدولة بناءً على تدخل والدته هذا الامتياز وصار بموجبه أسم أحمد بن برمويه يتقدم في المراسلات والمكاتبات مما أثار حقداً في نفس الوزير العلاء بن الحسن أدى فيما بعد إلى تنافس شديد بينهما مما أربك أمور الدولة وأعمالها[3]، ويصف المؤرخ أبو شجاع الروذراوري الأحوال السائدة في الدولة آنذاك جراء التنافس بين هذين الوزيرين بقوله " وصار الأمر سخيفاً بهذا الرأي الضعيف " [4].

أما الاستيزار المشترك الثالث والأخير في العراق فكان في سنة 382هـ/ 992م عندما أشرك الأمير بهاء الدولة كلاً من أبي نصر سابور بن اردشير، وأبي منصور محمد بن الحسن بن صالحان في وزارة واحدة على أن يتناوبا القيام بأعباء الوزارة وأن يتناوبا أيضا في تقديم اسم احدهما على الآخر في المكاتبات

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص64.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص65.

(3) الزهراني، نظام الوزارة في الدولة العباسية، ص89.

(4) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص65.

والمراسلات[1]، غير أن وزارتهما لم تدم سوى سنةٍ واحدة، ففي سنة 383هـ/ 993م شغب الجند الديّلم لتأخر مرتباتهم، فأستتر منهم الوزير سابور بن أردشير، في حين طلب الوزير الأخر منصور بن محمد بن صالحان إعفاءه من منصبه الوزاري بذريعة عدم قدرته على تحمل أعباء الوزارة في هذه الظروف[2].

يتضح مما تقدم، أَنّ إسناد الوزارة إلى شخصين لم يكن تطوراً ايجابياً أنما على العكس كان تجربة فاشلة لها أثار سلبية من الناحيتين الإدارية والعسكرية فعلى سبيل المثال – لا الحصر – انه بسبب التنافس والحقد بين الوزيرين أبي القاسم أبي القاسم عبد العزيز بن يوسف ، وأبي الحسن أحمد بن محمد بن برمويه ارتبكت أعمال الدولة وشؤونها المختلفة ونشبت الحروب بين الأخوة الأمراء صمصام الدولة وشرف الدولة وبهاء الدولة التي كلفت البيت البويهي الحاكم الشيء الكثير واستنزفت مقدراته المالية والعسكرية مما جعل الأمراء الآخرين الذين أعقبوا الأمير بهاء الدولة في حكم العراق يعزفون عنها لقناعتهم بعدم جدواها[3].

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص148.

(2) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص151.

(3) الزهراني، نظام الوزارة في الدولة العباسية، ص91-92.

اختيار الوزير البويهي

هنالك سؤال مهم يستوقفنا ونحن نستعرض الأسماء الكثيرة التي تقلدت وزارة الأمراء البويهيين في بغداد، وهو هل هناك شروط ينبغي أن تتوفر في الشخص المرشح لتولي منصب الوزارة البويهية ؟ بمعنى هل أنّ الأمراء البويهيين قد راعوا عند اختيارهم للوزراء ما اشترطه الفقهاء من شروط معتبرة وهي الإسلام والبلوغ والعقل والعدل والأمانة والكفاية وغيرها[1] ؟ ويتداخل مع هذا التساؤل سؤال آخر، هو هل أن الأمراء البويهيين قد راعوا الأحكام والقوانين التي تقررت على أساسها قواعد الوزارة الإسلامية ؟ فاذا ما استعرضنا الأسماء التي استوزرها الأمراء البويهيون في بغداد وطبقنا عليها الشروط الانفة الذكر، نجد أنّ جُلّها تقريباً قد استوفت شروط الوزارة بل ان قسماً منها زاد على ذلك حيث اجتمعت الخبرة والتجربة والحنكة والشجاعة وحسن التدبير وقول الرأي السديد وغيرها من الصفات التي يجب ان تتوفر في شخص الوزير الكامل، وفضلاً عن ذلك فان أغلب الأمراء البويهيين قد جعلوا الترشيح لمنصب الوزارة يستند الى أساسيين، الأول، القدرة الإدارية والأخر، القدرة البلاغية[2]، إذ عدوا البلاغة كما يقول الأستاذ أحمد أمين وسيلة لبلوغ الوزارة[3].

---

(1) الثعالبي، تحفة الوزراء، ص77.

(2) أمين، احمد، ظهر الإسلام، ج1، ص55.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص265.

ولا يبْعُد القول اذا قلنا فضلاً عن توفر شروط الوزارة في معظم وزراء الإمارة البويهية في بغداد، فإن هؤلاء بفضل ما تمتعوا به من كفاية إدارية وعسكرية وسياسية قل نظيرها قد اكتسبوا احترام الأمراء البويهيين إذ جمعوا بين الإدارة والبلاغة والسياسة وتدبير الحروب وكانوا في الواقع وزراء وقواداً في آن واحد مما مكنهم من القيام بأعباء الوزارة على وجهٍ مرضٍ[1]، وفضلاً عن ذلك فان هؤلاء الوزراء كانوا على درجة عالية من الثقافة لم يصل إليها كثير من وزراء الحقب السابقة، وكانوا كما يقول الأستاذ أحمد أمين فحول أدب ومجالسهم تحتفي بالعلم والأدب وتحتفي بالعلماء[2].

غير أن ذلك في الواقع لا يعني أن اختيار الوزراء في العهد البويهي كان خاضعاً لمعايير ثابتة ودقيقة من قبل الأمراء البويهيين، فالروايات التاريخية قد أشارت بوضوح الى ان كثيراً من رجالات الدولة في هذا العهد قد سعوا إلى منصب الوزارة بطرق وأساليب غير شرعية، على سبيل أغراء الأمير البويهي بتقديم عروض مالية مغرية لقاء تسلم منصب الوزارة[3]، أو عن طريق تقديم تعهد صريح بتوفير مبلغ كبير من المال لقاء تولي هذا المنصب، على أن يجبى هذا المال بشكل أساس من مصادرة أموال الوزير السابق والحاشية وزيادة الضرائب[4]، أو عن طريق تقديم رشاوي إلى بعض المقربين من الأمير البويهي سعياً في مساعدتهم للحصول على منصب الوزارة[5]، أو عن طريق المساومة والتنافس والتحاسد وإحاكة المؤامرات

---

(1) الزهراني، نظام الوزارة في الدولة العباسية، ص74.

(2) ظهر الإسلام، ج1، ص255.

(3) ينظر : مسكويه، تجارب الأمم، (أحداث سنة 339هـ/950م)، ج5، ص295؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج9، ص121.

(4) الخالدي، الوزارة في العهدان البويهي والسلجوقي، ص67.

(5) ينظر: مسكويه، تجارب الأمم (أحداث سنة 357هـ/ 967م)، ج5، ص356.

والوشاية والطعن وغيرها[1]، أو عن طريق تدخل بعض سيدات البيت البويهي الحاكم[2]، مما اضعف من رتبة الوزارة البويهية وعرّض كثيراً من الوزراء في أحيان كثيرة إلى العزل والمصادرة وربما السجن، بيد ان ذلك في الواقع يبدو طبيعياً ومنسجماً مع طبيعة وظروف ذلك العصر اذا أدركنا أهمية منصب الوزارة وخصوصيته، فالوزير كان صاحب سلطة حقيقية وكان من حيث الواقعية الإدارية يتولى إدارة جميع أمور الدولة وشؤونها المالية والعسكرية لذلك فمن المعتاد ان يلجأ بعض من رجالات الدولة إلى مختلف الأساليب والسبل للوصول إلى هذا المنصب المهم على أن ذلك قد خلق تنافساً حقيقياً بين هؤلاء وكان الحسم فيه في أغلب الأحيان لصاحب المؤهلات الإدارية والسياسية والعسكرية.

---

(1) ناجي، عبد الجبار وآخرون، الدولة العربية في العصر العباسي، ص319.

(2) ينظر: أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم (أحداث سنة 375هـ/ 985م)، ج6، ص73.

إمتيازات الوزير البويهي

على الرغم من أن الوزراء البويهيين بفضل ما لديهم من مؤهلات إدارية وعسكرية قد تمتعوا بسلطات إدارية ومالية وعسكرية وسياسية واسعة، الا أنّ بعضهم قد حصل على بعض الأمتيازات التي لم يحصل عليها أيّ وزير آخر في تاريخ الخلافة العباسية كضرب الطبول آو التلقب بالألقاب الكبيرة والرنانة، وهما في الواقع إمتيازان كبيران تجليا في العصر البويهي، وسنتحدث باقتضاب عن الأسباب التي جعلت بعض الأمراء البويهيين يغدقون على وزرائهم هذه الامتيازات:-

1- ضرب الطبول أمام دار الوزير

ذكر مسكويه في أحداث سنة 359هـ/969م أن الأمير معز الدولة قبيل وفاته في سنة 356هـ/ 966م، قد أمر بضرب الدبادب(الطبول) أمام داري الوزيرين أبي الفضل الحسين بن العباس الشيرازي، وأبي الفرج محمد بن العباس ابن فسانجس عند حضور أوقات الصلوات وذلك بعد خروجهما على راس حملة عسكرية إلى جهتي البطيحة وعمان للحرب عليها، فصار ذلك رسماً لهما استمرا عليه لم يقطعاه على الرغم من مرور حوالي ثلاث سنوات على انقضاء تلك الحملة العسكرية[1].

2- حرص الوزراء على التلقب بالألقاب الكبيرة

(1) تجارب الأمم، ج5، ص368.

لقد تجلت في العصر البويهي رغبة الأمراء البويهيين في تلقيب وزرائهم بأرفع الألقاب[1]، وذلك تعبيراً عن تقديرهم واحترامهم لهم ولرفع منزلتهم أمام الناس ومكافأة لهم على ما كانوا يقدمونه للدولة من خدمات[2]، بيد أنّ الأمراء البويهيين قد غالوا في ذلك كثيراً وتشبهوا بالخلفاء العباسيين في منحهم الألقاب إلى وزرائهم، يقول البيروني " وتشبه بهم [أي الخلفاء العباسيين] آل بويه لما كانت الدولة متنقلة إليهم ..... وبالغوا فيه ..... واستغرهم الكذب فسموا بكافي الكفاة والكافي الأوحد وأحد الكفاة "[3].

وفضلاً عن ذلك فان الألقاب في العصر البويهي قد تميزت بطابع جديد وهو أن ألقاب التشريف قد أضيفت إلى (الدولة) وإلى (الملة) وإلى (الدين)[4]، فاللقب الذي تلقب به الوزير أبو سعيد بن ماكولا من قبل الأمير جلال الدولة وهو (علم الدين) يعد ثاني لقب إسلامي بعد لقب (ركن الدين) الذي تلقب به الأمير البويهي بهاء الدولة[5].

وعلى الرغم من أن الأمراء البويهيين قد ساروا على نهج الخلفاء العباسيين في منح الألقاب إلى الوزراء إلا أنهم قد غالوا كثيراً في ذلك فبعض وزرائهم يحملون ثلاثة أو أربعة ألقاب في وقت واحد، يقول هلال الصابئ " فان الألقاب فقد خرجت

---

[1] الخالدي، الوزارة في العهدان البويهي والسلجوقي، ص67.

[2] الزهراني، نظام الوزارة في الدولة العباسية، ص94.

[3] الآثار الباقية، ص134.

[4] باشا، حسن، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1377هـ/ 1957م، ص62.

[5] ابن تغرى بردى، أبو المحاسن جمال الدين بن يوسف الاتابكي(ت 874هـ / 1469م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج4، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مصر ، د. ت، ص262.

عما يحاط به ويوصف أو يأتي عليه حصراً "[1]، غير أنَ ظاهرة تعدد الألقاب قد عظم أمرها وأخذت في التنوع في مستهل القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي ففي هذه المدة كما تشير الروايات فترة نزاع وصراع بين الأمراء البويهيين للاستحواذ على السلطة ، فكانوا يغدقون الألقاب على وزرائهم كسباً لودهم وضماناً لعدم تآمرهم أو انضمامهم إلى خصومهم[2]، يقول هلال الصابئ " فاما عصرنا هذا فقد اختلفت الرسوم، وأنقلبت الأعيان فيه وقلت المراعاة لما كانت موكلة به وصارت ملوكه المدبرون للأمر يخاطبون وزراءهم بمولاي الأجل وزير الوزراء أدام الله علوه "[3]، ويقول في موضع آخر " لا جرم أن الرتب قد نزلت لما تساوت وسقطت لما توازت، ولم يبق لها طلاوة يشار بها، ولا حلاوة يحافظ عليها "[4].

---

(1) تحفة الأمراء، ص169.

(2) الزهراني، نظام الوزارة في الدولة العباسية، ص94-95.

(3) تحفة الأمراء، ص168.

(4) المصدر نفسه، ص169.

قبل الحديث عن وزراء الإمارة البويهية في بغداد، لابد من الإشـــارة الى أنّ الحقبة التي تسـيدّ فيها الأمراء من آل بويه في بغداد واسـتأثروا بالسـلطة فيها والتي تزيد عن القرن بحواليّ ثلاثة عشـر سـنة تعدّ من حيث الواقعية السـياسـية والعسكرية طويلة، فضـــلاً عن كونها مليئة بإحداث مهمة أثرت بصـــورة أســاســية في مجريات مرحلة تاريخية مهمة في التاريخ العربي الإسلامي.

ولما كانت الضــــرورة تقتضـــــي الوقوف بتمعن على طبيعة هذه المرحلة بكل أحداثها وأبعادها والشـخصـيات التي أسـهمت في صـياغة أحداثها وتوجهاتها، فان مجريات البحث قد اقتضـــت تقســـيم هذه المرحلة المهمة الى حقب ثانوية (ادوار) تســهيلاً للبحث من جهة، ولرســم حدود نســبية مفترضـــة على أســاس وجود بضــع عناصـر مشـتركة لكل حقبة ثانوية (دور) من جهة أخرى على ان يكون هذا التقسـيم خاضـعاً من الناحية التاريخية لاعتبارات موضـوعية تأخذ بعين النظر توافر عناصـر مشتركة يمكن من خلالها رسم معالم لحقب ثانوية (ادوار) على اننا في الوقت عينه لا ندعي بان هذه التقسيمات المفترضـة للحقبة البويهية الطويلة في بغداد شائعة عند الباحثين المختصـين في التاريخ العربي والإسـلامي[1]، وانما جاءت كاستقراء تاريخي للحقبة التي حكم فيها أمراء آل بويه في بغداد وما تخللها من عناصر تشير الى القوة وأخرى تدلل على الضـــعف مما اثر في مجمل أحداث العراق خاصـــــة والمناطق

---

[1] مع ان الجنابي، عجمي محمود في بحثه الموسوم، بـ (وزراء العراق في فترة التسلط البويهي 334-447هـــــ/945-1055م)، المنشـور في مجلة الاسـتاذ، كلية التربية، العدد الخامس عشر، بغداد 1420هـــ/ 1999م، ص437، قد انفرد بتقسيم الحقبة البويهية في بغداد الى ثلاثة ادوار، الا ان تقســـيمه في الواقع جاء ســـريعاً وموجزاً ولم يبين بوضـــوح الاســـس الموضـوعية التي اسـتند إليها سـوى تقسـيم الوزارة الى ثلاثة ادوار تبعاً لقوة وضـعف الأمراء البويهيين في بغداد.

المرتبطة به إداريا وسياسياً ودينياً على أساس وجود الخلافة العباسية الشرعية في بغداد عامةً.

وبناءً على هذا الاستقراء ولتوافر بضعة عناصر ذات طبيعة واحدة أقرت كثيراً في خلق معالم لحقب ثانوية مميزة من الحقبة البويهية بصورة عامة على ان هذا الاستقراء قد راعى بالدرجة الأساس فترات عهود الأمراء البويهيين من التأسيس الى السقوط لكونها توفر مساحة أكثر وضوحاً وشمولاً من تلك التي توفرها عهود الوزراء البويهيين التي يشوبها كثير من الغموض والثغرات لاسيّما في المدد التي يعزلون فيها ويتولى أمر الوزارة من بعدهم بعض الشخصيات من غير تسمية صريحة بالوزارة، فعلى سبيل المثال نجد ان العناصر التي تؤسس للفترة الممتدة من التأسيس سنة 334هـ/945م، الى وفاة الأمير البويهي الذائع الصيت عضد الدولة سنة 372هـ/982م، تكاد تكون ذات طبيعة واحدة وهي تمثل من حيث الواقعية السياسية والعسكرية الاندفاع والتفاني في تأسيس الإمارة البويهية في بغداد وفي إرساء دعائمها، لذلك فمن الممكن ان نطلق على هذه الحقبة الثانوية المميزة في التاريخ البويهي خاصة والتاريخ العباسي عامة بـ(العهد البويهي الأول) أو (عهد الأمراء البويهيين العظام)، على ان عهد الأمير عضد الدولة حد فاصل بين القوة التي تميز بها الأمراء الأوائل والضعف الذي كان في الواقع سمة للأمراء الذين جاءوا من بعده، لذلك يمكن من الناحية التاريخية عَدَّ الحقبة الممتدة من سنة 372هـ/982م، الى نهاية وفاة الأمير بهاء الدولة سنة 403هـ/1012م (الحقبة الثانية في التاريخ البويهي في بغداد) أو (الدور البويهي الثاني في بغداد)، وقد اشارت عناصر هذه الحقبة بداية الضعف والوهن في هذه الإمارة، اذ التنافس واذكاء روح العداء وصولاً الى الاقتتال بين الإخوة الأمراء سعياً الى الانفراد في الحكم، وإذا انتقلنا الى الحقبة التي تلت وفاة الأمير بهاء الدولة سنة 403هـ/1012م، نجد ان عناصر الضعف والانحلال قد استشرت في جميع مفاصل الإمارة البويهية في بغداد مما أدى الى سقوطها سنة

447هـ/1055م على يد السلاطين السلاجقة، وهذه الحقبة من الناحية التاريخية تمثل العهد البويهي الثالث والأخير في بغداد.

وليس هنالك مبالغة اذا ما قلنا إن الدراســـات الحديثة التي تناولت التاريخ البويهي خاصة والتاريخ العباسي عامة على الرغم من اسهابها الواضح لم تولِ اهمية تتناســـب واهمية الحدث المثير المتمثل بدخول الأمير أحمد بن بويه الى حاضـــرة الخلافة العباسـية بغداد وما ترتب عليه من متغيرات سـياسـية وعسـكرية وإدارية آنية ومسـتقبلية كونه قد أسـس لمشـروعية جديدة في العلاقة بين السـلطة المركزية التي يمثلها الخليفة العباسـي الشـرعي والإمارات المشـرقية الاسـلامية شـبه المسـتقلة التي يتولى أمرها حكام متغلبون من جهة وفضـــلاً عن ان هذا الحدث يمثل في التاريخ البويهي بصـورة عامة المرحلة الثانية الاهم في المشروع السياسي والعسكري البويهي الذي سـبق أن اشـرنا إليه من جهة ثانية ولأن تاثيراته الحاصـلة في وقتها سـتنسـحب بصورة أساسية على نظام الوزارة الإسلامية المعمول به منذ سنة 132هـــ/749م من جهة ثالثة.

والى جانب ذلك كله، فان لهذا الحدث دلالات سـياسـية وتاريخية مهمة كون الأمير أحمد بن بويه أول أمير مشـرقي يطأ بجيشـه أرض بغداد ليؤسـس إمارة وراثية في قلب حاضـــرة الخلافة العباســـية لينقل بذلك ما كان قائماً في خارج العراق الى العراق نفسه[1].

وعلى ما يبدو، فان هذه الاسـباب الموضـوعية لم تثر من اهتمامات الباحثين المحدثين وهو أمر يدعو للدهشة والاستغراب ؟ فجلّ الاهتمام كان منصباً اساساً على مصـــادرة الأمير البويهي لســـلطات الخليفة العباســـي والطريقة المهينة التي خلع بها الخليفة المستكفي بالله ولم يأخذوا بعين النظر مغزى هذا الحدث وما يمثله من متغير

---

(1) التواتي، المثقفون والسلطة،ج1، ص67.

نوعي في السياسة العربية الاسلامية كونه قد أسس لنظام سياسي وعسكري جديد لم تألفه الدولة العربية الإســـلامية على امتداد تاريخها الطويل اذ اصـــبح التعايش بين خليفة يمثل الشرعية الدينية والسياسية وأمير متغلب في حضرة الخلافة بغداد متسطاً بعد ان ارغم تنازل الأول الشـرعي للثاني المتغلب عن جميع سـلطاته ماعدا سـلطاته المعنوية الروحية بوصفه خليفة المسلمين الشرعي الحافظ لدولتهم[1].

ولعلنا لا نجافي الحقيقة اذ ما قلنا ان عدم الخوض في التفصيلات السياسية والعسكرية التي رافقت دخول جيش البويهيين الى بغداد والدخول مباشرة الى الاحداث التي تلته قد أشـار الى نقص في المعلومات التي تحدثت عن الكيفية التي تم بها هذا الدخول، اذ لم نلمس في الكتابات الحديثة مايشـير الى مناقشـة موضـوعية لروايات المؤرخين القدامى الذين عاصــــروا هذا الحدث أو الذين جاءوا من بعدهم مما جعل الكتابات عن هذا الحدث مقتضـــبة وســـريعة وتتســـم بالغموض لاســـيّما ما يتعلق بالملابســـات التي رافقت دخول الأمير أحمد بن بويه الى بغداد وفيما اذا كان هذا الدخول تم بناءً على اسـتدعاء رسـمي من قبل الخليفة المسـتكفي بالله رغبة منه في احلال عنصـــر جديد وهم الديّالمة محل العنصـــر التركي، أم أنّه كان في واقع الأمر تنفيذاً لطموح قديم تملك الأمراء البويهيين الأوائل منذ قيام إماراتهم شـبه المسـتقلة في ايران حوالي سنة 322هـ/933م، أم أنه جاء على خلفية مستجدات وتداعيات سياسية وعسكرية غاية في التعقيد؟

وانطلاقاً من هذه الرؤية الموضـــوعية، ســـنخضـــع روايات الدخول الأولى للمناقشـة لنتعرف – ان امكن – على الكيفية التي تم بها دخول الأمير أحمد بن بويه وجيشـــه الى بغداد على اننا وتطبيقاً للمنهج الذي رسـمناه سـنخضـع بادئ ذي بدء الروايات التاريخية للمؤرخين الذين كانوا قريبين من هذا الحدث كونهم قد اســـتقوا معلوماتهم على الارجح من مصـادر قريبة الصـلة سواءً بالخليفة العباسـي أو بالأمير

[1] التواتي، المثقفون والسلطة، ج1، ص72.

البويهي، وأول رواية مهمة جديرة بالمناقشة هي رواية مسكويه كونه كان قريباً من الحدث من جهة، ولأنه استقى معلوماته حصراً من مصادر وثيقة الصلة بالأمير البويهي من جهة اخرى، فضلاً عن ان معلوماته صارت المصدر الاساس لعدد غير قليل من المؤرخين الذين جاءوا بعده، وهذه الرواية من اول قراءة لها اشارت الى ان دخول الأمير أحمد بن بويه وجيشه الى بغداد إنما تم بفعل عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية غاية في التعقيد فالأمير البويهي ومنذ هزيمته المنكرة على يد أمير الأمراء توزون سنة 332هـ/943م[1]، ظل يراقب عن كثب من مقرة في الأحواز ما كان يجري من احداث خطيرة في بغداد خاصة والعراق عامة على ان الروايات المتوفرة لا تشير الى أيّ تحرك بويهي باتجاه بغداد، ويبدو ان الأمير البويهي كان يحسب جيداً قوة غريمه توزون، غير أن وفاة الأخير سنة 334هـ/945م، وتعيين كاتبه ابن شيرزاد مكانه في إمرة الأمراء الذي لم يكن بقوة وعزيمة سلفهِ جعلت الأمير البويهي يسرع الخطى نحو بغداد، اذ لم يُعدّ امامه حاجز يعيقه من تحقيق مشروعه السياسي والعسكري بالاستيلاء على بغداد واقامة إمارة فيها، ولتحقيق ذلك فانه مما يبدو رسم خطة من صفحتين الأولى، عسكرية تأخذ بعين النظر ولاء القادة العسكريين التابعين للأمير ابن شيرزاد في المناطق المؤدية الى بغداد كي يكون تحركه يسيراً وبلا كلفه، وكانت تتلخص في التحرك من المقر (الأحواز)، صوب الحضرة بغداد عن طريق واسط بعد ضمان ولاء القائم بأعمال المعاون فيها ينال كوشا والوصول الى بلدة باجسري[2] القريبة من بغداد، ومن هذه البلدة إذا ما سارت الأمور على ما خطط لها يبدأ تنفيذ الصفحة الثانية من الخطة الموضوعة للأطباق على بغداد ويبدو أنها أعطت حيزاً مهماً للجانب الاعلامي المتمثل ببث الأخبار واشاعة الرعب والفوضى

---

(1) تجارب الأمم، ج5، ص260.

(2) بلدة في شرق بغداد، تبعد حوالي عشرة فراسخ من بغداد. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، دار صادر، بيروت 1416هـ/ 1995م، ص313-314.

داخل بغداد ليخرج الأمر من سيطرة الخليفة المستكفي بالله وأمير الأمراء ابن شيرزاد، وعندها يتدخل الأمير البويهي وجيشه لحسم الأمر[1].

هذه على الارجح المفاصل الرئيسة في الخطة التي وضعها الأمير أحمد وقادة جيشه للاستيلاء على بغداد، بيد أننا نلمس غموضاً فيما يتعلق في السياسة التي انتهجها الأمير أحمد بن بويه في التعامل مع الجند الأتراك وقادتهم الذين كانوا يشكلون العصب الرئيس في جيش الأمير توزون الذي سبق له ان خبر قتالهم في اثناء هزيمته أمام توزون، اذ لم تبين رواية مسكويه ما اذا كان هناك اتفاقاً وتنسيقاً بين الأمير أحمد وقادة الجند الأتراك لاسيّما ان هناك على ما يبدو اشارات في هذه الرواية تدل على وجود اتفاق وتنسيق على مستوى اتفاق عالٍ لضمان دخول جيش الأمير أحمد الى بغداد بلا كلفة، ومن هذه الاشارات اختفاء الخليفة المستكفي بالله وامير الأمراء ابن شيرزاد المثير للدهشة والاستغراب وتنصل الجند الاترك الذين قرروا على ما يبدو ترك بغداد والذهاب الى الموصل والالتحاق بجيش ناصر الدولة الحمداني[2]، كل ذلك جرى والأمير أحمد وجيشه على مقربه من بغداد.

هذه الاوضاع الاقتصادية والسياسية المرتبكة ربما حفزت ابن شيرزاد على التعاون مع الأمير البويهي الذي بدأ يشدد من ضغطه على بغداد، وهذا أمر غير مستبعد من شخصية مهزوزة مثل ابن شيرزاد، اذ سبق له ان عقد اتفاقاً مع ناصر الدولة الحمداني تضمن عقد إمرة الأمراء له لقاء مبالغ مالية وعينية[3]، وهناك بعض الاشارات التي تدل على تعاونه أو اتفاقه مع الأمير البويهي منها استتاره عند ورود

---

(1) تجارب الأمم، ج 5، ص275.

(2) المصدر نفسه، ج5، ص 275.

(3) تجارب الأمم، ج5، ص274.

الأخبار بنزول الأمير أحمد بن بويه في بلدة باجسري[1]، كذلك مفاوضته وهو مستتر لرسول الأمير البويهي أبي محمد المهلبي[2]، وأيضاً تعيينه فيما بعد بمنصب كاتب الأمير البويهي وهو منصب يقوم مقام الوزير في تدبير الأمور والأعمال من غير تسمية بالوزارة[3].

ومما يحتمل أيضاً ان ابن شيرزاد وبعد اشتداد الازمة الاقتصادية الخانقة وتفاقم طلب الجند الأتراك والديّلم الارزاق وبعد نقض اتفاقه للمرة الثانية مع ناصر الدولة الحمداني لم يبقِ امامه من خيار سوى الموافقة على دخول الأمير البويهي الى بغداد بلا كلفة[4].

ومما يبدو – بحسب قراءة الواقع السياسي والعسكري بعيد وفاة الأمير توزون– ان الظروف آنذاك كانت مهيأة تماماً لحدث خطير بمستوى دخول الأمير أحمد بن بويه الى بغداد، وهذا في الواقع كان يتم سواءً قبِلَ الخليفة المستكفي بالله وابن شيرزاد أم لم يقبلا، بيد أنّ الأمير البويهي آثر في هذه المرحلة التعاون والاتفاق معهما لمسألتين مهمتين، الاولى: اعطاء انطباع بان دخوله الى بغداد إنما هو بموافقة الخليفة المستكفي بالله، والثانية: استمالة ابن شيرزاد الى جانبه لقطع الطريق على الأمير ناصر الدولة الحمداني في الحصول على منصب إمرة الأمراء في بغداد من جهة ولتحييد الجند الأتراك من جهة أخرى[5].

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص275؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص353؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص314.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص275.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص277.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص275؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج1، ص175.

(5) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص275.

هذه أبرز المضامين التي تضمنتها رواية مسكويه عن خطة الأمير أحمد بن بويه في الاستيلاء على بغداد، اذ كما يتضح من الرواية نفسها، أن هذا الأمر كله قد حصـــل بلا تكلُّف منذ اللحظة التي تحرك فيها الأمير أحمد من مقره في الأحواز ونزوله في بلدة باجسري، ومن ثم نزوله وجيشه في باب الشماسية[1] على اثر نجاح رسوله المهلبي في الحصول على موافقة الخليفة المستكفي بالله وابن شيرزاد على ذلك[2].

واذا تركنا رواية مســكويه، واتجهنا الى الروايات الأخرى التي تناولت ايضـــاً دخول الأمير البويهي الى بغداد، نجد أن جلها تقريباً قد نسخ او نقل الى حدٍ كبير مضامين رواية مسكويه مع بعض الاختلافات التي لاتعدو أكثر من كونها هامشية، بمعنى أن أصـــحاب هذه الروايات قد اســـتقوا كامل معلوماتهم عن دخول الأمير البويهي من روايــة مسكويه ولم يجهدوا انفسهم عناء المتـابعة والـبحث عن روايــة أخرى اكثر تكاملية وموضوعية من روايـة مسكويه الأنفة الذكر، وهو في الواقع ما نلمسه بوضوح في روايات كل من الهمداني[3] وابن الجوزي[4]، وابن الاثير[5]، وابن

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص275؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص353.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص275.

(3) تكملة تاريخ الطبري، ص353-354.

(4) المنتظم، ج8، ص231.

(5) الكامل ، ج6، ص314.

خلـــكان[1]، وابـــن العـــبري[2]، وابن الكـــازورني[3]، وأبي الفدا[4]، والذهبي[5]، وابن كثير[6]، وابن خلدون[7]، فهؤلاء جميعاً قد أعادوا رواية مسكويه بالبناء التاريخي نفسه مع بعض التدخلات الهامشـــية، وهم بذلك قد أكدوا المصـــداقية فيها على الرغم مما يكتنف نسيجها الروائي من فجوات وثغرات على سبيل عدم وجود حدود زمنية معقولة بين الأحداث مما ولد اشكالية فيما يتعلق بالتوقيتات الزمنية التي رافقت مسيرة الأمير أحمد بن بويه العسكرية الى بغداد، اذ لم تشر رواية مسكويه الى تواريخ محددة يمكن من خلالها معرفة المدة التي تطلبتها تلك المســيرة وهل كانت ثلاثة اشــهر وعشــرين يوماً المدة التي بقي فيها ابن شـــيرزاد على رأس الأمراء في بغداد على لكون الأمير البويهي بدأ مسيرته تلك بُعيد وفاة توزون وتبوّء ابن شيرزاد الأمر بعده[8]، أو شهراً أو شهرين ذلك ان الأمير البويهي بدأ مسيرته بعد ان اطمأن الى ان الاوضاع السياسية

---

(1) وفيات الاعيان، ج1، ص175.

(2) أبو الفرج غريغوريوس الملطي (ت685هـــ/1286م)، تاريخ مختصر الدول، تحقيق انطوان صالحاني اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1378هـ/ 1958م، ص166.

(3) ظهير الدين علي بن محمد البغدادي (ت697هــ/1297م)، مختصر التاريخ من أول الزمان الى منتهى دولة بني العباس، تحقيق مصــطفى جواد، مطبعة الحكومة، بغداد 1390هـــــ/ 1970م، ص187.

(4) عماد الدين اسماعيل (ت732هـ/1331م)، المختصر في أخبار البشر المعروف اختصاراً بـ (تاريخ أبي الفدا)، ج2، دار المعرفة ، بيروت، د. ت ، ص94.

(5) تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام (حوادث سنة 331-340هـ/941-950م)، تحقيق عمر عبد السـلام تدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1413هـــــ/1992م، ص25.

(6) البداية والنهاية، ج11، ص181-182.

(7) تاريخ، ج3، ص419-423.

(8) مســـكويه، تجارب الأمم، ج5، ص275؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص353، ابن الاثير، الكامل، ج6، ص314.

والعسكرية تجري لمصلحته لاسيّما بعد حصوله على ولاء بعض القادة الأتراك، كذلك لم تحدد الرواية أيضاً المدة التي بقي فيها الأمير البويهي في بلدة باجسري، فضلاً عن ذلك، فان الاحداث في هذه الرواية سريعة ومقتضبة كانت تستدعي وضوحاً من المؤرخين الذين اعتمدوها لمعالجة بعض مواضع الغموض والاشكال فيها لاسيّما ما يتعلق بالاتفاقات التي تمت بين الأمير البويهي وكل من ينال كوشه وابن شيرزاد والخليفة المستكفي بالله أو مايتعلق بالظهور المفاجئ لابي محمد المهلبي.

ومهما يكن من الأمر، فقد دخل الأمير أحمد بن بويه بغداد ونزل باب الشماسية في يوم السبت لاحدى عشر خلون من جمادي الاولى[1]، ووصل بعد ثلاثة ايام الى الخليفة المستكفي بالله ووقف بين يديه، ثم اخذت عليه البيعة للخليفة المستكفي بالله واستحلف باغلظ الايمان، ثم خلع عليه وعقد له اللواء وقلده إمارة الأمراء ولقبه بمعز الدولة، ولقب اخاه أبا الحسن علي بعماد الدولة ولقب أخاه الثالث أبا علي الحسن بركن الدولة وأمر بأن تضرب القابهم وكناهم على الدنانير والدراهم[2].

على ان ذلك كله كان مشروطاً بأن يصون الأمير أحمد بن بويه بعض خواص الخليفة المستكفي بالله وهم كاتبه أبو أحمد عبد الرحمن بن الفضل الشيرازي

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص275.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص275؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص353-354؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص231؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص314؛ ابن الكازوني، مختصر التاريخ، ص187؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ/1505م)، تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة الشرق الجديد، بغداد، د.ت، ص397؛ االكبيسي، حمدان عبد المجيد، أسواق بغداد حتى بداية العصر البويهي (145-334هـ/763-945م)، دار الحرية للطباعة، بغداد 1399هـ/1979م، ص238-239.

وقهرمانته علم (حُسن) الشيرازية وحاجبه ابو العباس أحمد بن خاقان والقاضي أبو السائب وابن أبي موسى الهاشمي[1].

وحسبما يبدو، فان العهود التي قطعت والحصانات التي أعطيت والمواثيق التي ابرمت لم تصمد الا لبضعة أيام لم تتجاوز العشرة اذ تشير الروايات التاريخية الى ان الأمير أحمد بن بويه ولبضعة اسباب ظاهرة قد تنصل من جميع التزاماته التي نص عليها عقد التولية والإمارة، فقام بخلع الخليفة المستكفي بالله على اثر دعوة كبيرة عملتها علم قهرمانة حضرها جماعة من قواد الديّلم ظناً منه أنها عملت ذلك لتأخذ عليهم البيعة للخليفة المستكفي بالله وان ينقضوا رئاسة الأمير أحمد معز الدولة عليهم، اذ كان متخوفاً من هذه المرأة واقدامها على قلب الدول[2]، بيد أن هذه المخاوف كان لها ما يسوغها، فعلم قهرمانة أو حُسن الشيرازية هي التي دبرت خلع الخليفة المتقي بالله وهي التي أقنعت الأمير توزون بان يعهد بأمر الخلافة الى عبد الله بن المتقي الملقب المستكفي بالله وهي التي كانت مستولية على كل أمور الخليفة المستكفي بالله[3].

ومن الأسباب الظاهرة الأخرى التي عجلت بخلع الخليفة المستكفي بالله، أن هذا الخليفة قد قبض على الشافعي رئيس الشيعة وقد توسط في الأفراج عنه أصفهدوست أحد كبار قادة الأمير أحمد معز الدولة، غير أنّ الخليفة المستكفي بالله لم يستجب لشفاعة هذا القائد، فعمد أصفهدوست الى الوشاية للايقاع بالخليفة المستكفي بالله عند الأمير أحمد معز الدولة اذ أخبره أن الخليفة المستكفي بالله دعاه متنكراً في خف وإزار[4].

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص275؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص353.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص276.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص270–271.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص276؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص315.

وفضـــلاً عن هذين الســـببين، فان الأمير معز الدولة البويهي قد أتهم الخليفة المســتكفي بالله بالتواطؤ مع الحمدانيين في الموصــل وبعض قادة الجند لاخراجه من بغداد[1].

يبدو أن هذه المخاوف جعلت الأمير أحمد معز الدولة يتخذ قراره الســـريع والحازم بخلع الخليفة المســتكفي بالله في يوم الخميس لثمان بقين من جمادي الاخرة، ففي هذا اليوم توجه أحمد وبعض خواصـــه الى دار الســـلطان ودخل على الخليفة المستكفي بالله ووقف بين يديه ثم جلس على الكرسي المخصص له، ثم تقدم رجلان من غلمان الديّلم ومدا ايديهما الى الخليفة المســـتكفي بالله وكانا يتكلمان باللغة الفارســـية، فظن الخليفة انهما يريدان تقبيل يده، فمدها إليهما، لكنهما وبطريقة مهينة جذباه بها وطرحاه الى الارض ووضــعا عمامته في عنقه وجراه، فنهض حينئذ الأمير أحمد معز الدولة واضــطرب الناس الحاضــرين في القصــر، ثم قبض بعذ ذلك على كل من الكاتب أبو أحمد عبد الرحمن بن الفضــل الشــيرازي وأبي موســى الهاشــمي، ودخل الجند الديّالمة الى دار الحريم وقبضــوا على علم قهرمانه وابنتها، ثم أخذ الجند الديّالمة الخليفة المســتكفي بالله ماشــياً الى دار الأمير أحمد معز الدولة، حيث اعتقل فيها، وبعدها احضـــر الأمير معز الدولة القاســـم بن المقتدر بالله الى دار الخلافة وخوطب بالخلافة وبويع ولقب بالمطيع لله[2]، وهكذا أنقضـــى أمر الخليفة المســـتكفي بالله، ثم نُكل بعد ذلك بخواص اصــحابه فمنهم من صــودرت امواله كابن أبي موســى الهاشمي ومنهم من صودرت امواله وقطع لسانه كعلم قهرمانه (حُسن الشيرازيه)[3].

---

(1) المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص277؛ الزبيدي، العراق في العصر البويهي، ص35.

(2) مســـكويه، تجارب الأمم، ج5، ص276؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص354؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص315.

(3) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص355؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص315.

ولابد من القول أن الاحداث الخطيرة والمتسارعة قد أثرت في النظام السياسي للدولة العربية الاسـلامية وأنعكس تأثيرها بشـكل مباشـر على مؤسسـة الخلافة، اذ أستاثر الأمير أحمد معز الدولة بالسلطة وحده دون الخليفة المطيع لله وصار العراق بأسـره ولاية تابعة له ولم يبقِ بيد الخليفة منه شـيء البتة إلاّ ما اقطعه له معز الدولة[1].

وبازاء هذا الوضـع وما تمخض عنه من تداعيات أخرى خطيرة أثرت تاثيراً مباشـراً في اداء المؤسسـات الإدارية والمالية للدولة، فانه من الطبيعي ان تتأثر تلك المؤسسـات وغيرها بالوضـع الجديد وأن تُسـخر لخدمة الحكام الجُدد وتنقاد لأوامرهم وتسير على وفق توجهاتهم وتنفذ سياساتهم وهي بالتأكيد تتقاطع مع السياسات العامة والسياقات الادارية والمالية المتبعة في الدولة.

ولما كان المشـروع السـياسـي والعسـكري البويهي يقوم أسـاسـاً على أحكام السيطرة المباشرة على مركز الخلافة في بغداد، فمن الناحية الموضوعية أن يتضمن هذا المشروع في مراحله اللاحقة تسخير جميع المؤسسات الإدارية والمالية والعسكرية لخدمة المشـروع لاسـيّما بعد عزل مؤسسـة الخلافة التي كانت في حكم الواقع غير قادرة على ممارسة سلطاتها السياسية والإدارية والعسكرية بسبب تحجيمها كلياً من قبل الأمير البويهي، وهذا ما اشـارت له بوضـوح الروايات التاريخية، فبعيد وقت قصـير من عزل الخليفة المسـتكفي بالله وتعيين المطيع لله بدلاً منه، اسـتأثر الأمير معز الدولة بالسـلطة وصـارت جميع مؤسسـات الدولة بما فيها الوزارة والدواوين من جهته وتأتمر بأوأمره، فهو الذي يقلد من يشـاء لمنصـب الوزارة ويعين من يريد على الدواوين، ويعزل من يشاء دون الرجوع الى الخليفة الذي لم يكن امامه سوى الاذعان والموافقة على ما يقررهُ الأمير البويهي، فقد ذكر مسـكويه ان الأمير معز الدول

---

(1) ابن الاثير،الكامل، ج6، ص316؛ ابو الفدا، المختصر في اخبار البشر، ج2، ص94.

استاذن الخليفة المستكفي بالله في تكليف امير الأمراء السابق أبي جعفر بن شيرزاد في تدبير أمور الدولة وأعمالها من غير تسـمية بالوزارة[1]،على ان ذلك لايشـير الى أن الأمير البويهي كان يرجع الى الخليفة في تعيين الشخصيات في المناصب العليا في الدولة انما كان يهدف على الارجح الى ابعاد بعض الشخصيات التي ربما يراها تؤثر في الوضـع السـياسـي الجديد وعدم تمكينها من إقامة تحالف فيما بينها مما قد يحدث تهديداً جدياً على الوجود البويهي في بغداد خاصـــة والعراق عامة، بمعنى أن اختيار ابن شـيرزاد لهذه المهمة الإدارية التي كان يتصـدى لها الوزراء من قبل إنما كانت على وفق رؤية سياسية أو نهج سياسي مدروس سلكه الأمير معز الدولة وهو جعل بعض الشـخصـيات التي يعتقد انها تُعد مصـدر قلق له قريبة منه كي يراقب تحركاتها عن قرب من اجل ضـمان عدم اتصـالها بالخليفة او الحمدانيين اولاُ، وليحملها المسؤولية المباشرة اذا ما حدثت اخطاء ادارية أو مالية ثانياً.

ومما يبدو فـان سـياسة الاحتواء التي نهجها الأمير معز الدولة قد نجحت – الى حد كبير – في تحجيم بعض الشـخصـيات التي ربما قد تُعدّ مصـدر قلق للبويهيين، فبعيدّ وقت قصـير من عزل الخليفة المسـتكفي بالله وبخ ابن شـيرزاد من قبل الأمير معز الدولة بحجة تبذير المال، وأخذ أخاه أبا الحسـن زكريا رهينة لحين استرداد المال المزعوم[2]، فانحط قدره ولم يلبث في منصـبه بعد ذلك سوى مدة قليلة حيث اسـتغل وجود أبي العطّاف جُبير بن عبد الله أخي ناصـر الدولة الحمداني في الجانب الغربي من بغداد واسـتأمنه وسـار معه الى الموصـل والتحق بجيش ناصـر الدولة الحمداني الذي كان يكن العداء للامير معز الدولة[3].

---

(1) تجارب الأمم، ج5، ص275 و ص277.

(2) المصدر نفسه، ج5، ص277.

(3) المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص277؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص278.

وعلى الرغم من هروب ابن شـــيرزاد، إلا أنه من حيث الواقعية الادارية يُعدّ أول شـخصـية تتقلد منصـباً ادارياً رسـمياً رفيعَ المسـتوى في بداية العهد البويهي في العراق بصـــلاحيات تماثل الى حدٍ كبير صـــلاحيات الوزراء ولكن من غير تســمية صـــريحة بالوزارة، غير ان ذلك لايعني أنّه كان أحد وزراء الإمارة البويهية في بغداد لأمرين مهمين، الاول: انه تقلد هذا المنصـب في ظل فوضـــى سـياسـية وعسـكرية وإدارية رافقت دخول جيش البويهيين الى بغداد وان تعيينه في هذا المنصب ربما جاء لاسباب سياسية وعسكرية اكثر منها إدارية.

اما الآخر: فهو أن الأمير معز الدولة كان يعمد الى التقليل من شـــأنه بنحوٍ لايعكس موقعه السـياســي والعسـكري كونه أميراً للأمراء ومسـتولياً على الأمور في حاضـرة الخلافة بغداد، وقد نقل مسكويه حواراً مهماً دار بين الأمير معز الدولة واحد خواصــه عن ابن شـيرزاد وصـف فيه معز الدولة ابن شـيرزاد " هذا بأن يكون قطاناً اولى منه أن يكون كاتباً، ولكن وجدتهُ وقد تقلد الإمارة ببغداد واســـتولى على الخلافة وصــار لي نظيراً ولملوك الأطراف وتصـوّره الرجال بصـورة من يصـلح أن يرؤسـهم، ومن يعقدون له على نفوســـهم، فأردته ان احطهُ من هذه الحال الى أن أجعله كاتباً لغلام لي أو عاملاً على بلد "[1].

واذا كان هروب ابن شـــيرزاد ومن قبله عزل الخليفة المســـتكفي بالله ومن ثم تحجيم الخليفة المطيع لله ومنعه من ممارسـة سلطاته السياسية قد جعل الأمير معز الدولة يســتأثر وحده بأمور الســلطة كلها في العراق بما فيها مؤســســة الوزارة التي صـارت من حيث الواقعية السياسية الجديدة من جهته حصـراً بعد الغاء وزارة الخلفاء العباسـيين التي أمتدت لأكثر من قرنين من الزمان، فان الروايات التاريخية لا تشـير الى ان هذا الأمير قد فعّل هذه المؤسسة اسماً وسلطةُ خلال السنوات الخمس الاولى

---

(1) تجارب الأمم، ج5، ص277.

من حكمه في العراق على الرغم من تكليفه لبعض خواص أصـــحابه بتدبير الأمور والأعمال بمقام الوزارة[1].

ومع أن بعض المؤرخـين القـدامى والباحثين المحدثـين يصـرون في كتـاباتهم على نعت الشخص الذي خلف ابن شيرزاد في تدبير الأمور والأعمال في بغداد وهو أبو جعفر الصيمري بالوزير[2]، فان ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن هؤلاء ربما خلطوا بين مهام وواجبات وسلطات الوزراء وبين أعمال الكتّاب الإدارية بسبب تشابك المسؤوليات وتداخلها بين رتبتي الوزارة والكتبة، وتكشـــف المتابعة الدقيقة للروايات التي تحدثت عن الأمير معز الدولة خلال سـني حكمه الخمســة الأولى في العراق، ان هذ الأمير لم يخلع على أي من خواص اتباعه الذين كلفوا بتدبير الأمور والأعمال في بغداد سواءً الصيمري أو المهـلبي الـذي خـلفه في ذلك، بخـلع الـوزارة وهي القبـاء والسـيف والمنطقة التي هي في الواقع رسوم جرى العرف والتقليد على اقامتها للشخص الذي يُكـــلف رســـمياً لمنصب الوزارة وكانت تجري على وفق مراسيم تسودها في الاغلب الاعم مظاهر الأبهة والفخامة[3].

---

(1) مسكويه، تجارب، ج5، ص281؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص357.

(2) التنوخي، أبي علي المحسن بن علي (ت384هـ/994م)، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ج1، تحقيق عبود الشـالجي، دار صـادر، بيروت 1371هـــ/ 1971م، ص112؛ مؤلف مجهول، العيون والحدائق في أخبار الحقائق، ج4، ق2، ص179؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص316؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص191؛ ابن خلدون، تاريخ، ج3، ص416؛ الزركلي، الاعلام، ج5، ص310؛ الجنـابي، وزراء العراق في فترة التســلط البويهي، ص438-443.

(3) ينظر: مســكويه،تجارب الأمم، ج5، ص275-294؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص352-370؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص314-334.

واذا كُنا نجهل الأسباب الحقيقية التي جعلت الأمير معز الدولة يحجب رسم الوزارة عن أقرب اتباعه الذين كلفوا بإدارة الأمور والأعمال بمقام الوزارة، فان ذلك في الواقع ربما أملته ظروف سياسية وعسكرية غاية في الصعوبة لاسيّما أن الروايات التاريخية تشير الى أن الأمير معز الدولة خلال هذه السنوات كان في حالة حرب مع أطراف أخرى فاعلة في الساحة السياسية والعسكرية آنذاك على سبيل المثال الحمدانيين في الموصل والجزيرة الفراتية وعمران بن شاهين في البطائح[1] والبريديين في البصرة وبعض القادة من الترك الذين كانوا يتحالفون مع هذا الطرف أو ذاك تبعاً لمصالحهم أمثال تكين وكوركير[2]، فضلاً عن انشغاله بمسألة خلافة إمارة فارس لاسيّما بعد تواتر الأخبار بمرض شقيقه الأكبر علي الملقب عماد الدولة الذي كان يحكم هذه الإمارة ولم يكن له وريث[3].

في المقابل، فان هذه الروايات تشير كذلك الى ان الأمير معز الدولة كان كثير الاعتماد على أبي جعفر الصيمري الناظر والمدبر لأمور الإدارة والأعمال في بغداد وفي اخضاع خصومه من الحمدانيين والبريديين واتباع عمران بن شاهين

---

(1) مفردها بطيحة، وهي من تبطح السيل اذا أتسع في الأرض وهي بذلك سميت بطائح واسط لأن المياه أبطحت فيها أي سالت واتسعت في الارض، وهي أرض واسعة بين واسط والبصرة وكانت قديماً متصلة وارضاً عامرة، ثم انبثقت المياه وزالت عن مجراها فغرقت القرى والعمارات التي كانت موضع البطائح. (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص450-451).

(2) للمزيد عن حروب معز الدولة مع هؤلاء . ينظر:
مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص278-294؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص315-337؛ ابن خلدون، ج3، ص422-426.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص292-293؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص331-332.

وبعض قادة الترك، اذ كان يبعثه عى رأس حملات عسكرية لمحاربة هؤلاء[1]، والى جانب ذلك كان يبعثه في مهمات تتعلق بترتيب أوضـــاع البيت البويهي الحاكم، فقد ذكر مســكويه ان الأمير معز الدولة طلب من أبي جعفر الصـــيمري ترك محاربة عمران بن شـاهين الذي كان قاب قوسـين أو أدنى من ايقاع الهزيمة به والتوجه الى شيراز للانضمام الى شقيقه الاوسط أبي الحسن الملقب ركن الدولة لتقرير الاوضاع في إمارة فارس بعد الاضـــطرابات التي حدثت فيها بُعيد وفاة الشـــقيق الأكبر عماد الدولة[2].

هذه الظروف البالغة الخطورة التي كانت تحيط بإمارة الأمير معز الدولة في بغداد، فضـلاً عن تشاغل الصيمري في الحروب التي كانت تتطلب منه السفر دائماً

---

(1) من هذه الحملات، مشاركته الفاعلة في الحرب الضـروس التي دارت لأكثر من سنتين بدءاً من سنة 334هــ/945م بين الأمير معز الدولة البويهي والأمير ناصر الدولة الحمداني، اذ كان الثاني يرى أنه أحق بمنصـب إمرة الأمراء لاسـيّما انه قد سـبق له تقلد هذا المنصـب رسمياً سنة 330هـ/941م وعقد إليه اللواء من قبل الخليفة المتقي لله، وقد انتهت هذه الحملة بخضوع ناصر الدولة الحمداني وموافقته على تنفيذ شروط الأمير معز الدولة وعلى اثر ذلك عاد الصـيمري الى بغداد وهو يحمل انفس الغنائم من ذهب ومجوهرات والف كرّ من الحنطة مع رهينة وهو أحد أولاد ناصـــر الدولة الحمداني. (ينظر: مســكويه، تجارب الأمم ، ج5، ص278–288)، كذلك قام بحملة ناجحة في سنة 336هــ/947م لاخضاع أبي القاسم عبد الله البريدي في البصـرة، وفي هذه السـنة أيضـاً ارسـل لقتال كوركير وكان أحد كبار قادة الأمير معز الدولة لكنه انشـق عنه، وقد تمكن الصـيمري من الحاق الهزيمة به ايضـاً. (ابن الاثير، الكامل، ج6، ص324–326)، وفي سنة 388هـــ/998م سيره الأمير معز الدولة على رأس حملة عسكرية لاخضاع عمران ابن شاهين في البطائح. (مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص292؛ مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4، ق2، ص189).

(2) مسـكويه، تجارب الأمم، ج5، ص292–293؛ مؤلف مجهول، العيون والحدائق، ج4، ق2، ص189–190؛ الهمـداني، تكملـة تـاريخ الطبري، ص369؛ ابن الاثير، الكـامـل، ج6، ص331–332.

وكانت في الواقع على حساب واجباته الإدارية لكونه الشخص المكلف بادارة الأمور والأعمال في بغداد ربما لم تتح للأمير معز الدولة تفعيل مؤسسة الوزارة اسماً وسلطةً بيد اننا ينبغي ان لانسقط رغبة الأمير معز الدولة الجامحة في الأنفراد بجميع السلطات التي كان يتمتع بها الخلفاء العباسيون ووزراؤهم مع ميل قوي لتهميش السلطات الادارية التي كان يمنحها لاتباعه كي يكون هو مصدر السلطات الوحيد.

ومهما يكن من الأمر، فانّ الصيمري وإن لم يكتسب السلطة الرسمية كي يكون أول وزير في الإمارة البويهية في بغداد، فانه على عكس سلفه ابن شيرزاد كان ذا خبرة ودراية في شؤون الإدارة والحكم وأعمال الدواوين وكانت له هيبة في نفوس من يعملون معه، وكان موضع ثقة الأمير البويهي معز الدولةالذي كان يستنير برأيه في المسائل التي تشكل عليه[1]، والى جانب ذلك فان الصيمري يعد من الشخصيات القليلة جداً التي كانت تخاطب بلقب (استاذ)[2]، وهذا يدل على علو كعبه ليس في مجال الإدارة وشؤون الحكم انما في تحصيلهُ الثقافي الذي مزج فيه بين الثقافتين العربية والفارسية[3]، فضلاً عن ذلك فقد كان قائداً عسكرياً مبرزاً قاد معظم الجيوش البويهية التي خرجت لقتال المناوئين للحكم البويهي منذ بدء تأسيس الإمارة البويهية في بغداد.

أولاً: الوزارة في عهد الأمير معز الدولة

---

(1) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص354-355؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص264؛ الزهيري، الادب في ظل بني بويه، ص170؛ الزبيدي، العراق في العصر البويهي، ص34-35.

(2) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج1، ص171؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص360.

(3) الجنابي، وزراء العراق في فترة التسلط البويهي، ص439.

1- وزارة الحسن بن محمد بن عبد الله بن هارون المهلبي[1]

قبل الخوض في الحديث عن هذه الشخصية الفذة لابد أن نتعرض لاشكالية إدارية وتاريخية سبق أن نوهنا عنها سابقاً وتتعلق بتحديد التاريخ الدقيق لبدء الصفة الرسمية للوزارة البويهية برسوم الوزارة التقليدية المتعارف عليها في بغداد، اذ حلت هذه الوزارة محل الوزارة العباسية التي أمتدت لأكثر من قرنين من الزمان، بيد أنّ هذه الاشكالية من الناحية الإدارية ليست جديدة فقد سبقت الاشارة إليها في مسألة تولي أبي جعفر الصيمري الوزارة البويهية برسم الوزارة من عدمها، وقد تبين من خلال

---

(1) يكنى بابي محمد، ينتهي نسبه الى قبيصة بن المهلب بن أبي صفرة واسم أبي صفرة (ظالم بن سراق) الازدي.

للمزيد يراجع عنه:-

التنوخي، نشوار المحاضرة واخبار المذاكرة، ج1، ص15، 69-74 وج2، ص80؛ الشريف الرضي، محمد بن الحسين بن موسى (ت406هـ/1015م)، خصائص الائمة، تحقيق محمد هادي الأميني، مجمع البحوث الاسلامية، قم 1406هـ/1985م، ص27؛ الثعالبي، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، ج2، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مطبعة السعادة، القاهرة 1376هـ/1956م، ص224-241؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج9، ص118-152؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج2، ص127؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج16، ص197-198؛ الكتبي، فوات الوفيات، ج1، ص353-357؛ القمي، عباس (ت1359هـ /1940م)، الكنى والالقاب، ج3، د.ت ، ص214- 215؛ النمازي الشاهروري، علي (ت1405هـ/ 1984م)، مستدرك سفينة البحار، ج 1، تحقيق حسن بن علي النمازي، مؤسسة النشر الاسلامي، قم 1419هـ/ 1998م، ص541؛ الزهراني، نظام الوزارة في الدولة العباسية، ص98-99؛ فقيهي، علي أصغر، آل بويه، طبعة ثالثة، مطبعة ديبا، د.ت، ص158؛ العبودي، نافع توفيق، آل مهلب بن ابي صفرة ودورهم في التاريخ حتى منتصف القرن الرابع الهجري، الطبعة الاولى، بغداد 1400هـ/ 1979م، ص247-250؛ الجنابي، وزراء العراق في فترة التسلط البويهي، ص443-450.

المتابعة الدقيقة والتحليل ان هذه الشخصية طيلة مدة تكليفه بادارة الأمور والأعمال في بغداد والتي أستمرت حواليّ خمس سنوات بدءاً من سنة 334هـ/945م وحتى وفاته سنة 339هـ/950م لم يكتسب الصفة الرسمية برسم الوزارة ولم يخلع عليه بخلع الوزارة ولم تجرِ له مراسيم تقليد[1].

هذه الاشكالية في الواقع ظلت موجودة بعد وفاة الصيمري، اذ اختلف المؤرخون فيما اذا كان خلفه المهلبي قد تولى ادارة الأمور والأعمال برسم الوزارة أم برسم الكتابة على أنّهم اتفقوا على أن المهلبي فيما بعد قد اكتسب الصفة الرسمية برسم الوزارة[2].

هذه الاشكالية لم تدرس بتمعن على الرغم من وجود بعض الدراسات التي تناولت هذه الفترة تحديداً، ولعل ذلك يرجع الى الخلط والتشابك في المسؤوليات والمهام الموكلة للوزراء والكتّاب ما يجعل تحديد تاريخ دقيق لبدء الصفة الرسمية للوزارة البويهية برسوم الوزارة التقليدية غاية في الصعوبة لاسيّما أن هناك غموضاً والتباساً عند بعض المؤرخين الذين كانوا قريبين زمنياً من الحقبة البويهية في العراق، وقد انعكس ذلك بوضوح على رواياتهم، فتارة ينعتون الشخص المكلف بادارة الأمور والأعمال بمقام الوزراء بالكاتب[3]، وتارة أخرى بالوزير[4].

---

(1) ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص281-294؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص357-370؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص314-324.

(2) ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص294؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص371؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج9، ص123؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص334؛ الكتبي، فوات الوفيات، ج1، ص353.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص294-295.

(4) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص371؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص322؛ ابن خلدون، تاريخ، ج3، ص424 و ج4، ص438.

ان اثارة هذه الاشكالية ليس الهدف منها معرفة الشخصيات التي تقلدت الوزارة برسمها التقليدي انما هو لتحديد تاريخ دقيق لبداية الوزارة البويهية بصفتها الرسمية وبرسمها التقليدي لان ذلك في الواقع يعدّ من صميم الدراسة لابل من اولوياتها.

وفي البدء، لابدّ من التصريح بانه ليس هناك خلاف عند المؤرخين فيما يتعلق باختيار الأمير معز الدولة لأبي محمد الحسن المهلبي بالقيام بتدبير الأمور والأعمال في بغداد بعد وفاة أبي جعفر الصيمري، وأن نظرة سريعة على الروايات التاريخية التي تحدثت عن أحداث سنة 339هـ/ 950م تؤكد ذلك، اذ لم يأتِ أحد من المؤرخين على ذكر شخصية اخرى على أنها دبرت الأمور والأعمال في بغداد بعد وفاة أبي جعفر الصيمري[1]، وهذا الاتفاق في الواقع يعكس واقعاً ادارياً، فالمهلبي يعدّ أحد المقربين من الأمير معز الدولة، وكان ينوب عن الصيمري في إدارة الأمور والأعمال خلال تكليف الاخير بمهمات خارج بغداد[2]، فضلاً عن أن المهلبي خلال الفترات التي تولى فيها تدبير الأمور والأعمال قد أظهر كفاية في الادارة ودراية تامة بأعمال ومسؤوليات ومهام الوزارة، وعرف غوامض الأمور وأسرار الدولة مما أكسبه ثقة الأمير معز الدولة وثقة الناس وتقديرهم[3] ، وقد أدى ذلك الى اذكاء حفيظة أبي جعفر الصيمري الذي كان يجد في شخصه منافساً وغريماً، وكان يدرك تمام الادرك أن المهلبي هو الشخص الذي سيخلفه في منصبه عاجلاً أم آجلاً، فعمد الى الاساءة له والحط من قدره ومنزلته أمام كتّاب الدواوين وحاشية الأمير معز الدولة وبقية رجال الدولة، واطلق لسانه بالوقيعة والتهديد وكان قاب قوسين أو أدنى من الايقاع به لولا

---

(1) ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص294؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص371؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص334؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص193.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص294؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص370؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج9، ص119؛ ابن الدمياطي، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ج1، ص73.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص295.

خروجه على رأس حملة عسـكرية الى البطائح لقتال عمران بن شـاهين، اذ شـاءت الأقدار أن يتوفاه الله هناك، فتنفس المهلبي الصـعداء وجلس للعزاء واظهر الحزن الشديد[1].

وإذ كانت هذه الأمور قد أكدت توافر عناصـر الاتفاق عند المؤرخين فيما يتعلق بأسم الشخص الذي خلف الصيمري في إدارة الأمور والأعمال في بغداد، فان الاشكالية الحقيقية التي لا ينبغي اغفالها هي أن هؤلاء المؤرخين وإن اتفقوا على اسم هذا الشخص ونقصد (المهلبي) فانهم قد اختلفوا فيما اذا كان هذا الشخص قد تولى تدبير الأمور والأعمال برسـم الكتاب أم برسـم الوزراء[2]، فضـلاً عن اختلافهم في تاريخ تولي المهلبي الوزارة برسمها التقليدي[3].

ونظنّ أن معالجة هذه الاشكالية بموضوعية سيؤسس لأول وزارة أميرية في حاضرة الخلافة بغداد برسوم عباسية تقليدية لا تأتمر من حيث الواقعية السياسية والإدارية الجديدة بسلطات الخلافة انما بسلطان أمير متغلب.

وبناءً على ذلك، سنخضع الروايات التي أسست لأول وزارة بويهية في بغداد للمناقشة كي نحدد الأساس الذي بموجبه استحدثت هذه الوزارة بذات الرسوم العباسية المتبعة وسنناقش أولاً الروايات التي هي أقرب زمناً من هذا الحدث، ولأن رواتها كانوا إمّا مشاركين فيه وإما شهود عيان واما انهم نقلوا معلوماتهم من اشخاص كانوا قريبين من الحدث نفسـه، فاذا راعينا هذا المعيار المنهجي في التعامل مع الروايات التي

---

(1) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص370؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج9، ص120.

(2) ينظر: مسـكويه، تجارب الأمم، ج5، ص294-295؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص371؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص314.

(3) ينظر: مسـكويه، تجارب الأمم، ج5، ص316؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص371؛ ياقوت الحموي، معجم الادباء، ج9، ص123؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص314؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص193.

تناولت هذا الحدث فاننا نكون امام روايتين مهمتين صارتا فيما بعد المصدرين الأساسيين المعول عليهما في تقلد المهلبي لأول وزارة أميرية في بغداد بعد أنْ حلّت محل الوزارة الخليفية، الأولى رواية أبي اسحاق الصابئ كاتب الرسائل وقد رواها حفيدهُ هلال بن المحسن الصابئ ونقلها عنهما عدد غير قليل من المؤرخين[1]، والأخرى رواية مسكويه، واذا حللنا مضامين كل منهما فاننا سنجد اختلافاً ليس فيما يتعلق بالسنة التي تقلد فيها المهلبي وزارة الأمير معز الدولة فحسب وانما في الكيفية التي استوزر فيها أو استكتب وكذلك في اليةالتقليد والمراسيم الاحتفالية، فرواية أبي أسحاق الصابئ – التي نقل تفاصيلها– بشكل يكاد يكون كاملاً ياقوت الحموي قد وصفت وصفاً تفصيلياً للظروف التي كانت سائدة في بغداد آنذاك لاسيّما بعد ورود الأخبار عن وفاة الصيمري، اذ اشارت هذه الرواية الى أن أختيار الأمير معز الدولة للمهلبي بالقيام بذات الأمور والأعمال التي كان يقوم بها الصيمري انما كان لمدة مؤقتة لحين اختيار خلف للصيمري، وقد ترشح لهذا المنصب جماعة منهم أبو علي الحسن بن هارون بن نصر[2] وأبو علي الحسن بن محمد الطبري[3] وأبو الحسن

---

(1) ينظر: الهمداني، تاريخ الطبري، ص370–371؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج9، ص119–124؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص314؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج2، ص127؛ الكتبي، فوات الوفيات، ج1، ص353.

(2) كاتب ابي جعفر الصيمري وكان مكلفاً بتدبير ما يحتاج اليه الأمير معز الدولة خلال تشاغل الصيمري بأمر الحرب.
يراجع عنه :
مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص279.

(3) عامل معز الدولة على الاهواز، وكان رجلاً أمياً في اول امره نخاساً يبيع الرقيق.
للمزيد يراجع عنه:
مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص295؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص370.

محمد بن أحمد المافروخي[1] وأبو عبد الله محمد بن أحمد الخوميني[2]، وقد اجزلوا البذل وضمنوا الأموال ووسطوا المقربين من الأمير معز الدولة وكان كل منهم يمني النفس بأنه المختار المقلد، وكان أكثر هؤلاء طموحاً في تبوؤ هذا المنصب أبو علي الحسن بن محمد الطبري عامل الأحواز الذي توسط عند أم معز الدولة ودفع الأموال الطائلة للأمير معز الدولة وكانت كما يذكر التنوخي من أعظم المصادرات التي أخذها الأمير معز الدولة وقد بلغت خمسمائة الف دينار[3]، لكن الأمير معز الدولة على الرغم من حصوله على الأموال الطائلة سواءً من الطبري أو من رفاقه الثلاثة الآخرين أسند هذا المنصب لأبي محمد الحسن المهلبي وخاطبه بالأستاذية على ما كان يخاطب به أبا جعفر الصيمري، وقد جرت مراسيم احتفالية رسمية حضرها جميع رجالات الدولة والقادة، وقد خلع فيها على المهلبي بخلع الوزارة وكان ذلك في يوم 27 جمادي الأولى من سنة 339هـ/950م، ثم جددت له الخلع في أحتفال آخر جرى في دار الخلافة وقد خلع عليه الخليفة المطيع لله خلع الوزارة أيضاً[4].

أما رواية مسكويه، فهي مقتضبة وتختزل كثيراً من التفصيلات المهمة التي وردت في رواية أبي اسحاق الصابئ لاسيّما في ذكر الشخصيات المرشحة لهذا المنصب أو في وصف المراسيم الاحتفالية، وفضلاً عن ذلك فقد أشارت الرواية الى أن اختيار الأمير معز الدولة لأبي محمد الحسن المهلبي للنظر بما كان ابو جعفر ينظر فيه انما كان أول الأمر برسم الكتبة وليس برسم الوزارة، اذ يقول مسكويه في

---

(1) كاتب معز الدولة، توفي سنة 348هـ/959م.

للمزيد يراجع عنه :

مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص325؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص359.

(2) لم نجد له ترجمة في المؤلفات التراجمية والتاريخية المتوفرة بين ايدينا.

(3) نشوار المحاضرة واخبار المذاكرة، ج7، 163.

(1) ينظر: معجم الادباء، ج9، ص121-123.

احداث سنة 339هـــ/950م " وفيها استكتب معز الدولة أبا محمد الحسن بن محمد المهلبي " [1].

ومما يبدو، فان المهلبي ظل يمارس مهامه الإدارية والعســكرية بهذا الرســم حتى سنة 345هـ/956م ففي هذه السنة خوطب بالوزارة وخلع عليه بخلع الوزارة[2].

ويتضـح من رواية مسكويه أن المهلبي لم يتقلد الوزارة برسمها ولم يخلع عليه الا في سنة 345هـــ/956م وهذا في الواقع لا يتفق مع ما ذكره أبو اسحاق الصابئ من أن المهلبي تقلد الوزارة البويهية برسوم عباسية وخلع في سنة 339هـ/950م.

وبازاء ذلك، فنحن أمام خلافين جوهريين في الروايتين الانفتين، الاول إداري يتعلق بالكيفية التي دبّر فيها المهلبي الأمور والأعمال في بغداد وهل كان ذلك برسم الكتبة أم برســم الوزارة ؟، والآخر تاريخي يتعلق بتحديد الســنة التي تولى فيها الوزارة البويهية برسوم الوزراء.

وعلى الرغم من عـدم وجود مـا يرجح أيـاً من الروايتين، الا أنّ روايــة أبي اسحاق الصـابئ التي نقل تفاصيلها ياقوت الحموي تبدو أكثر واقعية وموضوعية من رواية مسكويه للاسباب الاتية:

1. ان الصـابئ كان احد المدعوين لحضـور حفل استيزار المهلبي الذي اقامه الأمير معز الدولة، وهو بذلك كتب روايته عن مشـــاهدة ومعاينة ومتابعة ومشـــاركة في حين أن مسكويه لم يكن من المدعوين لهذا الحفل، فضـلاً عن أنه لم يفصـح عن المصـــدر الذي اســتقى منه معلوماته على الرغم من تأكيده في موضـــع أخر أنه نقل اخباره لاسيّما بعد سنة 340هـ/951م عن مشاهدة ومعاينة ومتابعة ومشاركة

---

(2) تجارب الأمم، ج5، ص294؛ كذلك ينظر: فقيهي، علي اصغر، آل بويه، ص158.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص316؛
Kabir Mafizullah, The Buwayhd Dynasty of Baghdad (334 / 946-447/1055), Calcutta, 1964,
P.124.

او عن طريق اجراء مقابلات خاصة وعامة مع بعض الشخصيات التي أسهمت في الاحداث السياسية والعسكرية آنذاك وخاصة المهلبي الذي كانت له معه طول صحبة وكثرة مجالسة[1].

2. أن رواية الصابئ تبدو أكثر دقة في تحديد التاريخ الذي استوزر فيه المهلبي برسم الوزارة، اذ أرخ لهذا الاستيزار باليوم والشهر والسنة وهو 27 جمادي الاولى من سنة 339هـ/950م[2]،في حين ان مسكويه في روايتيه كان عاماً ولم يذكر سوى السنة التي تم فيها الاستكتاب والاستيزار وهما على التوالي سنة 339هـ/950م وسنة 345هـ/956م[3].

3. ان هناك غموضاً فيما يقوله مسكويه في سنة 339هـ/950م وفيما يرويه فيما بعد، فبينما ينعت المهلبي (بالكاتب) يشير في مواضع آخرى غير قليلة في هذه السنة نفسها الى المهلبي (بالوزير)، اذ يقول على سبيل المثال " فلما تقلد ابو محمد المهلبي وزارة معز الدولة ودخل البصرة "[4] أو " فكتب الى الوزير المهلبي بالاصعاد الى واسط "[5].

4. يشير مسكويه في احداث سنة 352هـ/963م وهي السنة التي توفي فيها الوزير المهلبي، ان مدة وزارة المهلبي للامير معز الدولة كانت ثلاثة عشر سنة وثلاثة أشهر[6] فاذا كانت مخاطبته بالوزارة كما يقول في سنة 345هـ/956م فهذا يعني ان مدة وزارته حواليّ سبع سنين وهذا خلاف ماذكره انفاً ولكن اذ كانت مخاطبته

---

(1) تجارب الأمم، ج5، ص301.

(2) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج9، ص122.

(3) ينظر: تجارب الأمم، ج5، ص294، 316.

(4) المصدر نفسه، ج5، ص296.

(5) المصدر نفسه، ج5، 297.

(6) المصدر نفسه، ج5، ص336.

بالوزارة في سنة 339هـ/950م فان المدة التي ذكرها صحيحة، وهو بذلك يتناقض مع ما ذكره في سنة 345هـ/956م وهذا يشير الى ان رواية أبي اسحاق الصابئ كانت أكثر دقة في التحديد التاريخي.

5. والى جانب ذلك، فان رواية الصابئ اكثر اسهاباً وأغزر من حيث وفرة المعلومات التي تضمنتها، اذ قدمت وصفاً تفصيلياً شيقاً عن المراسيم الأحتفالية المتبعة في تقليد الوزراء، في حين ان مسكويه في روايتيه كان موجزاً ومعلوماته يكتنفها كثير من الغموض، فضلاً عن عدم وجود أية أشارة عن المراسيم الاحتفالية التي كانت تقام عند تقليد الوزراء .

من هذا كله، نستنتج أن رواية أبي اسحاق الصابئ أكثر موضوعية وواقعية من رواية مسكويه ليس فيما يتعلق بتقليد المهلبي للوزارة الأميرية برسوم الوزارة العباسية فحسب إنما في التحديد التاريخي الدقيق لبدء الصفة الرسمية للوزارة الأميرية الأولى في بغداد التي حلت محل الوزارة العباسية.

فضلاً عن ما تقدم فان سنة 339هـ/950م من الناحية الإدارية تعد حداً فاصلاً بين التكليف والتدبير بمقام الوزراء برسم الكتبة والتقليد برسم الوزراء، ففي هذه السنة قلد الأمير معز الدولة أبا محمد المهلبي الوزارة برسمها التقليدي وخاطبه بالوزير وخلع عليه بخلع الوزارة في أحتفال مهيب إيذاناً بتقرير قواعد الوزارة البويهية في بغداد التي استمرت حواليّ أكثر من قرن من الزمان وتوالى عليها عدد غير قليل من أفاضل الكتاب والأدباء والقادة.

ولما كان المهلبي من الناحية التاريخية يعد أول شخصية تقلدت أول منصب وزاري أميري في بغداد، فمن الأجدر بنا ان نستعرض بعض جوانب حياته ليس بقصد ترجمته أنما لتسليط ضوءٍ على كفايته الإدارية وحنكته السياسية وبلاغته الأدبية ومعرفته بمكايد الحروب على أننا سنسلك في ذلك كله مسلك القارئ المتبع

لسلوك هذه الشخصية التي سبق ان درست من قبل عدد من الباحثين، فمن خلال مراجعة ما ورد عنه من أخبار مبثوثةً في بطون المؤلفات التاريخية والتراجمية والأدبية والاجتماعية، نجد ان هذه الشخصية قد مرت بمراحل متنوعة واحياناً سلكت سلوكاً ينم على تناقض، فبينما تشير كل الكتب التي ترجمت له على أصالة نسبة كونه سليل أحد البيوت العربية المبرزة خلال القرن الأول الهجري/السابع الميلادي[1] وهم آل مهلب بن أبي صفرة، نجده يعيش أيام حداثته وصباه على ضعفٍ حالَ وقلةٍ[2]، ولكن في مسكن لطيف[3]!؟ وكان يطلق العنان لنوازع نفسه أن تغور في خيالها أملاً في بعث مجد أفل نجمه، لكنه كان يعيْ أن تحقيق ذلك غاية في الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً، لان الحظ ايام حداثته وصباه كما يقول " قاعد والمقدور غير مساعد "[4]، وقد عبّر عن هذه المعانات بقوله " أصبحت يوماً وقد جاء المطر وازدادت الحجرة اظلاماً وصدري بها ضيقاً فقلت:

أنا في حجرة تجلّ عن الوصف   ويعمى البصير فيها نهاراً
هي في الصبح كالظلام   وفي الليل يولي الأنام عنها فراراً
أنا منها كأنني جوف بئر   أتقي عَقرباً وأحذرُ فأراً
واذ ما الرياح هبت رخاءً   خلتُ حيطانها تميدُّ انهياراً
ربّ عجلْ خرابها وأرحني   من حذاري فقد مللت الحذاراً "[5]

---

(1) ذكر ابن خلكان في الوفيات، ان المهلبي ولد سنة 291هـ/903م في البصرة، وتوفي سنة 352هـ/963م. ينظر، ج2، ص127.

(2) الثعالبي، يتيمة الدهر، ج2، ص224؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج2، ص124.

(3) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج9، ص135.

(4) المصدر نفسه، ج9، ص135.

(5) المصدر نفسه، ج9، ص135.

واذا كان المهلبي قد عاش أيام حداثته وصباه حياةً صعبة جعلته ينزوي تحت قبة حجرته فان القادم من أيامه وأقصد فترة شبابه كان على النقيض، اذ سرعان ما تقلبت به الأحوال وصـــار من كبار رجال العهد البويهي الجديد، فبلغ من أرتفاع القدر، وأتساع الصدر، وعلو الهمه ما لم يبلغه أحد غيره[1]، وقد وصف المهلبي هذا التقلب الســريع في حياته بقوله " لأكونن في دولة الديّلم أول مذكور، اذ فاتني أن أكون في دولة بني العباس رحمة الله عليهم آخر مذكور "[2].

واذا كانت المصـــادر قد أشـــارت الى هذا التحول المفاجئ في حياة المهلبي فانها لم تفصـــح عن الكيفية التي تم بها اتصـــال المهلبي بالأمير معز الدولة – لأن ذلك في الواقع أهمية لكونه يمثل حداً فاصـــلاً في حياة المهلبي– وإن ما تمّ له أكان بوساطة شخص آخر يحظى بثقة الأمير معز الدولة ؟ أم ربما لمعرفته في صنعة الكتابة ودرايته بالأعمال والأمور الإدارية والمالية وأجادته للغة الفارســية، أم لبلاغته الأدبية وتوجهاته الثقافية أم ربما لعراقة نسـبه أم من خلال تبوؤه لبعض المناصـب الإدارية أو العسكرية في الإمارات البويهية الناشئة في فارس والريّ التي ربما جلبت انتباه الأمير معز الدولة له.

وعلى الرغم من هذا الأرتفاع في المنزلة والوجاهة إلا أن المهلبي ظل يتذكر هذه المعاناة، فقد نقل عنه صـــاحب اليتيمة لما تقلبت به الأحوال وارتقى الى أعظم درجة في الوزارة قوله:

رَقَّ الزمانُ لفاقتى ... ورَثَى لطول تحرُّقي
وأنالني ما أرْتَجي ... وأجار مما أتَقِى[3]

---

[1] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص124.
[2] الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص399.
[3] الثعالبي، ج2، ص225.

واذ كانت المعلومات عن بدء اتصـال المهلبي بالأمير معز الدولة تبدو شبه معدومة، فان المعلومات المتيسـرة عنه لاسـيّما في اثناء موافاة الأمير معز الدولة بغداد سنة 334م/945م مع انها قليلة وتفتقر الى الوضوح، ترسم ملامح لشخصية محورية ستلعب دوراً مؤثراً في الاحداث السياسية والعسكرية اللاحقة، فالمهلبي كما تشير الروايات التاريخية رجل المهمات الصعبة، فهو الشخص الذي حضر الى بغداد موفداً من قبل الأمير معز الدولة الذي كان قاب قوسـين او ادنى من دخول بغداد لمفاوضة كل من الخليفة المستكفي بالله وأمير الأمراء أبي جعفر بن شيرزاد اللذين استترا عندما وردت الاخبار بنزول جيش الأمير معز الدولة في بلدة باجسري القريبة من بغداد[1].

عُهدت الى المهلبي خلال السـنوات الخمس الاولى من حكم الأمير معز الدولة في العراق مهمة تنظيم دواوين الدولة وقد أظهر مقدرة وكفاية في ذلك[2]، فضـلاً عن أنّه كان يتولى الكتابة لأبي جعفر الصـيمري الذي عهد إليه معز الدولة بعد عزل ابن شـيرزاد النظر في الأمور والأعمال الإدارية والمالية بمقام الوزراء[3]، فاتيح له بذلك فرصـة الالمام بالأعمال الإدارية والأمور المالية، فتعرف على رسـوم الوزارة واختصاصاتها[4]، وكان بين الحين والآخر يتولى بنفسه النظر في هذه الأمور عندما يكلف الصيمري بمهمات سياسية وعسكرية تتطلب منه السفر خارج بغداد[5]،

---

(1) مسـكويه، تجارب الأمم، ج5، ص275؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص353؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص314؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص183.

(2) سرور، محمد جمال الدين ، تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق، ص62.

(3) الكتبي، فوات الوفيات، ج1، ص353.

(4) الزهراني، نظام الوزارة في الدولة العباسية، ص98.

(5) ينظر: مسـكويه، تجارب الأمم، ج5، ص295؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص370؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج9، ص119.

وعندما توفي هذا الأخير لم يجد الأمير معز الدولة من بين وجوه الكتّاب جميعاً وأمراء المناطق الذين – كما سبق ذكره – قد بذلوا له العطاء والأموال الكثيرة، من هو أكثر معرفة ودراية برســـوم الوزارة وأســـرار الدولة من أبي محمد المهلبي، ويعزو مسـكويه هذا الاختيار الى بعض المزايا في شـخصـهِ التي لاتتوفر في المرشـحين الآخرين منها " انه [أي معز الدولة] وجده جامعاً لأدوات الرياسـة وكان لا يجمعها غيره وإن كان فيهم من هو أرجح كتابة وايضـــاً فقد أنِسَ به على طول الزمان، وأنه خلف الصـيمري على الوزارة فعرف غوامض الأمور وأسـرار المملكة وكان الباقون لا يعرفون ذلك ولا يخرج إليهم ولا يوثق بهم فيها. وكان مع ذلك حسن الأنباء عن نفسه فصـيحاً مهيبا متوصـلاً الى إثارة الأموال عارفاً برسـوم الوزارة القديمة سـخياً شـجاعاً أديباً يفصح بالفارسية فتلاقى أكثر ما دارس من رسوم الكتابة "[1].

ولقد دللت الأحداث اللاحقة على صـــحة هذا الأختيار، اذ انتهج هذا الوزير ســـياســـة تنم على خبرة ودراية، فكان عارفاً بوجوه الأموال المتجمعة عند العمال في المناطق فأخذها منهم بعد ان ناظرهم فيها[2]، كذلك أزال رســـوماً مالية جائرة كانت تفرض على أصـــحاب الأراضـــي مما شـــجع أصـــحابها على زراعتها، فتعاظمت الأموال[3]، كذلك كانت له يدّ بيضاء في وأد بعض الفتن المذهبية التي كانت تعصف بالمجتمع البغدادي خاصـة والمجتمع العراقي عامة من خلال تبنيه لسياسـة تقوم على التسـامح والأقناع، فضـلاً عن اسـتحسـان الأمير معز الدولة لما ينتهجه من سياسـة تقريبية في هذا المجال[4]، والى جانب ذلك، كان المهلبي يناظر اهل البدع بحضـــور

---

(1) تجارب الأمم، ج5، ص295.

(2) المصدر نفسه، ج5، ص295.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص295.

(4) ينظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص299 و ص309–310؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص339؛ بن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي (ت 1089هـــــ/ 1678م)، شـذرات

جماعة من القضـــاة والفقهاء والشـــهود ويقدم لهم الحجج التي تدلل على ضـــلالة افكارهم[1].

ومن الأمور المهمة الأخرى التي تؤكد تكامل شـــخصـــية هذا الوزير، هي معرفته بمكائد الحروب ووضـــع الخطط العسـكرية المناسـبة للايقاع بأعداء الإمارة البويهية في بغداد خاصة والدولة الديّلمية عامة، فعلى مدى ثلاثة عشر عاماً – وهي المدة – التي استوزر فيها للأمير معز الدولة، قاد كثيراً من الحملات العسكرية التي خرجت لقتال عمران بن شـاهين المتحصـن في البطيحة أو ابن وجيه صـاحب عُمان الذي جعل احتلال البصرة من اولوياته، ففي سنة 339هـ/950م كلف المهلبي بقيادة حملة عســكرية لقتال عمران بن شــاهين في البطيحة، وكاد أن يحقق ما عجز عنه الصــيمري والقادة الأخرون الذين كلفوا من قبل لقتال عمران، وكان قاب قوســين أو ادنى من القضــاء على تمرد عمران لولا حسـد القائد الديّلمي روزبهان الذي خرج من هزيمة منكرة أمام عمران، فخاف على نفســه من غضــب الأمير معز الدولة اذا ما انتصـر المهلبي في حربه مع عمران، فعمد الى افساد الخطة العسكرية التي وضـعها المهلبي لانهاء تمرد عمران التي كانت تقوم على ســدّ جميع منافذ المياه وحصــر عمران في مضــيق في البطيحة ومن ثم الاطباق عليه بعد اســتنزاف قواته في مواجهات جانبية ومناورته في ذلك قدر الأمكان قبيل الهجوم الشــامل، وكادت هذه الخطة ان تسـتأصـل هذا التمرد لولا الكتاب الذي أرسـله االقائد روزبهان الى الأمير معز الدولة يطلب منه أن يكتب الى المهلبي يأمره فيه بســرعة الهجوم وعدم الأبطاء

الذهب في أخبار من ذهب، ج3، دار أحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ص7؛ الزهيري، الأدب في ظل بني بويه، ص171؛ القزاز، محمد صـالح داود، الحياة السـياسـية في العراق في العصر العباسي الأخير 512–656هـــ، مطبعة القضاء، النجف 1391هـــ/1971م، ص160.

[1] التنوخي، نشوار المحاضرة، ج3، ص144–145.

فيه اختصــاراً للنفقات مما دفع المهلبي الى تغيير الخطة الموضــوعة والهجوم بكامل القوات التي كانت بحوزته على جيش عمران المتحصــن في احدى الشـعاب الصـعبة في عمق البطيحة دون أن يســد منافذ المياه المؤدية لها، مما أعطى الفرصــة لعمران بن شاهين للايقاع بجيش المهلبي لاسيّما في المضايق التي لم تسد عنها المياه والتي كان يعرف أســــرارها جيداً، فقام بتعبئتها بالمقاتلين فباغت بذلك جيش المهلبي عند اندفاعه في عمق البطيحة وتفرقت جموعه، فالحق به خســـــارة منكرة، وكاد المهلبي يُقتل أو يأسـر في هذه المعركة لولا نجاته سـباحة بعد أن قتل أو أسـر معظم قادته، ومما ســـاعد على هذه الهزيمة تردد القائد روزبهان وعدم تنفيذه للواجبات المحددة له بموجب الخطة الجديدة، إذ آثر الأبطاء وعدم الأندفاع كي لايعزز قوة جيش المهلبي من جهة، ولتســـهيل هروبه اذا اشـــتدت المعركة وبانت هزيمة المهلبي من جهة أخرى[1].

لم يثن هذا الانكســـار العســكري المفاجئ من عزيمة المهلبي واندفاعه نحو خصـوم الإمارة البويهية، ففي سـنة 341هـــــ/952م تمكن من الحيلولة دول احتلال البصــرة من قبل صـــاحب عمان ابن وجيه الذي أعّد العدة وجاء بمراكب كثيرة معبأة بالمقاتلين اذ سبقه إليها ونظم دفاعاتها وحصن سورها بالمقاتلين بعد أن أسر جماعة من أصحابه وأخذ معظم المراكب التي جاء بها الى البصرة[2].

كان المهلبي الى جانب معرفته بأمور الحرب، يحســن التعامل مع العســاكر الديّلم أو الأتراك وكان يتبع في ذلك سياسة استرضائية تقوم على توفير متطلبات هذه العسـاكر وعدم الدخول في أية مواجهة معها، ففي سـنة 347هـــــ/958م حال دون

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص297–298؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص336–337.

(2) مســـكويـه، تجـارب الأمم، ج5، ص306؛ مؤلف مجهول، العيون والحـدائق، ج4، ق2، ص192–193؛ ابن الاثير، الكامل، ج6، ص340؛ ابو الفدا، المختصـر في تاريخ البشـر، ج2، ص99؛ ابن خلدون، تاريخ، ج3، ص424 وج4، ص443.

حدوث أعمال شغب أو اضطرابات خطيرة في بغداد، أو ربما تمرد غير محسوب العواقب على سلطة الأمير معز الدولة من قبل فئة كبيرة ومؤثرة في الجيش البويهي وهم الديّلم من أتباع روزبهان الذي قتله الأمير معز الدولة سنة 345هـ/956م اذ احسن التعامل مع الأمر الخطير الصادر له من الأمير معز الدولة الذي يقضي باخراج هؤلاء جميعاً من جميع النواحي والأعمال والمسير معهم الى خارج الحدود وتفريقهم هناك[1].

لقد أدرك المهلبي أن اخراج الديّالم الروزبهانية على هذه الشاكلة المهينة سيثيرهم حتماً، فلجأ الى سياسة التلطف معهم، وقد نجح في ذلك واخرجهم من بغداد زمرة بعد زمرة من غير اضطرابات[2].

واذا تركنا هذا الجانب في شخصية هذا الوزير، واتجهنا الى جانب آخر أكثر ألقاً وأبعد حضوراً في شخصيته وهو الجانب الأدبي والثقافي، فأننا سنقف امام أديب مبرز عرف بالبلاغة والفصاحة وجودة الشعر، قال عنه ابن النديم " شاعر بليغ بقية الزمان في وقته "[3] وقال عنه الثعالبي كان " غايةً في الأدب والمحبة لأهله، وكان يترسلُ ترسلاً مليحاً، ويقول الشعر قولا لطيفاً "[4] وقال فيه ابن الجوزي " فيه من الأدب الوافر وكان يطرب على اصطناع الرجال ويهاج لذلك "[5] وهو عند معظم الباحثين من أشهر الوزراء الأدباء في العهد البويهي عامة[6].

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص323.

(2) المصدر نفسه، ج5، ص323.

(3) الفهرست، ص217.

(4) يتيمة الدهر، ج2، ص224.

(5) المنتظم، ج7، ص9.

(6) ينظر: أمين، أحمد، ظهر الاسلام، ج1، ص255؛ العبودي، نافع، آل مهلب بن أبي صفرة ودورهم في التاريخ ، ص272–282.

كان مجلســـهُ الذي قد شُـــبه بمجالس البرامكة[1]، من حيث الأبهة والفخامة والحضــور، يعجُ بالأدباء والشــعراء والكتّاب والندماء الذين كانوا ضــيوفاً على مائدته كل يــوم، يتجــاذبون معه أطراف الحديث وكان أكـــثره كما يقول التنوخي " مذاكرة بالأدب وضـروب الحديث "[2] وفضـلاً عن ذلك كان المهلبي من أصـحاب التآليف، فقد ذكر ابن النديم مؤلفاته، وهي كتاب رســائل وتوقيعات، وديوان شـــعر[3]، وهناك مؤلفات أخرى له منها كتاب الأصول واللغة في مخارج الحروف[4].

واذا كان المهلبي قد امتلك في شخصه جلّ أدوات الرياسة الجامعة فان الأمير معز الدولة لم يحفظ له ذلك، ولم يرعْ له ما قام به من أعمال جليلة لصـــــالح الإمارة البويهية في بغداد، فكان يوبخه لأســباب تبدو غير موضــوعية وقد وصــل به الأمر سنة 341هـ/952م الى ضربه بالمقارع مئة وخمسين مرة[5]، على أن ذلك لم ينل من شــخصــه ولم يؤثر في عزيمته البتة اذ كان يدرك أن ترك العمل مع هذا الأمير الذي يعرف ببذاءة لســانه وســرعة غضــبه وكثرة ســبه لوزرائه وكتّابه يعني القتل لذلك مال الى مهادنته والتودد له كي يأمن شره[6]، وهي سياسة اثبتت الايام فشلها، فهذا الأمير كان يتحين الفرص للتنكيل به وقد ســاعده في ذلك اســتهجان الحاشــية وبعض قادة

---

(1) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج1، ص69.

(2) المصدر نفسه، ج3، ص208.

(3) الفهرست، ص217.

(4) دهخدا، لغت نامه، حرف الحاء، ص608.

(5) التنوخي، نشــوار المحاضــرة، ج1، ص140؛ مســكويه، تجارب الأمم، ج5، ص305؛ ابن الاثير، الكامل، ح6، ص341؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص195.

(6) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص307.

الجند الذين أخذوا عليه التمادي في سياسة المصادرات التي طالت بعضهم فوشوا به الى الأمير معز الدولة وقد انعكس هذا الاتفاق غير المعلن بين هـؤلاء والأمـير معز الدولة في سنة 352هـ/963م، ففي هذه السنة كلفه الأمير معز الدولة بقيادة حملة عسكرية لفتح عُمان واخضاع صاحبها ابن وجيه وعندما وصل الى منطقة يقال لها هلثي أو هلثا[1] مرض ثم توفي[2]، وقد اثارت هذه الوفاة شكوك بعض المقربين منه ومنهم المؤرخ مسكويه الذي تقصى بنفسه عن سبب الوفاة من طبيبه الخاص فيروز فيقول " فكنت أسمع من طبيبه فيروز بأنه مسموم لا محالة وكنت أسأله عمن سمَّه فلا يصرح باسمه الى أن كان بعد ذلك بمدة وانقضت تلك الأيام فذاكرته بذلك فقال: كان خرج معه فرج الخادم وكان أستاذ داره والمستولي على خاص أمره ومعه جماعة من الخدم يطيعونه وكان قد فارق نعمة ضخمة وخرج من خيش وثلج وتنعمٌ الى حر شديد وشقاء كثير وتوجه الى عُمان فواطأ الخدم على سمه وقتله والراحة من ذلك السفر وظنوا أنهم يسلمون ويعودون الى نعمهم "[3].

ومع اننا نميل الى ما ذكره مسكويه عن سبب وفاة الوزير أبي محمد المهلبي عن طريق وضع السم له، الا أننا لا نتفق معه ان وضع السم له كان بتدبير خدمه وحدهم للسبب السابق فربما أن هؤلاء الخدم قد أغروا من قبل الأمير معز الدولة أو أفراد حاشيته التي ضاقت ذرعاً من تصرفات المهلبي الأخيرة، وهناك بعض الدلائل

---

(1) من أعمال البصرة. ينظر: ابن عبد الحق البغدادي، صفي الدين بن عبد المؤمن (ت 739هـ/ 1338م)، مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، مج 3، تحقيق وتعليق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، دار المعرفة ، بيروت، 1373هـ/ 1954م، ص1463.

(2) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج4، ص49–50؛ مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص335؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص6؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج15، ص115؛ ابن خلدون، ج4، ص442.

(3) تجارب الأمم، ج5، ص335.

التي ترجح ذلك، منها أن الأمير معز الدولة لما أتاه خبر مرض المهلبي أنفذ على وجه السـرعة أحد اتباعه للقبض على ما تركه وحمله الى بغداد، ثم مصـادرته بعد ذلك لاولاده ومن دخل عليه يوماً[1]، وهو بذلك لم يحفظ له كرامة ولا مكانة.

لقد كان المهلبي رجل دولة تقلد الوزارة في ظروف سـياسـية حرجة وقد اثبت كفاءة قل نظيرها حتى عدّ واحداً من أشـهر وزراء بني بويه على الاطلاق، قال عنه مسكويه " ومات بموته عن الكتّاب الكرم والفضل "[2] وقال عنه الشاعر أبو عبد الله الحسين بن الحجاج :

مات الذي أمسى الثناءُ وراءه
والعَفْو عَفْو الله بَينَ يَدَيْه
هَدَمَ الزمانُ بَموتهِ الحصنَ الذي
كُنا نفرّ مِنَ الزمانِ إليه
فَليَعْلمنَّ بنو بَويه أنهُ
فُجعت بهِ أيامُ آل بويه[3]

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص336.

(2) المصدر نفسه، ج5، ص336.

(3) ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج2، ص127.

2- انابة الكاتبين العباس بن الحسين الشيرازي[1] ومحمد بن العباس ابن فسانجس الشيرازي[2]

لعل من الصـــحيح قوله، أن الفترة التي تلت وفاة الوزير المقلد أبي محمد المهلبي التي أســتمرت حواليّ خمس ســنوات كانت من حيث الواقعية الإدارية تماثل الفترة التي سبقت تقلد المهلبي لأول وزارة أميرية بويهية في بغداد سنة 339هـ/950م، اذ أجمعت المصـــادر التاريخية على أن الأمير معز الدولة بعد وفاة وزيره المقلد أبي

---

(1) يكنى بأبي الفضل، ولد في شيراز سنة 303هـــ/915م، ودخل بغداد مع الأمير معز الدولة سنة 334هــ/945م صاهر الوزير المهلبي على أبنته زينة سنة 349هــ/960م وبفضل ذلك تسلق المناصب الإدارية الرفيعة، وكان ينوب عن المهلبي.
للمزيد يراجع عنه:
التنوخي، نشوار المحاضرة، ج1، ص277–278؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص420؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص390؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص50، سبط ابن الجوزي، أبو المظفر شمس الدين (ت 654هــــ/ 1256م)، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، تحقيق جنان جليل محمد الهموندي، الدار الوطنية ، بغداد 1411هـــ/ 1990م، ص158؛ الذهبي، ســـــير اعلام النبلاء، ج16، ص222–223 وص309؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص243؛ الجنابي، وزراء العراق في فترة التسلط البويهي، ص450–453.

(2) يكنى بأبي الفرج ، ولد في شيراز، وهو من أسرة وافرة النعم في فارس تقلد رجالها مناصب ادارية ومالية رفيعة المســـتوى، فوالده العباس بن فســـانجس الشـــيرازي المتوفى ســـنة 342هــ/953م كان كاتب ديوان السواد في البصرة، وأخوه أبو محمد علي كان خازن الأمير معز الدولة ونديمه، وقد أتصـــل أبو الفرج بالوزير المهلبي والأمير معز الدولة فترقى في المناصب الإدارية والمالية حتى أصبح كاتب ديوان العراق لأكثر من عقدين من الزمان.
للمزيد يراجع عنه:
التنوخي، نشوار المحاضرة، ج3، ص275؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص421؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص106؛ الذهبي، ســـير اعلام النبلاء، ج16، ص308– 309؛ الجنابي، وزراء العراق في فترة التسلط البويهي، ص453–455.

محمد المهلبي سنة 352هـ/963م لم يرشح اياً من كتّابه أو من خواص أتباعه لمنصب الوزارة برسمها التقليدي انما كلف كاتبين هما أبو الفضل العباس بن الحسين الشيرازي وأبو الفرج محمد بن العباس بن فسانجس الشيرازي للنظر في الأمور من غير تسمية لأي منهما بالوزارة(1).

وعلى الرغم من انه ليس من الميسور فهم دوافع الأمير معز الدولة في عدم إسناد منصب الوزارة لأي من وجوه الكتّاب في إمارة بغداد، فقد يكون له علاقة برغبة هذا الأمير في الاستئثار بالسلطة وحده أو يكون استجابة لضغوط الحاشية المحيطة به التي ضاقت ذرعاً من تصرفات الوزير المهلبي قبيل وفاته(2)، أو يكون لاسباب أخرى تتعلق برغبة هذا الأمير أيضاً بعدم السماح بتنامي نفوذ بعض الشخصيات اذا أختيرت لمنصب الوزارة برسمها مثلما حصل مع الوزير المهلبي الذي بات نفوذه المؤثر في – اوساط الجند والعامة– يقضُ مضاجع الأمير معز الدولة نفسه، فضلاً عن أنه في الوقت نفسه يجب ان نستبعد أو نسقط تماماً فرضية عدم وجود بديل مناسب للوزير المهلبي في منصب الوزارة، فهناك عدد غير قليل من الكتّاب الذين كانوا على معرفة ودراية بأعمال الوزارة واختصاصاتها منهم على سبيل المثال أبو الفضل الشيرازي وأبو الفرج الشيرازي اللذان كانا ينوبان عن المهلبي في الوزارة عند غياب الأخير(3).

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص336؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص400؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص6؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج3، ص9؛ ابن خلدون، ج3، ص 426و ج4، ص442.

(2) ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج9، ص127.

(3) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج4، ص50؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري،ص420؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج16، ص222 وص308.

ومهما يكن من الأمر، فان المسؤوليات التي عُهدت الى أبي الفضل الشيرازي وأبي الفرج بن فســانجس كانت في الواقع تماثل المســؤوليات التي كانت توكل الى الوزير المقلد أبي محمد المهلبي، ففي سنة 355هـــ/965م أمر الأمير معز الدولة كاتبه أبا الفرج برئاسة الجيش البويهي المتوجه الى عُمان وتدبير الحرب وولاية العهد اذ ماتم فتحه على يده، وقد أنضم الى هذا الجيش الأمير عضد الدولة وقد تمكن أبو الفرج من دخول عُمان بعد ان قتل من أتباع صاحبها نافع الأسود مولى يوسف بن وجيه مقتلة عظيمة وأحرق مراكب أهلها وهي تســعة وتســعون مركباً[1]، وأما أبو الفضــل فقد أوكل إليه الأمير معز الدولة أكمال الحملة التي بدأها بنفســه ســنة 355هـ/965م للقضاء على تمرد عمران بن شاهين المتحصن في البطيحة، اذ صمم الأمير معز الدولة على أنهاء تمرد عمران بن شاهين فقام بسد الأنهار عن البطائح على أن يقوم الأمير معز الدولة بعد ذلك بالهجوم على جيش عمران، وكادت الحملة ان تنجح لولا اشتداد علة الأمير معز الدولة وموته سنة 356هـ/966م[2].

ثانياً: الوزارة في عهد الأمير بختيار عز الدولة.

لما توفي الأمير معز الدولة سنة 356هـ/966م تولى أمر الإمارة البويهية في بغداد أبنه أبو المنصور بختيار الملقب (عز الدولة)[3]، وهو في الواقع ترسيخ لحكم

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص344-345؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص15.

(2) ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص345و ص351.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص351؛ الهمداني، تكمة تاريخ الطبري، ص410؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص22؛ ابن خلدون، تاريخ، ج3، ص426و ج4، ص444.

أميري بويهي وراثي في بغداد مركز الخلافة العباســـية خطط له الأمير معز الدولة ذلك أن إمارة بغداد بحسب المشروع السياسي العام للبويهيين الذي سبق الاشارة إليه وبحسب التقسيمات المتفق عليها مع شقيقيه الأمير عماد الدولة والأمير ركن الدولة كانت من حصته، وقد اشارت الروايات التاريخية الى ان الأمير معز الدولة قد عمل على اعداد نجله بختيار لوراثته في رئاســة الإمارة في بغداد، فقد ذكر مســكويه أن الأمير معز الدولة رشح بختيار مرتين لرئاسة الإمارة وقلده امرة الأمراء، الأولى سنة 344هـ/955م[1] والثانية سنة 348هـ/959م[2] بيد أن ذلك لم يتم لكونه – كما يفهم من رواية مسكويه – جاء بسبب مرض الأمير معز الدولة الذي كان كما يستشف من الرواية نفسها شديد القلق على مستقبل إمارته في بغداد فيما اذا عاجله الموت[3]، وعلى الرغم من ذلك ظل الأمير بختيار عز الدولة المرشح الأوفر حظاً لخلافة والده على إمارة بغداد وهذا ما حدث سنة 356ه/966م ففي هذه السنة لم يكن أمام الأمير معز الدولة وقد أحس بدنو أجله بعد اشتداد مرضه من خيار سوى عقد الرئاسة وامرة الأمراء لأبنه بختيار[4]، على أن ذلك كان مشـــروطاً بوصـــية تمنى فيها على أبنه وخليفته بختيار الالتزام بها ولاسيّما انه يدرك أنه ليس هو الشخص المناسب لتولي امرة الإمارة في هذه المرحلة لما كان يعرفه عنه من سوء تدبير وقلة الحكمة[5].

ومع أنه ليس من الواضـــح تماماً معرفة غاية الأمير معز الدولة من هذه الوصـــية فيما اذا كان يهدف من خلالها اسداء النصـح لولده بختيار أو للفت نظره

---

(1) تجارب الأمم، ج5، ص314.

(2) المصدر نفسه، ج5، ص324.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص314.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص353؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص22؛ ابن خلدون، ج4، ص444.

(5) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص353؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص22–23.

وعنايته الى العهود والمواثيق التي قطعها أمراء البيت البويهي الكبار، إلا ان قراءة متمعنة في بنودها تشير الى أن الأمير معز الدولة أراد توجيه ولده الى أمرين:-

الاول: يتعلق بالسياسة الخارجية ولاسيّما العلاقة مع البيت البويهي، اذ أراد الأمير معز الدولة تذكير ولده بختيار وان كان على رأس الإمارة في بغداد فهو نائب عن عمه ركن الدولة كما كان هو[1]، لذلك ينبغي عليه مراعاة هذا الأمر وان يظهر لعمه الطاعة مع ضرورة استشارته في كل أمر مهم، كذلك لفت انظاره الى توخي الحذر في تعامله مع ابن عمه الأمير عضد الدولة الذي خلف عمه الأمير عماد الدولة على إمارة فارس وأن يظهر له الأحترام وان يطلب منه الاستشارة والدعم لأنه بحسب رأيه أسن منه وأقوم بالسياسة، ويبدو أن الأمير معز الدولة قد تنبه الى طموح ابن أخيه الأمير عضد الدولة الذي بحسب خبرته السياسية لا يقف عند حدود إمارة فارس مما يستلزم من أبنه بختيار محاباته قدر الامكان وتحييده عن تنفيذ مشروعه السياسي الذي يقوم على توحيد الامارات البويهية الثلاث في إمارة واحدة برئاسته[2].

الثاني: يتعلق بالسياسة الداخلية لإمارة بغداد، ويتمثل في ضرورة مراعاة الخصوصية القلقة داخل الجيش البويهي الذي يتكون من عنصرين هما الديّلم والأتراك وكسب ولاء كل عنصر منهما على حدة، وبضرورة مراعاة استحقاقات الجند الديّالمة كي لا يخرقوا هيبته بالشغب والفتن وأن يحسن الى الجند الأتراك اذا ما اراد قمع الديّلم، كذلك مراعاة نفوذ قائد الجيش سبكتكين وما يتمتع به من رجاحة في السياسة وأمر نافذ عند الجند، وأقرار الكاتبين أبي الفضل الشيرازي وأبي الفرج محمد بن فسانجس كونهما أكثر كفاءة من غيرهما وأعرف بوجوه

---

(1) ابن الاثير، الكامل، ج6، ص332-333.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص353.

الخدمة[1]، غير أن الأمير بختيار – كما أشـــارت الأحداث اللاحقة – قد خالف وصية والده ولم يلتزم بأي من بنودها، بل نهج على النقيض منها، فبدأ بمعاداة ابن عمه الأمير عضـد الدولة، وترك مشـورة عمه الأمير ركن الدولة، ونفى كبار وجوه الديّلم طمعاً في إقطاعاتهم وأموالهم، وأســـاء لقائد الجيش سبكتكين ولم يحسن معاملة الجند الأتراك، وأهان كاتبيه أبا الفضل الشيرازي وأبا الفرج محمد بن فسانجس الشيرازي واوقع بينهما وتحايل عليهما حتى أزال بأحدهما نعمة الآخر، فأضطربت أحوال الإمارة[2].

1- وزارة العباس بن الحسين الشيرازي الاولى

لم تكن الظروف السياسية والعسكرية خلال السنة الأولى من عهد الأمير عز الدولة في بغداد تســـمح بقيام وزارة جديدة على غرار وزارة أبي محمد المهلبي على الرغم من وجود ضـــرورة ملحة لقيامها، فالأمير عز الدولة وكما أشـــارت الروايات التاريخية قد أنشـغل باللهو والصـيد وأمور أخرى وترك شـؤون البلاد لبعض خواصـه

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص353.

(2) مســـكويه، تجارب الأمم، ج5، ص353؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص22؛ ابن خلدون، تاريخ، ج3، ص426 وج4، ص444.

مما انعكس بشكل سلبي على مجمل اداء الدواوين[1]، وقد اشارت الروايات أيضاً الى ان قيام الوزارة في السنة الثانية من حكمه لم يكن برغبة من الأمير عز الدولة مع ان ذلك من صميم سلطاته انما بجهود شخصية خالصة بذلها الكاتب أبو الفضل العباس بن الحسين الشيرازي لدى كاتب الفارسية في الديوان شيرزاد بن سرخاب الذي كان ذا حظوة كبيرة عند الأمير عز الدولة بعدما أدرك بخبرته السـياسـية والادارية أن هناك حاجة ملحة لوجود وزارة لتنظيم الأمور الادارية والمالية المتأزمة بعد تزايد المصادرات والاقطاعات، وفضلاً عن ذلك، فان ثمة أمراً آخر قد دفع الكاتب ابا الفضل الشيرازي الى الاسراع في طلب الوزارة لنفسه في هذه الفترة تحديداً وهو غياب شريكه ومنافسه أبي الفرج محمد بن العباس بن فسانجس الذي كان يومئذ في عمان مقيماً فيها بأمر من الأمير معز الدولة[2].

هذه الأمور وغيرها جعلت الأمير عز الدولة بختيار يستجيب لعرض الكاتب ابي الفضل الشيرازي الذي نقله إليه الكاتب شيرزاد بن سرخاب بتسليم الوزارة إليه ولاسيّما انه كان مصحوباً باغراءات مالية أحوج ما يكون إليها الأمير عز الدولة على سبيل ايجاد مصادر مالية اخرى لجبر العجز المالي المتفاقم بين دخل الدولة وخرجها[3]، وكاد يخلع على أبو الفضل بخلع الوزارة على رسومها لولا رجوع الكاتب المشارك معه في تمشية الأمور والأعمال أبي الفرج محمد بن العباس بن فسانجس بعدما علم بمساعي أبي الفضل بالوصول الى الوزارة عن طريق اغراء الأمير عز الدولة بتوفير الاموال، اذ أفسد نية هذا الأمير في تقليد أبي الفضل الوزارة من خلال

---

(1) ينظر : مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص353؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص22؛ ابو الفدا، المختصر في اخبار البشر، ج2، ص106؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص228؛ ابن خلدون، تاريخ،ج3، ص426؛ وج4، ص444.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص354-355؛ ابن الاثير ، الكامل، ج7، ص22-23.

(3) ينظر : مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص356.

زعمه بأن العجز في دخل الدولة الذي ذكره أبو الفضل لا حقيقة له وان الأموال التي وعدَّ بها انما هي في حقيقتها اموال مصادرات ليس الا، مما استدعى من الأمير عز الدولة مناظرتهما امام حشد من كتّاب الدواوين والحاشية لمعرفة حقيقة ادعاءاتهما فضلاً عن بيان حقيقة الوضع المالي للدولة، وقد استقر الأمر في هذه المناظرة على ان يقدم كل منهما دراسة لأصول الارتفاعات وما ينضاف إليها ودراسة أخرى لأصول النفقات الراتبة وما ينضاف إليها ومن ثم مناقشة آرائهما ورؤيتهما لجبر هذا العجز أولاً ولمعرفة السياسة المالية لكل منهما فيما اذ تقلد منصب الوزارة، فقدم كل منهما تصوراً مختلفاً، مما جعل بعض المحكمين الذين أوكل إليهم أمر هذه المناظرة وتقرير من هو أجدر بهذا المنصب يقترح ابطال الوزارة في هذه الفترة والابقاء على الوضع السابق وهو تمشية الأمور والأعمال مناصفة بينهما برسم الكتابة[1]، بيد أن أبا الفضل لم يقتنع بهذا الرأي الذي توصل إليه المحكمون وجدد مساعيه مرة أخرى لدى الكاتب ابن سرخاب وزاد له العرض المالي فيما اذا نجح في اقناع الأمير عز الدولة باسناد الوزارة إليه مما شجع ابن سرخاب في المضي بوساطتهِ، فعمل بشكل سري من خلال خلواته مع الأمير عز الدولة على السعي لأبي الفضل وقد بذل في ذلك أموالاً على سبيل الهدية للأمير عز الدولة، فضلاً عن اعلامه صراحة بان أبو الفضل الشيرازي هو الشخص المناسب للوزارة في هذه الظروف لما فيه من إقدام وبسالة وشجاعة لا تتوفر في منافسه أبي الفرج فضلاً عن كون أبي الفضل ذا مال ويسار يزيد على مال أبي الفرج أضعافاً، وكذلك افهامه بأن أبا الفضل أكثر حيلةً وتاولاً وبطشاً على عكس أبي الفرج الذي يؤخذ عليه أنه يميل الى التقشف والتعقد[2]، وقد تمكن ابن سرخاب من انتزاع موافقة الأمير عز الدولة على اسناد منصب الوزارة برسمها الى أبي الفضل، وقد تم ذلك بصورة رسمية سنة 357هـ/967م وخلع عليه

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص356.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص356-357.

القباء والسـيف والمنطقة المحليين بالذهب وأمر أن يحمل على فرس بمركب ذهب واقطعه اقطاعاً بخمسين ألف دينار على رسم الوزارة، وضم إليه عدداً كثيراً من وجوه الديّلم على رسم الوزارة[1]، أما أبو الفرج فمع أنه أظهر رفضاً قاطعاً لتولي غريمه أبي الفضل الوزارة برسمها إلا أنه – وبنصيحة من بعض المقربين منه– عدل عن هذا الموقف المتشدد، وتقلد أعمال الديوان برسم الكتبة[2].

كان أول اختبار جدي لأبي الفضل الشيرازي حينما تسلم منصب الوزارة هو القضاء على تمرد الأمير الحبشي بن معز الدولة الملقب (سند الدولة) وهو آخو الأمير عز الدولة بختيار، اذ قاد هذا سنة 357هـ/967م عصياناً خطيراً في البصرة بتحريض من بعض حاشيته بان البصرة بنفقاتها وخراجها يجب ان تكون له حصة من ميراث أبيه الأمير معز الدولة، وكان لابد لأبي الفضل اذا ما أراد أثبات جدارته واحقيته بمنصب الوزارة ان يستأصل هذا التمرد لاسيّما أن الأمير عز الدولة قد فوضه استخدام كل الوسائل المتاحة بما فيها الحرب للقضاء عليه[3]، فتظاهر بأنه يريد الخروج الى الأحواز لقضاء بعض الأمور فيها، ولما وصل الى واسط واقام فيها بعض الوقت كتب الى الأمير الحبشي انه يريد الأحواز ليجتمع مع كاتبها لتقرير أمر البصرة إليه مقابل معونة مالية منه تعينه على الوفاء بالألتزامات المالية التي قطعها للأمير عز الدولة بختيار كشرط لتسلم الوزارة، فانطلى ذلك الأمر على الأمير الحبشي الذي كما يبدو قد أطمأن لأبي الفضل ولم يدر بخلده أن أمراً ما سيدبر له، فتعهد بدفع مائتي ألف درهم الى أبي الفضل ولم يشك بأنّه بهذه الأموال قد اشترى منه البصرة، ولما وصل هذا المبلغ الى أبي الفضل دفعه على وجه السرعة الى

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص357؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص414.
(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص357.
(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص359؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص414-415؛ ابن الاثير ، الكامل، ج7، ص26-27.

الأمير عز الدولة ورحل الى الأحواز ومنها بدأ يعد العدة للانقضاض على البصرة وانتزاعها من الأمير الحبشي الذي بدأ يدرك صعوبة الموقف وعدم وفاء أبي الفضل لتعهداته تجاهه، فبدأ بنشر قواته لصد الهجوم المرتقب، غير أن أبا الفضل عمد الى الخديعة والمكر وكان بارعاً فيهما، فقام باستدراج جيش الأمير الحبشي الى المكان الذي حدده وهو الأبله وقد أمر قادة جيشه أن لا يقاتلوا أصحاب الأمير الحبشي ولا يهيجوهم الى أن يصلوا إليه كي ينقض بقوات أخرى من الخواص والغلمان ومعهم من هرب إليه من الأتراك الذين كانوا مع جيش الأمير الحبشي، فكانت خطة موفقة شتتت جيش الأمير الحبشي وأرغمت قادته اما على الهرب أو على الأستسلام، وبعد هذا النصر الساحق بدأ يكاتب الأمير الحبشي الذي طلب منه الأمان والتوثقة، فآمنه أبو الفضل على النفس والولد والحرم وعرض عليه المسير الى الأحواز، وقد كانت غاية أبي الفضل هو استدراجه من المكان المتحصن فيه بصورة سلمية، فكان يرسل له رسولاً بعد رسول من شجعان الأتراك والديّلم ويأمرهم بالإقامة عنده حتى أمنه ثم بدأ باحاطة مكانه بطائفة من العسكر الذين دخلوا إليه وأخرجوه إخراجاً بين الجميل والقبيح وحمل معه أفراد عائلته وأرسل الى الأحواز ثم تكفل بأمره عمه الأمير ركن الدولة[1].

ومما لا ريب فيه، فان نجاح الوزير أبي الفضل في إخضاع الأمير الحبشي وانتزاع البصرة منه عنوةً ومصادرة أمواله وكتّابه وحاشيته قد عزز من مكانته عند الأمير عز الدولة الذي أنفذ إليه على وجه السرعة خلعاً جليلةً ليلبسها تعبيراً عن السرور والغبطة بهذا النصر[2].

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص359؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص414-415؛ ابن الأثير ، الكامل، ج7، ص26-27.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص359.

ولعلَّ نجاح الوزير أبي الفضل في هذا الاختبار الصعب الذي واجهه في أول أيام وزارته للأمير عز الدولة قد أسهم الى حدٍ كبير في رفع شأنه السياسي وتعزيز سلطاته الإدارية والاقتصادية والعسكرية.

مع ذلك، فالمعلومات المتوفرة في المصادر التاريخية عن وزارة أبي الفضل الأولى التي أستمرت حواليّ سنتين تبدو مقتضبة وسريعة ولا تعطي اية فكرة عن السياسة المالية التي أتبعها أبو الفضل خلال مدة استيزاره لاسيّما ما يتعلق بجبر العجز ما بين دخل الدولة وخرجها الذي تعهد به للأمير عز الدولة قبيل تسلمه الوزارة برسمها، وهل أن هذا العجز قد جُبر فعلاً ؟ أو أنه كان زعماً كما قال غريمه ومنافسه أبو الفرج بن فسانجس.

ولو فرضنا صحة هذا العجز، فما هي يا ترى الوسائل الناجحة التي أتبعها الوزير أبو الفضل لجبره، وهل كانت عن طريق التوسع في سياسة المصادرات كما توقع أبو الفرج بن فسانجس أو عن طريق ايجاد مصادر مالية أخرى عبر زيادة الضرائب المفروضة على التجار والاعيان والحاشية والفلاحين أو عن طريق زيادة مبالغ الضمان على الأقطاعيات.

وفوق هذا كله، فإن هذه المصادر لم تشر الى العلاقة المتأزمة بين أبي الوزير الفضل وكاتب الديوان الطامح لتسلم منصب الوزارة أبي الفرج بن فسانجس الذي لم يخف عداءه الظاهر للوزير أبي الفضل ولا تعاونه العلني مع أي من المتنفذين للإيقاع به.

هذه الأمور تعدّ في الواقع أساسية كونها تشكل محور السياسة المالية التي يتوجب على الوزير أبي الفضل أتباعها اذا أراد الوفاء بالتعهدات التي قطعها للأمير عز الدولة، إذ كانت الموضوعية تقتضي الخوض فيها وليس الدخول مباشرة الى

الأسـباب التي أدت الى إقصـاء أبي الفضـل من وزارته الأولى التي اذا أمعنا النظر فيها لم تغفل بأي حال العامل المالي فيها[1].

ولعل نظرة سريعة، الى ما ذكر من أسباب إقالة أبي الفضل من الوزارة يؤكد ذلك، وفي مقدمتها إخفاقه في اسـتيفاء الحقوق المالية المترتبة للإمارة على الحاشـية والأعيان والتجار وغيرهم، وعجزه أيضـاً عن ردّ القرض المالي الذي أقترضـه من الأمير عز الدولة الذي الحَّ كثيراً في اسـترداده، وكذلك عدم إيفائه بما تعهد به من مبالغ مالية لكاتب الفارسية شير زاد بن سرخاب كشرط مسبق لسعي الأخير عند الأمير عز الدولة في أسـناد الوزارة له بحجة عدم وصـول الأموال من رئيس الكتّاب في واسط أبي قرَّة، الحسين بن محمد القناني الذي حسبما يبدو أراد استغلال الضائقة المالية التي كان يمرّ بها أبو الفضل بتأثير من الكاتب أبي الفرج ابن فسانجس الذي سـعى الى كسـب ودّ أبي قرّة من خلال إعطائه منصـب رئيس الديوان في بغداد اذا تقلد هو الوزارة برسمها على أن هذا الأتفاق برضا ومباركة قائد الجيش سبكتكين الذي استجاب لمساعيهما وتمكن من انتزاع موافقة الأمير عز الدولة باسناد المنصبين لهما مقابل تسعة آلاف درهمٍ تُستخرج من أبي الفرج وكتّابه وجميع المتصلين به[2].

واذا كان أبو الفضل قد سعى الى الوزارة من خلال تحشيده لجهود مناصريه من الحاشـية والمتنفذين الذين نجحوا في أقناع الأمير عز الدولة بإسـناد الوزارة له، فانه وبعد حواليّ سنتين واجه التحشيد نفسه من المتنفذين أنفسهم الذين ساندوه في طلبه للوزارة ولكن هذه المرة عليه، إذ اجتمعت جهودهم وبتأثير من منافسه أبي الفرج بن فسـانجس الذي دفع الأموال لبعضـهم للنيل منه والسـعي الى الأمير عز الدولة لإقصائه من الوزارة ومصادرة أمواله والقبض عليه، واسناد الوزارة الى أبي الفرج، ولم

---

(1) ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص367.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص366- 367 .

يكن أمام الأمير عز الدولة سوى الإذعان لطلب هؤلاء لاسيّما انه ضاق ذرعاً من تلكؤ أبي الفضل في الوفاء بتعهداته المالية[1].

2- وزارة محمد بن العباس بن فسانجس

تشير جميع الأدلة – بعد إقصاء أبي الفضل العباس بن الحسين الشيرازي من الوزارة سنة 359هـ/969م – الى أنّ الأمير عز الدولة سوف يسند أمر الوزارة الى الكاتب أبي الفرج محمد بن العباس بن فسانجس الشيرازي لأسباب كثيرة منها، أن أبا الفرج كان شريكاً لأبي الفضل في تدبير وتسيير الأمور والأعمال في بغداد برسم الكتبة منذ عهد الأمير معز الدولة[2]، وكان أيضاً مرشحاً ساخناً لتقليده أول وزارة في عهد الأمير عز الدولة لولا تدخل كاتب الفارسية شيرزاد بن سرخاب عند الأمير عز الدولة لمصلحة أبي الفضل[3].

أما السبب الثاني، فهو أن أبا الفرج بعد استبعاده من الترشيح لمنصب الوزارة ظل يسعى بكل الطرق للإيقاع بأبي الفضل، فكان يعقد الصداقات والاتفاقات مع المتنفذين والقادة بقصد إقصاء أبي الفضل من وزارته وقد انفق في سبيل ذلك أموالاً طائلة[4].

أما السبب الثالث، فيتمثل بعدم وجود مرشح آخر لمنصب الوزارة بعد إقصاء أبي الفضل غير الكاتب أبي الفرج، إذ ليس هناك في المصادر ما يشير الى وجود شخصية أخرى تنافس كلاً من أبي الفضل وأبي الفرج على منصب الوزارة.

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص367.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص336؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص400؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص6.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص356.

(4) المصدر نفسه، ج5، ص367.

والى جانب ذلك كله، فان أبا الفرج – تأكيداً لمسعاه في الحصول على منصب الوزارة – فقد عرض على الأمير عز الدولة بوساطة قائد الجيش سبكتكين، تسعة آلاف درهم، على أن يكون ذلك شرطاً بإناطة رئاسة الديوان الى أبي قرة والقبض على الوزير أبي الفضل[1].

بدأ أبو الفرج وزارته بالقبض على منافسهِ الوزير السابق أبي الفضل ومصادرة أمواله وأموال خواصه وأتباعه وكل المتصلين به وحبسه في دار ضيقة والتحري عن الأموال العائدة له ولأهله التي يعتقد أنه أخفاها[2]، وكان يبغي من وراء ذلك الحصول على تسعة آلاف درهم وهو المبلغ الذي تعهد بدفعه الى الأمير عز الدولة اذا تقلد الوزارة بدلاً من أبي الفضل، غير أنه لم يجد سوى ثلاثة آلاف درهم مما جعل موقفه ضعيفاً أمام الأمير عز الدولة الذي ناظره أمام الحاشية والكتّاب لبيان وجوه الأموال التي صادرها من أبي الفضل والطلب منه أيضاً تخفيف القيود التي فرضها على أبي الفضل والكف عن عذابه والاحسان في معاملته، لكن أبا الفرج لم يمتثل لأمر الأمير عز الدولة وتمادى أكثر في معاملته السيئة لأبي الفضل وأصحابه، وقد أدى ذلك الى وفاة صهر أبي الفضل في الحبس مما أضعف موقفه وهو في أول أيام وزارته[3].

والى جانب ذلك، فان أبا الفرج قد بدأ وزارته أيضاً بخلاف مع حليفه أبي قرّة الذي بموجب الاتفاق الذي تم بينهما بوساطة قائد الجيش سبكتكين تقلد رئاسة الديوان، إذ اخذ عليه تجاوز صلاحيات منصبه وأنكر مناداته بالرئيس صاحب الديوان وهو لقب تلقب به أبو الفرج عندما كان على رأس الديوان، ثم أمر الناس بعد

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص367.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص368؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص420؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص36.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص368.

ذلك بان يخاطبوه بالوزير الرئيس تمييزاً من الرئيس صــاحب الديوان أبي قرّة[1]، مما يعكس قلقه وتوجســه من طموح أبي قرة الذي عده تحدياً لسـلطاته لاسـيّما أنه يعرف قوته ونفوذه عند صــاحب الجيش سـبكتكين في المقابل كان أبو قرّة يسـعى الى رفع رتبة رئيس الديوان، فبدأ يطالب ببعض الأمتيازات التي كانت تعطى حصــــراً الى الوزير أصــالة أو الى الذي يقوم بمقام الوزارة زاعماً أنها من حقوق صــاحب الديوان ومنها أن يضرب على بابه بالدبادب عند حضور أوقات الصلاة لكون ذلك رسماً لابدّ أن يســـتوفيه[2]، إذ كان الأمير معز الدولة قد منحه من قبل الى رئيس الديوان أبي الفرج وشريكه في تدبير وتسيير الأمور والأعمال في بغداد أبي الفضل بعد خروجهما على رأس حملتين عسكريتين الى عُمان والبطيحة لاخضـاعهما الى سـلطات الأمير معز الدولة وقد صـار ذلك رسماً وامتيازاً لهما عند خروجهما في مهمات عسكرية[3]، وقد أنكر أبو الفرج على أبو قرة هذا التصــرف وعده تجاوزاً لصـــلاحيات صـــاحب الديوان وأصرّ على منعه من استخدام هذا الأمتياز ذلك أنه من الأمتيازات الحصرية للخلفاء والأمراء والوزراء، غير أن أبا قرة تجاهل أمر أبي الفرج وجدّ في طلبه عند الأمير عز الدولة وبذل له الأموال اذا ما أعطاه هذا الأمتياز، فأجابه الأمير عز الدولة الى ذلك وأمر بان تدق الدبادب عند بابه عند حضـور أوقات الصــلاة[4]، وقد زاد هذا الموقف من خلافهما الى الحدّ الذي تركا فيه واجباتهما ومهامهما، فانحطت بذلك رتبة الوزارة ولم تعدّ تتميز من رتبة صاحب الديوان سوى بالاسم فقط[5].

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص368.

(2) المصدر نفسه، ج5، ص368-369.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص368.

(4) المصدر نفسه، ج5، ص369.

(5) المصدر نفسه، ج5، ص369.

وبإزاء هذا الموقف وما ترتب عليه من تداعيات خطيرة طالت مؤسسة الوزارة التي بدأت تسترجع بعض هيبتها ومكانتها السابقة لاسيّما بعد تولي الوزير أبي محمد المهلبي منصب الوزارة، كان على الوزير أبي الفرج استثمار خبرته الإدارية الطويلة لأعادة مكانة الوزارة لا التفرغ لعمل المؤأمرات والدسائس على خصومه والتحري عن أموالهم وأخبار الأمير عز الدولة عنها، لأنه بذلك سيفقد تأييد كثير من الأتباع والأصدقاء والمتنفذين وعلى رأسهم قائد الجيش سبكتكين، وهذا ما حصل فعلاً، فمع أنه نجح في الايقاع بخصمه أبي قرّة وانتزاع مبلغ منه قدره ستة آلاف درهم ذهبت جميعها الى الأمير عز الدولة ومن ثم أقالته من رئاسة الديوان، فانه في المقابل فقد تأييد صاحب الجيش سبكتكين الذي ندم كثيراً على تقليده للوزارة ومساعدته له على نكبة أبي الفضل[1].

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، إذ استمر الوزير أبو الفرج في أصدار بعض القرارات غير الصائبة التي كانت نتائجها وخيمة عليه ومنها تعطيل الديوان بعد إقالة رئيسه أبي قرّة ونقل الأعمال منه والتعسف في مخاطبة الكتّاب فضلاً عن اختياره غير الموفق لأحد الكتبة لرئاسة الديوان وهو الكاتب أبن السّكر الأحوازي، فهذا الشخص – كما أشارت الروايات التاريخية سار على خطى الكاتب والرئيس السابق أبي قرّة نفسها في مخاطبة الأمير عز الدولة وبذل الأموال له وأعلامه بأن للديوان زماماً على الوزراء ولابدّ من محاسبة الوزير أبي الفرج ومناظرته بخصوص بعض المسائل المالية ومنها ما زعمه بشان ضياع الدخل والخرج للدولة[2]، الأمر الذي أثار ثائرة الوزير أبي الفرج وبدأت الشكوك تراوده من طبيعة الدور الذي يقوم به أبن السّكر الأحوازي، فكتب الى الأمير عز الدولة في اقالته بحجة استحالة العمل معه،

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص367.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص369.

فأجابه الأمير عز الـدولة الى ذلك وقال له " اختر انت من تحب "[1]، فأعاد الكاتب أبا قرّة من جديد الى رئاسة الديوان ولم يدّر بخلده أن أبا قرّة بعد أقالته في المرة السابقة قد عقد اتفاقاً سرياً مع الوزير السابق أبي الفضل المعتقل في بيت أبي الفرج وذلك من خلال المراسلات السرية التي كانت تجري بينهما بعدما تمكن أبو الفضل من أقناع بعض غلمان أبي الفرج الموكلين بحراسته بمساعدته في ذلك مقابل مبالغ مالية تدفع لهم، فكانوا يغظون الطرف عن هذه المكاتبات، بل إنهم ذهبوا الى أبعد من ذلك فكانوا يوصلون الكتب التي يرسلها الى أتباعه أو من يريد مراسلته أو يأتون كذلك بالكتب التي ترسل إليه دون أية مساءلة تذكر[2].

والى جانب ذلك، كانت الضائقة المالية للدولة تشتد بسبب هذه الخلافات، فالأموال التي كان يعوّل الحصول عليها من واسط والأحواز لم تصل بسبب استبداد أبي قرة في واسط والأتراك في الأحواز مما جعل موقف الوزير أبي الفرج يبدو غاية في الصعوبة أمام الأمير عز الدولة الذي كان – وكما دللّت الأحداث – لا يتهاون في المسائل التي تتعلق بالجانب المالي[3]، فلم يكن أمام الوزير أبي الفرج – اذا ما أراد تجنب غضب الأمير عز الدولة أولاً والخروج من هذه الأزمة ثانياً – سوى إقناع هذا الأمير بضرورة البحث عن مصادر مالية أخرى لجبر العجز المتفاقم ما بين دخل الدولة وخرجها، فتوجه الى واسط لعله يقنع كاتبها والمستولي عليها أبا قرّة بأطلاق الأموال التي منعها، غير أن أبا قرّة وجدّ في تشديد منعه وصول الأموال الى بغداد وسيلة لأقصاء أبي الفرج من الوزارة وأعادة حليفه أبي الفضل الى الوزارة من جديد، فعمل على تضييق تحركات أبي الفرج الذي لم يكن أمامه سوى التوجه الى

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص 370.
(2) المصدر نفسه، ج5، ص 370.
(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 370.

الأحواز لعله يقنع القادة الأتراك[1]، وفي الطريق أخبر بأن المســـتولي على أعمال أسافل واسط وهي المنطقة المحصورة بين نهري الصلة والفضل القريبة من البطائح وهو أحمد بن خاقان قد توفي وترك أموالاً طائلة، فغير وجهته وتوجه الى هذه المنطقة لأخذ ما تركه من أموال وغلات بحجة أن أحمد بن خاقان كان يمتنع عن أرســال ما بذمته من أموال الى الأمير عز الدولة، غير أنّ أبا قرّة ســبقه وكاتب ابن المتوفي المدعو خاقان وأعلمه أنه معه وعون له، وأن الأموال التي تركها والده أنما هي في الواقع تعود لأقطاعية واســـط ذلك أن منطقة والده كانت تابعة لها، فلم يكن أمام الوزير أبي الفرج ســـوى مهادنة خاقان أملاً في انتزاع بعض المال منه، وبعد طول عناء اخذ منه بعض المال اليســـير وقد نازعه عليه أبو قرّة مما اضـــطره الى اقتســـامه معه[2]، ثم واصـــل بعد ذلك طريقهُ الى الأحواز التي كان عليها أحد القادة الأتراك وهو بختكين آزاذرويه، الذي كتب الى الأمير عز الدولة بأن الوزير أبا الفرج لم يبق لديه شيئاً وأنه ضالع في إحاكة المؤأمرات عليه[3].

كانت الأوضاع في بغداد خلال هذه الفترة تجري لغير صالح الوزير أبي الفرج، إذ تجددت المساعي مرة أخرى عند الأمير عز الدولة لأعادة الوزير السابق أبي الفضل الى الوزارة والقبض على الوزير أبي الفرج وأخيه أبي محمد علي بن العباس الخازن مقابل سبعة ألاف درهم، فلم يتردد الأمير عز الدولة في قبول هذا العرض لاسيّما أن الأخبار كانت تتواتر إليه عن مؤامرات مزعومة يحيكها ضده أبو الفرج، فكتب الى المستولي على الأحواز بختكين آزاذرويه كتابا يأمره فيه بالقبض على أبي الفرج ومن معه[4]، وأرسل نسخة من هذا الكتاب الى رئيس الديوان والمستولي على أمور واسط

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص370.

(2) ينظر : مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 370-371.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص 371.

(4) المصدر نفسه، ج5، ص 371 وص379.

أبي قرّة يعلمه بهذا الأمر ويأمره بالقبض على أبي الفرج اذا ما أفلت من يد بختكين آزاذرويه[1]، ثم قبض بعد ذلك على آخي أبي الفرج وهو أبو محمد علي بن العباس بن فسانجس الخازن احد ندمائه ومن خواص أصحابه[2]، وقد أمر أيضاً بإطلاق أبي الفضل من محبسه في دار الوزير أبي الفرج وأعادته الى الوزارة وخلعها عليه[3]، فكانت المدة التي جلس فيها الوزير أبو الفرج على دست الوزارة قليلة تجاوزت العام بقليل[4]، قضى جلّها في خلافات حادة مع خصومه ومنافسيه وفي إحاكة المؤامرات والدسائس والتحري عن أموال أصحاب أبي الفضل لمصادرتها وفي السفر بحثاً عن مصادر مالية جديدة تعوض الأموال التي منعها حكام واسط والأحواز، ولم يعهد إليه بعد عزله من الوزارة سنة 360هـ/970م وحتى سنة وفاته 370هـ/ 980م، أي دور سياسي أو إداري أو عسكري.

3- وزارة العباس بن الحسين الشيرازي الثانية

لم تكن موافقة الأمير عز الدولة على أعادة الوزير أبي الفضل الى الوزارة من جديد لدواعٍ اعتبارية أو وجاهية أنما لدواعٍ مالية للتخفيف من الضـــائقة المالية للدولة بعد فشل الوزير أبي الفرج في أيجاد مصادر مالية عوضاً عن أموال واسط والأحواز أولاً، ولرغبة بعض الشخصيات المتنفذة في الإمارة أمثال سبكتكين قائد الجيش وأبي قرّة رئيس الديوان والمستولي على أمور واسط اللذين كانا على خلاف شديد مع أبي الفرج وكانا يسعيان علناً لإعادة الوزير أبي الفضل الى الوزارة .

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص 371 وص379.

(2) المصدر نفسه، ج5، ص 371.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص 371.

(4) المصدر نفسه، ج5، الصفحات 368 ، 371، 379.

بدأ أبو الفضـل وزارته الثانية بالتودد الى قائد الجيش سـبكتكين وكسـب ولائه بعدما أدرك قوته ونفوذه وتمكنه من الأمير عز الدولة، فتقرب الى كتابه ليسـعوا له عنده اذا ما أُشكل عليه من أمور مع الأمير عز الدولة[1]، كذلك حاول رأب الصـدع القديم الذي شـاب علاقته مع رئيس الديوان أبي قرّة قبيل عزله من وزارته الأولى، وتظاهر بأنه يريد صـداقته، فأظهر حسن النية له وقلد أخاه الحسن بن محمد القّناني خزانة الأمير عز الدولة، وقلد كاتبه أبا أحمد بن حفص ديوان الخاص، ثم كتب إليه بالقدوم الى بغداد لعقد معاهدة ومحالفة معه بحضـور الأمير عز الدولة وقائد الجيش سبكتكين[2].

ولا ريب في أن تسـوية هذه الخلافات وإصـلاحها تعدّ من الأولويات التي يتوجب على الوزير أبي الفضـل القيام بها اذا أراد الاسـتمرار في الوزارة، فعمل على أبقاء علاقته مع سـبكتكين وأبي قرّة، غير أن الظروف آنذاك لم تسـمح لمثل هذه العلاقة بالاستمرار، فكل طرف كان يتوجس من تصـرفات الآخر ويرى أنها تستهدفه بالدرجة الأولى وتسعى الى الأيقاع به.

أما المسـألة المهمة الثانية التي كانت تنتظر معالجة سـريعة من الوزير أبي الفضـل في بداية وزارته الثانية فهي اصـلاح الوضـع المالي المتفاقم للإمارة جراء منع وصول الأموال من واسط والأحواز، فعمل في اول أيام وزارته على تبني سياسة مالية اصـلاحية من خلال خفض الدخل وتعظيم واردات الخرج لجبر العجز المالي ما بين دخل الإمارة وخرجها[3]، غير أن تجدد مطالبة الأمير عز الدولة لعمران بن شـاهين بالأموال وتهديده إياه بالحرب إذا لم يمتثل لمطالبه وعدم اسـتجابة الأخير لهذه

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص379.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 379.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص379.

المطالب قد حال دون مواصلة سياسة الاصلاح المالي التي تبناها الوزير أبو الفضل وبالنتيجة بقاء الضائقة المالية مما انعكس سلباً على مجمل الأوضاع في الإمارة[1].

واذا كان الوزير أبو الفضـل قد واجه في بداية وزارته الأولى تمرداً خطيراً قادهُ احد أمراء البيت البويهي وهو الأمير الحبشـي بن معز الدولة اخو الأمير عز الدولة، فأنه قد واجه أيضـــاً في بداية وزارته الثانية عدواً صـــعباً متمرســـاً لم تســـتطع كل الحملات الســـابقة على امتداد أكثر من عقد ونصـــف من الزمان من النيل منه أو اخضاعه وهو عصيان عمران بن شاهين المتحصن في أحدى معاقل البطيحة، فهذا العصيان وبمرور الوقت بدأ يقض مضاجع الأمير عز الدولة وقادته ولابد من أجراء عســـكري مؤثر لإيقافه من اجل أعادة الهيبة الى الإمارة، وقد توافرت في هذه الفترة بضـعة عناصـر موضـوعية لاستئصـاله أو لإخضـاعه في أقل تقدير ومنها أجتماع كلمة الفرقاء الثلاثة الكبار الوزير أبي الفضـل وقائد الجيش سـبكتكين ورئيس الديوان أبي قرّة[2]، ووجود الارادة عند الجند، بيد ان الخطة التي وضـــعها الأمير عز الدولة لم تنم على خبرة ومعرفة بأمور الحرب ودراية تامة بأحوال البطائح وذلك لافتقارها لعنصـــري المباغتة والمرونة، فالأمير عز الدولة عندما خرج بقواته من بغداد متوجهاً لحرب عمران بن شـاهين توقف مع عسكره في النعمانية أحدى مناطق واسـط لأيهام عمران بأنه يريد الصـــيد وهو في الواقع من المبادئ المعمول بها في الحروب، غير أنه أطال المقام في هذه المنطقة ومال الى اللعب واللهو وترك ما عزم عليه وأهمل أمر الجند ولم يراعِ الســـرية في تحركاته وتحركات جنده، فأخباره كانت تصـــل الى

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص379.

(2) مســكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 385–386؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص426؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص39.

عمران بن شاهين الذي – حسبما يبدو – أعد للأمر عدته وأتخذ من التدابير ما يفشل هذه الحملة[1].

وفضـــلاً عن ذلك، فان الأمير عز الدولة أقدم على اتخاذ بعض التدابير غير الموفقة خلال مسيره لحرب عمران منها، تكليف الوزير أبي الفضل بسد أفواه الأنهار وتحويل مجاريها الى مناطق أخرى[2]، وهذه في الواقع من التدابير التقليدية التي سبق أن اســتخدمت في حرب عمران بن شــاهين الذي خبرها جيداً لمعرفته التامة بأحوال البطيحة، ناهيك عن ان العمل فيها قد اســـتغرق زمناً طويلاً مما أتاح لعمران حرية التحرك واختيار المكان الذي يرى فيه أنه أكثر أمانا له ولجنده، ومنها أيضــاً أن هذه الخطة لم تعطِ للجانب الاستخباري ما يستحق، فليس هناك معلومات تشير الى أن الأمير عز الدولة قد بث عيوناً له في جيش عمران أو في المنطقة تنقل له الأخبار عن تحركات عمران كي يتم وضع الخطط المناسبة[3].

وعلى أية حال، وبعد جهد كبير دام حوالي سنتين في سد أفواه الأنهار وتحويل مجاريها وأنتظار أنحسار المياه عن المكان الذي يعتقد أن عمران بن شاهين وجيشه متحصــن فيه، أندفع الجيش البويهي الى عمق البطيحة ظناً من قادته أنهم سينالون هذه المرة من عمران وجيشــــه، لكن الأخير انتقل الى معقل آخر في البطيحة أكثر أماناً ومنعة مما أصـــاب قادة الجيش البويهي بالأحباط والخيبة، ولم يقتصـــر الأمر على ذلك، فقد ضجر الجند من المقام في هذه المناطق لكثرة البق فيها ولارتفاع درجة الحرارة وانقطاع المؤن عنها، كل ذلك جعل الأمير عز الدولة يميل الى عقد صــــلح ومهادنة مع عمران على أن يدفع له الأخير بواسـطة كاتب المسـتولي على الأحواز بختكين آزاذرويه وهو سهل بن بشر النصراني الذي كانت له علاقة مع عمران مبلغ

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص386.

(2) المصدر نفسه، ج5، ص 386.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 386.

الفي الف درهم فقط وحلف، وهكذا فشلت هذه الحملة وانصرف الأمير عز الدولة مع جيشه خائباً[1].

ومع أن الفشـــل في هذه الحملة لا يقع على عاتق الوزير أبي الفضـــل وحده لكونه لم يكن المســؤول عن القيادة أو وضـــع الخطط العســكرية أو اتخاذ التدابير اللازمة عند المواجهة، إلا أن آثارها كما يبدو قد قوضت كثيراً من سلطاته وأضعفت مركزه في وقت هو أحوج فيه الى النصرة لاسيّما بعد تأزم علاقته مع حليفيه أبي قرّة وســـبكتكين اللذين آخذا عليه حنث اليمين وعدم الوفاء بالتعهدات التي قطعها على نفســه واتهماه بالتحريض عليهما لأقالتهما من منصــبيهما عند الأمير عز الدولة[2]، فقد ذكر مسكويه أن أبا قرّة اتهم الوزير أبا الفضــل بأنه هو الذي حرض الأمير عز الدولة على أقالته من رئاســة الكتّاب في واسـط ومصــادرة أمواله، وقد كتب الى قائد الجيش ســبكتكين يعلمه بما جرى له ويحرضـــه على الوزير أبو الفضـــل لكونه هو السبب في ذلك[3]، بيد أن الرواية لا تُشير الى أي دور للوزير أبي الفضـل في أقالة أبي قرّة من منصـبه إنما كانت بدفع من أهل واسط أنفسـهم، إذ اسـتغلوا إقامة الأمير عز الدولة بين ظهرانيهم لمدة طويلة وتظلموا إليه من ســياســة أبي قرّة التي جلبت لمنطقتهم كما يقولون الخراب والفقر والظلم وغيرها، فاســتعظم الأمير عز الدولة ذلك وصرف أبا قرّة عن منطقتهم[4].

أما سـبكتكين، فقد أخذ على الوزير أبي الفضـل حنث اليمين والتحريض على إقالة صـديقه وحليفه أبي قرّة، وأنه هو الذي أشـار على الأمير عز الدولة باسـتدعاء المستولي على الأحواز القائد بختكين آزاذرويه الى واسط وعقد الرئاسة له فيها فضلاً

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 386–387؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص40.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص381.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص381.

(4) المصدر نفسه، ج5، ص 381.

عن الأحـواز وتعظم أمره ورفـع مرتبته ليقـف بالضد منـه من أجل إضعاف موقفـه وتفريق وحدة الأتراك وتشتيت ولائهم بين هذا وذاك[1].

وبغض النظر عما اذا كان ادعاء سـبكتكين صـحيحاً أو لا، فان الوزير أبا الفضل أخذ على سبكتكين عنايته الملفتة للنظر بأمر الوزير السابق أبي الفرج وأخيه الخازن أبي محمد مما جعله يعتقد أنه يسعى لأعادته الى الوزارة من جديد[2]، ولتبديد هذه المخاوف فقد سـعى عند الأمير عز الدولة كي لا يسـتوزر أبا الفرج ولا يسـتعين به في أي أمر وأخذ عليه اليمين بحضـرة القادة والقضـاة والشـهود ووجوه الحاشـية[3]، ثم سـعى بعد ذلك الى أرضـاء القائد سـبكتكين بكل السبل، لكنه لم يجد أيَّ اسـتجابة منه مما اضطره الى اعلان عداوته له والتحريض عليه عند الأمير عز الدولة للإيقاع به أو لأضـعاف مركزه بين الأتراك في أقل تقدير، لكنه مما يبدو أخطأ تقدير موقف الأتراك من سبكتكين واجتماع كلمتهم على المعاضدة والمؤازرة، وقد انعكس ذلك سلباً عليه وصار موقفه غاية في الصعوبة[4].

وفضـلاً عن ذلك، فقد شـهدت وزارة أبي الفضـل الثانية كثرة الفتن في بغداد وتجاسر العامة على السلطان، فكانت الأموال تذهب والأسـواق تحترق وصـار القتل اليومي من الأمور المألوفة في حياة البغداديين، فضـعفت هيبة الدولة، وانحطت رتبة

---

[1] المصدر نفسه، ج5، ص 384.

[2] يشير مسكويه الى أن الوزير أبا الفضل بعد ان تسلم منصب الوزارة الثانية ومن باب التشفي نكب بالوزير أبي الفرج وبأخيه أبي محمد الخازن، وقد أمر بإحضـار أبي الفرج من البصـرة حيث كان معتقلاً فيها الى واسـط واخذ منه توقيعاً بمال كثير لا يملكه، ثم أمر بعد ذلك بإحضـاره الى بغداد واعتقاله فيها والتشـفي منه وبأخيه من غير ضـرب ولا مكروه في الجسم بل بكل أمر قبيح من الاسـتخفاف والإهانة والإسـماع مما اضـطرهما الى الهرب والاسـتتار عند بعض أتباع سبكتكين. ينظر: تجارب الأمم، ج5، ص380.

[3] المصدر نفسه، ج5، ص 381.

[4] المصدر نفسه، ج5، ص384.

الوزارة من جديد، ونقصت الأموال عن الجند الى الحدّ الذي ينذر بعواقب وخيمة، ولم تنفع محاولات الوزير أبي الفضل في تهدئة الجند والحاشية، بل زادت الأمر سوءاً، فقد أقدم على التعسف في مصادرة أموال الناس من تجار ورعية من أهل الذمة وبث العمال في الأسواق لأخباره عن وجوه الأموال، فاستتر أهل بغداد وكثر الدعاء عليه في المساجد الجامعة وفي الكنائس، واشتدت الضائقة بالناس والتجأ بعضهم الى النهب والحرق وقد أسرفوا في ذلك، وانقطعت كل أسباب الرزق[1].

ويضاف الى ذلك، ان أبا الفضل كما تصرح المصادر كان شديد التعصب لأهل السنة، وقيل انه أمر أحد حجابه وهو المدعو صافي بإحراق محلة الكرخ بالنار، وكانت مجمع أهل الشيعة ومعظم التجار، فاحترقت الأموال وتلفت البضائع وقتل حوالي سبعة عشر ألف انسان حرقاً بالدور والحمامات، واحرق من الدور ثمانمائة وعشرون ومن الدكاكين ثلاثمائة ومن المساجد ثلاثة وثلاثون[2]، فكان الضرر على المسلمين أكبر من أن يوصف ولم تشر المصادر المتوفرة على أنه قد جرى في الإسلام نظير له[3]، حتى أن أحد مشايخ بغداد توجه الى الوزير أبي الفضل بالقول " أيها الوزير أريتنا قدرتك، ونحن نؤمل من الله تعالى أن يرينا قدرته فيك "[4].

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص390 وص393؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص238-239؛ ابن خلدون، تاريخ ، ج3، ص427 و ج4، ص446-447.

(2) ينظر: الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص429؛ ابن الأثير، الكامل،ج7، ص49؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص177؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص239؛ ابن خلدون، تاريخ، ج3، ص427.

(3) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص178.

(4) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص429؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص373-374؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص177-178.

لـــقد أدى هذا التصرف غـــير المسؤول من الوزيـــر أبـــي الفضل الى سخط العـامة والخـاصة، إذ ليس هنـاك مـا يسوغ هـذا العمـل المستهجن والبـلاد تمر في ضائقة مالية وفي ظروف سياسية وعسكرية غاية في الصعوبة، فازدادت عزلته، ولم يبقِ لـه صديق أو حليف أو مؤيد وتكاثر أعداؤه ومنتقدوه، فلم يلبث في منصبه بعد هذه الحادثة الا مدة قليلة جداً، إذ أمر الأمير عز الدولة سنة 362هـ/ 972م بعزله من منصب الـــوزارة وتســـليمه الى نقيب الطـــالبيين أبي الحسن محمد ابن عـــمر العلـوي[1] الـذي أرسله على وجه السرعة الى الكوفة، حيث عذب هنـاك، ثم سقي بالذراريح[2] وتوفي مسموماً في السنة نفسها[3]

---

(1) من أهل الكوفة، ولد سنة 315هـ /927م سكن بغداد، وكان المقدم على الطالبيين في وقته والمنفرد في علو مكانته، وكثرة ماله وضياعه وعقاره، توفي سنة 390هـ/999م ثم حمل بعد سنة أو أقل من وفاته الى الكوفة فدفن فيها.

للمزيد يراجع عنه :

الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج3، ص34؛ العلوي، علي بن محمد بن علي (توفي في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشـــر الميلادي)، المجدي في انســـاب الطالبين، تحقيق أحمد المهدوي الدامغاني، قم 1409هـ/ 1988م، ص174-175؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص288؛ ابن عنبة، جمال الدين أحمد بن علي الحسيني (ت828هـــ/ 1424م)، عمدة الطالب في انساب أبي طـالـب، تحقيق محمد حســـن آل الطـالقـاني، الطبعـة الثـالثـة، المكتبـة الحيـدريـة، النجف 1381هـ/1961م، ص275.

(2) نوع من الســـموم القاتلة يســـتخرج من ذويبة أعظم من الذباب. ينظر: ابن منظور، لســـان الـعرب، ج5، ص32؛ الدمـير، كمـال الـدين(ت 808هـ/ 1405م)، حياة الحيوان (الكبرى المصورة)، ج1، الطبعة الاولى، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، 1424هــ/ 2003م، ص446.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص395.

4 - وزارة محمد بن محمد بن بقية[1]

قبل الخوض في الحديث عن هذه الشخصية، لابَّد أولاً من التطرق الى الظروف التي أدت الى أسناد منصب الوزارة برسمها التقليدي الى شخصية ليس لهل خبرة في الإدارة والسياسة وأمور الحرب، بمعنى الى شخصية محسوبة على الحاشية كانت تناط بها أعمال خدمية صرفة[2]، وليس الى شخصية من طبقة الكتّاب كما جرى العرف عند التكليف بإدارة الأمور والأعمال سواءً برسم الكتبة أم برسم الوزارة، وهذا في الواقع يدفع الى التساؤل فيما اذا كانت هذه الشخصية مؤهلة حقاً لتبووء هذا المنصب المهم في هذه الظروف أم أنها فرُضت على الأمير عز الدولة من قبل القادة ووجوه الحاشية أم أن اختيارها جاء بناءً على قناعة من الأمير عز الدولة كونها – بحسب رأيه – الشخصية المناسبة لتبووء هذا المنصب بعدما لمس في الواقع

(1) يكنى بأبي طاهر، من قرية أوانا، بلدة كثيرة البساتين من نواحي دُجيل بغداد بينها وبين تكريت عشرة فراسخ من جهة تكريت. (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص274–275) وهو من عائلة فلاحية، فوالده كان مزارعاً، أتصل أبو طاهر بصاحب مطبخ الأمير معز الدولة المدعو (مملة) وكان ضامناً لأعمال تكريت وما والاها، ثم تدرج من حال الى حال حتى صار صاحب مطبخ الأمير عز الدولة وأحد ندمائه.

للمزيد يراجع عنه:

التنوخي، نشوار المحاضرة، ج3، ص117 وص243–246؛ أبو حيان التوحيدي، علي ابن محمد بن العباس(ت 414هـ/1023م)، أخلاق الوزيرين((مثالب الوزيرين الصاحب بن عباد وابن العميد))، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، دار صادر، بيروت 1412هـ/ 1992م، ص19–20؛ الثعالبي، يتيمة الدهر، ج7، ص99–101؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص430؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج16، ص220–221؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج1، ص98–101؛ ابن خلدون ، تاريخ، ج3، ص427 وج4، ص447؛ الزركلي، الأعلام، ج7، ص20.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص380.

ضعف إداء الوزراء من طبقة الكتّاب وتركهم لأعباء الوزارة وإدارة الأمور والأنشغال بأمور جانبية ليست من أختصاص الوزارة ومهامها مما خلق حالة من الإرباك السياسي والإداري والمالي في الدولة، أم أن اختيارها جاء لعدم وجود مرشحين من طبقة الكتاب.

وفي البدء، لابّد من القول أن ابن بقية ليس شخصية طارئة على الوسط السياسي بل كان معروفاً، فهو من الحاشية المقربة من الأمير عز الدولة وكان صاحب مطبخه ونديمه في خلواتهِ وله منزلة كبيرة عنده تماثل منزلة كاتب الفارسية شير زاد بن سرخاب، وكان الوزراء يحتاجون إليه ويتوسطونه عند الأمير عز الدولة اذا ما أُشكل عليهم من الأمور[1]، فضلاً عن ذلك فان المصادر تشير الى أن ابن بقية قد لعب دوراً مؤثراً في بعض الأحداث السياسية في فترة وزارة أبي الفضل الثانية وقد عُهدت إليه مهمة الأشراف على إدارة الأمور والأعمال في واسط على سبيل الأمانة بعد عزل أبي قرّة عنها[2].

مع ذلك، فالسؤال الذي أفتتحنا به هذا الحديث ما زال مطروحاً للنقاش، وهو هل كان ابن بقية مؤهلاً لتبووء هذا المنصب ؟ فالمصادر تشير الى أن هذا الرجل لم يكن يحلم أنه سيكون في يوم ما وزيراً لافتقاره لكل شروط الوزارة المعتبرة، وقد أشار مسكويه الى ذلك صراحة، إذ يقول " لم يكن ابن بقية يستقل ولا يكمل لحمل دواة بين يدي وزير ولا يطمع في شيء من هذه المراتب، ولكنه تقدم عند بختيار وقت خلافته لصاحب المطبخ في توفير وفَّرة وخدمة "[3]، ثم أن ابن بقية نفسه

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، الصفحات380 ، 381، 394؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص374.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص381.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص393.

عندما عرض عليه قائد الجيش سبكتكين والكاتب محمد بن أحمد الجرجرائي[1] مساعيهما في طلب الوزارة له عند الأمير عز الدولة رفض في البداية وقال لهما " لا صناعة لي ولا توجه فيما تدعواني إليه، ولي عند صاحبي منزلة كبيرة تحتاج الوزراء إليّ وأخاف أن أدخل فيما ليس منْ عملي وأتهجن ويقدح في منزلتي واحط عنها من غير أن انتفع بالوزارة "[2].

والى جانب ذلك، فان ابن بقية بوصــفه من الحاشــية المقربة كان يراقب عن كثب ما يجري من أحداث وما حصــل للوزيرين الســابقين أبي الفرج وأبي الفضــل من نكبات بســبب الوزارة وكان يدرك أن مصــيره اذا ما تســلم هذا المنصــب ربما يكون مثلهما، وقد عبر عن ذلك صــراحة للقائد ســبكتكين بقوله " إني لم أزل معتقداً لذلك وإنما كان توقفي عنه طلباً لمن يقوم مقامه ويسّــد مسّــده، إذ كان محمد بن العباس قريب العهد بالصرف ولم يكن مرضيّاً في وزارته ولا ناهضاً بها "[3].

واذا كانت هذه الاشــارات تؤكد جميعها على عدم توفر شــروط الوزارة المعتبرة في شخص ابن بقية وبالنتيجة عدم أهليته من حيث الواقعية الإدارية والسياسية لتبووء هذا المنصب فما تلك الأسباب التي أدت بالأمير عز الدولة الى إسناد منصب الوزارة إليه ؟

---

(1) كان ينوب في الوزارة عن أبي الفضــل الشــيرازي، ولما أفضــى الأمر الى ابن بقية ناب عنه أيضــاً، وكان قد ســعى الى الوزارة لكنه دفع حياته ثمناً لذلك إذ أتهمهُ ابن بقية على ســبيل الإيقاع به لما علم أنه يســـعى الى عزله، وأمر بالقبض عليه، وقد توفي معلولاً ســـنة 363هـ/973م.

للمزيد يراجع عنه :

أبو حيان التوحيدي، أخلاق الوزيرين، ص19؛ مســـكويه، تجارب الأمم، ج5، ص400-401.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص394.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص394.

حقيقة الأمر، ليس من الميسور فهم دوافع الأمير عز الدولة في إسناد هذا المنصب الرفيع الى مخدومه ابن بقية، بيد أننا ومن خلال متابعة الروايات يمكن أن نستشف سببين من المحتمل أنهما كانا وراء اسناد منصب الوزارة الى ابن بقية، **الأول:** يتعلق بالقسم الذي قطعه الأمير عز الدولة للوزير أبي الفضل بحضور القادة والقضاة والشهود ووجوه الحاشية من أنه لا يستوزر أبا الفرج ولا يستعين به بشيء من الأعمال اذا فكر بعزله من الوزارة، بمعنى ان إسناد هذا المنصب الى ابن بقية هو ربما للتحرر من هذا القسم[1].

أما **الثاني:** فيتمثل بالمساعي الحثيثة التي بذلها كل من القائد سبكتكين والكاتب محمد بن أحمد الجرجرائي عند الأمير عز الدولة بإسناد الوزارة الى ابن بقية ليس حباً به انما تشفياً بأبي الفضل[2].

ومهما يكن من أمر اختيار ابن بقية لمنصب الوزارة، فان المصادر اشارت الى أن اختياره لهذا المنصب قد أثار سخرية الناس في بغداد واستخفافهم بمؤسسة الوزارة وانحطاط رتبها كون ابن بقية مخدوماً وليس من طبقة الكتّاب كما جرى العرف عند الاختيار، وكان في نظرهم دنيئاً لا يقع نظره إلا على من كان فوقه ولا يرى نفسه الا دون كلّ أحد حتى قالوا عنه من الغضارة الى الوزارة[3]، فازدات الدولة باختياره لهذا المنصب كما يقول مسكويه " سقوطاً وأخلاقاً "[4].

وعلى أية حال، فقد تسلم ابن بقية منصبه سنة 362هـ/972م بعد عزل الوزير السابق أبي الفضل، غير أنه بسبب افتقاره للمؤهلات التي لابد من توافرها في

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص381.

(2) المصدر نفسه، ج5، ص394.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص395؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص374؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص50؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص119؛ أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، ج3، ص113؛ ابن خلدون، ج3، ص427 وج4، ص447.

(4) تجارب الأمم، ج5، ص395.

شخص الوزير كلف الكاتبين محمد بن أحمد الجرجرائي وأبا نصر السراج[1] بتصريف أمور الوزارة[2]، وأنصرف هو لمصادرة أموال الوزير السابق أبي الفضل وأتباعه وكل من أنتسب إليه[3]، وهو أمر صار تقليداً إذ يقدم عليه كل وزير في بداية وزارته، ثم سعى بعد ذلك الى أقناع الأمير عز الدولة بضرورة توجيه حملة عسكرية الى الموصل لاخضاع صاحبها أبي تغلب بن ناصر الدولة الحمداني الملقب عدّة الدولة بحجة توفير الأموال والغلات[4]، بيد ان السبب وراء تحريض ابن بقية يرجع الى استخفاف الأمير أبي تغلب واستهجانه من إناطة أمر الوزارة البويهية الى شخص مثل ابن بقية وقد عبّر عن ذلك صراحة في رسالة حملها كاتبه علي بن عمرو الذي كان هو الآخر ينتقص من مكانة ابن بقية[5]، وقد خرجت الحملة سنة 363هـ /973م بقيادة الأمير عز الدولة وقد صحبه كل من الوزير ابن بقية والقائد سبكتكين، وكانت الخطة الموضوعة تقتضي بان يخرج القائد سبكتكين مع قسم من العسكر أولاً ويسير في الجانب الشرقي ، ثم يخرج في أثره الأمير عز الدولة مع ما بقي من العسكر على أن تكون تكريت نقطة الألتقاء، ومن ثم يعبر الأمير عز الدولة الى الجانب الغربي على ان يواصل القائد سبكتكين مسيره في الجانب الشرقي، وقد سارت الأمور حسب الخطة الموضوعة ووصل الأمير عز الدولة الى الموصل التي أخلاها الأمير أبو تغلب من كل ميرة وكاتب سراً القائد سبكتكين بعدما علم بتوجه الحملة الى ديارِه، ورحل الى سنجار التي عسكر فيها بعض الوقت ليراقب عن كثب تحركات الأمير

---

(1) وهو إبراهيم بن يوسف الكاتب وكان يعد من الأشرار المعروفين في السعاية، قتله الوزير ابن بقية سنة 364هـ/ 974م بعد ان عذبه وصادر أمواله. للمزيد يراجع: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص393 وص422-423.

(2) المصدر نفسه، ج5، ص395.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص395.

(4) المصدر نفسه، ج5، ص395.

(5) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص396؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص51-52.

عز الدولة، ومنها تحرك قاصـــداً الجانب الغربي من بغداد بعدما تأكد من خلوها من العساكر لمشاغلة الأمير عز الدولة من جهة ولتنفيذ الخطة السرية التي وضعها مع القائد سبكتكين لإسقاط الحكم البويهي في بغداد من جهة أخرى[1]، ولما علم الأمير عز الدولة بتوجه الأمير أبي تغلب الى بغداد كتب على الفور الى سـبكتكين ، وكان معسكراً بحديثة يأمره بالعبور الى الجانب الغربي والمسـير في اثر الأمير أبي تغلب وقد أرسـل له بعض العسـاكر التي كانت معه لدعمه، ثم طلب من الوزير ابن بقية العودة الى بغداد على وجه السـرعة عن طريق النهر لتنظيم دفاعاتها وللحيلولة دون وقوعها بأيدي الأمير أبي تغلب[2].

ومع أن سـبكتكين امتثل لأمر الأمير عز الدولة وأقفل راجعاً لتتبع مسـير الأمير أبي تغلب الا أنه على ما يبدو لم يكن جاداً في هذه المواجهة وكانت تحركاته يغلب عليها البطء والتردد بسبب اتفاقه السري مع الأمير ناصر الدولة كما أشرنا إليه سـابقاً الذي كان يتضـمن فضـلاً عن احتلال بغداد اعتقال الخليفة المطيع لله ووالدة الأمير عز الدولة وحرمه والوزير ابن بقية، غير أن سبكتكين تردد في تنفيذ ما يتعلق به ليس خوفاً أو لعدم وجود قوات كافية معه إنما لخشـيته من سـوء العاقبة والسـمعة اذا أقدم على اعتقال الخليفة وحرم مولاه الأمير عز الدولة[3].

في المقابل، كانت الاستعدادات في بغداد لاسيّما بعد تواتر الأخبار بوصـول طلائع جيش الأمير أبي تغلب تتسم بالضـعف وعدم الجدية ولا تتناسـب مع التحدي الخطير الذي يهدد المدينة[4]، بيد أن وصـول الوزير ابن بقية بالوقت المناسب وجلبه لآلات المياه رفع المعنويات المنهارة وشـدَّ من أَزر المدافعين وقوى عزيمتهم وأعاد

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص398؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص51.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص397؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص51.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص397-398.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص398.

المترددين الى حمل السـلاح من جديد والاسـتعداد الجدي للدفاع عن المدينة اذا ما أقدم الأمير أبو تغلب على مهاجمتها الأمر الذي جعل الأخير يعدل عن تنفيذ الخطة التي وضعها لاحتلال الجانب الغربي من بغداد وجنح الى الصلح، وقد حاول الوزير ابن بقية اسـتغلال هذه الحالة، فتوجه الى سـبكتكين المعسـكر في أوانا قرب دُجيل بغداد واتفق معه بحضـور رسـل الأمير أبي تغلب على الصـلح مقابل زيادة المبلغ العيني السـنوي الذي يدفعه الأمير أبو تغلب الى الأمير عز الدولة ألف كرّ[1] من الحنطة على أن يطلق الأمير أبو تغلب في البداية ثلاثة آلاف كرّ من الحنطة عوضاً عن مؤونة سفر الأمير عز الدولة[2].

وبينما كان الوزير ابن بقية والقائد سبكتكين ورسل الأمير أبي تغلب منهمكين في وضع اللمسات الأخيرة لهذا الصلح، كان الأمير أبو تغلب يعدّ العدة على عجل للانقضاض على الأمير عز الدولة المعسكر في ثلة قليلة من العسكر في الموصل، فتوجه الى الموصـل على وجه السـرعة لاعتقاده بأنّ الفرصـة مناسـبة جداً للإيقاع بالأمير عز الدولة وهزيمته، وقد وصل فعلاً الى أسفل المنطقة التي كانت في ظاهر الموصل المسماة حصبا وصار بإزاء عسكر الأمير عز الدولة الموجود في المنطقة المسماة الدير الأعلى[3] .

كانت كل المؤشرات تدلل على أرجحية واضحة لجيش الأمير أبي تغلب في هذه المواجهة لكثرة أفراد جيشـه ولتعصـب أهل الموصـل له، وقد أدرك الأمير عز الدولة ذلك فأراد تفادي المواجهة خوفاً من الهزيمة، فمال الى الصلح بشروط الأمير

---

(1) مقياس بابلي الأصـل، يسـاوي في العراق (60) قفيزاً، وكل قفيز (8) مكاكيك، وكل مكوك (3) كليجات، وكل كليجة تسـاوي (600) درهم من القمح، فيسـاوي (2700) كغم، للمزيد ينظر: هنتس، فالتر، المكاييل والأوزان ، ص69.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص398؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص51.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص399؛ ابن الاثير، الكامل، ص52.

أبي تغلب التي تضـمنت فضـلاً عن رجوع الأمير عز الدولة الى بغداد واعادة زوجته إليه وهي بنت الأمير عز الدولة وان يلقب لقباً سلطانياً وهكذا انتهت هذه الحملة دون تحقيق الأهداف المعلنة لها وهي توفير الأموال والمؤون(1).

ويبدو أن الفشـــل في حمـــلة الموصل قـــد انعكس على تصرفات الوزير ابن بقية، فقد بدأ يبحث عن الأموال التي تعوض عن النفقات التي صـرفت على الحملة، فبالغ في المصـــادرات وأحتال في جبايتها، وفي الوقت نفســـه كان لا يتردد في إلقاء التهم جزافاً على من يعتقد أنه سينافسه على منصب الوزارة حتى وصل به الأمر الى قتل بعض أصحاب الكفاية والكتابة بالظن والشبهة ، فقد ذكر مسكويه انّه تعسف في مصـادرة نائبيه في الوزارة محمد بن أحمد الجرجرائي وأبي نصـر السـراج مما تسـبب في وفاتهما(2).

فضـــــلاً عن ذلك، فان التدابير الأخرى التي اتخذها مع الأمير عز الدولة للحيلولة دون تفاقم الوضـع المالي لم تكن مجدية ولم تأخذ بنظر الأعتبار الحسـاسـية الشـديدة في تركيبة الجيش البويهي خاصـة والتعايش الحذر بين الديّلم والأتراك عامة، فقد أشـارت المصـادر الى أن الأمير عز الدولة والوزير ابن بقية خرجا في نهاية سنة 363هـــــــ/973م الى الأحواز لابتزاز حاكمها التركي بختكين آزاذرويه ودفعه الى التعاون معهما ضـــد القائد ســبكتكين(3)، إذ كانت هناك نوايا جدية غير معلنة لعزل ســـبكتكين أو تحجيم دوره في أقل تقدير عن طريق أذكاء روح الفرقة بينه وبين أبناء جلدته من الأتراك وصولاً الى الهدف النهائي وهو تحجيم الوجود التركي في بغداد(4)،

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص399–400؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص52.

(2) ينظر : تجارب الأمم، ج5، ص400 وص423.

(3) مســـكويه، تجارب الأمم، ج5، ص401؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص431؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص52.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص401.

فلما وصـــلا الى واســـط بعث إليهما بختكين مبلغاً قدره ثلاثمائة ألف درهم مع كل أسباب الطاعة والتودد[1]، غير أنهما واصلا المسير الى الأحواز فاستقبلهما بختكين وحمل إليهما بكل ما يحمل الى الأصحاب، وأظهر لهما التعاون[2].

وكما نوهنا آنفاً، فان طبيعة العلاقة الســائدة آنذاك بين الديّلم والأتراك لم تكن تسمح بتمرير أي مشروع سياسـي أو عسكري يهدف الى أقصـاء القادة الأتراك أو أضعافهم في أقل تقدير كون الأتراك بصورة عامة سينظرون الى هذا الأمر على أنّه تهديد خطير لوحدتهم وتحجيم لوجودهم في العراق، لكن الأوضاع كانت تتفاقم بسرعة وتتجه نحو المواجهة بين هذين المكونين، فكل طرف قد أعد العدة واتخذ الاحتياطات اللازمة ووضـع الخطط المناسـبة وعبأ قواته اسـتعداداً للمواجهة المحتملة التي كانت تنتظر شرارة التأجيج[3].

واذا كان الأمير عز الدولة قد شـــرع في إزالة تهديد القائد ســـبكتكين، فإنَّ التدابير التي أتخذها لتحقيق ذلك لم تكن فعالة وتفتقر الى الموضـوعية والواقعية، فقد ترك بغداد إمـارتـه ومقر حكمـه وفيهـا والـدتـه وأخوتـه وأولاده وحرمـه وخزائنـه وأكثر سـلاحه بيد سبكتكين وذهب الى الأحواز لأستمالة حاكمها بختكين كما ذكرنا سـابقاً ولتأليب الديّلم خاصة والناس عامة على الأتراك ونهب ممتلكاتهم وأموالهم[4].

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص401؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص52.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص401؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص52.

(3) جاءت هذه الشـرارة من الأحواز، اذ سـرعان ما تحول نزاع شـخصـي بين ديلمي وتركي الى صراع ديلمي – تركي امتد ليشمل العراق كله. ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص402؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص431.

(4) أن الســـبب الذي جعل الأمير عز الدولة يبُقي والدته وأهل بيته في بغداد هو لوجود أتفاق سري بينه وبين والدته يتمثل في أشاعة أسرته لخبر وفاته وعندما يأتي القائد سبكتكين لتقديم التعازي يقوم أخوة الأمير عز الدولة بالقبض عليه، لكن هذه الخطة فشـــلت بســـبب عدم مجيء القائد سـبكتكين الذي أكتفى بإرسـال من ينوب عنه، وقد انعكس هذا التدبير فيما بعد

في المقابل، فان سبكتكين على الرغم من كل المؤشرات التي تؤكد أرجحيته في هذه المواجهة الا أنه على ما يبدو لم يستغل ذلك بصورة تعكس هذا التفوق، فكانت تدابيره في الواقع دفاعية بحتة وهي التمسك ببغداد قدر الأمكان والمطالبة بضم واسط مما أعطى الفرصة للأمير عز الدولة لمحاصرته[1].

ولا ريب، فان بقاء الوضع على هذه الشاكلة ليس من مصلحة الأمير عز الدولة لأنه يزيد الأمور تعقيداً لاسيّما في بغداد التي كانت مسرحاً لاضطرابات وفتن مذهبية[2]، هذا من جهة، ولان بقاء هذا الوضع على ما هو عليه يعطي دافعاً معنوياً للأتراك الذين يسيطرون من الناحية الواقعية على بغداد مقر إمارته ويسخرون كل مقدراتها لخدمة تمردهم من الجهة الأخرى، فكان لابد عليه فعل أي شيء لأعادة بغداد وبالتالي أعادة الأعتبار والهيبة له، فكتب الى عمه الأمير ركن الدولة في الرّي بوصفه عميد البيت البويهي والمسؤول عن الإمارات البويهية يشرح له خطورة التمرد التركي على إمارته بغداد ويستنجده بان يرسل له البعوث للقضاء على هذا التمرد[3]، كما كتب أيضاً الى كل من ابن عمه الأمير عضد الدولة ابن الأمير ركن الدولة في فارس وعمران بن شاهين في البطيحة والأمير أبي تغلب الحمداني في الموصل يستنجدهم على نصرته[4].

على علاقتهم بالقائد سبكتكين الذي استغل ذلك لمصلحته وضيق عليهم الخناق حتى تمكنوا من الهرب الى واسط والكتابة الى الأمير عز الدولة الذي التحق بهم فيما بعد. ينظر: تجارب الأمم، ج5، ص402؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص53.

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص408.

(2) مسكويه، تجارب الأمم ، ج5، ص405؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص432؛ ابن الاثير: الكامل، ج7، ص52.

(3) ينظر : مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص407–408؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص56.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص407؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص56.

ومن ســـوء حظ الأمير عز الدولة ان مقاليد الأمور في إمارة الريّ كانت بيد ابن عمه الأمير عضـد الدولة فضــلاً عن إمارة فارس، فعمه الأمير ركن الدولة كان شــيخاً كبيراً وقد أتعبته الســنون ولم يعدّ قادراً على تولي المســؤولية بنفســه[1]، وفي الوقت نفســه فان علاقته مع ابن عمه الأمير عضـد الدولة لم تكن علاقة جيدة، وقد أشــارت المصــادر الى وجود تصــدع خطير في هذه العلاقة، فالأمير عضـد الدولة يأخذ على الأمير عز الدولة سوء التدبير وفسـاد الرأي وعدم أتخاذ القرارات الصـائبة مما سبب اضطراب الأمور في إمارة بغداد، فضلاً عن الإسراف والتبذير[2]، في حين أن الأمير عز الدولة أخذ على الأمير عضـد الدولة سـعيه الحثيث لضـم إمارة بغداد الى حكمه المباشـر لتحقيق مشـروعه السـياسـي والعسـكري بتوحيد الإمارات البويهية الثلاث الريّ وفارس وبغداد وتحريض القادة الديّلم عليه.

وحقيقة الأمر، فان الأمير عضـد الدولة كان لا يخفي طموحه في ضـم إمارة بغداد الى حكمه وكان يتمنى أن تسـتشـري الفتن والأضـطرابات في هذه الإمارة حتى يزداد وضـع الأمير عز الدولة سوءً وهذا ما عبرّ عنه صـراحة في جوابه على رسـالة والده الأمير ركن الدولة التي حثه فيها على الخروج على رأس حملة عســكرية من فارس لنصـرة ابن عمه الأمير عز الدولة[3]، وكان الى جانب ذلك قد أعدّ خطة سرية بعد القضاء على التمرد التركي تتضمن استمالة قادة الديّلم في إمارة بغداد وتشجيعهم على الثورة ضــد حكم الأمير عز الدولة تتيح له فيما بعد التدخل لازالة الأمير عز الدولة وبالنتيجة إبعاد الفرع المعزي من الحكم تماماً لصــالح الفرع الركني[4]، لذلك

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص407.

(2) المصدر نفسه، ج5، ص407.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص407.

(4) المصدر نفسه، ج5، ص413.

فليس من الغريب أن يرفض الأمير عضـــد الدولة دعوة ابن عمه الأمير عز الدولة لنصرتهِ على التمرد التركي في إمارة بغداد.

ومن الجانب الآخر، فقد حاول القائد سبكتكين استغلال موقف الأمير عضد الدولة، فكتب الى الأمير عز الدولة يعرض عليه الصـــلح على أن يتخلى له الأخير عن بغداد وواســـط ويحتفظ بالبصـــرة والأحواز وقد عرض الأمير عز الدولة هذا الاقتراح على قادة ووجوه الديّلم فاستقبحوه وانكروا ما جاء به[1]، فكانت الحرب واقعة لا محالة، وقد اســـتعد كل طرف لها، بيد أن ثمة تطورات مهمةً حدثت في الطرف التركي، فقد توفي القائد ســـبكتكين قبيل الحرب بقليل[2]، وتولى الأمر بعده القائد الفتكين وهو كذلك من موالي الأمير عز الدولة، وكان حســـبما يبدو أكثر أقداماً من سـلفه، فقد اسـتبدل الخطة الدفاعية الموضـوعة بخطة هجومية تقوم على أخذ زمام المبادرة والهجوم على جيش الأمير عز الدولة المعسـكر في واسـط في البر والنهر، وقد أشـــارت هذه المواجهة الى تفوق واضـــح للجيش التركي الذي تمكن من الإيقاع بالجيش الديّلمي وقتل أعداد كثيرة منه، فصـــار وضـــع الأمير عز الدولة غاية في الصعوبة ولم يبق أمامه سوى الاستنجاد مرة أخرى بابن عمه عضد الدولة، فكتب له طالباً منه موافاته في المال لأنّ أمر الإمارة بدأ يخرج من يديه وأنه أحق بها اذا ما تمكن من دحر الأتراك منها وقد ضمن هذا الكتاب بيت شعر يصور ما وصل إليه من سوء حال :

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل

وإلا فأدركني ولما أمزّق[3]

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص408.

(2) مســـكويه، تجارب الأمم، ج5، ص409؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص434؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص56.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص410؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص57.

كان الأمير عضـد الدولة قبيل وصـول كتاب الأمير عز الدولة يتهيأ للخروج على رأس حملة عسكرية من فارس الى واسط استجابة لأمر والده الأمير ركن الدولة الذي طلب منه عدم ترك الأمير عز الدولة وحيداً أمام الأتراك، فلما وصل الكتاب تحرك بقواتـه، وقد وردت أخبار مسيرته الى الأتراك الذين غيروا خطتهم الموضوعة مرة أخرى لتـلائم المستجدات الجديدة، فقـرروا الانسـحاب من واسـط والتعسـكر في ديـالى[1]، فدخل الأمير عضد الدولة بقواته الى واسط من غير قتـال[2]، ثم التقى بعد ذلك بابن عمه الأمـير عز الـدولة والوزير ابن بقيـة، وقد تقرر في هذا اللقاء وضع خطـة محكمة للاطبـاق على الـجيش الـتركي في ديـالى وبغداد، وكانت هـذه الخطـة حسبما تشير إليه المصـادر على مرحلتين، **الأولى:** يتحرك الـجيش الديّلمي بجناحيه من واســط الى منطقــة ديــر العاقول[3]، على أن يكون مسير الأمير عضد الدولة وجيش الريّ في الجانب الشـــرقي والأمير عز الدولة وابن بقية في الجانب الغربي، و**الثانية:** التحرك من دير العاقول الى المدائن ومنها الى ديالى[4]، وقد سارت الأمور حسـب ما خطط في واسـط والتقى الجيشـان الديّلمي والتركي في معركة حاسـمة كان التفوق فيها في البداية للأتراك بسبب الاندفاع المبالغ به لميسـرة الجيش الديّلمي التي كانت بإمرة الأمـير عز الدولــة والوزير ابن بقية الى قلب المعسكر التركي مما جعل

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص410-411؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص57.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص411.

(3) بلدة بين المدائن والنعمانية، وبينها وبين بغداد خمسـة عشر فرسـخاً. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص520؛ ينظر أيضاً: رؤوف، عماد عبد السلام، (دير العاقول، حيث صـرع المتنبي)، بحث منشـور في مجلة الحكمة، العدد 40 ، بغداد 1426هـــــ/2005م، ص101-111.

(4) مســكويه، تجارب الأمم، ج5، ص411؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص437؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص59.

خطوط اتصالها مع بقية الجيش الديّلمي ضعيفة الأمر الذي استغله الأتراك فأكثروا فيها القتل[1]، بيد أن الأمير عضد الدولة سرعان ما تنبه الى هذا الخطأ فاندفع بقواته كلها وأنقذ ما تبقى من الميسرة وحصر الأتراك الذين دهشوا من سرعة وقوة هذا الاندفاع، فأستسلم قسم منهم، ولجأ القسم الآخر الى الجسور التي عقدوها على نهر ديالى، فتزاحموا عليها وقد هلك عدد غير قليل[2]، ثم أمر الأمير عضد الدولة بعد أن لاحت له بوادر النصر الى إحراق ما بقي من معسكرات وخيام الأتراك، وهكذا انتهى التمرد التركي بهزيمة منكرة لم يستفيقوا منها الا في تكريت التي انسحبوا إليها مع الخليفة الطائع لله، عبد الكريم بن الفضل (363-381هـ / 973-991م) الذي تولى الخلافة بعد خلع والده الخليفة المطيع لله سنة 363هـ/ 973م من قبل القائد سبكتكين[3]، ثم دخل الأمير عضد الدولة بغداد وكان الى جانبه الأمير عز الدولة، وقد رآى من الصواب والحكمة أن يعود الخليفة الطائع لله الى بغداد دار الخلافة وموطن الأئمة، فجرت بينهما مراسلات انتهت بعودة الخليفة الى بغداد، بعد تسوية الخلافات مع الأمير عز الدولة، وقد خرج الأمير عضد الدولة لاستقباله[4].

اعتقد أهل بغداد بعد القضاء على التمرد التركي أن الأمور في مدينتهم خاصة والعراق عامة ستؤول جميعها الى الأمير عضد الدولة لضعف الأمير عز الدولة ، وهذا في الواقع ما كان يخطط له الأمير عضد الدولة بيد أن بعض الأسباب قد حالت دون تحقيق ذلك ومنها :

1. رفض والدهُ الامير ركن الدولة أي مساس بإمارة العراق كونها بموجب التقسيم البويهي من حصة أبناء اخيه الأمير معز الدولة وقد عبرّ عن ذلك صراحة

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص412؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، 437.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص412؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص59.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص412؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص60.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص412.

لوزيره أبي الفتح بن العميد الذي كُلف من قبل الامير عضـد الدولة باقناع والده بضم هذه الإمارة الى حكمه لعدم اهلية الأمير عز الدولة في حكمها[1].

2. لم يكن الوضـع السـياسـي آنذاك يتحمل عزل الأمير عز الدولة عن إمارة العراق، فهناك ميل قوي عند بعض الأمراء والحكام لاعادة الاعتبار للأمير عز الدولة، وقد عبرّ عن هذا التوجه الأمير المرزبان بن الأمير عز الدولة الذي أعلن عصـيانه في البصـرة وكتب الى عمه الأمير ركن الدولة يخبره بتحجيم أبيه وعمومته من قبل الأمير عضد الدولة[2].

3. الدور المريب الذي لعبه الوزير ابن بقية في التحريض على الاضـطرابات وفي إثارة الفتن ضـد حكم الأمير عضـد الدولة في العراق، فهذا الوزير كما أشارت المصادر قد قدم مساعدات مهمة للأمير عضد الدولة وقد كافأه هذا الأمير باستيزاره لأحد أبنائه وخلع عليه واقطعه واسط[3]، الا أن ابن بقية على ما يبدو كان يضمر في قلبه غلاً للأمير عضد الدولة، فاعلن العصيان وخلع الطاعة في واسط وكتب الى عمران بن شاهين بالبطيحة يستميله ضد الأمير عضد الدولة[4]، فكثرت الفتن والاضطرابات وشغب الجند.

لهذه الأسباب، فضـلاً عن نفاد الأموال التي كانت معه، أجل مشروعه بضم إمارة العراق الى حكمه وخرج من العراق في نهاية سنة 364هـ/974م بعد ان اعاد الأمر الى الأمير عز الدولة على أن تكون الخطبة في جميع منابر العراق لوالده ركن الدولة وله وأن لا يقطع الأمير عز الدولة أمراً الا بموافقته[5].

---

(1) ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص416-418؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص60.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص416-417؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص60-61.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص417.

(4) المصدر نفسه، ج5، ص415.

(5) ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص418-419؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص62.

كانت سياسة الوزير ابن بقية خلال هذه الفترة (أقصد الفترة التي تلت خروج الأمير عضـد الدولة من العراق) تتسم بالغموض وعدم الموضـوعية، فعلاقته مع الأمير عز الدولة يشوبها الشك وعدم الثقة وكان يرى في كل تصرف من الأمير عز الدولة على انه موجه ضده[1] لذلك سعى الى استمالة قادة الجند الى جانبه من خلال إقامة الموائد المستمرة لهم وإغداقهم بالعطايا والخلع عليهم[2]، وكان كلما يصـل الى مسـامعهِ أن الأمير عز الدولة يسـعى الى الإيقاع به ترك بغداد وتوجه الى واسـط وخلع الطاعة وأعلن العصـيان[3]، ثم أنه جدّ في أقناع الأمير عز الدولة بأنه أحق برئاسة البيت البويهي بعد وفاة عمه ركن الدولة سنة 366هـ/976م[4].

أما علاقته بالأمير عضـد الدولة، فكانت سـيئة إذ عمل على أذكاء الخلاف بين أبناء العمومة عز الدولة وعضـد الدولة من خلال تحريض الأول على خلع الطاعة وأزالة اسم عضد الدولة من الخطب في جميع منابر العراق[5].

ولاشـك في ان هذه الأمور كانت تثير مخاوف الأمير عضـد الدولة الذي لم ينسَ طموحه بضم إمارة العراق الى حكمه لاسيّما أن الأسباب التي منعته سابقاً من تحقيقه لم تعدّ موجودة، فوجد على ما يبدو في تحريض الوزير ابن بقية لأبن عمه الأمير عز الدولة على خلع الطاعة له على أنه تنصل عن الاتفاق فتحرك من فارس يريد العراق[6]، وكان الأمير عز الدولة والوزير ابن بقية قد تحركا من بغداد الى

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص420.
(2) المصدر نفسه، ج5، ص421.
(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص420-421؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص410.
(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص426؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص452.
(5) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص420.
(6) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص426؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص81.

واسط ومنها الى الأحواز [1]، وقد جرت بينهما معارك كثيرة في بعض مناطق الأحواز انتهت جميعها بهزيمة جيش الأمير عز الدولة وتراجعه الى واســـط[2]، وقد حَمّل الأمير عز الدولة ابن بقية مسـؤولية الفشـل في هذه المواجهة إذ أخذ عليه أصـراره على المواجهة في الأحواز في الوقت الذي كان يرى فيه ضـرورة الانسحاب من هذه المنطقة قبل الحرب والمحافظة على الجيش الكبير الذي كان معه وأســـتدراج جيش الأمير عضـــد الدولة الى واســـط أو بغداد[3]، فســـاءت العلاقة بينهما كثيراً، وقد جدّ الأمير عز الدولة هذه المرّة في القبض عليه بيد أنه كان يخشـــى من ردّ فعل قادة الجيش الذين كانت لهم علاقة جيدة به، فأشير عليه من بعض خاصته بالقبض عليه ومصـــادرة أمواله وترضـــية الجند من خلال أعطائهم من هذه الأموال وهي كثيرة[4]، فقبض عليه في نهاية سـنة 366هـــــ/976م وصـودرت أمواله، بيد ان ابن بقية لم يسـتسـلم تماماً وحاول مرة أخرى أقناع الأمير عز الدولة بإسـناد الوزارة إليه وإعادة الاعتبار له مقابل ثلاثمائة ألف دينار تسـتوفى من كتابه وأسـبابه وذويه[5]، غير أن محاولته فشـــلت بســـبب إصـــرار الحاشـــية وبعض القادة على قتله وأداً للفتن والاضـطرابات التي كان يثيرها[6]، وقد اسـتقر الرأي على قتله لكن بعض الرسـل الذين كانوا يقومون بالوساطة لإنهاء الحرب أقترحوا على الأمير عز الدولة ضـرورة تسليمه الى الأمير عضد الدولة مقابل الحصول على بعض الأموال[7]، وأستقر الرأي

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص426؛ أبو الفدا، مختصر أخبار البشر، ج2، ص116.
(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص426-427.
(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 429.
(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص431-432؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص456.
(5) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص456.
(6) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 433.
(7) المصدر نفسه، ج5، ص433.

على تسليمه مسمولاً، فسمل في بداية سنة 367هـــ/977م وسلم الى الأمير عضد الدولة الذي كان يومذاك معسكراً بالزعفرانية بالقرب من بغداد[1].

كان الأمير عضد الدولـــة يأخذ على ابن بقيـــة تحريض ابن عمه الأمير عز الدولة وأطلاق الكلام القبيح في سيرته وتشبيهه برجل أشقر أنمش في بغداد يقال له أبو بكر الغددي الذي كان بائعاً في أحد أســــواقها، فأمر بأن يحمل ابن بقية على جمل ويشهر بالعساكر ثم يطرح أرضاً للفيلة حتى يقتل شر قتلة، وقد نفذ ذلك بدقة، ثم صلب على شاطئ دجلة في رأس الجسر في الجانب الشرقي ثم نقل بعد ذلك الى الجانب الغربي[2]، وقد رثاه الشاعر أبو الحسن الانباري[3] بمرثية لم تقل في احد قبله أو بعده مطلعها :

علو في الحياة وفي الممات   لحق أنت أحدى المعجزات
كأن الناس حولك حين قاموا   وفود نداك أيام الصلات
كأنك قائم فيهم خطيباً   وكلهم قيام للصلاة
مددت يدك نحوهم احتفاءً   كمدها إليهم بالهبات[4]

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص435.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 435؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص375؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص119؛ ابن خلدون ، ج4، ص452.

(3) محمد بن عمر بن يعقوب، أحد العدول وهو من الصوفيين والوعاظ.
للمزيد يراجع عنه:
ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص119.

(4) الثعالبي، لطائف المعارف، تحقيق إبراهيم الابياري وحسن كامل الصيرفي، دار أحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، د. ت، ص4؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص120-121؛ ابو الفدا، مختصر أخبار البشر، ج2، ص119؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص255.

وبهذا المصـــير المشـــؤوم انتهت وزارة ابن بقية التي امتدت حوالي أكثر من أربع سـنين أو يزيد قضـى جلّها في الحروب وفي حياكة المؤامرات وفي المبالغة في مصـــادرة الأموال من الكتّاب ووجوه الناس، وكان الى جانب ذلك كله قد أسـرف في البذخ والترف[1]، وهو أول وزير من وزراء الإمارة البويهية في العراق خاصـــة ووزراء العصـــر العباســـي عامةً يلقب بلقبين من قبل الخلفاء العباسـيين، فلقد لقبه الخليفة المطيع لله بالناصح ولقبه الخليفة الطائع لله بنصير الدولة[2].

ومع ان ابن بقية قتل مصلوباً سنة 367هــ /977م الا أن جثته بقيت معلقة على جذع في رأس الجانب الغربي حوالي خمس ســـنوات (أي طيلة حكم الأمير عضد الدولة في العراق)، فقد ذكر أبو حيان التوحيدي أن شيخاً من أهالي خراسان لما نظر الى الجثة وهي معلقة في هذا المكان قال " لا اله الا الله، وما أعجب أمور الدنيا وما أقل المفكر في عبّرها وغيرها، عضـــد الدولة تحت الأرض وعدوه ابن بقية فوق الأرض "[3].

5- وزارة علي بن عمرو[4]

لقد أشـــارت الأحداث التاريخية الى أن الأمير عز الدولة خلال ســـني إمارته على العراق لم يلتزم بوصـية ولم يأخذ بمشورة ولم يصـغِ الى نصـيحة، وكانت قراراته في كثير من الأحيان ارتجالية لا تستند الى رؤية سياسية واقعية وموضوعية ممـــا عرض مســـتقبله ومستقبل الإمارة التي أسسها والده الأمير معز الدولة للخطر من

---

(1) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص430؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج16، ص221.

(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص120.

(3) الإمتاع والمؤانسة، ج1، ص41-42.

(4) يكنى بأبي الحسن، لم نجد في المؤلفات التراجمية أو التاريخية التي بين أيدينا أية اشارة الى هذه الشخصية سوى ما ورد من نتف قليلة عند مسكويه.

جانب قوى متربصـــة كثيرة، فبعد إلقاء القبض على الوزير ابن بقية في نهاية ســنة 366هـ/976م أشير عليه من بعض خواص أصحابه بان لا يستوزر وزيراً بعده برسم الوزارة وأن يقرّ الكتّاب على أعمالهم ودواوينهم وأن يخرج الكاتب أبا العلاء صاعد بن ثابت النصـراني من محبسـه ويردّ إليه اسـتخراج الأموال والاسـتيفاء على العمال من غير وزارة[1]، بيد أن الأمير عز الدولة لم يأخذ بهذه المشـــورة واسند الوزارة الى أحد كتّاب عدة الدولة (أبي تغلب الحمداني) وهو أبو الحســـن علي بن عمرو على أن يجمع معها كتابة أبي تغلب[2].

ومع أن رواية مسكويه تعدّ الوحيدة التي تحدثت عن هذا الاستيزار الا أنها لم تفصح فيما اذا كان هذا الاستيزار قد تم برسم الوزارة التقليدي أم برسم الكتبة.

والواقع، فإن مســـكويه مع ســـبقه وجديته ومتابعته الدقيقة للحدث التاريخي وســـعيه الدؤوب لتقديم رواية تاريخية متماسـكة الا أنه في هذه الرواية كان ســريعاً وموجزاً على غير نهجه في كتابه، فالغموض– الى حد ما – قد ســـاد كل معلومات روايتــه عن أستيزار عــلي بن عمرو، فتـارة يقول " وتسمى بالوزارة "[3]، وتـارة أخرى يقول " وجمع لنفسه كتابة بختيار مع كتابة أبي تغلب " [4].

وعلى الرغم من ذلك فأننا نميل الى أن علي بن عمرو قد تولى فعلاً الوزارة البويهية في عهد الأمير عز الدولة مع احتفاظه بالوزارة الحمدانية لسببين:

الأول : أن مسكويه نفسه في موضع آخر من كتابه قد أشار الى أن علي بن عمرو عندما حضر الى بغداد سنة 362هـــ/972م بصفته وزيراً للأمير أبي تغلب قد عبّر صــراحة عن امتعاظه واســتخفافه واســتهجانه من قرار الأمير عز الدولة

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص431.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص434.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص434.

(4) المصدر نفسه، ج5، ص434.

بإسناد الوزارة الى شخصية مثل ابن بقية لانحطاط منزلة الأخير عند الناس[1]، وهذا أنْ دلّ على شــــيء فإنما يدلّ على أن علي بن عمرو كان لديه طموح بتولي الوزارة البويهية كونه من طبقة الكتاب ، فضـــلاً عن علاقته الجيدة بوالدة الأمير عز الدولة وأخوته[2].

الثاني : أن علي بن عمرو على ما يبدو قد تولى إصــــلاح العلاقة الحمدانية – البويهية التي تضــــررت من مســــألتين، الأولى الحملة التي قادها الأمير عز الدولــة على إمــارة الموصل سنة 363هـ/973م بتحريض من الوزير ابن بقية، والأخرى تتعلق بتداعيات إقامة الأمير حمدان بن ناصـــر الدولة الحمداني في بغداد على اثر خلافه مع أخيه غير الشقيق الأمير أبي تغلب الذي كان يحاول بكل السبل أقناع الأمير عز الدولة بتسليمه إياه مقابل إعطائه الأموال وإرسال العساكر لنجدته، فضلاً عن موافقته على كل الشروط التي يحددها الأمير لعقد حلف بين الإمارتين ولتأكيد صــدق ذلك فقد أوفد الأمير أبو تغلب وزيره وكاتبه علي بن عمرو الى تكريت حيث كان الأمير عز الدولة معســـكراً فيها ومعه هدايا وطعام[3]، ثم انتقل معه الى حديثة وتقرب إليه ودعاه الى تســـليم الأمير حمدان غير أن الأمير عز الدولـة رفض ذلك لكونـه قد حلف باليمين الغموس للأمير حمدان بعدم تســـليمه، بيد ان علي ابن عمرو على ما يبدو بدلاً من مواصلة مساعيه بتسليم الأمير حمدان قد سعى لنفسه بالوزارة فتقرب الى الأمير عز الدولة وأستولى على أموره واستصـدر منه قراراً باسناد الوزارة البويهية إليه مع احتفاظه بوزارة أو كتابة الأمير أبي تغلب[4].

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص397.

(2) المصدر نفسه، ج5، ص434.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص434.

(4) المصدر نفسه، ج5، ص434.

ومهما يكن من أمر وزارة علي بن عمرو ، فأننا لم نقف مطلقاً على أي دور لهذا الوزير في الأحداث التي تلت استيزاره، ولعل ذلك يرجع الى أنه تولى الوزارة في الوقت الذي كان فيه الأمير عضد الدولة معسكراً في الزعفرانية في ظاهر بغداد استعداداً لشن الهجوم الأخير على إمارة بغداد بهدف ضمها الى حكمه المباشر لتحقيق مشروعه السياسي والعسكري بتوحيد الإمارات البويهية الثلاث، فقد ذكر مسكويه أن الأمير عز الدولة بعد هزيمته في الأحواز أدرك بواقع ملموس عدم قدرته على مواجهة ومقارعة ابن عمه الأمير عضد الدولة لاسيّما بعد وفاة عمه الأمير ركن الدولة سنة 366هـ/976م الذي كان بالنسبة له ولإخوته من الفرع المعزي ملاذاً لهم وعقبة أمام طموحات الأمير عضد الدولة[1]، فمال الى المهادنة وكسب ودّ الأمير عضد الدولة، لكن الأخير رفض كل مساعي الصلح قبل موافقة الأمير عز الدولة على الشروط التي حددها وهي الدخول في طاعته والتنازل له عن إمارة العراق والخروج الى بلاد الشام وأن يقيم له الخطبة في أي بلد يقيم به وأن لا يتعرض بأي حال للأمير أبي تغلب أمير الموصل وأن يقسم اليمين الغموس على تنفيذ هذه الشروط وعدم الاخلال بأي منها، وجراء ذلك ان يتعهد له الأمير عضد الدولة ببذل الأموال والحماية[2].

ومع أن هذه الشروط تعدّ من الناحيتين السياسية والعائلية قاسية جداً ليس على الأمير عز الدولة فحسب انما على أخوته وبقية أبناء الفرع المعزي كذلك كونها تنهي حقاً سياسياً مكتسباً لهذا الفرع لصالح الفرع الأقوى في البيت البويهي وهو الفرع الركني، الا أن الأمير عز الدولة لم يكن أمامه بدّ سوى ألاذعان لهذه الشروط، فأعلن دخوله في طاعة ابن عمه الأمير عضد الدولة وانه مسالم غير محارب وخرج الى

---

(1) ينظر: تجارب الأمم، ج5، الصفحات 418، 433.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص433؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص457؛ أبو الفدا، المختصر في اخبار البشر، ج2، ص119.

الموصل[1]، غير أنه لم يلتزم بما تعهد به لاسيّما ما يتعلق بالشرط الذي ينص على عدم التعرض لأبي تغلب الذي كان كما يذكر ابن الأثير على مودة ومكاتبة مع الأمير عضد الدولة[2]، فحاول على سبيل التعويض وبدفع من حمدان الهجوم على إمارة الموصل بقصد أبعاد أبي تغلب عنها الأمر الذي عده الأمير عضد الدولة نقضاً لتعهداته[3].

كانت الأوضاع السياسية والعسكرية في العراق خلال هذه الفترة مرتبكة الى حدٍ كبير، فخارطة التحالفات العسكرية لم تكن واضحة لاسيّما للحمدانيين الذين دخلوا في الصراع بين الأميرين عز الدولة وعضد الدولة، وقد أشارت الروايات التاريخية الى عدم وجود موقف ثابت لهم فتارة يتحالفون مع الأمير عضد الدولة وأخرى مع الأمير عز الدولة[4].

وعلى ما يبدو، فان المصالح المشتركة هي التي وحدت جهود الأميرين عز الدولة وأبي تغلب لحرب الأمير عضد الدولة لاسيّما بعد خطوة الأول بتسليم حمدان الى أخيه أبي تغلب وهروب ابن حمدان المكنى بأبي السرايا الى الأمير عضد الدولة[5]، وقد صارت الأمور أكثر وضوحاً من الناحية العسكرية وتحددت الى حدٍ كبير ملامح الحلف بين الأميرين عز الدولة وأبي تغلب وكان موجهاً بصورة أساسية ضد الأمير عضد الدولة بهدف إخراجه من ظاهر بغداد وإعادة الأمير عز الدولة الى حكم الإمارة من جديد، فخرج الحليفان على رأس حملة عسكرية كبيرة من الموصل

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص433؛ أبو الفدا، المختصر في اخبار البشر، ج2، ص119.

(2) الكامل، ج7، ص92.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص433.

(4) المصدر نفسه، ج5، ص426-433.

(5) المصدر نفسه، ج5، ص433.

الى بغداد لتحقيق هذا الهدف[1]، غير أن الأمير عضـــد الدولة قد أعدّ للأمر عدته فأخبار الحملة كانت تصل إليه عن طريق بعض العيون التي زرعها في جيش الأمير عز الدولة، فلما علم بتوجه الحملة الى تكريت تأهب للخروج للقائها وقد وضــع خطة عسكرية تقوم على ترك بعض العساكر قرب بغداد لحمايتها اذا تعرضت لهجوم وهو بعيد عنها، وكانت الخطة تتضــمن ايضــاً مشــاغلة بعض عســاكره الموجودة قرب تكريت لعســاكر الحملة في أثناء مســيرها لايقاع أكبر خســائر فيها[2]، وقد ســارت الأمور كما خطط لها فعلاً، فقد اشتبكت عساكره في تكريت بعساكر الحملة وأوقعت فيها خسائر كبيرة، غير أنها لم تؤثر في عزم الحليفين في التوجه الى بغداد، فساروا على الخطة نفســها التي وضــعوها وعبروا نهر الاســحاقي ومنه تفرقوا الى عســاكر منفردة تسير في وجوه كثيرة الى بغداد[3]، لكن الأمير عضد الدولة تحرك بسرعة الى قصـــر الجص[4] مما أعاق مســـير الحملة وأجبر قادتها على الدخول في مواجهة حاسمة بعيداً عن بغداد كانت الأرجحية فيها واضـحة لجيش الأمير عضـد الدولة[5]، وقد أدرك الأمير عز الدولة ذلك وأراد الاقرار بالهزيمة غير أن بعض اتباعه منعوه وحثوه على مواصــلة الحرب، فلم يكن أمامه ســوى الاســتمرار في القتال، ويبدو أنه أجهد كثيراً فوقع أســيراً بيد بعض الأكراد الذين ســلبوه من غير أن يتعرفوا عليه لكن من ســوء حظه أن غلاماً تركياً تعرف عليه فانتشــر خبره في العســكر وحمل الى الأمير عضـد الدولة الذي لم يكن راغباً في الاساءة إليه أو النيل منه غير أن بعض

---

(1) ابن الاثير، الكامل، ج7، ص92.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص434-435؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص92.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 435.

(4) قصــر عظيم قرب سامراء بناه الخليفة المعتصـم (218-227هـــ / 833-841م) للنزهة. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص356.

(5) ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 435.

خواصه أشاروا عليه بالخلاص منه تجنباً للفتن كما يزعمون، فأمر بضرب عنقه[1]، وهكذا زالت الإمارة المعزية في بغداد على يدّ الأمير عضد الدولة وحلت محلها الإمارة العضدية.

ثالثاً: الوزارة في عهد الأمير عضد الدولة في العراق

تقتضي الموضوعية التاريخية قبل الخوض في الحديث عن الوزارة وأشكاليتها في عهد الأمير عضد الدولة في العراق متابعة أخبار الحملة العسكرية السابقة لأهميتها من الناحيتين السياسية والعسكرية كونها قد مهدت للاستقرار السياسي النسبي الذي شهده العراق في هذه الفترة، فالحملة كما أشارت المصادر التاريخية لم تنتهِ بقتل الأمير عز الدولة والاستيلاء على إمارة بغداد، فهناك الحليف الآخر الأمير أبو تغلب وشقيقا الأمير عز الدولة أبو اسحاق وأبو طاهر، وقد كانت الخطة التي وضعها الأمير عضد الدولة تقتضي أيضاً بالاستيلاء على إمارة الموصل وضمها الى حكمهِ وملاحقة أبي تغلب وأخوة الأمير عز الدولة في أي مكان يكونون فيه، فقد ذكر مسكويه أن الأمير عضد الدولة لما فرغ من وقعة قصر الجص أكمل المسير الى الموصل فملكها وسائر ما يتصل بها من الأعمال والديار بعد هروب أميرها أبي تغلب الى بلاد الشام[2]، فصار العراق كله تحت

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص435؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص92؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص199؛ أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، ج2، ص119.

(2) تجارب الأمم، ج5، ص436.

ســــيطرته المباشرة[1]، فتحقق بذلك مشروعه السياسي والعسكري بتوحيد الإمارات البويهية الثلاث.

1- وزارة نصر بن هارون[2]

على الرغم من أن موضوع الدراسة يختص بوزراء العراق في الحقبة البويهية الا أن المنهجية تقتضــي الحديث عن أحد الوزراء في إمارة فارس وهو الوزير نصــر بن هارون لتداخل مهامه وواجباته مع وزير العراق المطهر بن عبد الله[3] من جهة،

---

(1) تشير الروايات التاريخية الى أن الأمير أبا تغلب بعد هروبه الى الشام واستيلاء الأمير عضد الدولة على إمارة الموصل حاول كسب ودّ الأمير عضد الدولة والتمس الصلح منه، غير أن الأخير رفض بشدة وأصر على ملاحقته، فلم يكن أمامه سوى مواصلة القتال وتعبئة العساكر مرة أخرى، بيد أن الأمير عضــد الدولة لم يتح له ذلك ولاحقه من منطقة الى أخرى حتى أدرك أنه لا أمل له بالعودة الى إمارة الموصل سلماً أو حرباً، فحاول =الاستيلاء على دمشق الا أن الأوضــاع الســياســية والعســكرية المرتبكة آنذاك لم تتح له تحقيق ذلك وقتل ســنة 369هـ/979م. للمزيد ينظر :

مســكويه، تجارب الأمم، ج5، ص437–447؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص92–99؛ أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر، ج2، ص119–120؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج16، ص232.

(2) يكنى بأبي منصــور، نصــراني الديانة، ليس هناك معلومات مهمة عنه عدا الاشــارات القليلة التي ذكرها مسكويه، تجارب الأمم، ج5، الصفحات 415، 416، 449 ،451؛ وأبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص52؛ وابن الاثير، الكامل ، ج7، الصـــفحات 99، 101، 115.

(3) يكنى أبا القاســم أتصــل بالأمير عضــد الدولة وصــار من خواصــه وكلفه قيادة الكثير من الحملات العسكرية.

للمزيد يراجع عنه :

ولأنه استدعي الى بغداد من قبل الأمير عضد الدولة سنة 369هـ/979م للأشراف على كل ما يتعلق بأهل الذمة من عمارة وبيع وإدارة كنائس ومعابد وغيرها[1] من جهة أخرى[2].

ومع أن المعلومات المتوفرة عن شخصية نصر بن هارون قليلة جداً ولا تعطي فكرة واضحة عن تاريخ استيزاره للأمير عضد الدولة الا أنه يعدّ واحداً من أكابر الوزراء البويهيين عامةً ومن شيوخ الكتّاب وأحد القلة المتضلعين في صناعة الحساب[3]، فقد ذكر مسكويه أن الأمير عضد الدولة بعد حربه الأولى مع ابن عمه الأمير عز الدولة سنة 364هـ/974م أراد مكافأة الوزير ابن بقية للخدمات والمساعدات الكثيرة التي قدمها له في تلك الحرب فاستوزره لأبنه الأمير أبي الحسين ولم يستوزره لنفسه لأنه كره أن يجعله في عداد وزرائه الاكفياء أمثال الوزير نصر بن هارون مما ينتقص من رتبة الوزارة وهيبها، فضلاً عمّا ينسبه الناس إليه من عدم معرفة باختيار الرجال من أصحاب الكفاية والدراية[4].

أشارت رواية مسكويه الى أن نصر بن هارون فضلاً عن إدارته للأمور والأعمال في إمارة فارس قد كلف أيضاً بتدبير أمور المناطق التي أستولى عليها الأمير عضد الدولة لاسيّما الأحواز والبصرة وبعض مناطق السواد[5]، وقد ظل على

مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص323-324 وص449-450 ؛ ابن ماكولا، اكمال الاكمال، ج7، تحقيق نايف عباس، دار الكتب الاسلامية، القاهرة، د. ت، ص263؛ أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص19 وص29.

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 449؛ خواند مير، دستور الوزراء، ص118.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 415.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 415.

(4) المصدر نفسه، ج5، ص 415.

(5) المصدر نفسه، ج5، ص416.

ما يبدو يمارس مهامه وزيراً حتى سنة 369هـ/979م ففي هذه السنة أشرك معه الأمير عضد الدولة المطهر بن عبد الله وزيراً مشاركاً على أن اصل الوزارة له[1].

2- وزارة نصر بن هارون والمطهر بن عبد الله(أستيزار مشترك)

بعدما تمكن الأمير عضد الدولة من توحيد الإمارات البويهية وبسط سيطرته على أجزاء واسعة من الدولة الإسلامية اتخذ وزيرين في آن واحد الأول في فارس وهو الوزير نصر بن هارون وقد أناط به كل ما يتعلق بالشؤون الإدارية والمالية للإمارة البويهية فضلاً عن متابعة مصالح أهل الذمة في بغداد[2]، والآخر في بغداد وهو الوزير المطهر بن عبد الله الذي على ما يبدو من الروايات التاريخية كلف بمتابعة الشؤون العسكرية للإمارة بما فيها قيادة الجيوش وإرسال الحملات العسكرية فضلاً عن بعض المهام الإدارية والمالية في إمارة بغداد[3].

وعلى الرغم من أن الاستيزار المشترك كما سبق ذكره في الفصل الأول لم يكن من مستحدثات العهد البويهي في العراق الا أن الأمير عضد الدولة يعدّ أول أمير بويهي يلجأ الى هذا النوع من الاستيزار من خلال إسناده الوزارة برسمها

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص451؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص99.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، الصفحات 449، 451؛ خواند مير، دستور الوزراء، ص118؛ متز، الحضارة الإسلامية، ج1، ص179.

(3) ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 449-450؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص99.

الصـريح الى وزيرين في آن واحد، ويبدو أن السـبب الذي دفعه الى ذلك هو إتسـاع رقعة المناطق الخاضعة لحكمه مما يتطلب متابعة حثيثة لضبط الأمور فيها والحفاظ على مصالح الرعية ولحاجته الى شخصية تكون واسطة بينه وبين كتّاب الدواوين.

واذا كانت رواية مسـكويه قد أعطت معلومات مهمة عن الخلفية الإدارية للوزير نصـر بن هارون، فان المعلومات المتوفرة عن شـريكه في الوزارة المطهر بن عبد الله لا تعطي فكرة فيما اذا كان ينحدر من طبقة الكتّاب مثل نصـر أو أنه اختير لمنصـب الوزارة على أسـاس كفاءته العسـكرية، والواقع فان الاحتمال الثاني يبدو الأقرب، فالمطهر بن عبد الله – وكما تذكر الروايات – من القادة القلائل الذين اعتمد عليهم الأمير عضد الدولة في تحقيق مشروعه السياسي والعسكري ، وكانت تناط به مهام عسكرية مهمة كقيادة الحملات لفتح المناطق وضمها الى إمارة فارس، فقد ذكر ابن الأثير ان المطهر تمكن في سنة 363هـ/973م من الاستيلاء على عُمان وجبالها وكان فيها خلق كثير من الخوارج بعد أن أكثر القتل فيهم[1]، وفي سنة 364هـ/ 974م أعاد من جديد سلطة الأمير عضد الدولة الى كرمان وقصبتها جيرفت بعد أن تمكن من سـحق التمرد الذي قاده حاكمها السـابق الحسـين بن أبي علي بن أياس[2]، وفي سنة 367هـ/ 977م أوكل إليه الأمير عضد الدولة مهمة الدفاع عن بغداد بعد خروجه الى تكريت للقاء الأمير عز الدولة وحليفه أبي تغلب[3].

أما عن عمل هذين الوزيرين، فان المعلومات المتوفرة عن الأول وهو الوزير نصـر بن هارون قليلة ولا تذكر سـوى أنه مقيم في فارس واسـتدعي الى بغداد سـنة

---

(1) الكامل، ج7، ص57.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 424؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص62.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 435.

369هـ/979م بعد حملة العمران الكبيرة التي أمر بها الأمير عضد الدولة وقد أنيطت به متابعة شؤون أهل الذمة من عمارة وبيع وإطلاق الأموال لفقرائهم[1].

أما المطهر فان الأمير عضد الدولة طلب منه على ما يبدو بعد أن شهدت الدولة استقراراً نسبياً متابعة أمور الدولة، فقد ذكر أبو شجاع الروذراوري أن المطهر كان يقف في كل يوم بين يديّ الأمير عضد الدولة ويقدم له تقريراً عن وضع الإمارة وشؤون الرعية[2]، وفي سنة 369هـ/ 979م كلف بالخروج على رأس حملة عسكرية لمنطقة البطائح للقضاء على التمرد فيها لاسيّما بعد ورود الأخبار بوفاة عمران بن شاهين وتولي أبنه الحسن المسؤولية مكانه وقد استخلف عنه في الوزارة أبا الرّيان حمد بن محمد الاصبهاني[3].

كانت الحملة تستهدف أساساً استئصال هذا التمرد الذي أنتقل الى أولاده إذ ليس من المعقول بحسب رأي الأمير عضد الدولة أن تخضع الإمارات الكبيرة وتترك الأطراف الصغيرة[4]، لذلك فالآمال كانت معقودة على الوزير المطهر في القضاء على هذا التمرد الذي طالما أقض مضاجع الأمراء البويهيين ووزرائهم، وقد تهيأت له على ما يبدو كل أسباب النجاح، فالأمير عضد الدولة لم يدخر جهداً في تعبئة المقاتلين وفي شحنهم بالسلاح[5].

كانت الخطة تقضي بمسير الوزير المطهر الى أسافل واسط حيث يلتحق به نقيب الطالبيين أبو الحسن محمد بن عمر العلوي[6]، ثم تستمر الحملة بالمسير حتى تعسكر في منطقة البريوني من أعمال الجامدة وفيها يترك الخيار للوزير المطهر

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص449؛ خواند مير، دستور الوزراء، ص118.

(2) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص29.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 450.

(4) المصدر نفسه، ج5، ص 449- 450.

(5) ينظر : مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص449-450؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص99.

(6) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 449- 450؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص99.

والقادة للتشاور في الكيفية التي يرونها مناسبة للتعامل مع الحسن بن عمران[1]، وقد استقر رأي القادة على سدّ أفواه الأنهار لمنع المياه عن البطائح من أجل تنشيفها وهو أجراء تقليدي لا يتناسب مع حجم الحملة والأمال المعقودة عليها، فضلاً عن أنه تدبير معروف لحكام البطيحة الذين سبق لهم التعامل مع مثل هذه الخطط وإفشالها مرات كثيرة[2]، وقد انتقد كل من مسكويه وابن الأثير لجوء المطهر الى هذا الأجراء التقليدي، فوصفه الأول بأنه تدبير فاسد جربه من درج قبله مراراً فلم ينتفع منه[3]، ورأى فيه الثاني مضيعة للزمان والأموال[4].

وفضلاً عن تقليدية هذا التدبير وعدم واقعيته من الناحية العسكرية ونجاح الحسن بن عمران في التوصل الى تلك السدود وبثقها، فان ثمة عوامل أخرى قد أسهمت الى حدٍ كبير في إفشال حملة المطهر، منها ان الأخير مع كثرة الحروب التي خاضها لم يعتد على اسلوب المطاولة والصبر الذي يتطلبه هذا النوع من الحروب[5]، ومنها أيضا انه كان ذا أخلاق معروفة بالشراسة والخشونة في التعامل مع الآخرين، وقد اتهم أبو الحسن محمد بن عمر العلوي صراحة بإفشاء الأسرار والتدابير الموضوعة وإيصالها الى الحسن بن عمران[6]، وكذلك الحالة النفسية الصعبة التي كان يمر بها وشعورهُ بالإحباط اذا ما فشل في هذه الحملة مما قد يؤثر في منزلته عند الأمير عضد الدولة ويفقد منصب الوزارة وربما يستغل هذا الفشل من منافسيه في بغداد للطعن به وبكفاءته[7].

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 450.

(2) المصدر نفسه، ج5، ص450.

(3) تجارب الأمم، ج5، ص450.

(4) الكامل، ج7، ص99.

(5) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص450.

(6) المصدر نفسه، ج5، ص450.

(7) المصدر نفسه، ج5، ص450.

لقد كانت هذه المخاوف تسيطر على تصرفات الوزير المطهر وربما هي التي دفعته الى الانتحار عن طريق قطع شــرايين ذراعيه خشــية من تراجع منزلته. ويعلق مســكويه على تصــرفات المطهر بقوله " وكانت هذه الحادثة من عجائب الزمان إذ فتك هذا الرجل بنفسه خوفاً من تغير صاحبه له "[1].

وعلى أية حال، فقد أنفرد الوزير نصــر بن هارون بالوزارة بعد انتحار المطهر بن عبد الله وظل يمارس مهامه حتى سنة 372هـ/982م ففي هذه السنة توفي الأمير عضــد الدولة وتولى الأمر من بعده أبنه أبو الكاليجار المرزبان الملقب صــمصــام الدولة (372–376هـ/ 982–986م) وكان وقتذاك مقيماً في بغداد فأمر الوزير نصر بن هارون بتدبير الأمور في فارس[2]، بيد أن أحد الأمراء من أبناء عضد الدولة وهو أبو الفوارس شيرزيل الملقب شرف الدولة (376–379هــ/ 986–989م) كان يأخذ على الوزير نصــر اساءته له أيام والده وعداوته لأصــحابه، فتوجه الى فارس وقبض عليه وقتله[3].

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص451.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص50.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص52؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص115.

يرى عدد غير قليل من المؤرخين القدامى والباحثين المحدثين أنّ عهد الأمير عضد الدولة في العراق على الرغم من قصـــره يعدّ من العهود التاريخية ذات الاهمية البالغة في التاريخ البويهي عامةً وتاريخ العراق خاصـــة في كثير من المجالات ســـواءً في مجال السـياسـة والحكم أم في المجال الاقتصـادي والاجتماعي والعمراني أم في المجال العلمي والثقافي، ففي عهده استتب الأمن في العراق والمناطق المجاورة مما ساعد على خلق مناخ مســتقر نســبياً بعد عقود من الاضــطرابات والفتن والى تحســن ملموس في الاوضـــاع الاقتصـادية والاجتماعية والى نهضـة عمرانية حقيقية لم تشـهدها بغداد من قبل[1]، فضـلاً عن ازدهار الحياة العلمية والثقافية بشـكل مطرد[2]، بيد ان ذلك لم يسـتمر فبمجرد وفاته سـنة 372هـــ/982م، وانتقال الحكم الى الورثة تغير الوضـع كله، فالإمارة الموحدة التي جاهد كثيراً في اقامتها تجزأت بعد اشهر قليلة من وفاته، اذ سيطرت الانانية على تصرفات ابنائه وأخوته وتدخل وجوه الحاشـية والمتنفذين بصـورة فوضـوية في فرض رؤيتهم التي تنطلق من مصـالحهم الشـخصـية الضـيقة على هذا الطرف أو ذاك مسـتغلين حالة العداء الظاهري بين الأبناء من جهة وبين الابناء وعمومتهم من جهة اخرى.

واذا كانت الاعتبارات العائلية خلال حكم الأمراء البويهيين الأوائل قد مثلت الى حدٍ كبير نقاط قوة في امارتهم في المرحلة التأسـيسـية ذلك انهم كانوا وثيقي الصـلة بتقاليدهم

---

(1) مسـكويه، تجارب الأمم، ج5، ص447–449؛ أبو شـجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص45؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص100–101؛ الذهبي، تاريخ الإسـلام (حوادث سنة 351–380/962–990م)، ص473؛ ابن خلدون، تاريخ، ج4، ص456.

(2) الثعالبي، لطائف المعارف، ص4؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج4، ص51؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج16، ص251–252؛ الصـفدي، الوافي بالوفيات، ج24، ص64؛ حسـن ابراهيم حسن، تاريخ الاسلام، ج3، ص54؛ الزركلي،الاعلام، ج5، ص156.

العائلية الديلمية التي توجب على الاخ الاصغر سناً الطاعة لمن هو اكبر[1]، فان هذه الاعتبارات كانت من الاسباب الأساسية في ضعف إمارتهم وانحلالها في المراحل اللاحقة، اذ ضعفت الروابط العائلية لدى الأجيال اللاحقة من الأسرة البويهية، وسرعان ما آل الأمر بينهم الى صراعات خطيرة حتى اننا لانجد أميراً بويهياً بعد الأمير عضد الدولة حكم دون شغب وحروب سواءً اكان مع أخوته أم مع اعمامه وأبناء عمومته[2].

واذا كان الأمير عضد الدولة قد نجح في توحيد الإمارات البويهية الثلاث في إمارة واحدة، فانه كذلك يتحمل الى حد كبير جزءاً من التداعيات الخطيرة التي حدثت في الإمارة من بعده، فهو كما أشارت رواية أبي شجاع الروذراوري لم يرشح بوضوح تام اياً من أبنائه أو أخوته في حياته لمنصب إمرة الأمراء في بغداد من بعده[3]، وهو اجراء تقليدي في الاسرة البويهية الحاكمة، فعمه الأمير عماد الدولة لما دنت وفاته سنة 338هـ/949م طلب منه المجيء لحكم إمارة فارس[4]، كذلك عمه الأمير معز الدولة الذي رشح في حياته ولده الأمير عز الدولة لخلافته في منصب إمرة الأمراء في بغداد، والأمر نفسه مع والده الأمير ركن الدولة اذ رشحه في حياته على إمارة الريّ مع احتفاظه بإمارة فارس التي ورث حكمها عن عمه الأمير عماد الدولة ومنحه كذلك حق النظر العام على سائر المناطق الخاضعة لسيطرة اخوته[5].

والى جانب ذلك كله، فانه لم يترك وصية مكتوبة بعلم ابنائه وأخوته يعهد فيها الى ايٍّ منهم بخلافته في منصب إمرة الأمراء في بغداد انما ترك ذلك للحاشية المحيطة به وبعض المتنفذين من خواص أصحابه ليختاروا من يرونه مناسباً على انه، وكما أشارت

---

(1) التواتي، المثقفون والسلطة في الحضارة العربية، ج1، ص49.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص50.

(3) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص50.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص293.

(5) المصدر نفسه، ج5، ص351.

رواية اخرى ذكرها أبو شجاع الروذراوري، قد حسم هذا المنصب بصورة غير معلنة لابنه الاوسط الأمير أبي كاليجار المرزبان الملقب صمصام الدولة وشمس الملة من خلال ابعاده لابنه الاكبر الأمير أبي الفوارس شيرويه الملقب شرف الدولة في اثناء علته التي توفي بها الى كرمان للولاية عليها[1].

ان أبا شجاع الروذراوري لا يشير في روايته الى أي اتفاق بين الأمير عضد الدولة ووجوه حاشيته بشأن اختيار الأمير صمصام الدولة لمنصب إمرة الأمراء في بغداد، فان الحاشية على ما يبدو كانت على علم ودراية برغبة الأمير عضد الدولة في اسناد هذا المنصب الى الأمير صمصام الدولة وهذا في الواقع ربما يفسر الى حدٍ كبير قيام وجوه الحاشية باخفاء خبر وفاة الأمير عضد الدولة واحضار الأمير صمصام الدولة كانه مستدعى من قبل والده واخراج كتب له قيل انها حررت من والده بولاية العهد والنيابة عنه في حكم الإمارة مع كتاب اخر باستخلاف أخيه الأصغر الأمير أبي الحسين أحمد الملقب تاج الدولة على إمارة فارس[2]، ثم الكتابة بعد ذلك بكتب عن الأمير عضد الدولة الى جميع المناطق الخاضعة لحكم الإمارة يطلب فيها من أمرائها وقادتها يمين البيعة للامير صمصام الدولة[3]، والطلب من الخليفة الطائع لله مباركة ترشيح الأمير صمصام الدولة لنيابة والده والخلع عليه وعقد اللواء له وتشريفه بالعهد وتلقيبه[4]، ولقد سارت الأمور كما خطط لها وجلس الأمير صمصام الدولة جلوساً عاماً وقرئ العهد المحرر من والده بولاية

---

(1) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص22.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص50.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص50.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص50؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص115؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث سنة (351-380هـ/962-990م)، ص474 و ص475؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص409.

العهد والنيابة عنه في حكم الإمارة والمشــفوع بمباركة الخليفة الطائع لله[1]، وقد اســتمر التكتم على وفاة الأمير عضد الدولة حتى تمهد الأمر تماماً للامير صمصام الدولة.

ولعلنا لا نجافي الحقيقة اذا ما أشرنا الى أن أختيار الأمير صمصام الدولة من قبل حاشـية الأمير عضـد الدولة بهذه الطريقة قد أثار شـكوك أخوته وعمومته، فالأختيار كما أشــارت رواية أبي شــجاع الروذروري لم يكن من داخل البيت البويهي الحاكم كما جرى العرف إنما من قبل حاشية الأمير عضد الدولة وبعض المتنفذين بذريعة وجود كتب محررة من الأمير عضد الدولة بالانابة عنه في حكم الإمارة وولاية العهد من بعده لأخيه الاصغر الأمير تاج الدولة مما ولّد استغراباً واستياءً كبيرين لدى جلّ أمراء البيت البويهي الحاكم[2]، فضلاً عن أن هذه الأختيار لم يراعِ التقاليد العائلية الديلمية التي حرص الأمراء الكبار على اتباعها وهي وجوب مراعاة السن عند الأختيار، بمعنى أن الأختيار لم يتم على وفق قاعدة الاخ الاكبر المعمول بهـا منـذ قيـام الحكم البويهي في الربع الاول من القرن الرابع الهجري/العاشـر الميلادي[3]، كذلك لم يراعِ هذا الأختيار ايضـاً مسـألة مهمة اخرى تتعلق بتوزيع المســؤوليات الإدارية والعســكرية بين الأمراء البويهيين مما ترك الباب مفتوحاً لصراعات شديدة كانت نتائجها فيما بعد وخيمة على الاسرة البويهية.

والسؤال الذي يطرح نفسـه للمناقشـة هنا، يتعلق بماهية الأعتبارات التي أستند اليها الأمير عضد الدولة في ترشيح ابنه الأوسط الأمير صمصام الدولة واستبعاده لابنه الاكبر الأمير شرف الدولة.

ان مناقشـة موضـوعية لهذا التسـاؤل ربما تكشـف عن بعض الجوانب المهمة التي رافقت هذا الأختيار لم ترد في روايتي أبي شجاع الروذراوري لأنهما الوحيدتان اللتان تحدثتا بشيء من التفصيل عن أختيار الأمير صمصام الدولة، وفي البدء لابدّ من القول أن وجوه

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص50.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ج6، ص51–52.

(3) التواتي، المثقفون والسلطة في الحضارة العربية، ج1، ص49–50.

الحاشـية وبعض المتنفذين مع أنهم قد تولوا من الناحية الشكلية أختيار الأمير صـمصـام الدولة لخلافة والده في منصـب إمرة الأمراء في بغداد، فانهم من الناحية السـياسـية كانوا ينفذون رغبة الأمير عضـد الدولة التي كانت بمثابة أمر واجب التنفيذ، ومن المهم جداً هنا ان نشير الى ان وجوه الحاشية كانوا من ثقات الأمير عضد الدولة ومن المخلصين له، اذ أشارت رواية أبي شجاع الروذراوري الى أن الأمير عضد الدولة كان شديد التمحيص في أختيار الأصـــحاب والأتباع من ذوي التدبير والخبرة والكفاية والمعرفة بخدمة الملوك[1]، فالمسـألة هنا اذن لا تتعلق باجتهادات شـخصـية أو رغبة آنية او ميل لشـخص بعينه انما بتنفيذ رغبة أميرية لم يعلن عنها مسـبقاً ولم ترد في وصـية مكتوبة ولم تناقش داخل البيت البويهي، بيد اننا في الوقت نفسـه لا نسـتبعد أن يكون لوجوه الحاشـية والمتنفذين دور في أختيار الأمير صـمصـام الدولة لخلافة والده في منصـب إمرة الأمراء في بغداد أو في أقل تقدير أقتراح أسـمه مرشـحاً يحظى باجماعهم لاسـيّما أن علاقتهم بالأخ الأكبر الأمير شرف الدولة لم تكن جيدة وقد أشارت الروايات التاريخية الى وجود فتور وعداء مكتوم بين الأمير شرف الدولة وبعض خواص والده فقد ذكر أبو شجاع الروذراوري أن الأمير شرف الدولة قد قتل الوزير نصـر بن هارون وهو من خواص والده بذريعة مضـايقته له في أثناء حكم والده[2]، على ان هذا الأختيار أو الأقتراح سـواء تم بأمر الأمير عضـد الدولة او بمشـورة من وجوه الحاشـية فانه قد خضـع من الناحية السياسية لنقاش وهذا ربما قد يفسر الى حدٍ كبير القرار المثير الذي أتخذه الأمير عضـد الدولة وهو على فراش الموت بابعاد ابنه الأمير شـرف الدولة عن بغداد وارسـاله الى كرمان كي يتم الأمر للأمير صـمصـام الدولة بسهولة ويسر[3].

---

(1) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص50.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص52.

(3) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص**22**.

ومهما يكن من الأمر، فان هذا الأمر قد تم فعلاً للأمير صـمصـام الدولة سـواء بموافقة أمراء البيت البويهي أم برفضـهم، وهو من حيث الواقعية السـياسـية والعائلية يعدّ خروجاً على التقاليد العائلية الديلمية التي توجب مراعاة السـن عند اختيار أي خلف لحكم الإمارة، فضلاً عن انه يعدُ سابقة جديدة وهو أن الأختيار تم من قبل وجوه الحاشية وبعض المتنفذين وأن كان بأمر من الأمير عضـد الدولة ولم يكن من داخل البيت البويهي الحاكم كما جرى العرف من قبل مما أدى الى تعقيد الوضـع العائلي اولاً والى تأزم العلاقة بين أبناء الأمير عضـد الدولة ذلك أن الأختيار لم يكن منصـفاً ولم يراع القاعدة المعمول بها ثانياً، والى أشـكالية حقيقية في أحقية الجهة التي قامت بالأختيار ثالثاً، وهذا ربما يفسـر الى حدٍ كبير تأخير تسلم الأمير صمصام الدولة منصبه رسمياً لمدة عام تقريباً، اذ أشارت الروايات التاريخية الى أن الأمير صـمصـام الدولة ظل يمارس سـلطاته في السـنة الأولى التي أعقبت وفاة والده الأمير عضـد الدولة ولياً للعهد ونائباً عن والده وليس أميراً أصـيلاً حتى تمهد له الأمر في سنة 373هـ/983م وخلع عليه من قبل الخليفة الطائع لله بوصفه أميراً أصيلاً[1].

أولاً: الوزارة في عهد الأمير صمصام الدولة

كانت من ضـمن الشـروط التي تولى بموجبها الأمير صـمصـام الدولة إمرة الأمراء في بغداد ان يولي أخاه الأصـغر الأمير أبا الحسـين احمد تاج الدولة على

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص50؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص115؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث سنة (351-380هـ/962-990م)، ص475.

إمارة فارس واعمالها[1]، غـــير أنه تنصل عن هذا الشرط وقبض على أخيه ووكل به[2]، الا انه لم يستمر في حبسه لسببين:-

الاول: يتعلق بالأخبار التي وصــلت اليه عن عزم والدة الأمير تاج الدولة وهي أبنة أحد ملوك الديلم المتنفذين على دخول مقره متنكرة خلال أجتماعه بقادة الديلم للاستغاثة بهم وحثهم على المساعدة في الافراج عن ابنها، فخشي من تفاقم الأمور اذا تدخل قادة الديلم في شـــأن عائلي محض وهو في بداية حكمه، فحاول كسب ودها من خلال مراسلتها والتعهد لها بالافراج عن ولدها وتقليده ولاية فارس وأعمالها[3].

الثاني: خوفه من ان يستغل الأمير شرف الدولة هذا الموقف ويستولي على إمارة فارس وبذلك تخرج عن سيطرته[4].

ومما يبدو، فان قرار الأمير صمصام الدولة في الأفراج عن أخيه الأمير تاج الدولة وارساله الى فارس كان متأخراً بعض الشيء، اذ سبقه الأمير شرف الدولة في الوصول الى شيراز وهي من أعمال ولاية فارس والاستيلاء عليها مما اضطر الأمير تاج الدولة على سبيل التعويض الذهاب الى الأحواز والاستيلاء عليها بمساعدة بعض المتنفذين فيها، وخطب فيها لنفسه وتلقب بـــ(تاج الدولة)[5]، وهي خطوة لاقت أستياءً من الأمير صمصام الدولة الذي أرسل في حينها حملة عسكرية بقيادة حاجبه أبي الحسن علي بن دبعش لأعادة الأمور في الأحواز الى سابق عهدها، وقد ندب الأمير أبو الحسين تاج الدولة أبا الأغر دبيس بن عفيف الأسدي للتصدي لهذه

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم،ج6، ص50.
(2) المصدر نفسه، ج6، ص51.
(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم،ج6، ص51؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص115.
(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم،ج6، ص51.
(5) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم،ج6، ص51؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص115.

الحملة، وقد التقى العسكران في ظاهر قرقوب قرب الأحواز وقد أنتهت هذه المواجهة بهزيمة ابن دبعش واسره[1]، وقد حاول الأمير تاج الدولة استغلال هذا النصر لتعزيز موقفه، فسار على راس حملة عسكرية صوب البصرة وقد تمكن من دخولها والأستيلاء عليها وجعل أخاه الأصغر الأمير أبا طاهر فيروزشاه وهو أصغر أولاد الأمير عضد الدولة أميراً عليها ولقبه (ضياء الدولة) وبذلك خرجت ولايتا الأحواز والبصرة (ولاية السواد) من حكم الأمير صمصام الدولة[2].

اما الأمير شرف الدولة فقد رفض الاذعان لسلطة أخيه الأمير صمصام الدولة، فسار من ولاية كرمان الى شيراز ومنها الى اصطخر وقبض على الوزير نصر بن هارون ومن ثم قتله[3]، وبذلك تمكن من الاستيلاء على ولاية فارس وخطب فيها لنفسه، فخرجت هي الاخرى مع ولاية كرمان من سلطة الأمير صمصام الدولة.

من جانب آخر، فان الأحداث التي أعقبت وفاة الأمير عضد الدولة قد دللت على أن أختيار الأمير صمصام الدولة لمنصب إمرة الأمراء في بغداد لم يرفض من جانب أخوته انما جوبه برفض شديد من عمومته الذين رأوا فيه سلباً لحقوقهم لكونهم ورثة شرعيين لأخيهم الأمير عضد الدولة استناداً الى وصية والدهم الأمير ركن الدولة[4]، فضلاً عن اعتبارات اخرى تتعلق بالسن والتجربة وموالات الجند لهم وغيرها، فالأمير ابو منصور بويه بن ركن الدولة الملقب مؤيد الدولة لما علم بوفاة أخيه الأمير عضد الدولة سَمَت نفسه كما يقول أبو شجاع الروذراوري الى " الاستيلاء على الممالك والقيام مقامه فيها "[5]، بيد أنه كان يدرك ان تحقيق هذا

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم،ج6، ص51.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص51.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص52؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص115.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، 425.

(5) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص58.

الأمر مرهون أولاً بموافقة أبناء أخيه لاسـيّما الأمير شـرف الدولة وثانياً موافقة أخيه الأمير علي بن ركن الدولة الملقب فخر الدولة، ولتحقيق ذلك شـــرع اولاً بمفاتحه الأمير شـــرف الدولة بما عزم عليه من أمر للحصـــول على موافقته ذلك أن هذه الموافقة لو تمت ستسـهل عليه الأمر كثيراً، غير أنه فوجئ بأن الأمير شـرف الدولة أقام الخطبة لنفسه، في ولاية فارس وسك أسمه على الدينار والدرهم[1].

وعلى ما يبدو، فان الأمير مؤيد الدولة لم يكترث لعدم موافقة الأمير شـــرف الدولة، فعول على أخيه الأمير فخر الدولة للحصـــول على موافقته مقابل وعد باعطائه ولاية جرجان[2]، غير ان الأمير فخر الدولة رفض هذا العرض ما جعل الأمير مؤيد الدولة يعيد النظر في مجمل حساباته العائلية والسياسية لاسيّما أن هناك أطرافاً فاعلة في البيت البويهي الحاكم ربما يسـتطيع اسـتمالتها الى جانبه، غير ان الموت ادركه وهو لم يزل في بداية جهوده لحكم الإمارة البويهية[3].

اما أخوه الأمير فخر الدولة فعلى الرغم من اســـتيلائه على جميع المناطق الخاضـــعة لحكم أخيه الأمير مؤيد الدولة لاســيّما في ولايتي نهاوند وارجان، الا انه على ما يبدو لم تكن لديه الرغبة والحماســـة في حكم الإمارة البويهية في هذا الوقت على الرغم من أن الروايات التاريخية أشـــارت الى خلافهِ مع أبن أخيه الأمير صمصام الدولة على بعض الأمور[4].

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص58.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم،ج6، ص58؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص117.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم،ج6، ص58؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص117.

(4) ينظر: أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم،ج6، ص62.

1- وزارة الحسين بن أحمد المعروف بـ(ابن سعدان)[1]

لم يرد في المصادر التاريخية مايشير الى أن الأمير صمصام الدولة خلال السنة الأولى من حكمه قد كلف أيّاً من خواص أتباعه أو من وجوه حاشية والده أو من طبقة الكتاب بتدبير الأمور والأعمال في بغداد سواءً اكان ذلك بتسمية صريحة برسم الوزارة التقليدي أم على سبيل النظر بمقام الوزراء من غير تسمية، ولعل ذلك يرجع على الأرجح الى احتمالين :-

الأول: أن الأمير صمصام الدولة كما أشارت رواية أبي شجاع الروذراوري لم يكن أميراً أصيلاً انما ولياً للعهد ونائباً عن والده في حكم الإمارة[2]، فضلاً عن وجود وزير أصيل مُعين من قبل والده الأمير عضد الدولة هو نصر ابن هارون الذي استمر – كما يذكر أبو شجاع الروذراوري– في منصبه حتى مقتله على يد الأمير شرف الدولة سنة 372هـ/982م [3].

---

(1) يكنى بأبي عبد الله، ويلقب على الارجح بـ(العارض)، وهو لقب كما ورد في كتاب الأنساب للسمعاني، ج4، ص109-110 (لمن يعرف العسكر ويحفظ ارزاقهم ويوصلها اليهم، ويعرض العسكر على الملك اذ احتيج الى ذلك)

للمزيد يراجع عنه:

أبو حيان التوحيدي، اخلاق الوزيرين، ص313؛ أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص54؛ القلقشندي، أحمد بن علي (ت821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الأنشا، ج8، تحقيق يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت 1408هـ/ 1987م، ص141؛ أمين، أحمد، ظهر الاسلام، ج1، ص256.

(2) ذيل تجارب الأمم،ج6، ص50.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص52.

الثاني: أن الأمير صمصام الدولة – كما تشير الأحداث – قضى جلّ هذه المدة في تثبيت موقعه على رأس الإمارة البويهية، اذ الأولوية بالنسبة له كانت للجانبين السياسي والعائلي المتمثل في الحصول على تأييد ودعم اخوته وعمومته.

واياً كانت الأسباب، فان الأمير صمصام الدولة بعد أن تمهدت له الأمور في إمارة بغداد تحديداً في مطلع سنة 373هـ/983م بدأ يُفعّل مؤسسة الوزارة أسماً وسلطةً وقد كلف كما أشارت الروايات أحدى الشخصيات التي لها دراية وكفاية في الأمور الإدارية بتدبير الأمور والأعمال والنظر بمقام الوزارة بتسمية صريحة بالوزارة وخلع عليه خلع الوزارة[1]، وقد عكس هذا الاختيار رغبة الأمير صمصام الدولة في اعادة الهيبة والمكانة الى مؤسسة الوزارة بعد حوالي عقدين من الزمن عانت فيها هذه المؤسسة من انحطاط في الرتبة وقلة الهيبة وضعف المكانة بسبب تداخل عوامل كثيرة، منها قيام بعض الأمراء البويهين بتسخير هذه المؤسسة لأهداف وغايات تتقاطع كلياً مع مهامها واختصاصاتها، بمعنى ادق أن مؤسسة الوزارة خلال المدة السابق ذكرها حولت من مؤسسة إدارية الى اقطاعية مالية، ومنها أيضاً أن الوزير البويهي لم يكن يمارس صلاحياته واختصاصاته الا بقدر ما يسمح به الأمير البويهي، وفوق هذا وذاك، ان منصب الوزارة لم يعدّ يقتصر على ذوي الكفاية والدراية والحنكة والمعرفة، اذ تقلده بعض الشخصيات من اصحاب الرتب الدنيا امثال الوزير ابن بقية.

وعلى أية حال، فان المدة التي تولى فيها ابن سعدان منصب الوزارة كانت حرجة جداً، فالعلاقات بين الأمراء البويهيين أخذت تتجه بسرعة نحو التصعيد بعد فشل كل محاولات الصلح بينهم مما أنعكس سلباً على مجمل الأوضاع في الإمارة،

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم،ج6، ص54؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص122.

ولم يكن الوضع الأقتصادي بمنأى عن التاثيرات العائلية والسياسية، فضلاً عن ذلك فان بعض القوى الخارجية حاولت استغلال هذه الاوضاع وتوظيفها لمصالحها.

كان على الوزير أبن سعدان – اذ أراد إصلاح هذه الأوضاع المتازمة أو تخفيف تاثيراتها في اقل تقدير – أن ينتهج سياسة ذات محاور متعددة وفي مقدمتها إصلاح العلاقة المتازمة بين الأمير صمصام الدولة وكل من عمه الأمير فخر الدولة وأخيه الأمير شرف الدولة ذلك أن حل الخلاف بينهم بطريقة أو باخرى ربما يسهم في تذليل الخلافات الاخرى، وقد شرع الوزير ابن سعدان في البدء باصلاح العلاقة بين الأمير صمصام الدولة وعمه فخر الدولة لاسيّما بعد أن تمكن الأخير من الأستيلاء على كل المناطق التي كانت خاضعة لحكم الأمير مؤيد الدولة[1].

وعلى ما يبدو، فان ثمة مستجدات سياسية ومسوغات موضوعية دعت الوزير ابن سعدان للقيام بهذه المهمة على عجل منها، وجود الصاحب بن عباد[2] على

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم،ج6، ص62.

(2) هو الوزير اسماعيل بن عباد بن اسماعيل بن عباس الديلمي القزويني الطالقاني المكنى بأبي القاسم والملقب بـ(كافي الكفاة)، سمي الصاحب لأنه صحب الوزير ابن العميد، وقيل لانه صحب الأمير فخر الملك منذ صباه وسماه الصاحب، ووزر للأمير البويهي مؤيد الدولة (ت 373هـ/ 983م) ثم لأخيه الأمير فخر الدولة (ت 388هـ/ 998م) بقي في الوزارة حوالي ثمانية عشر عاماً، وهو من الوزراء الأدباء صنف كتباً كثيرة منها كتاب الوزراء وكتاب الكشف عن مساوئ شعر المتنبي وكتاب الأسماء الحسنى وغيرها، توفي سنة 385هـ/ 995م عن تسع وخمسين سنة.

للمزيد يراجع عنه :

ابن النديم، الفهرست، ص218؛ الثعالبي، يتيمة الدهر، ج3، ص169؛ابن خلكان ، وفيات الاعيان، ج1، ص228–233؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج16، ص511–514؛ ابن الدمياطي، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ج1، ص61–62؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج9، ص76–85؛ سركيس،يوسف الياس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج1، قم، د.

رأس وزارة فخر الدولة اذ كانت تربطه به صداقة[1]، فضلاً عن المكانة الطيبة التي يحظى بها الصاحب بن عباد عند الأمير فخر الدولة وصمصام الدولة مما قد يساعد في تقريب وجهات النظر بين الأميرين ومن ثم نجاح المهمة على الرغم من صعوبتها، وقد جرت مراسلات ومكاتبات كثيرة بين الوزيرين ابن سعدان والصاحب بن عباد انتهت بمجئ مبعوث من الأمير فخر الدولة الى بغداد هو ابو العلاء الحسن بن محمد بن سهلويه على رأس سفارة لرأب الصدع واصلاح ذات البين، وقد تكللت مهمة ابن سهلويه بالنجاح من خلال الاتفاق على تجديد السنن والمواثيق والاتفاقات التي كانت قائمة خلال عهود الأمراء الكبار وكذلك على ضرورة مشاركة الأميرين في كل تدبير وتقرير وان يطلع كل منهما على ما يجري في بلاطه[2]، فكان الصاحب بن عباد كما يقول أبو شجاع الروذراوري " لايجري أمر ولا بال بحضرة فخر الدولة الا كتب به مساهماً ولا يعرف حالاً يتعلق بمصلحة صمصام الدولة إلا أشار بها مناصحاً "[3].

ولتاكيد حسن النية من جانب الأمير صمصام الدولة تجاه عمه الأمير فخر الدولة فقد سعى عند الخليفة الطائع لله للخلع عليه وتشريفه بالعهد واللواء وتلقيبه، وقد حمل ابن سهلويه هذه الخلع معه بعد انتهاء سفارته الى بغداد[4]، وهكذا نجح ابن

ت، ص199؛ استادي، رضا، فهرست ، نسخة هادي خطي، ايران 1402هـ/ 1981م، ص43؛ الزركلي، الاعلام، ج4، ص316؛ الطهراني، الذريعة الى تصانيف الشيعة، ج1، ص57؛ گلبرك، كتبخانه، ص127.

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم،ج6، ص62.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم،ج6، ص62؛ القلقشندي، صبح الاعشى، ج8، ص141 وص145.

(3) ذيل تجارب الأمم،ج6، ص62.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص62؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص267.

سعدان في انهاء الخلاف بين الأمير صمصام الدولة وعمه الأمير فخر الدولة، غير أن هذا النجاح كما أشارت الاحداث اللاحقة لم يستمر بل انه استخدم من قبل اعداء الوزير ابن سعدان للوشاية به حتى انه دفع بسببه حياته ثمناً له[1]، كما سنذكر ذلك لاحقاً.

واما الجانب الآخر المهم الذي استحوذ على اهتمام الوزير ابن سعدان فهو الجانب العسكري، ففي وزارته ظهرت بعض الحركات العسكرية المناهضة للحكم البويهي في بعض المناطق التابعة لإمارة بغداد على سبيل المثال حركة باد[2] التي ظهرت أول الأمر في ديار بكر، ثم توسعت لتشمل ميافارقين ونصيبين وغيرها من مناطق الجزيرة الفراتية حتى امتد نفوذها ليشمل الموصل[3]، وقد فشلت كل جهود الأمراء البويهيين بدءاً من الأمير عضد الدولة وانتهاءً بالأمير صمصام الدولة في القضاء عليها أو تحجيمها في الأقل، اذ أشارت الروايات التاريخية الى ان باداً تمكن من الحاق الهزيمة بمعظم البعوث العسكرية البويهية وآخرها الحملة العسكرية التي ارسلها الأمير صمصام الدولة بقيادة حاجبه أبي القاسم سعد بن محمد الذي لم

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص**67**.

(2) كردي اسمه أبو عبد الله الحسين بن دوستك، ابتدأ ظهوره العسكري بالغزو في منطقة ديار بكر، وكان عظيم الخلقة له بأس وشدة، طلبه الأمير عضد الدولة بعد أن رأى من بأسه، لكنه هرب فلم يكن أمام الأمير عضد الدولة بدّ سوى الكف عن البحث عنه، الا أنه عاد في عهد الأمير صمصام الدولة الى مواصلة عصيانه .

للمزيد يراجع عنه:

ابن الأثير، الكامل، ج7، ص121.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص 54- 55.

يستطع الثبات ومجاراة جيش باد فأبيد معظم جيشه بين قتيل وأسير ولم يبق أمامه خيار سوى الهرب الى تكريت[1].

وبازاء هذه النكسات المتكررة للجيش البويهي، فقد عكف كل من الأمير صمصام الدولة والوزير ابن سعدان على وضع خطة عسكرية جديدة تأخذ بالحسبان حجم التمرد الذي يقوده باد وامكانياته وأسباب فشل الحملات السابقة، فضلاً عن مفاتحة أطراف سياسية وعسكرية آخرى فاعلة في المناطق المحاذية للموصل أمثال سعد الدولة الحمداني في حلب بهدف عزل باد واستئصال تمرده[2]، وهذه الخطة كما يستشف من الروايات التاريخية تختلف عن الخطط السابقة التي أثبتت فشلها وعدم جدواها في استئصال مثل هذا التمرد أو تحجيمه في الأقل، فبينما كانت الحملات العسكرية السابقة عبارة عن بعوث صغيرة تعتمد أسلوب المواجهة المباشرة وتفتقر الى المناورة والمطاولة مما يعطي لباد حرية التنقل في هذه المناطق الشاسعة وتجميع قواته من جديد، فان الخطة الجديدة على ما يبدو قد عالجت هذا الخلل وزادت من حجم الجيش المتوجه لقتال باد من حيث العدد والعدة، فضلاً عن اعتمادها اسلوب المطاولة والمتابعة بهدف تضيق الخناق على باد وعدم السماح له في تجميع قواته من جديد، وقد وقع الأختيار على القائد زيار ابن شهراكويه لقيادة هذه الحملة[3]، فخرجت الحملة من بغداد سنة 373هـ/983م الى الموصل وسلكت طريق تكريت اذ انضم اليها الحاجب أبو القاسم سعد بن محمد، وبعد وصول الحملة مباشرة الى الموصل وقعت المواجهة الحاسمة، وقد تمكن الجيش البويهي هذه المرة من الحاق الهزيمة بجيش باد وقتل واسر اعداد كثيرة من اصحابه واتباعه ومن ثم طرده من

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص 55؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص123.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص55؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص123.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص55.

الموصـل، فلم يكتف زيار بما حققه جيشـه بل ارسـل قوات كثيرة بقيادة الحاجب أبي القاسـم لمتابعة وتعقب جيش باد المتقهقر الى أطراف ديار بكر، وبالفعل فقد وصـل الحاجب أبو القاسم الى الجانب الشرقي من الجزيرة لمنع باد من تجميع قواته والهجوم على الجيش البويهي في الموصل[1].

وفي المقابل، فقد كتب الوزير ابن سـعدان الى صـاحب حلب سـعد الدولة الحمداني ليحثه على قتال باد مقابل تسليم ديار بكر إليه، وقد وافق سعد الدولة على عرض الوزير ابن سعدان، وارسل سريعاً قوات الى ميافارقين، بيد ان هذه القوات كما أشـارت الروايات التاريخية لم تكن مسـتعدة لمواجهة جيش باد، وقد انسـحبت بعد وصولها بمدة قليلة مما اعطى الفرصة لباد لتجميع قواته والاستيلاء على ميافارقين[2].

غير أن ذلك لم يثن من عزم سـعد الدولة الحمداني على مواجهة باد أو قتله لو تطلب الأمر، فلجأ الى الحيلة لتحقيق ذلك وبالفعل فقد دَسَّ له من يقتله غيلةً، لكن هذه المحاولة فشلت، فالرجل المكلف بقتل باد لم يوفق في مهمته على الرغم من نجاحه في التسلل ليلاً الى خيمة باد وهو نائم اذ جاءت ضربة سيفه على رجل باد وليس رأسه كما ظن[3]، وقد مرض باد، لكنه شُفي فيما بعد[4].

وعلى مايبدو، فان فشـل اغتيال باد جعل الأمور تميل الى الصـلح، اذ ادرك كل من القائد زيار بن شـهراكويه وسـعد الدولة الحمداني اسـتحالةالقضـاء على تمرد باد، فضـلاً عن ذلك ان باد كان راغباً كذلك في الصـلح مقابل اعطائه ديار بكر[5]،

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص55.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص55؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص123.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص55؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص123.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص55؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص123.

(5) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص55.

وبالفعل فقد تم الصلح بين الاطراف الثلاثة على ان تكون ديار بكر من حصة باد[1] .

ولا يعني أنّ عدم القضاء تماماً على تمرد باد يشير الى فشل الحملة، فالحملة نجحت في تحقيق معظم هدفها، فقد تم الأستيلاء على الموصل وهو هدف رئيس للحملة، فضلاً عن تحجيم حركة باد، وكذلك اشغال باد بمواجهات غير متوقعة مع سعد الدولة الحمداني، وهذا كله يشير الى نجاح ابن سعدان في تحجيم تمرد باد الذي كان يقض مضاجع الأمراء البويهيين ويقلق الناس في بغداد[2].

واذا كانت المصادر التي تحدثت عن الوزير ابن سعدان قد أشارت الى نجاحه في الجانبين السياسي والعسكري، فان المصادر ذاتها تُأخذ عليه اللامبالاة في معالجة بعض الجوانب الاقتصادية الاكثر مساساً بحياة العامة[3]، ففي وزارته زادت الاسعار في بغداد زيادات مفرطة، وقد عانت العامة كثيراً من جرائها وانتشرت المجاعة وضج الناس وكسروا منابر الجوامع ومنعوا الصلاة في عدة جمع ومات خلق من الضعفاء جوعاً على الطريق[4]، فالتدابير والاجراءات التي اتخذها لم تكن فعالة بل انها اسهمت في زيادة الوضع سوءاً، فقد اطلق يده في الاطلاقات وفي تقرير المعاشات وافرط في تقدير الضرائب وأحدث من الرسوم لأستيفاء ضريبة العشر

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص55.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص55.

(3) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج3، ص80.

(4) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص448؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص221؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص265؛ سعد، فهمي، العامة في بغداد في القرن الثالث والرابع للهجرة (دراسة في التاريخ الاجتماعي)، دار المنتخب العربي، بيروت 1414هـ/ 1993م، ص456-457.

من أموال وارزاق الكتّاب والحاشية وفوض عماله بمقاصهم[1]، ولم يستخدم الاموال المتحصلة من المصادرات والضرائب والرسوم في التخفيف من وطأة معاناة العامة ودعم الأسعار بل أنه صرفها في غير أوجهها، فتطيرت العامة من اجراءاته هذه ورجموا سفينته وشغب الديلم عليه وهجموا على داره ونهبوها، ولولا تدخل الأمير صمصام الدولة في تهدئتهم لخرج الأمر عن السيطرة[2]، وفضلاً عن ذلك، فانه حجب نفسه عن العامة ولم يستمع الى معاناتهم[3].

وبعيداً عن الجوانب السياسية والعسكرية والأقتصادية، فان الوزير ابن سعدان يعدّ من رجالات الادب الكبار في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وكان له مجلس أدبي يعقد بانتظام ويحضره نخبة مبرزة من أفاضل الأدباء الفلاسفة أمثال مسكويه وأبي حيان التوحيدي الأديب الفيلسوف وأبي الوفاء محمد يحيى بن يحيى الجوزجاني عالم الرياضيات وغيرهم[4].

ومما يبدو، فان النخب الأدبية والعلمية والثقافية والفلسفية التي كانت تحضر هذا المجلس جعلت الوزير ابن سعدان يتباهى بها حتى أنه كان يفخر بها على مجالس الوزراء البويهيين امثال الوزير أبي محمد المهلبي والوزير الفضل بن العميد والوزير الصاحب بن عباد، وقد نقل عنه انه قال في اصحابه الذين يحضرون مجلسه " ما لهذه الجماعة بالعراق شكل ولا نظير، وأنهم لأعيان أهل الفضل، وسادة ذوي العقل، وإذا خلا العراق منهم، فرقّن على الحكمة المروية، والأدب المُتهادي، أتظنُّ أن جميع ندماء المهلبي يفون بواحد من هؤلاء، أو تقدّر أن جميع أصحاب أبن

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص54.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص54.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص 54.

(4) أبو حيان التوحيدي، رسالة الصداقة والصديق، تحقيق ابراهيم الكيلاني، دار الفكر، دمشق 1384هـ/ 1964م، ص67–68؛ أمين، أحمد، ظهر الاسلام، ج1، ص256.

العميد يشتهون أقل من فيهم؟ قال: قلت [المقصود به المؤرخ أبي حيان التوحيدي]: هذا ابن عبَّاد بالري وهو يعرف ويسمع قال: ويحك ! وهل عند ابن عباد إلا أصحاب الجدل الذين يشغبون، ويحمقون[1].

وعلى أية حال، فان الوزير ابن سعدان لم يستمر في الوزارة، فقد عزله الأمير صمصام الدولة سنة 374هـ/984م بعد ان قبض عليه[2].

وفي الوقت الذي أشارت فيه الروايات الى حبس ابن سعدان ومن ثم عزله من منصب الوزارة، فان هذه الروايات لم تذكر حقيقة الأسباب التي أدت الى حبسه وعزله، لكن من خلال متابعة الروايات واستقرائها من الناحية السياسية نجد أربعة أحتمالات يرجح أنها كانت وراء قرار الحبس والعزل:-

الأول: يتعلق بالعلاقة الوثيقة التي كانت تجمع بين الوزير ابن سعدان والأمير فخر الدولة، فمن المحتمل أن الأمير صمصام الدولة قد رآى فيها خطورة حقيقية على حكمه في العراق لاسيّما أن رسل عمه الأمير فخر الدولة كانوا يأتون الى بغداد كل سنة على هيأة سفارة لتجديد الخلع السلطانية له من الخليفة الطائع لله وكانوا يجتمعون بالوزير ابن سعدان الذي كان يبالغ في إكرامهم[3].

الثاني: خشية الأمير صمصام الدولة من وجود أتفاق سري بين أخيه الأمير شرف الدولة والوزير ابن سعدان ينص على اقصائه من منصب إمرة الأمراء في بغداد، ومما يؤيد صحة فرض هذا الاحتمال أن الأمير صمصام الدولة لم يتردد في قتل الوزير ابن سعدان بعد اخباره بوشاية كيدية من خصوم هذا الوزير مفادها ان ابن سعدان قد سعى به خلال مرضه وكلف أسفار بن

---

(1) أبو حيان التوحيدي، رسالة الصداقة والصديق، ص71-72.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص64.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص62.

كردويه أحد كبار قادة الديالمة بحبس بعض خواص اتباعه والدعوة علناً الى بيعة أخيه الأصـــغر الأمير أبي نصـــر بهاء الدولة كنائب عن أخيه الأمير شرف الدولة في إمارة بغداد[1].

الثالث: أن يكون لقرار الحبس والعزل علاقة مباشرة بالأزمة الأقتصـادية الشـديدة في بغداد التي ســـبق الحديث عنها، إذ أن الأزمة أنتهت وبدأت الأوضـــاع الاقتصـــادية بالتحســـن بعد أشـــهر قليلة[2]، إلا أن تداعياتها اســـتمرت على المسـتويين الشـعبي والرسـمي وما يهمنا هنا هو المسـتوى االرسـمي، فالعلاقة بين الوزير ابن سـعدان وحاشـية الأمير صـمصـام الدولة والكتّاب واصـحاب النفوذ قد ســاءت كثيراً بعد الأجراء الذي أتخذه الوزير ابن ســعدان بمصــادرة قسم كبير من اموالهم بوصفها من التدابير المتيسرة امامه للتخفيف من وطأة الازمة الآنفة الذكر[3]، بيد أن ذلك مما يبدو جعل الحاشـــية والمرتبطين بها ينظرون اليه بعين الشك وربما التوجس من قرارات ومصـادرات آخرى ستنالهم اذا ما بقي ابن سعدان في منصبه، لذلك فليس من المستبعد أن يسعوا للنيل منه عند الأمير صمصام الدولة للحفاظ على أموالهم ومصالحهم.

الرابع: انّ بعض المتنفذين وعلى رأســهم الكاتب أبو القاســم عبد العزيز بن يوســف وكان من أشـد خصـوم الوزير ابن سـعدان لعداوة بينهما قد وجدوا في ترشـيح ابن سعدان لوالده أبي نصر لمنصب كاتب والدة الأمير صمصام الدولة بعد وفاة كاتبها علي بن احمد العماني رغبة جدية من جانب ابن ســـعدان في الاستحواذ على جميع امور الأمير صـمصـام الدولة وأمواله وجعله كانه دمية

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص67.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص448.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص 54.

في يديه[1]، لذلك سعوا وبالحاح عند الأمير صمصام الدولة لألغاء ترشيح والد الوزير ابن سعدان وتعيين كاتب اخر بدلاً عنه هو أبو الحسن ابن برمويه الذي كانت له علاقة وثيقة بالكاتب عند العزيز بن يوسف بذريعة وجود اتفاق مسبق بين الوزير ابن سعدان ووالدة الأمير صمصام الدولة ينص على الحجر على صمصام الدولة في اثناء مرضه[2]، ولم يكن امام الأمير صمصام الدولةغير رفض ترشيح والد الوزير ابن سعدان وتعيين الكاتب أبي الحسن بن برمويه مما يشير الى تراجع مكانه ومنزلة ابن سعدان عند الأمير صمصام الدولة[3].

ومهما يكن من أمر حبس الوزير ابن سعدان وعزله من الوزارة ومن ثم قتله وهو في سجنه، فانه خلال مدة استيزاره القليلة التي تجاوزت السنة بقليل قد أعاد ولو نسبياً الاستقرار الى بغداد وحجم بعض الحركات العسكرية الخطيرة التي هددت إمارة بغداد مثل حركة باد الكردي، فضلاً عما أظهره من قابليات فذّة في مجال الإدارة والحكم وفي التخطيط العسكري، وليس مبالغة إذا قلنا انه يعدّ واحداً من خيرة الوزراء البويهيين على الأطلاق.

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص65؛ الجنابي، وزراء العراق في فترة التسلط البويهي، ص463.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص65.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص65.

2- وزارة عبد العزيز بن يوســـف[1] وأحمد بن محمد بن برمويه[2] (استيزار مشترك)

---

[1] شيرازي الأصل، يلقب بالجكار، ويكنى بأبي القاسم وهو من الكتّاب الشعراء أتصل بالأمير عضــد الدولة منذ وقت مبكر وتقلد ديوان الرســائل وصـــار من خواص ندمائه، ومع أنه لم يستوزر في عهد الأمير عضد الدولة إلا أنه يعدّ في عداد وزرائه.
للمزيد يراجع عنه:
التنوخي، تشـوار المحاضـرة وأخبار المذاكرة، ج4، ص89 و ج5، ص85؛ الثعالبي، يتيمة الـدهر، ج2، ص313-325؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص57؛ ابن خلكـان، وفيـات الاعيـان، ج4، ص406؛ الصـــفدي، الوافي بـالوفيـات، ج18، ص349؛ ابي المعـالي الجاجرمي، المؤيد بن محمد(المتوفي في القرن الســـابع الهجري/ الثالث عشـــر الميلادي)، نكت الوزراء، دراســـة وتحقيق الاســـتاذة نبيلة عبد المنعم داود، مركز أحياء التراث العلمي العربي، بغداد 1404هـــ/1984م، ص160؛ امين، احمد، ظهر الاسلام، ج1، ص236-237؛ الزهيري، الادب في ظـل بني بويـه، ص138؛ الزركلي، الاعلام، ج4، ص29؛ الجنابي، وزراء العراق في فترة التسلط البويهي، ص462-463.

[2] يكنى بأبي الحسن، أحد الكتاب اشتراه الأمير عضد الدولة من البلوص، (والبلوص جيل من الاكراد، أســـتوطنوا في المناطق الواقعة بين فارس وكرمان وتحديداً المناطق التي تقع على جبال القفص، وكانوا مقاتلين اشداء وأولي بأس شديد، ويقال انهم أصبر خلق الله على الجوع والعطش، قتل منهم الأمير عضـــد الدولة عدد كثيراً. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص492وج4، ص381)، عندما وقع في اســرهم؛ اســلم واظهر امانة، تقلد كتابة والدة الأمير صمصام الدولة.
للمزيد يراجع عنه:
أبو حيان التوحيدي، الأمتاع والمؤانســـة، ج1، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت، ص43-44 .

كلف الأمير صـــمصـــام الدولة بعد عزل ابن ســعدان من الوزارة الكاتب عبد العزيز بن يوسف الجكار للنظر في الأمور والأعمال في بغداد بمقام الوزراء[1]، وقد استمر الكاتب عبد العزيز بن يوسف ينظر في الأمور في بغداد كما يفهم من رواية أبي شجاع الروذراوري طيلة المدة المتبقية من سنة 374هـــ/984م[2]، وفي سنة 375هـ/985م شورك بينه وبين الكاتب أبي الحسن بن أحمد بن محمد بن برمويه في الوزارة وتنفيذ الأمور وقد خلع عليهما الأمير صمصام الدولة خلع الوزارة[3].

ومع أن نظام الاستيزار المشترك قد تم العمل به خلال عهد الأميرعضد الدولة في العراق بســبب اتســاع رقعة المناطق الخاضــعة لحكمه مما يتطلب متابعة حثيثة وســريعة لضــبط الأمور فيها والحفاظ على مصــالح الرعية، فان العودة مجدداً لهذا النظام في هذا الوقت بعينه ليس له ما يسوغه من الناحيتين السياسية والإدارية بسبب محدودية المناطق الخاضـــعة لإمارة بغداد من جهة ولعدم وجود ما يدعو لجلوس شخصين في بغداد في دست واحد للنظر في الأمور والأعمال لأن ذلك حتماً سيؤدي الى أرباك عمل المؤسسات الإدارية من جهة اخرى.

وعلى أية حال، فان لجوءالأمير صمصام الدولة الى نظام الاستيزار المشترك لم يكن برغبة منه انما تم بمشـــورة والحاح من والدته التي كما تشـــير الروايات انها ســـعت وبقوة الى اشـــراك كاتبها أبي الحســـن بن برمويه مع الكاتب عبد العزيز بن

(1) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص64.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص64.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص64.

يوسف في الوزارة ظناً منها أن علاقتهما الحميمة ستسهم الى حدٍ كبير في استقرار الأوضاع في الإمارة[1].

ومما يجدر ذكره في هذا المجال، أن الكاتب عبد العزيز بن يوسف قد توسط عند الأمير صمصام الدولة لتعيين صديقه وجاره أبي الحسن بن برمويه في منصب كاتب والدته بدلاً من أبي نصر والد الوزير ابن سعدان[2]، اذ لم يكن ابن برمويه معروفاً بين الكتّاب آنذاك ولم يكن له باع او دراية في صناعة الكتابة وأن اختياره لهذا المنصب لم يتم على اساس الكتابة والدراية أنما بغضاً بالوزير ابن سعدان كي لايستحوذ من خلال ترشيحه لوالده على أمور الأمير صمصام الدولة من جهة ولأن ابن برمويه قد سبق له أن خدم عند حرم البيت البويهي من جهة أخرى[3].

وعلى ما يبدو، فان حسابات السيدة والدة الأمير صمصام الدولة لم تكن دقيقة، فالعلاقة الحميمة التي كانت تجمع بين الكاتبين قد تأثرت بعد تكليف الكاتب عبد العزيز بن يوسف في النظر في الأمور بعد عزل الوزير أبن سعدان[4]، اذ أخذ عليه صديقه وجاره ابن برمويه تجاهله فيما يتعلق بمسألة الانابة في الوزارة وانابة بعض الشخصيات الاخرى اذ كان يرى أن الأمور ستكون مفوضة اليه نظراً لمتانة علاقتهما، وفي الوقت نفسه فان عبد العزيز بن يوسف قد أخذ على ابن برمويه انقطاعه المفاجئ عن زيارته في داره وعدم حضوره مجلسه وشروعه مع السيدة والدة صمصام الدولة في طلب الوزارة لنفسه[5].

---

(1) كان الكاتبان عبد العزيز بن يوسف وأبو الحسن بن برمويه يتجاوران في منازلهما ويتزاوران في مجالسهما وهما كما يقول أبو شجاع الروذراوري " عاكفان إما على معاشرة وإما على مشاورة ". ينظر: ذيل تجارب الأمم، ج6، ص65.

(2) ابو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص65.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص65.

(4) المصدر نفسه، ج6، ص64.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص65.

وحقيقة الأمر، إن تدخل الحريم البويهي في شـؤون الحكم والإدارة يعدّ سـابقة جديدة وخطيرة في الوقت نفسـه، اذ لم تشـر الروايات التاريخية الى أي تدخل من جانب النسـوة البويهيات أبان عهود الأمراء البويهيين الكبار لا في السـياسـة ولا في شؤون الإدارة.

وعلى أية حال، فان تدخل الحريم البويهي في شـؤون الحكم والإدارة يعدّ من المآخذ الكبيرة التي سجلت على السياسة البويهية في هذا الدور، ولعل السؤال الذي يتبادرالى الذهن لماذا هذا التدخل؟ وما تداعياته وابعاده الانية والمسـتقبلية على السياسة البويهية في العراق تحديداً ؟

والحقيقة، أن الأجابة على هذا التساؤل تتطلب متابعة دقيقة للروايات بدءً من وفاة الأمير عضد الدولة، لأن ذلك يعدّ مدخلاً أساساً لكشف هذه التدخلات من جهة، ولمعرفة دوافعها وأبعادها والشـخصـيات التي تقف خلفها من جهة اخرى، واول هذه التدخلات كما يستشف من الروايات محاولة السيدة والدة الأمير أبي الحسين احمد تاج الدولة التدخل عند قادة الديلم لحثهم على اطلاق سراح أبنها الأمير أبي الحسين تاج الدولة من حبس أخيه الأمير صمصام الدولة[1].

مع ان الأمير صمصام الدولة قد تدارك الأمر بسرعة وأفرج عن أخيه الأمير تاج الدولة[2]، الا أن ذلك قد شكل سابقة لم تشهدها طوال عهود الأمراء البويهيين في العراق.

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص51.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص51.

اما التدخل الآخر الذي يستدعي وقفه فهو تدخل السيدة والدة الأمير صمصام الدولة في شؤون الحكم والإدارة، فهذه السيدة كانت تتصرف وكأنها وصية على أبنها الأمير صمصام الدولة مع أنه كان راشداً، والأعظم من ذلك كله، أنها سعت مع كاتبها وبعض أتباعها الى الحجر عليه كي تنفرد بالسلطة[1]، ولولا معارضة بعض الشخصيات في الإمارة ونقل هذا الأمر الى الأمير صمصام الدولة لتمكنت من تحقيق ماربها[2]، لكنها مع ذلك ظلت تمسك بزمام الأمور وتتدخل في التعيينات وتفرض رايها في مسائل سياسية وإدارية منوطة حصراً بسلطات أمير الأمراء، ومما يؤكد ذلك، اصرارها على استحداث الوزارة المشتركة واستيزار كاتبها أبي الحسن بن برمويه وأجبار الوزير الأصيل عبد العزيز بن يوسف الجكار على الجلوس معه في دست واحد[3].

ولعل سبب تدخل الحريم البويهي في شؤون الحكم انما يرجع في الأصل الى ضعف الأمير البويهي بسبب عامليّ السن والتجربة أولاً والى رغبة بعض الشخصيات المتنفذة في الإمارة باشراك الحريم للحصول على مكاسب سياسية ثانياً.

ومما لا ريب فيه، إن تدخل الحريم البويهي في مسائل تعدّ من أختصاصات ومهام الأمير قد أربك الوضع السياسي القلق في الإمارة وفتح الباب على مصراعيه لأطراف اخرى ترى أنها تضررت من هذا التدخل مما جعلها تسعى وبقوة الى اخراج الأمر من الأمير صمصام الدولة الى أخيه الأمير شرف الدولة[4].

اما تداعيات تدخل الحريم البويهي على المستقبل السياسي للإمارة البويهية في العراق، فقد أوجزه المؤرخ أبو شجاع الروذراوري بقوله " وصار الأمر سخيفاً بهذا

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص65.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص65.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص65.

(4) المصدر نفسه، ج6، ص66.

الرأي الضعيف، والدولة إذا كفلها النساء فسدت أحوالها، ووهنت أسبابها وبدأ اختلالها وولى إقبالها والأمر اذا ملكته انتفضـــــت قواه وانهدم بناه ولم تحمد عقباه والرأي إذ شـاركن فيه قل سـداده وضـل رشـاده وعند ذلك يكون الفسـاد الى الأمور أسـرع من السيل الى الحدور "[1].

ومهما يكن من أمر، فان الوزارة المشـتركة سـرعان ما دب فيها الخلاف وذلك لعدم وجود رغبة عند الوزيرين في التعاون بينهما، اذ سرعان ما سادت الــفردية على تصرفاتهما وضاق النـــاس ذرعـــاً من قراراتهما ولاسيّما الوزير ابن برمويه الذي أصر على الانفراد بالقرارات بفضل دعم السيدة والدة الأمير صمصام الدولة[2].

ولاشك في أن أكثر الخاسرين من فشل هذه الوزارة هو الأمير صمصام الدولة، فقد شـــرع مناوئه في العمل على نقل الســـلطة منه عنوةً الى أخيه الأمير شـــرف الدولة[3]، فالوزير عبد العزيز بن يوسف لما رأى انحياز السيدة والدة الأمير صمصام الدولة الى غريمه الوزير ابن برمويه بدأ يبحث عن حليف قوي يســـتطيع أن يعيد له الأعتبار، وقد أيقن ان ذلك لايتحقق والأمير صـمصـام الدولة على رأس السـلطة في بغداد، وقد وجد ضالته بالقائد أسفار بن كردويه، وهو من كبار قادة الديلم في العراق،

---

(1) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص65. (ومع أننا أوردنا رأي هذ المؤرخ للاستشـهاد به على الدور السلبي الذي لعبته النسوة البويهيات في هذا الدور، فان الموضوعية تقتضي التنويه بان هذا الرأي فيه كثير من التجني على النسـاء، وكان الأولى بهذا المؤرخ ان لا يعممه وأن يقصـره على بعض الحريم البويهي، فكتب التواريخ تزخر باسـماء فذة لعدد غير قليل من النسـوة اللواتي أقمّن صـروح دول عظيمة وقف أمامها التاريخ بالاطراء والثناء والأعجاب).

(2) المصدر نفسه، ج6، ص65.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص66.

وكان هو الأخر يسعى الى نقل السلطة من الأمير صمصام الدولة الى أخيه الأمير شرف الدولة بسبب تفضيل الأمير صمصام الدولة للقائد زيار بن شهراكويه[1].

ومما يبدو، فان المصـــالح قد وحدت جهديّ الوزير عبد العزيز بن يوســـف والقائد اســـفار بن كردويه، اذ كشـــف كل منهما للاخر عن نيته في تنحيه الأمير صـمصـام الدولة والمناداة بالأمير شـرف الدولة أميراً للأمراء في بغداد، وبهدف زرع الثقة فيما بينهما، فقد أطلع الوزير عبد العزيز بن يوســف بحكم مركزه الســياســي والإداري الرفيع القائد اسفار على أسرار علاقة الأمير صـمصـام الدولة بالقائد زيار بن شـهراكويه[2]، ثم شرع بعد ذلك الحليفان في وضـع خطة لتنحية صـمصـام الدولة من منصـب إمرة الأمراء في بغداد، وقد روعيّ فيها عنصـرا الزمن والمباغتة، ففيما يتعلق بالزمن، فان الخطة المقترحة أخذت بالحسبان مرض الأمير صـمصـام الدولة وعدم قدرته في هذا الظرف تحديداً على تجميع العساكر المؤيدة له للتصدي للعساكر المتمردة أو في الأقل الاتصـال بالعسـاكر المتمردة لحثها على وقف التمرد، لأن ذلك من شـأنه أن يسـرع في نجاح الخطة اذا ما طبق بالشـكل الذي رسـمت فيه، أما ما يتعلق بعنصـــر المباغتة،فان الخطة المقترحة كانت تقضـــي محاصــرة بغداد وعزل العساكر المؤيدة للامير صمصام الدولة أو في الأقل تحييدها كي يسهل عزل الأمير صمصام الدولة، ومن ثم تنحيته[3].

كانت الخطة الموضـوعة كما يسـتشـف من رواية أبي شـجاع الروذ راوري تتضـــمن محورين، الاول: عســكري ويتلخص في أعلان القائد أســفار بن كردويه وبعض قادة الديلم التمرد ضـد سلطة الأمير صـمصـام الدولة، ثم تقوم عساكرهم بعد ذلك بالهجوم على بغداد وأجبار الأمير صمصام الدولة على التنحي من منصب إمرة

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص66.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص66.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص66.

الأمراء في بغداد، ثم ينادى بالأمير شـــرف الدولة أميراً للأمراء في بغداد على أن يكون أخوه الصغير (غير الراشد) الأمير أبو نصر بهاء الدولة خليفةً له في بغداد[1].

أما المحور الآخر في الخطة، فهو سياسي، وقد أوكل تنفيذه كما يستشف من الرواية ذاتها الى الوزير عبد العزيز بن يوســـف ويتلخص بقيام هذا الوزير باقناع الأمير صـمصـام الدولة بتشكيل وفد من كبار الشـخصـيات السياسـية والإدراية في الإمارة لمقابلة القائد أسفار بن كردويــه على أن يكون هو واالـوزير الآخر ابن برمويه من ضـمنه، وكانت المهمة المحددة لهذا الوفد نقل رسالة من الأمير صـمصـام الدولة لأســـفار يحثه فيها على وقف التمرد والعدول عن فكرة تنحيته من منصــــب إمرة الأمراء[2]، بيد ان الهدف الحقيقي من تشــكيل هذا الوفد هو لأعتقال الشــخصـــيات المؤيدة للامير صـــمصـــام الدولة أو التي تعارض التمرد، على أن يشــمل الأعتقال الوزير عبد العزيز بن يوسف للتمويه[3].

ســـارت الخطة كما خطط لها فعلاً، فقد أعلن القائد أســـفار وبعض القادة الديالمة التمرد، ثم جاء الوفد برئاســـة الوزير عبد العزيز بن يوســـف لمقابلته، لكنه أمتنع عن لقائهم وأمر باعتقالهم جميعاً، ثم أفرج بعد ذلك عن الوزير عبد العزيز طبقاً لبنود الخطة الموضوعة[4]، ولما وصل خبر اعتقال الوفد ونية قادة التمرد في الهجوم على بغداد الى الأمير صـمصـام الدولة وكان قد شفيّ في حينها من المرض، أجتمع مع غلمان داره ليقرر الخطة الواجب القيام بها لوقف هذا التمرد، فكتب الى أحد قادة

---

(1) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص66.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص66.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص66.

(4) المصدر نفسه، ج6، ص66.

التمرد وهو فولاذ بن مناذر يستصرخه فيها على وقف دعمه للتمرد وباذلاً له الوعود الكثيرة[1].

ولقد ذكرنا فيما تقدم، أن من بين أهم الجوانب التي روُعيت في اعداد خطة التمرد هو استغلال مرض الأمير صمصام الدولة إذ أن ذلك سيعيقه عن الحركة والأتصال بقادة العساكر، والجانب الآخر هو الاستيلاء على بغداد تحسباً لاي مفاجأة، اما مرضه فقد شفي منه (الأمير صمصام الدولة) بشكل سريع وتحرك بسرعة وأتصل ببعض قادة التمرد[2]، واما ما يتعلق بالجانب الاخر، فان الخطة الموضوعة حددت موعد الهجوم على بغداد في المساء[3]، غير ان القائد أسفار أعتقد أن الأمور تقررت له وأن أمر الأمير صمصام الدولة قد أنتهى، لذلك قرر تأجيل الهجوم الى صبيحة اليوم التالي[4]، غير انه لم يدر بخلده أن تأجيل الهجوم لسويعات قليلة سيبدد كل جهوده وآماله وطموحه، فقد تمكن الأمير صمصام الدولة في هذه السويعات من تحييد بعض قادة التمرد واستمالة أحدهم الى جانبه وهو القائد فولاذ بن ماناذر الذي قرر الأنسحاب مع القوات المعسكرة معه والأنضمام الى العساكر المؤيدة للامير صمصام الدولة[5]، مما جعل وضع القائد أسفار والوزير عبد العزيز بن يوسف حرجاً، وقد أيقنا أن هزيمتهما باتت شبه مؤكدة ولاسيّما أن الأخبار بدأت تصل اليهما عن هزيمة طلائع قواتهما أمام عسكر القائد فولاذ[6]، فقررا

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص66.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص66.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص66.

(4) المصدر نفسه، ج6، ص66.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص67.

(6) المصدر نفسه، ج6، ص67.

الهروب الى الأحواز [1]، وقد ظلا مقيمين فيها حوالي السنة، ولما أستولى الأمير شرف الدولة عليها سنة 375هـ/985م أمر بالقاء القبض عليهما[2]، وأرسلا مغلولين الى أحدى القلاع[3]، وقد ظل الوزير عبد العزيز بن يوسف محبوساً في القلعة الى سنة 379هـ/989م اذ افرج عنه في هذه السنة قبل أن يشرف على الهلاك[4]، وعاد الى بغداد سنة 380هـ/990م ثم استوزر بعد ذلك للامير بهاء الدولة سنة 381هـ/991م [5]، وعزل بعد حوالي شهرين ونصف[6]، وتوفي سنة 388هـ/998م [7].

3- وزارة حمد بن محمد[8]

مثلما لم يكن للأمير صمصام الدولة رأي في استحداث الوزارة المشتركة واستيزار ابن برمويه الى جانب الوزير عبد العزيز بن يوسف الجگار، كذلك لم يكن هو صاحب القرار في الغاء هذه الوزارة وعزل الوزيرين، فقد أنفرط عقد هذه الوزارة بذاته، فالوزير عبد العزيز بن يوسف بعد فشل التمرد هرب الى الأحواز، وأما الوزير

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص68.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص68.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص68.

(4) المصدر نفسه، ج6، ص105.

(5) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص123؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص155.

(6) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص123.

(7) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص57.

(8) يكنى بأبي الريان، من خواص الأمير عضد الدولة وأحد كتابه، تولى الأشراف على ديوان الانشاء، لم نجد له ترجمة في المؤلفات التراجمية أو التاريخية عدا بعض الأشارات التي ذكرها أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، الصفحات 20، 67، 69، 73.

الآخر ابن برمويه فقد أعتقل مع الوفد الذي أرسـله الأمير صـمصـام الدولة لمقابلة القائد أسـفار لحثه على وقف التمرد، على أن ضـمه للوفد ومن ثم اعتقاله كان بتخطيط وتدبير من غريمه الوزير عبد العزيز بن يوسف[1]. وبعد فشل تمرد اسفار عبد العزيز بن يوسف، أسند الأمير صـمصـام الدولة الوزارة برسمها الصـريح الى شخصية من الحاشية لها خبرة إدارية وسياسية، وقد سبق لها تدبير الأمور والأعمال بمقام الوزارة في بغداد في عهد الأمير عضد الدولة من غير تسمية بالوزارة، وهو أبو الريان حمد بن محمد[2].

وعلى ما يبدو، فان أختيار أبي الريان لمنصب الوزارة هو لأعادة الهيبة والاعتبار لمؤسسة الوزارة، الا أن أبا الريان على الرغم من خبرته الإدارية ودهائه السياسي لم يستطع ايقاف التداعي الخطير والسريع في هذه المؤسسة، ويمكن تشخيص أهم اسباب ذلك بما ياتي:-

أ. عدم قدرته على وقف تدخل السيدة والدة الأمير صمصام الدولة في اعمال الوزارة، فهذه السيدة كانت تتدخل تدخلاً سافراً في جميع أمور الوزارة من خلال كاتبها أبي الحسن علي بن طاهر وابن عمه أبي عبد الله اللذين كانا يتصـرفان وكأنهما هم المعنيان بتدبير الأمور والأعمال لا الوزير أبو الريان[3].

ب. عدم اتخاذه موقفاً حازماً تجاه بعض الشخصـيات المتنفذة في الإمارة أمثال أبي بكر بن شـاهويه الذي كان كما يقول أبو شـجاع الروذراوري " يجري بالحضـرة

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص66.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص67.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص73.

مجرى الوزراء في حاله والاصـــغاء من الملوك راجع الى اقواله واكابر الناس يخشونه مجتملين لكبره منقادين لأمره " [1].

ج. وفضلاً عن هذه التدخلات الخطيرة، فان الإمارة في بغداد خلال أيام وزارته كانت تعيش اجواء يسودها التوتر والترقب والحذر بسبب ورود الأخبار عن نية الأمير شـرف الدولة المسـير من فارس الى العراق عبر الأحواز بقصـد تخليص أخيه الأمير أبي نصر بهاء الدولة المعتقل عند الأمير صمصام الدولة بعد فشل تمرد أسفار عبد العزيز بن يوسف[2]، غير أن الهدف الحقيقي من المسير هو انتزاع منصـب إمرة الأمراء من الأمير صـمصـام الدولة بالقوة وتوحيد إمارتي فارس وبغداد، وهو ما أدركه الأميران صـمصـام الدولة وأبو الحسين أحمد تاج الدولة، فحاولا بكل السبل المتاحة أمامهما ايقاف هذا المسير، لكن الأمور كانت تجري على النقيض من توجهاتهما وهو ما انعكس أيضاً على الأوضاع في بغداد، مع ذلك فان أنجح الحلول المطروحة من الأمير صمصام الدولة أو والدته أو الوزير أبي الريان لتفادي دخول الأمير شرف الدولة الى بغداد بالقوة وانتزاع منصب إمرة الأمراء لا تخرج عن ضرورة مكاتبته وبذل الطاعة والأذعان له والتظاهر بشعار النيابة عنه في حكم إمارة بغداد[3]، وقد اقترح الوزير أبو الريان أرسـال أحدى الشخصيات بسفارة الى الأمير شرف الدولة بهدف استطلاع الوضع عن كثب وامكانية عقد صلح معه في ضوء المقترحات الآنفة، وقد أختار لهذه المهمة أبا عبد الله محمد بن علي بن خلف[4]، ولما وصل هذا الرسول الى الأحواز وجد أن

---

(1) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص69؛ ينظر كذلك: ابن الأثير، الكامل، ج7، ص126.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص72؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص126.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص74؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص128.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص72.

الأمور فيها تمهدت تماماً الى الأمير شـرف الدولة[1]، وقد أرسـل كتابا بذلك الى الوزير أبي الريان[2]، ثم أجتمع بعد ذلك بالأمير شـــرف الدولة وعرض عليه الصــلح، فاســتجاب الأمير شـرف الدولة لهذا العرض وكادت الأمور تنتهي عند هذا الحدّ لولا أجهاض هذا الصلح من قبل أبي الحسن علي بن أبي طاهر كاتب الســيدة والدة الأمير صــمصــام الدولة وابن عمه، اذ عمدا الى اتهام الوزير أبي الريان بالاتفاق سراً مع الأمير شرف الدولة من خلال رسوله محمد بن علي بن خلف على خلع الأمير صـمصـام الدولة[3]، وقد نجحا في الايقاع به عند الأمير صــمصــام الدولة الذي لم يتردد في عزله من منصــب الوزارة دون التحقق في الأمر، ومن ثم القبض عليه وعلى اصــحابه ومصــادرته أموالهم[4]، وكانت مدة وزارته حواليّ سبعة اشهر[5].

الاوضاع في بغداد بعد عزل الوزير أبي الريان

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص72.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص72.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص73.

(4) المصدر نفسه، ج6، ص73.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص73.

كلف الأمير صمصام الدولة بعد عزل الوزير أبي الريان كلاً من أبي الحسن علي بن أبي طاهر وابن عمه أبي عبد الله بتدبير الأمور والأعمال في بغداد بمقام الوزراء من غير تسمية[1].

وقد عكس هذ القرار حالة التخبط السياسي والإداري في الإمارة، فالأختيار كما يبدو كان آنياً ولم يدرس بتمعن، فضلاً عن أنه لم يستوعب الظروف السياسية والعسكرية السائدة في الإمارة والمناطق المحيطة بها، وقد تم وفقاً لأرادة السيدة الوالدة في أن يتبوأ المناصب شخصيات من خواصها.

ومما يبدو فان اختيارهما لتدبير الأمور والأعمال في هذا الظرف العصيب الذي كانت تمر به الإمارة في بغداد لم يكن صائباً، فالموقف كان يتطلب اختيار شخصية قوية لها القدرة على التحرك سريعاً على مختلف الصعد لتطويق الأزمات السياسية والعسكرية الناشئة من جراء السياسة المتخبطة للاميرصمصام الدولة ووالدته، على أن تعطى مزيداً من الصلاحيات السياسية والعسكرية والإدارية، غير أن الاوضاع العامة لم تكن تسمح للأمير صمصام الدولة باتخاذ قرارات حاسمة وجريئة تصحح مسار الأوضاع .

وعلى أية حال، فان وجود هذين الرجلين على رأس الوزارة في بغداد لم يغير من الأوضاع شيئاً، فالأمير شرف الدولة لما وردت الاخبار اليه بالقبض على الوزير أبي الريان، أرسل على عجل أحد خواص اتباعه وهو أبو نصر خواشاذه مع أبي عبد الله محمد بن علي بن خلف مبعوث الوزير أبي الريان لاستطلاع الاوضاع وتقرير الصلح ولاسيّما أن الأمير صمصام الدولة ووالدته قد جددا له عرضهما بالطاعة والنيابة عنه في حكم إمارة بغداد[2]، وقد وجد أبو نصر استجابة كبيرة واستعداداً من

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص73.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص74؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص128.

الأمير صمصام الدولة للموافقة على جميع بنود تقرير الصلح المعدة اصلاً من قبل الأمير شرف الدولة باستثناء البند الذي يدعوه فيه الى ارسال الأمير أبي نصر بهاء الدولة الى الأمير شرف الدولة، لانه يرى أن من الضروري ابقاءه لديه حتى يتبين الصلح تماماً[1].

ومما يبدو، فان تأجيل اخراج الأمير أبي نصر بهاء الدولة من بغداد لم يكن عقبة تحول دون المضي في إتمام تقرير الصلح، فالسفير أبو نصر خواشاذه يرى أن الأمير صمصام الدولة يدرك أهمية هذه المسألة عند الأمير شرف الدولة وأن المساس به يعني الغاء جميع فرص الصلح بينهما، لذلك وافق على أرجاء هذا الموضوع لحين استتباب الصلح من أجل طمأنة الأمير صمصام الدولة.

تضمن تقرير الصلح ثلاثة اقسام، **الاول:** عام ويتعلق بضرورة تكاتف وتعاضد الأميرين شرف الدولة وصمصام الدولة ازاء الاخطار المحدقة بامارتيهما، وان يساعد كل منهما الاخر اذا ماظهر عدو مشترك لهما[2] **الثاني:** يتعلق بالأمير شرف الدولة وقد تضمن بنوداً كثيرة تلزم الأمير صمصام الدولة بمراعاة السن والتقديم والالتزام بالطاعة واقامة الخطبة لأخيه الأمير شرف الدولة على جميع منابر بغداد وسائر المناطق التابعة لها[3].

الثالث: يتعلق بالأمير صمصام الدولة، وقد تضمن بعض البنود التي تلزم الأمير شرف الدولة بعدم مهاجمة إمارة بغداد وسائر المناطق التابعة لها[4].

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص76.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص76.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص76.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص76.

ان قراءة موضوعية لبنود الصلح يكشف عن زعزعة وضع الإمارة في بغداد في ظل التداعيات السياسية والعسكرية الخطيرة بسبب افتقار القائمين عليها الى رؤية سياسية تحدد اطار العلاقة مع الامارات البويهية الاخرى من جهة والى غياب الشخصيات الإدارية والسياسية التي يعول عليها في انقاذ هذه الإمارة بسبب سياسة الابعاد القسري التي نهجتها السيدة والدة الأمير صمصام الدولة من جهة اخرى مما جعل وضع الإمارة يزداد سوءاً الأمر الذي استغله الأمير شرف الدولة من خلال تبنيه لسياسة الضغط العسكري المتواصل لأجبار الأمير صمصام الدولة على التنازل عن حكم إمارة بغداد ولو من الناحية الأسمية.

ومع كل الجهود التي بذلت لاتمام تقرير الصلح بين الأميرين الا ان ذلك ظل مجرد اتفاق، ولم تتخذ خطوات عملية لتطبيقه على الواقع، ولعل الغريب في هذا الأمر ان تعطيل هذا الصلح لم يكن من جهة الأمير صمصام الدولة على الرغم من تنازله عن كثير من سلطاته الأعتبارية انما من جهة الأمير شرف الدولة، اذ استجدت ثمة امور جعلته يغير موقفه من مسألة استمرار أخيه الأمير صمصام الدولة في حكم إمارة بغداد، فمن هذه المستجدات:-

أ. معارضة بعض خواص أصحابه ولاسيّما أبي الحسن محمد بن عمر العلوي الكوفي[1]، لان ذلك يعني بقاءه في المنفى بعيداً عن وطنه بغداد حيث اهله وامواله[2]، لذلك سعى خلال خلواته مع الأمير شرف الدولة الى ثنيهِ عن هذا الصلح والمضي في الخطة العسكرية المعدة لأحتلال إمارة بغداد وسائر المناطق

---

(1) كان قد قبض عليه الأمير عضد الدولة سنة 369هـ/979م بالبطيحة بعد ورود الأخبار اليه عن مراسلات بينه وبين عمران بن شاهين خلال الحملة التي قادها الوزير المطهر ابن عبد الله ثم صادر املاكه ونفاه الى بلاد فارس. ينظر، مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص451.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص73.

التابعة لها[1]، ويبدو أن أبا الحسن العلوي قد أستغل سفر أبي نصر خواشاذه وأبي القاسم العلاء بن الحسن وهما من خواص الأمير شرف الدولة، لكنهما كانا يعارضان أي توجه عسكري لاحتلال إمارة بغداد[2]، وبالفعل فقد نجح ابو الحسن العلوي في اقناع الأمير شرف الدولة برفض هذا الصلح[3]، ولم تفلح جهود أبي نصر خواشاذه بعد رجوعه الى الأحواز في تغيير موقف الأمير شرف الدولة[4].

ب. تأييد جلّ الحكام والمتصرفين والعمال في المناطق التابعة لإمارة بغداد له وخروجهم عن سلطة أخيه الأمير صمصام الدولة[5].

ج. أنحياز معظم الجند الديلم والأتراك له وخروجهم عن سلطة الأمير صمصام الدولة، فكانوا يأتون الى حضرته كما يذكر أبو شجاع الروذراوري فوجاً بعد فوج وفريقاً إثر آخر لاظهار دعمهم له[6].

فضلاً عن هذا هناك رغبة حقيقية عند الأمير شرف الدولة في الأستئثار بالسلطة في امارتي فارس وبغداد ولاسيّما أنه كان يشعر بالحيف والغبن من جراء ابعاده عن منصب إمرة الأمراء في بغداد بعد وفاة والده الأمير عضد الدولة على الرغم من انه اكبر أخوته ويحق له من الناحية السياسية حكم الإمارة في بغداد تبعاً للتقاليد العائلية البويهية المتوارثة، وهذه جعلت من غير الممكن المضي قدماً في اتمام تقرير الصلح الذي أبرمه نيابة عنه أبو نصر خواشاذه، فبدأ يعدّ العدة للأستيلاء

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص77.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص77؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص128.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص77؛ ابن الأثير ، الكامل، ج7، ص128.

(4) ابو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص77.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص77.

(6) المصدر نفسه، ج6، ص78.

على إمارة بغداد، فقرر الخروج الى واسط بعد أن تقررت له الأمور فيها[1]، ثم أرسل أحد خواصه وهو قراتكين الجهشياري الى دير العاقول[2].

ويبدو أن الأمير شرف الدولة قد أختار الوقت المناسب لتحقيق هدفه السياسي والعسكري بتوحيد امارتي فارس وبغداد، فالأوضاع العامة في بغداد كانت مواتية جداً لعمل عسكري، فقد أضطرب أمر الجند الديالمة والأتراك بسبب العجز عن توفير الأموال لهم وثارت العامة وحلت الفتن وأطلق من كان في السجون[3]، فاختلت الأوضاع أختلالاً ينذر بزوال الإمارة[4]، ولقد أدرك الأمير صمصام الدولة صعوبة مواجهة هذه الأمور دون تقديم تنازلات اخرى للامير شرف الدولة، فقرر أطلاق سراح الأمير أبي نصر بهاء الدولة وأرساله على الفور الى حضرة شرف الدولة في محاولة لثنيهِ عن مواصلة تقدمه باتجاه بغداد[5]، غير أن تلك الخطوة لم تغيرمن المواقف شيئاً بل أنها قد جردتهُ من آخر ورقة ضغط قوية بيده، كان عليه التمسك بها أو المناورة بها قدر المستطاع لئلا يتمكن الأمير شرف الدولة من تحقيق هدفه، غير أن تسرعه وعدم قيامه باصلاح الأوضاع في امارته ولاسيّما مؤسسة الجيش جعل الأمور تقرر وبسرعة للامير شرف الدولة، وقد انتقد ابو شجاع الروذراوري تسرع الأمير صمصام الدولة في ارسال أبي نصر بهاء الدولة الى الأمير شرف الدولة بقوله " وزادت امور صمصام الدولة اختلالاً وتناقصت حالاً فحالاً " [6].

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص78.
(2) المصدر نفسه، ج6، ص78.
(3) المصدر نفسه، ج6، ص79.
(4) المصدر نفسه، ج6، ص79.
(5) المصدر نفسه، ج6، ص78-79.
(6) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص79.

لقد ادرك الأمير صمصام الدولة ولاسيّما بعد خطواته السابقة المثيرة، أن أمر الإمارة في بغداد قد خرج عن سـيطرته وأن الدفاع عنها في هذه الظروف غير مجدٍ ربما يستنزف مابقي معه من عساكر، وقد شاطره في ذلك والدته وبعض قادته أمثال زيار بن شـهراكويه وفولاذ بن مانـاذر[1]، فحاول البحث عن مخرج ينقذه من هذا المأزق، وبعد مناقشة للوضع العسكري العام والاحتمالات الواردة، أستقر الرأي على الأنسـحاب من بغداد، ومن ثم الأخذ بأحد الأقتراحين المقدمين من القائدين زيار وفولاذ[2]، فاما اقتراح زيار فكان يتلخص في الانسحاب من بغداد الى عكُبرا[3]ليعرف الأمير صمصام الدولة من معه ومن هو عليه، ثم بعد ذلك تتخذ الخطوة الثانية، فاما الهجوم على بغداد او الانسحاب الى الموصل لعقد حلف عسكري مع متصرفها ابي القاسـم سـعد الحاجب، ثم يترك أمر الهجوم على بغداد للظروف اذ أنه كان يراهن على حدوث خلاف بين الجند الديلم والأتراك بسبب التحاسد بينهما الأمر الذي يساعد كثيراً في أستعادة السلطة من الأمير شرف الدولة[4].

اما أقتراح فولاذ، فكان يتلخص بالانسـحاب من بغداد والمسـير الى قرمسـين للحصـول على اعمال بدر بن حسـنويه[5] ومن ثم مكاتبة الأمير فخر الدولة طبقاً

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص79؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص130.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص79.

(3) بضم الكاف، بليدة من نواحي دُجيل بينها وبين بغداد عشرة فراسخ، ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص142.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص79.

(5) يكنى بأبي نجم الكردي، ويلقب بـ (ناصر الدولة)، ورث عن والده حسنويه بن حسان حكم مناطق الدينور وهمذان، توفي سنة 405هـ/1014م. يراجع عنه: ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص309.

للعهد الذي بينه وبين الأمير صمصام الدولة وأستمداده بالعساكر، ومن ثم المسير على طريق أصفهان الى إمارة فارس للاستيلاء عليها تعويضاً عن إمارة بغداد[1].

ومع ان الرأي قد استقر على الأقتراح الاول[2]، وقد أعدت الخطط المناسبة لتطبيقه، الا أن الأمير صمصام الدولة فاجأ قادته وخواصه وحاشيته بخطوة اخرى مثيرة ايضاً، اذ قرر الذهاب الى الأمير شرف الدولة الموجود على مشارف بغداد على الرغم من معارضة جلّ قادته وخواصه وحاشيته[3]،لأنها بحسب رأيهم لم تأت على وفق اتفاق مسبق بينهما إنما على حساب الرحم الذي يجمع بينهما لأنهما أخوة[4]، وقد نقل المؤرخ ابو شجاع الروذراوري حواراً مهماً بين الأمير صمصام الدولة واحد قادته الذي حاول ثنيه عن هذه الخطوة من خلال تذكيره بمسألة وهي أن الملوك لا تراعي القربى أو صلة الرحم اذا ما يتعلق الأمر بالملك، لأن الملك عقيم والخطب عظيم[5]، غير أن الأمير صمصام الدولة استبد برأيه غير ناظر أو مكترث بتداعيات هذه الخطوة على مستقبل حكمه في إمارة بغداد، فقرر المضي للقاء الأمير شرف الدولة، ولما قرب من المعسكر الموجود فيه الأمير شرف الدولة تلقاه أبو نصر خواشاذه الذي رحب به وهنأه على هذه الخطوة[6]، ثم جيء به الى خيمة الأمير شرف الدولة، ولما رآى الأمير شرف الدولة قبل الارض ثلاث مرات بين يديه، وبعدها قبل يديه، ثم طلب منه الأمير شرف الدولة تغيير ثيابه وأمر له بخيمة ضربت بغير سرادق[7]،

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص79.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص79.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص80.

(4) المصدر نفسه، ج6، ص80.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص80.

(6) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص80.

(7) المصدر نفسه، ج6، ص80.

ولما جلس على الســادة ادرك خطأ قراره، وندم على فعلته[1]، غير ان الأمر قد خرج من يديه تماماً، وصــار بيد الأمير شــرف الدولة الذي أمر أحد قادته وهو أبو علي التميمي الذي كان معسكراً في دير العاقول بالمسير الى بغداد والسيطرة عليها ولاسيّما بعد خروج الأمير صــمصــام الدولة منها[2]، فدخل ابو علي بغداد ورتب الأمور فيها لحين مجيء الأمير شرف الدولة، ولما أستتبت الأوضـاع ولاسيّما بعد الفتنة الاخيرة بين الديلم والأتراك، دخل الأمير شرف الدولة بغداد منهياً حكم أخيه الأمير صمصام الدولة الذي اســتمر حوالي أربع ســنين، وقد ركب اليه الخليفة الطائع لله وهنأه بالسلامة، ثم شرع الأمير شرف الدولة بعد ذلك في المصالحة بين الديلم والأتراك وقد أخذ منهم المواثيق والعهود، وتصالحوا على يديه[3].

أما الأمير صــمصــام الدولة فقد حمل الى فارس واعتقل في قلعة فيها، ثم سـملت عيناه[4]، وبعد وفاة الأمير شـرف الدولة افرج عنه من قبل جماعة من الديلم، ثم التف حوله عدد من القادة وجمع كثير من الديلم، فاعاد جزءاً من سلطانه في إمارة فارس وظل في الحكم الى سنة 388هـــ/988م، حيث قتل على يد أبنيّ الأمير عز الدولة بختيار ثأراً لمقتل والدهم على يد أبيه الأمير عضد الدولة[5].

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص80.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص80؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص130.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص82؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص131.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص82؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص138؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص268.

(5) أبو شـــجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص188–189؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج5، ص57؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص192–193.

ثانياً: الوزارة في عهد الأمير شرف الدولة

لما أستقر الأمر للامير شرف الدولة في بغداد سنة 376هـ/986م، جلس جلوساً عاماً ودخل عليه الناس على طبقاتهم[1]، ثم بدأ يمارس سلطاته، فقد أمر برد جميع أملاك الشريفيين أبي الحسن محمد بن عمر وأبي احمد الموسوي[2]، واقر ابن معروف على قضاء القضاة ورفع أمر المصادرات وقطع أسبابها[3]، ثم سأل عن الوزير أبي الريان حمد بن محمد فوجده ميتاً مدفوناً بقيوده في دار الحاجب أبي

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص82.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص83.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص83.

الهيجاء عقبة بن عتاب وكان ســـلم اليه بعد القبض عليه، فأمر بقتله، ثم اخرج أبا الريان من مدفنه وسلمه الى أهلهِ(1).

إنـابة الكاتب سابوربن اردشير(2)

(1) المصدر نفسه، ج6، ص82.

(2) يكنى بأبي نصر الجوزي، ولد في شيراز سنة 336هـــ/947م وهو أحد الكتّاب الكبار الذين أجتمعت فيهم الكفاية والدراية، وزر للأمير شـــرف الدولة مرات كثيرة، وكان بابه محطاً للشعراء. للمزيد يراجع عنه:

التنوخي، تشـوار المحاضـرة، ج6، ص354؛ الثعالبي، يتيمة الدهر، ج1، ص129-131؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص200-201؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج2، ص354-356؛ الذهبي، ســـير اعلام النبلاء، ج17، ص385؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص275؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج15، ص45-46؛ امين، احمد، ظهر الاسلام، ج1، ص256-257؛ معروف، ناجي، اصالة الحضارة العربية، مطبعة التضامن، الطبعة الثانية، بغداد 1389هـــ/ 1969م، ص454؛ العسكري، السيد مرتضـى، معالم المدرسـتين، ج1، مؤسسة النعمان، بيروت 1411هــ/1990م، ص261-262؛ الابطحي، السيد محمد علي، تهذيب المقال في تنقيح كتب الرجال، ج1، مطبعة سـيد الشـهداء، قم1412هـــ/1991م، ص82؛ الجنابي، خلود مســافر نعمة، المجالس العلمية منذ القرن الاول وحتى القرن الرابع

كلف الأمير شرف الدولة الكاتب أبا نصر سابوربن اردشير النظر في الأمور والأعمال في بغداد الى حين مجيء الوزير الأصـيل أبي منصـور محمد بن الحسـن بن صالحان الذي كان يتولى أمر الوزارة في إمارة فارس[1].

وعلى ما يفهم من الروايات القليلة عن علاقة الكاتب ســـابور بن أردشـــير بالأمير شـرف الدولة، أن الأخير في تقدمه للاسـتيلاء على المناطق التابعة لإمارتي الأحواز وبغداد كان يصطحب معه الكاتب سابور لينظر في أمر هذه المناطق لحين وصـول الوزير الأصـيل أبي منصـور محمد بن الحسـن بن صـالحان، فقد ذكر أبو شجاع الروذراوري ان الأمير شرف الدولة لما استولى على الأحواز عوّل على الكاتب سـابور بن أردشـير في النظر في الاعمال ومراعاة الأمور فيها لحين وصـول الوزير أبي منصور بن صالحان[2].

ومما يبدو، فان المدة التي نظر فيها الكاتب ســـابور بن اردشـــير في بغداد كانت قصيرة، ولم تتجاوز الثلاثة أو الأربعة أشهر الأخيرة من سنة 376هـــ/986م [3]، وهذه المدّة قد شـــهدت نزاعاً خطيراً بين الديّلم والأتراك بســـبب رغبة الديّلم في الاســـتحواذ على جميع الأمور في الإمارة لأنهم أكثر عدداً وعدة[4]، بيد أن الأتراك رفضــوا ذلك، فجرت مواجهات شـديدة اسـتظهر فيها الديّلم في أول الأمر، غير ان أضـطراب خطوطهم وعدم وجود خطة عسـكرية محكمة وتماديهم في الاندفاع والتقدم جعل مؤخرتهم ضعيفة الأمر الذي أستغله الأتراك مما ادى الى قلب المواجهة لصالح

الهجري، اطروحة دكتوراه غير منشـــورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، 1424هـــــ/ 2003م، ص89-90.

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص84.

(2) ذيل تجارب الأمم، ج6،ص75.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص84.

(4) المصدر نفسه، ج6، ص81.

الأتراك ودارت الدائرة على الديلم ولم تمضِ الا ساعة واحدة حتى قتل من الديلم زهاء ثلاثة الاف رجل وهرب الباقون ونهبت دورهم وأموالهم[1].

كانت المهمة الرئيسة للكاتب سابوربن اردشير بعد تكليف بنيابه الوزارة، فضلاً عن تمشـــية الأمور والأعمال في بغداد، النظر في الاملاك والدور التي تركها الديلم بعد هزيمتهم امام الأتراك وكذلك تنفيذ اوأمر مصادرة الاقطاعات العائدة لهم[2].

1- وزارة محمد بن الحسن بن صالحان[3] الأولى

سبق القول، أن الوزارة البويهية في بغداد قد أسندت رسمياً الى أبي منصـور محمد بن الحســن بن صــالحان وهو لم يزل يمارس مهامه وزيراً للإمارة البويهية في

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص81.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص84.

(3) يكنى بأبي منصور، لم تذكر المصادر التي ترجمت له السنة التي ولد فيها، غير أنها تجمع على أنه لما توفي سنة 416هـ/1025م كان عمره ستاً وسبعين سنة، وهذا يعني أنه ولد سنة 340هـــ/951م وزر للامير شـرف الدولة في فارس، ومن ثم في بغداد، ولما توفي الأمير شرف الدولة وزر لأخيه الأمير أبي نصر بهاء الدولة، وهو ايضاً في عداد الوزراء البويهيين الذين اجتمعت فيهم الكفاية والدراية، وكان له مجلس علم يحضـــره العلماء والشــعراء، وكان يغلب عليه الخير والايثار والعدل، وقيل انه كان اذا ســمع الاذان ترك شــغله ونهض لاداء الفرض.

للمزيد يرجع عنه:

ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص201-202؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص323؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج15، ص124؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص18؛ ابن خلدون، تاريخ، ج3، ص433.

فارس[1]، وقد كلف الأمير شرف الدولة الكاتب سابوربن اردشير بالنظر في الأمور والأعمال لحين وصول الوزير أبي منصور[2].

ومع ان المصادر لم تذكر الأسباب التي دعت الأمير شرف الدولة الى استقدام وزيره في فارس للقيام بأعباء الوزارة في بغداد، الا أننا يمكن ان نرد ذلك الى احتمالين:-

الاول: أن أبا منصور بن صالحان قد عمل مع الأمير شرف الدولة مذ فرض الأخير سلطته الكاملة على إمارة فارس، وقد اسهم معه في أستتباب الأمور فيها، ومما يؤيد صحة ذلك، أن الأمير شرف الدولة لما توثق من امكانية ابن صالحان في التوفيق بين مطالب الجند والحاشية والنظر في مصالح العامة، فضلاً عن سلاسة اجراءاته الإدارية والمالية بدأ يوسع سلطاته باتجاه إمارتي الأحواز وبغداد تمهيداً لتحقيق مشروعه السياسي والعسكري في توحيد هذه الإمارات في إمارة واحدة مركزها بغداد، وقد اقتبس المؤرخ ابو شجاع الروذراوري نصاً تاريخياً مهماً من أحد المصادر التي اعتمدها في تاريخه عن جهود الوزير ابن صالحان في تحقيق مشروع الأمير شرف الدولة، وقد ورد في هذ الاقتباس " ما رأينا وزيراً دبَّر من الممالك ما دبّره [يقصد الوزير ابن صالحان] فان مملكة شرف الدولة أحاطت بما بين الحدّ من كرمان طولاً الى ديار ربيعة وبكر، وعرضاً الى الأحساء والرقة والرحبة وحلوان "[3].

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص84؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج15، ص124.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص84.

(3) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص84.

الثاني: أن بغداد قبيل وفي أثناء تسلم الأمير شرف الدولة منصب إمرة الأمراء فيها، كانت تعج بالأضطرابات وتموج بالفتن، فضلاً عن تفاقم الوضع الاقتصادي[1]، ولم يكن امام الأمير شرف الدولة اذا ما اراد السيطرة واستتباب الامن فيها الا اختيار شخص للوزارة من ذوي الخبرة والتجربة وسبق له التعامل مع مثل هذه الامور، وهذه المواصفات موجوة في شخص ابن صالحان ليس بشهادة الأمير شرف الدولة انما برأي جلّ الخواص والحاشية، وقد نقلوا ذلك الى اهل بغداد، ومما يؤيد صحة هذا الاحتمال، ان اهل بغداد لما علموا بقرب وصول الوزير ابن صالحان الى بغداد خرجوا الى المدائن لاستقباله[2]، مما يشير الى رغبتهم في الخلاص من هذه الأوضاع المزرية.

واذ كان وصول الوزير ابن صالحان الى بغداد يمثل بارقة أمل الى أهلها في الخلاص من الأوضاع الصعبة، فان ذلك في الواقع يتطلب معالجة جدية من هذا الوزير لعدد غير قليل من المشاكل التي كان يعاني منها اهل بغداد ولاسيّما تلك المتجذرة من الصراع الديلمي –التركي خاصة بعد الحرب الاخيرة بينهما وما ترتب عليها من تهجير الديلم من مساكنهم والاستحواذ بالقوة على أملاكهم واقطاعاتهم[3]، وكذلك تنظيم عمل العمال في المدن والمناطق والاقطاعيات[4]، فضلاً عن معالجة الوضع الاقتصادي المتفاقم من جراء الزيادات الكثيرة الحاصلة في أسعار الغلات

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص84؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص461؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص134.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص84؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص465.

(3) ينظر: أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص81 و ص84.

(4) المصدر نفسه، ج6،ص84.

بسبب قلة المعروض منها في الأسواق مما أرهق كاهل السكان ولاسيّما أبناء الطبقة العامة[1].

ومما يبدو، فان الوزير ابن صـــــالحان قد نجح الى حدٍ كبير في معالجة جزء مهم من تلك المشـاكل، فقد راعى الخصـوصـية القلقة بين الديلم والأتراك، فانتظمت الأمور في بغداد كما يذكر ابو شجاع الروذراوري غاية في الانتظام، وقد انعكس ذلك على مختلف الأوضــاع مما ادى الى اسـتقرار نسـبي في المدينة، ثم قام بعد ذلك بتنظيم عمل العمال في المناطق التي يشرفون عليها مما اسهم في تنظيم العلاقة بين المركز بغداد والمناطق التابعة لها[2]، كذلك باشــر في اتخاذ القرارات الاقتصـــادية المهمة التي خففت من وطأة الازمة الاقتصـــادية المتفاقمة في المدينة، اذ قام بنقل الغلات من بلاد فارس ومختلف المناطق وحملها الى بغداد، وقد أدى هذا الأجراء الى خفض أســعارها في الأســواق[3]، وقد لمس اهل بغداد فاعلية هذا الأجراء، ثم التفت بعد ذلك الى تعمير ما خرب من المدينة من خلال اقامة العمارات فيها، وكذلك تشجيع العمال في تعمير المناطق التابعة لهم[4].

أسـتمر ابن صـالحان في منصـب الوزارة طيلة إمارة شـرف الدولة في بغداد، التي امتدت من شهر شوال من سنة 376هـــ/986م الى شهر جمادي الاخرة سنة 379هـ/989م، أي حوالي سنتين وثمانية اشهر[5]، وهي مدة تعدّ طويلة اذا ما قيست بمدد الوزراء البويهيين الذين سبقوه، وعلى ما يبدو، فان بقاء الوزير ابن صـالحان في الوزارة هذه المدة الطويلة يرجع الى سببين:-

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص84.

(2) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص84.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص84.

(4) المصدر نفسه، ج6، ص84.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص138؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص270.

الاول: نجاحه في ضبط الأمور في بغداد، وكذلك فاعلية الاجراءات التي اتخذها في القضاء على الأزمة الاقتصادية التي كان يعاني منها أهل بغداد.

الثاني: يتعلق بالأمير شـرف الدولة نفسـه، فهذا الأمير قبيل تسـلمه منصـب إمرة الأمراء في بغداد وتحديداً عندما كان يرأس الإمارة في فارس، كان كثير العزل للوزراء، فقد ذكر أبو شـجاع الروذراوري، أن الأمير شـرف الدولة ارسـل في سنة 374هـ/984م رسولاً الى القرامطة، فلما عاد سألة عن بعض احوالهم، فقال له الرسـول في جملة الاقوال " إن القرامطة سـألوني عن الملك [يقصـد الأمير شرف الدولة]، فوصفت لهم حسن سياسته وجميل سيرته فقالوا: من حسن سيرة الملك أنه استوزر في سنة واحدة ثلاثة لغير ما سبب، فحصـل هذا القول في نفس شرف الدولة، ولم يغير على أبي منصور [ابن صالحان] أمراً وبقي في خدمته الى أن توفي " [1].

---

[1] ذيل تجارب الأمم، ج6، ص64؛ كذلك ينظر: ابن الاثير، الكامل، ج7، ص134.

ثالثاً: الوزارة في عهد الأمير أبي نصر بهاء الدولة

لم يُقدّر للأمير شـرف الدولة أن يسـتمر طويلاً في حكم إمارة بغداد، اذ وافته المنية في مستهل شهر جمادي الاخرة من سنة 379هـ/989م [1]، وهو لم يزل في عزّ شـبابه ولم يتجاوز التاسـعة والعشـرين من عمره[2]، وذلك بعد اصـابته بعلة الأسـتسـقاء[3]، وكان قُبيل اشـتداد علته قد ندب ولده أبا علي الى الخروج الى فارس للنيابة عنه فيها، وقد أخرج معه والدته وجماعة من حرمه، وقد أرسـل معه جلّ ماله وسلاحه وضم اليه عدداً كثيراً من وجوه الأتراك[4]، ولم يدر في خلده أن العلة ستشتد عليه بعد خروج ولده، كما أن ولده لو كان يعرف أن والده سـيموت عأجلاً بهذه العلة لما خرج الى فارس، غير أن المنية كانت أسرع ولم يكن أمام الأمير شرف الدولة في ساعاته الأخيرة وقد تملكه اليأس من الحياة ومن رجوع ولده الى بغداد، الا الأذعـان

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص93؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص138.

(2) أبو شـجـاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص93؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص479؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص138.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص92؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص138؛ ابن خلدون، تاريخ، ج3، ص435.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص92؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص138.

لأرادة خواصه وحاشيته وقادته في استخلاف أخيه أبي نصر بهاء الدولة فيهم[1]، الى أن يشفى من علته[2]، ولما توفي الأمير شرف الدولة كتم أمره ليلة واحدة ثم بث في الناس في صباح اليوم التالي، وجلس الأمير أبو نصر بهاء الدولة للتعزيه[3]، وقد ترددت بينه وبين الخليفة الطائع لله مراســلات تعاهدا فيها على الصــفاء والوفاء[4]، وبعد أنتهاء مراســيم التعزية، خلع عليه الخليفة الخلع الســلطانية ولقبه بهاء الدولة وضياء الملة، وكتب له العهد بالتقليد في منصب إمرة الأمراء في بغداد[5].

اما الأمير أبو علي، فلما اتاه خبر وفاة والده، ســير ما معه في البحر الى آرجان، ولما وصــل الى هذه المدينة اجتمع معه من بها من الأتراك، ثم ســار الى شيراز وكاتب متوليها العلاء بن الحسن[6]وقبيل وصوله الى هذه المدينة حدث تطور

---

(1) تقتضــي الموضــوعية التاريخية هنا ان ننوه الى ان المؤرخ المعروف ابن كثير، قد ذكر في كتابه البداية والنهاية (ج11، ص270) ان أبا نصــر هو ابن الأمير شــرف الدولة،وهذا غير صحيح، فالأمير أبو نصر هو شقيق الأمير شرف الدولة.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص92؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص138.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص93.

(4) المصدر نفسه، ج6، ص93.

(5) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص94؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص410.

(6) يكنى بأبي القاسم، من خواص الأمير شرف الدولة، وقد التحق بخدمته عندما كان على راس الإمارة في فارس وتناوب على الوزارة في هذه الإمارة مع الوزير أبي منصــــور محمد بن الحســن بن صــالحان، وكان يرافق الأمير شــرف الدولة في تقدمه للاســتيلاء على الإمارات البويهية في الأحواز وبغداد، وقد أرســله الأمير شــرف الدولة الى البصــرة للقبض على أخيه الأمير أبي طاهر، وبعد وفاة الأمير شــرف الدولة انحاز الى الأمير صــمصــام الدولة في فارس وتقلد وزارته.

للمزيد يراجع عنه:

أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص64 و ص98.

خطير، فقد اطلق سراح الأمير صمصام الدولة من سجنه في احدى القلاع في فارس بعد ان قضى فيه حوالي ثلاث سنوات على اثر اقصائه من منصب إمرة الأمراء في بغداد(1)، كذلك اطلق سراح الأمير أبي طاهر فيروز شاه الملقب ضياء الدولة، وكان قد سجن بأمر من الأمير شرف الدولة بعد اقصائه عن حكم البصرة سنة 374هـ/984م (2)، ويبدو أن ثمة أمراً قد دبر من قبل العلاء بن الحسن وبعض قادة الديلم ووجوههم في ان يتولى هذان الأميران مقاليد الأمور في إمارة فارس(3)، وقد حدثت نتيجة لذلك مواجهات عنيفة بين الأتراك والديلم وقد حاول الأمير أبو علي استمالة عامة الأتراك الى جانبه بعدما تاكد له انحياز الديلم الى جانب عمومته، فخرج من داره في شيراز الى معسكر الأتراك ونزل معهم(4)، فلما رأى الديلم ذلك اجتمعوا وقصدوا الأتراك لياخذوه منهم عنوةً ويسلموه الى الأمير صمصام الدولة(5)، فجرى قتال لأيام كثيرة بين الطرفين عجزوا فيها عن تحقيق أية نتيجة، ثم قرر الأمير أبو علي بعد ذلك ترك شيراز والمسير الى مدينة فسا(6)، وبعدها الى آرجان، فلما وصلها ورد اليه رسول من عمه الأمير ابي نصر بهاء الدولة يطيب خاطره ويطلب

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص82 و ص98؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص139.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص98؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص139.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص98؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص139.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص98–99؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص139.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص139.

(6) المصدر نفسه، ج7، ص139.

منه المجيء الى بغداد[1]، وكان قبل ذلك قد راسل وجوه الأتراك ليستميلهم الى جانبه ويحثهم على أقناع الأمير أبي علي بالسفر اليه[2].

ومما لاريب فيه، فان دوافع الأمير بهاء الدولة في أستدعاء ابن أخيه الأمير أبي علي الى بغداد كانت على الأغلب سياسية وتنم عن قراءة موضوعية دقيقة للواقعين السياسي والعائلي لمستقبل البيت البويهي الحاكم في العراق، فالأمير بهاء الدولة كان يدرك أن الأمير أبا علي هو الوحيد من أمراء آل بويه الذين يمكن أن يلتف حوله الأتراك والديلم ذلك أنه يمتلك الشرعية العائلية والسياسية التي تؤهله لتبووء منصب إمرة الأمراء في بغداد لأنه وريث والده الأمير شرف الدولة من جهة ولأن الأمير بهاء الدولة وصل الى منصب الإمارة عن طريق استخلاف أخيه لغياب وريثه الأمير أبي علي في مهمة في بلاد فارس من جهة آخرى، فضلاً عن الخشية من التفاف الديلم حوله لاسيّما بعد انحياز وجوه الأتراك وعامتهم اليه[3].

الى جانب ذلك كله، فان الأمير بهاء الدولة على ما يستشف من الروايات التاريخية أراد ترتيب أوضاع البيت البويهي في العراق قبل الدخول في مواجهات محتملة سواءً كانت مع عمه الأمير فخر الدولة أو أخيه الأمير صمصام الدولة، وأن تحقيق ذلك من وجهة نظره يستوجب تحييد دور الأمير أبي علي في الصراعات العائلية من خلال أضعافه أو تحجيمة عسكرياً وانتهاج سياسة تتصف بالمرونة والملاطفة مع الأتراك الموالين له من أجل استدراجهم الى جانبه في الصراعات القادمة[4]، وعلى مايبدو، فان هذه السياسة قد نجحت في استقطاب معظم الأتراك واستمالتهم الى جانبه، الأمر الذي أدركه الأمير أبو علي مبكراً، فحاول الاستفادة من

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص99؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص139.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص99؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص139.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص99.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص99؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص139.

عرض عمه الأمير بهاء الدولة وقرر المجيء الى بغداد بيد انه لم يدرك ابعاد الخطة التي رسـمها عمه فبعد ايام قليلة من وصـوله الى واسـط قبض عليه وارسـل الى البصـرة[1]، وترك أمره بيد علي بن محمد الكوكبي[2] الذي لم يتردد في قتله خنقاً بيده[3].

1- وزارة محمد بن الحسن بن صالحان الثانية

---

[1] أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص99.

[2] يكنى بأبي الحسن، ويعرف بالمعلم، من خواص الأمير بهاء الدولة، أستولى على أمور إمارة بغداد، وصارت الوزارة من جهته، فهو الذي يعين الوزراء وهو الذي يعزلهم، نهج سياسة غير محسوبة العواقب مع الجند الأتراك والديلم مما جعلهم يسعون به عند الأمير بهاء الدولة الذي لم يسـتطع مقاومة الضـغوط التي تطالب باقصـائه ومن ثم قتله، فقتل مخنوقاً سـنة 382هـ/992م، وهو غير فقيه الشـيعة الأمامية ابن المعلم، محمد بن محمد ابن النعمان المكنى بأبي عبد الله العكبري البغدادي الملقب بالشـيخ المفيد المولود سـنة 338هـ/949م والمتوفي سـنة 413هـ/1022م كما يقول الذهبي في كتاب (سـير اعلام النبلاء، ج15، ص125).

للمزيد يراجع عنه :

أبو شـجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص94 و ص111؛ ابن الأثير، ج7، ص158؛ ابن كثير، البدايةوالنهاية، ج11، ص273؛ ابن خلدون، ج4، ص463-464؛ Kabir, The Buwayhd of Baghdad, P126.

[3] أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص99.

بعدما تسلم الأمير بهاء الدولة منصب إمرة الأمراء في بغداد سنة 379هـ/989م أقر الوزير ابن صالحان على الوزارة[1]، بيد أن هذا الأقرار كما يذكر أبو شجاع الروذراوري لم يكن برغبة من الأمير بهاء الدولة انما وفقاً لأرادة المستولي على أمور الإمارة في بغداد أبي الحسن علي بن محمد الكوكبي المعلم، اذ على مايبدو فان المعلم الكوكبي عقد اتفاقاً سرياً مع العلاء بن الحسن الذي تقلد وزارة الأمير صمصام الدولة في إمارة فارس[2]، وكان صديقاً حميماً للوزير ابن صالحان، فاراد المعلم الكوكبي توثيق هذا الأتفاق باقرار صديقه ابن صالحان على الوزارة قي بغداد مع أنه كان يبغضه[3]، ولما علم أن العلاء بن الحسن تنصل من الاتفاق ولم ينفذ ما طلبه منه من اعمال في إمارة فارس قبض على الوزير ابن صالحان سنة 380هـ/990م ثم عزله من الوزارة ونقله الى وظيفة صاحب الخزانة[4]، فكانت مدة وزارته الثانية حوالي السنة لم يستطع فيها ممارسة سلطاته السياسية والإدارية والاقتصادية بسبب استيلاء المعلم الكوكبي على جميع مقاليد الأمور في الإمارة.

ولعل من الصحيح قوله، أن مؤسسة الوزارة خلال المدة التي تسلط فيها المعلم الكوكبي على مقاليد الأمور في إمارة بغداد كانت معطلة وفاقدة لهيبتها ورونقها، وقد

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص94؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص138؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج15، ص124؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص270.

(2) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص111.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص111.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص111؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص145.

عانى وزراء هذه المدة من التنكيل والتهميش والأقصاء، بل أن بعضهم لم يسلم على حياته أو أمواله من بطش المعلم الكوكبي.

2- وزارة سابور بن أردشير الاولى

لعل الضعف الذي دب في مؤسسة الوزارة في السنوات الثلاث الأولى من حكم الأمير بهاء الدولة يعود الى سوء ادارة الأمير بهاء الدولة وتحمله المسؤولية أولاً قبل أن يتحملها الوزراء الذين تقلدوا منصب الوزارة لما قرر دون تقدير صحيح للظروف آنذاك منح معظم سلطاته السياسية والإدارية بما فيها الاشراف على مؤسسة الوزارة وجميع الدواوين المرتبطة بها إدارياً ومالياً الى شخصية عاتية غير منضبطة ولاتحسن التعامل الصحيح مع الأحداث وليس لها باع في شؤون الإدارة والحكم وهي شخصية المعلم الكوكبي، اذ اساء هذا الشخص استخدام السلطات الواسعة الممنوحة له ووظفها لمصالحه الضيقة، فتعطلت معظم المؤسسات الرسمية في الإمارة، ومما يدلل على ذلك ان بعض من تقلد الوزارة في هذه المدة واعتماداً على ماذكرته الروايات التاريخية وكتب التراجم يعدون من أكفأ الوزراء البويهيين نظير الوزيرين ابن صالحان وسابور بن اردشير، فهذان الوزيران من القلة الذين أجتمعت فيهم ادوات الرياسة الجامعة من كفاءة ودراية وثقافة وتبصر في الأمور[1].

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه للمناقشة، لماذا فقدت مؤسسة الوزارة القها وهيبتها ورونقها عندما تقلد شؤونها هذان الوزيران؟ الم يكن الاجدر بهما ان ينهضا باعبائها لما يملكانه من خبرة ودراية؟ ثم لماذا قبلا أصلاً هذا المنصب وهما يعرفان جيداً بغض المعلم الكوكبي ونيته الواضحة بافساد جميع قراراتهما وتحجيم دورهما في المجالين السياسي والإداري ؟.

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص84؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج2، ص354؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج17، ص387.

الواقع، أن هذه التساؤلات على قدر كبير من الأهمية، غير ان المبسوط من الروايات التاريخية لايسعف الباحثة في الاجابة عنها عدا القول ان قبولهما بهذا المنصب ربما كان لخشيتهما على حياتهما من بطش المعلم الكوكبي، اذ ان المعروف عن هذا الشخص طيشه وعدم تردده في قتل الناس لأدنى سبب، ولم يسلم من ذلك حتى خواص خواص الأمير بهاء الدولة[1].

وعلى أية حال، فقد تقلد سابور بن أردشير الوزارة بعد عزل الوزير ابن صالحان وخلع عليه بخلع الوزارة[2]، على أن هذا الاستيزار قد تم كذلك باقرار من المستولي على أمور الإمارة في بغداد المعلم الكوكبي الذي أمر بان ينزل الوزير سابور في دار الوزير السابق ابن صالحان[3].

وعلى ما يبدو، فان الوزير سابور بن اردشير في وزارته الأولى لم يمارس مهامه في بغداد كما يفهم من رواية أبي شجاع الروذراوري، فبعد استيزاره مباشرة طلب منه الأمير بهاء الدولة مرافقته الى واسط مع المعلم الكوكبي المعلم وبعض خواصه[4]، وقد اناب عنه في الوزارة أبي عبد الله بن طاهر[5]، ثم سافر الى البصرة

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص147.

(2) المصدر نفسه،ج6، ص111.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص111؛ ابن الأثير، الكامل،ج7، ص145.

(4) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص112.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص112.

ومنها الى الأحواز [1]، وفيها قبض عليه وعزل من منصب الوزارة بعد حوالي اقل من سنة على استيزاره[2].

ومثلما كان للمعلم الكوكبي دور كبير في عزل سلفه ابن صالحان، فان قرار القبض عليه ومن ثم عزله من منصب الوزارة قد تم ايضاً بمشورة من المعلم الكوكبي الذي أستغل كما يبدو أزمة نقص الأموال عن الجند الديلم والأتراك محملاً اياها الى الوزير سابور مع أن الروايات أشارت صراحة الى مسؤولية المعلم الكوكبي في افتعال هذه الأزمة[3].

ولعل من المفيد ذكره هنا، أن الوزير سابور بن أردشير مع انه قضى تقريباً المدة التي استوزر فيها خارج بغداد، فان نائبه في الوزارة أبا عبد الله بن طاهر لم يقم بواجباته كما ينبغي، فدخل في صراع مع أبي نصر بن خواشاذه الذي أستخلفه الأمير بهاء الدولة على بغداد بعد خروجه الى واسط[4]، فاضطربت الأمور كثيراً مما أضطر الأمير بهاء الدولة بعد عودته الى بغداد الى القاء القبض عليهما[5]، وهذا يدل على ان مؤسسة الوزارة قد فقدت تقريباً تأثيرها الإداري والسياسي وصار أمرها منوطاً بشخصيات لا هم لهم سوى مصالحها ومنافعها الشخصية في الوقت الذي يبعد فيه أصحاب الخبرة والدراية عن ممارسة مهامها واختصاصاتها بذرائع واهية لا شيء سوى أرضاء المستولي على شؤون الإمارة في بغداد المعلم الكوكبي.

---

(1) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص112.

(2) أبو شجاع الروذراوري، تجارب الامم، ج6، ص112؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص242.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص115؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص145.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص112.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص112.

3- وزارة عبد العزيز بن يوسف الجكار الثانية

من الأمور اللافتة للنظر والتي ينبغي الأشـــارة لها هو تقلد بعض الوزراء البويهيين للوزارة في مدد مختلفة ولأكثر من أمير، فقد ســبق للوزيرين أبي الفضـــل العباس بن الحسـين الشـيرازي، وأبي الفرج محمد بن العباس بن فسـانجس، أن كُلفا بالنظر في الأمور والأعمال في بغداد بمقام الوزراء في عهد الأمير معز الدولة، ثم استوزرا في عهد الأمير عز الدولة، كذلك أستوزر محمد بن الحسن بن صالحان في عهد الأمير شرف الدولة ثم أُعيد استيزاره وأقراره في عهد الأمير بهاء الدولة، والحالة الثالثة التي نحن بصـدد دراستها هي إعادة الوزير السـابق عبد العزيز بن يوسف الى منصب الوزارة بعد سنوات كثيرة من الحبس والنفي والتنكيل(1).

ومع أن إعادة التكليف أو التقليد يعدّ من الأمور التقليدية المألوفة في الوزارة العربية الاسلامية بدءاً من تأسيسها وليست من مستحدثات العهد البويهي في العراق، الا أن تكليف أو تقليد بعض الشـخصـيات للقيام بمهام واختصـاصـات الوزارة في مددّ مختلفة لأكثر من أمير أمر يجب ان نقف عليه من الناحيتين السـياسـية والإدارية إذ أنّ ثمة متغيرات قد طرأت على النظام السياسـي في الدولة العربية الاسلامية في هذا العهد ومنها ما يتعلق بالجهة التي يحق لها تعيين الوزراء وعزلهم، اذ صــار ذلك من جهة الأمراء البويهيين حصـراً وهو مناقض تماماً لما كان قائماً في العصـر العباسـي الاول وفترة التسلط التركي، فاذا كان الخلفاء العباسيون قد أسندوا الوزارة عندما كانت من جهتهم في كثير من الأحيان الى بعض الأســـر المعروفة بعلو كعب ابنائها في الميدانين السـياسـي والإداري نظير أسـرة البرامكة وآل سـهل وآل الجراح وغيرهم، فان الأمراء البويهيين ولاســيّما في الدورين الأول والثاني قد أســندوا منصـــب الوزارة الى بعض الشـخصـيات من أصـحاب الخبرة والدراية في شـؤون الحكم والإدارة، ولم نلحظ

---

(1) ينظر : أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص75 و ص105.

انهم في الأقل في هذين الدورين قد اسندوا هذا المنصب الى أسر معينة، وهذا ربما يُعزى الى احتمالين:-

الاول: قلة النضج السياسي والإداري لأبناء الأسر الموالية للحكم البويهي في العراق في هذين الدورين في الاقل، على أننا سنلحظ تغيراً مهماً في هذا الجانب في الدور البويهي الثالث عندما تقلد الوزارة أبناء بعض الأسر المعروفة بولائها للبويهيين نظير أسرة آل ماكولا وآل عبد الرحيم.

الثاني: أنّ منصب الوزارة على الرغم من أنه من المناصب الرفيعة في الدولة، الاّ أنه لم يعدّ يثير طموحات الأسر التي تولى بعض أفرادها الوزارة البويهية بسبب الخشية من المصير المجهول الذي كان ينتظر من يتبوأ هذا المنصب، فكثير من الوزراء قد تعرضوا للأهانة والتنكيل والحبس وربما القتل لأدنى سبب .

وعوداً على بدء، فقد تقلد عبد العزيز بن يوسف الجكار منصب الوزارة بعد عزل الوزير السابق سابور بن اردشير سنة381هـ/991م [1]، وهو يدرك تماماً حقيقة الظرف الصعب والحرج الذي كانت تمر به مؤسسة الوزارة خلال هذه المدة بعد انتقال جلّ مهامها وصلاحياتها واختصاصاتها الى المعلم الكوكبي، فمع انه بعد رجوعه الى بغداد سنة 380هـ/990م على اثر اطلاق سراحه بعد سنوات كثيرة من الأعتقال والنفي في القلعة[2]، ومن ثم انضمامه الى حاشية المعلم الكوكبي وتفانيه في خدمته لان الاخير صاحب القرار في إمارة الأمير بهاء الدولة[3]، الاان ذلك في الواقع لم

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص115؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص155؛ ابن خلدون، تاريخ، ج3، ص440 و ج4، ص464.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص105.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص111.

يمنع من تدخل المعلم الكوكبي في مؤسسة الوزارة، فمثلما عانى في وزارته المشتركة من تدخلات السيدة والدة الأمير صمصام الدولة وانحيازها الواضح الى غريمه أبي الحسن بن برمويه، فانه في وزارته هذه قد ضاق ذرعاً من تصرفات المعلم الكوكبي وتهميشه له والذي كما يبدو لم يتوان في عزله من منصب الوزارة بعد حواليّ شهرين ونصف من استيزاره[1]، ولم يسلم على نفسه وقبض عليه وعلى آصحابه وأسبابه في السنة نفسها لاسباب لم يعلن عنها[2]، وبذلك نأى جانباً عن الحياة السياسية والإدارية في الإمارة البويهية في بغداد حتى وفاته سنة 388هـ/998م [3].

4 - وزارة علي بن أحمد الأبرقوهي[4] الاولى

من أكثر المآخذ التي تسجل على المستولي على أمور الإمارة في بغداد المعلم الكوكبي، هو عدم مراعاته لأولئك الذين يُعدون من خواص أتباعه أو خاصة حاشيته أو حلفائه أو أصدقائه، فضلاً عن استعلائه وغروره الكبيرين وتجاهله في كثير من الأحيان للقواعد الإدارية والأصول السياسية التي تنظم العلاقة بين الرئيس والمرؤوس، وكذلك تهوره وحمقه غير المسوغين في بعض المواقف التي تحتاج الى حنكة سياسية ودراية إدارية.

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص123.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص123.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص57؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص194؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص286.

(4) يكنى بأبي القاسم، أصفهاني الأصل من بلدة تدعى أبرقوة على بعد حوالي عشرين فرسخاً من اصفهان، لم نجد له ترجمة في المؤلفات التراجمية والتاريخية المتوفرة. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان،ج1، ص70، الزبيدي، محمد بن مرتضى (ت1205هـ/1790م)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج9، نشر مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص378.

وفوق ذلك كله، عدم وضوح السياسة التي كان ينتهجها فيما يتعلق بالتعامل مع المؤسسة العسكرية ولجوؤه المستمر الى خفض الأموال المخصصة لها بذرائع وحجج غير مقنعة، مما أربك الأمور وزعزع الاستقرار النسبي الذي شهدته الإمارة ولاسيّما بعد الأجراءات التي قام بها الأمير شرف الدولة ووزيره ابن صالحان في سنة 377هـ/987م [1] والأنكى من كل ذلك أنه كان يلقي مسؤولية اخطائه وقرارته المتسرعة والمتهورة في الوقت نفسه على الوزراء، ويجعل منهم كبش فداء امام الأمير بهاء الدولة والمؤسسة العسكرية، فقد ترك صديقه وحليفه سابور ابن أردشير في وزارته سنة 381هـ/991م يواجه وحده شغب الجند الديّلم والأتراك بسبب خفض الأموال عنهم مما اضطر الأمير بهاء الدولة الى القبض عليه وعزله من الوزارة مع أنه لم يكن له يد في هذا الأمر[2]، اذ كانت شؤون الإمارة في هذه المدة – وكما اشرنا – لمرات كثيرة تدار من قبل المعلم الكوكبي نفسه، وكذلك تخلى عن حليفه الوزير عبد العزيز بن يوسف بعد حواليّ شهرين ونصف من استيزاره[3].

ولم يكن الأبرقوهي بأفضل حالة من زميليه سابور وعبد العزيز بن يوسف، فقد تجرع الآخر كأس المهانة والذّل على يد المعلم الكوكبي مع أنه كان حليفه وتربطه به صداقة وثيقة، الا أنه كان كما – يذكر أبو شجاع الروذراوري– يجري نفسه معه مجرى الكاتب[4]، حتى ان العامة في بغداد دُهشوا من استمراره في منصب الوزارة على هذه الشاكله المهينة[5]، وهذا في الواقع يؤكد صحة ما ذهبنا اليه سابقاً

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص466؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص131.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص115.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص123.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص147.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص147.

عن انحطاط مؤسسة الوزارة وتراجع مرتبتها في المدة التي تسلط فيها المعلم الكوكبي على شؤون الإمارة في بغداد.

ومهما يكن من الأمر، فان الابرقوهي على ما يبدو كان مقتنعاً بجدوى الاستمرار في منصب الوزارة على الرغم من انتقال جلّ سلطاتها ومسؤولياتها واختصاصاتها بحكم الأمر الواقع الى المعلم الكوكبي الذي على ما يبدو لم يكن مقتنعاً بوجود الأبرقوهي على رأس الوزارة، فعكف على ابعاده من هذا المنصب وكان يتحين الفرص للايقاع به، فعمد في بادئ الأمر الى اخراجه من بغداد على رأس جيش الى الموصل التي كانت وقتذاك تتعرض الى هجوم من قبل أبي الذؤاد العُقيلي[1] كي يتسنى له أولاً الانفراد بالأمور، ومن ثم تدبير خطة لعزله ثانياً، وفعلاً فقد خرج الوزير الأبرقوهي على راس جيش كبير لمساعدة حاكم الموصل أبي جعفر الحجاج بن هرمز وهو أحد خواص الأمير بهاء الدولة[2]، ولما وصل الى ظاهر الموصل طلب من قادة العساكر التوقف والتعسكر مؤقتاً لحين ورود الاخبار اليه من

---

(1) ويقال أبو الدرداء، محمد بن المسيب بن رافع بن المقلد، من بي عامر بن صعصعة، أمير بني عُقيل، صاحب نصيبين، وأول من تغلب من بني عُقيل على الموصل وملكها سنة 380هـ/990م لقب (اقبال الدولة) وزوج ابنته من الأمير بهاء الدولة، توفي سنة 386ه/396م وقيل 387ه/997م.

للمزيد يراجع عنه:

ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج5، ص360؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج17، ص5؛ والعبر في خبر بن غبر، ج3، ص39، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج4، ص203؛ الزركلي، الاعلام، ج7، ص98؛ المعاضيدي، خاشع ، دولة بني عُقيل في الموصل سنة 380-489هـ/990-1095م، الطبعة الأولى، مطبعة شفيق، بغداد 1388هـ/1968م، ص27 و ص52-54.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص146؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص157.

الموصل لمعرفة دقائق الأمور وليضع الخطة المناسبة لأبعاد بني عُقيل عنها وذلك بعد التشاور مع حاكمها أبي جعفر بن الحجاج، وليرسل أشارة الى بني عُقيل مفادها أن الإمارة البويهية في بغداد لا تقبل بأي حال أنسلاخ الموصل عن حكمها وسيطرتها[1]، وفعلاً فقد بدأ الوزير الأبرقوهي يعدّ العدة للهجوم على الموصل ولاسيّما بعد اجتماعه مع أبي جعفر بن الحجاج[2]، ولما علمت بنو عقيل بورود هذا الحشد من العساكر البويهية وتعسكره في ظاهر الموصل تخلت عن خطتها في الأستيلاء على الموصل مؤقتاً وانصرفت الى المناطق التي جاءت منها[3]، وبدأ الوزير الأبرقوهي بعد ذلك باحكام الأمور في هذه المدينة وتثبيت سلطة الحكم البويهي فيها[4]، بيد أن ذلك على ما يبدو لم يرق للمعلم الكوكبي، اذ كتب الى أبي جعفر الحجاج سراً بالقبض عليه[5]، غير ان أبا جعفر تردد في تنفيذ أمر المعلم الكوكبي خشية أضطراب الأمور واجتماع القبائل العربية من بني عُقيل وغيرهم ثانية مما قد يجعل ثباته في هذه المدينة غير ممكن وكتب الى المعلم الكوكبي كتاباً شرح له فيه التداعيات المحتملة فيما لو تم القاء القبض على الوزير الأبرقوهي في ظل هذه الظروف المعقدة التي تعيشها مدينة الموصل وخشيته من استغلال بني عُقيل لهذا الأمر ومهاجمة الموصل مرة اخرى مما قد يحجم سلطة الحكم البويهي فيها، وقد رجا منه تفهم الوضع بتدبر وبامعان نظر بعيداً عن المصالح الشخصية الضيقة[6]، لكن المعلم الكوكبي رفض جميع هذه الحجج المنطقية واخذ على أبي الحجاج بن هرمز

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص146؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، 157.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص146؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص157.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص146.

(4) المصدر نفسه، ج6، ص146.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص146.

(6) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص146.

تردده في تنفيذ هذا الأمر وكلف شخصية آخرى في بغداد وهو كاتبه أبو الفتح محمد بن الحسن الحاجب للخروج الى الموصل للقبض على الوزير الأبرقوهي[1].

ومما يبدو، فان الوزير الأبرقوهي لم يكن ببعيد عما كان يجري من مراسلات سرية بين المعلم الكوكبي وأبي الحجاج، فقد كانت عيونه سواءً في بغداد أو الموصل تزوده بالاخبار، فعمل على مهادنة أمير بني عُقيل وعمل على الانكفاء الى بغداد[2]، ولما وصل الى حديثة التقى مع أبي الفتح محمد بن الحسن الحاجب الذي نقل اليه كتاب من الأمير بهاء الدولة يطلب منه الرجوع الى بغداد، وقد حاول من خلال أستدراج أبي الفتح معرفة غوامض الأمور في بغداد وقد بذل له ثلاثة آلاف دينار كي يخبره بحقيقة استدعائه المفاجئ وأمر مراسلات المعلم الكوكبي مع أبي الحجاج، غير أن أبا الفتح حلف له باغلظ الايمان بأن لا شيء يعدّ له بالخفاء[3]، ثم استدعى بعد ذلك كاتبه أبا نصر محمد بن علي بن سياجيك وتداول معه في هذا الأمر، وكان رأي الأخير عدم التوجه الى بغداد لوجود مخاطر جدية وطلب منه مراسلة أبي الذؤاد أمير بني عُقيل والمقام عنده، غير انه رفض ذلك وعزم التوجه الى بغداد[4]، وفي الطريق وردت الأخبار اليه بالقبض على المعلم الكوكبي من قبل الأمير بهاء الدولة ومن ثم قتله بسبب كثرة مطالب الجند والحاشية والعامة له بأتخاذ مثل هذا القرار لما قام به من أعمال منكرة[5]، ولما وصل الى بغداد أمر الأمير بهاء الدولة بالقبض عليه وعزله من منصب الوزارة بذريعة تقاربه اللافت للنظر مع بني عُقيل في

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص146.

(2) المصدر نسه، ج6، ص146.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص146-147.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص147.

(5) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص147؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص157-158.

الموصل واتهامه بتأليب العساكر البويهية من خلال الكتب والرسائل التي كان يبعثها إليهم[1]، وهي في الواقع لا تعدو أكثر من أتهامات كيدية دبرها المعلم الكوكبي قبيل قتله للنيل منه، لكنها على ما يبدو كما يقول ابو شـــجاع الروذراوري قد صـــحت في نفس الأمير بهاء الدولة[2].

الوزارة بعد عزل الأبرقوهي

لقد سبق التأكيد أنّ رتبة الوزارة من الناحيتين السياسية والمعنوية ولاسيّما المدة التي استـولى فيها المعلم الكوكبي على شـؤون الإمارة في بغداد قد أنحطت كثيراً ولم تعدّ تثير الشـخصـيات التي كانت في السـابق تتنافس وتتسـابق فيما بينها سـالكه كل الطرق بما فيها بذل الأموال والعطايا الجزلة للأمراء البويهيين وأقاربهم وحاشـــيتهم ســعياً للوصـــول الى كرســـي الوزارة، فبعد القبض على الوزير الابرقوهي وعزله من منصـب الوزارة، واجهت الأمير بهاء الدولة مشكلة سياسية وادارية خطيرة تمثلت في رفض جميع الشخصيات التي رشحها للوزارة تسلم المنصب والقيام بالأمور والأعمال بمقام الوزارة بتسمية صريحة بالوزارة، فقد رفض أبو عبد الله الحسين بن أحمد تكليف الأمير بهاء الدولة له بالوزارة ورد العرض إليه[3]، كذلك رفض الوزير الســـابق أبو منصـور محمد بن الحسن بن صـالحان تولي هذا المنصب مرة آخرى على الرغم من مخاطبته بالوزارة وأصرّ على استعفائه[4].

---

(1) أبو شـــجـاع الروذراوري، ذيـل تجـارب الأمم، ج6، ص148؛ ابن الأثير، الكـامـل، ج8، ص158.

(2) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص148.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص148.

(4) المصدر نفسه، ج6، ص148.

أن عزوف هذه الشخصيات عن تولي الوزارة في هذه الظروف جعل الأمير بهاء الدولة يلجأ الى تدبيرين:-

الاول: تفعيل منصب نيابة الوزارة، اذ صار من المناصب الرسمية المعتبرة والثانية في الإمارة بعد أن كان شكلياً من الناحيتين السياسية والإدارية ولا تتعدى مسؤولية من يتولاه حدود تمشية الأمور والأعمال في بغداد خلال غياب الوزير الاصيل الذي كان يرشح من يراه مناسباً للانابة عنه طوال مدّة غيابه، وبموجب هذا التدبير فقد اقر الأمير بهاء الدولة أبا الحسن علي بن سهل الدورقي على رسمه في نيابة الوزارة[1].

الثاني: العودة الى نظام الاستيزار المشترك، اذ اشير عليه أن يجمع بن شخصيتين رفيعتين سبق لهما تولي الوزارة لضمان عدم رفضهما اولاً وللاستفادة من خبرتهما ودرايتهما ثانياً ولعدم ترك منصب الوزارة شاغراً ثالثاً[2].

5 - وزارة محمد بن الحسن بن صالحان وسابور بن أردشير

يبدو أن ثمة تغيرات جديدة أدخلت على نظام الوزارة البويهية في هذا الدور ولاسيّما مايتعلق بنظام الآستيزار المشترك، فمع أن هذا النوع من الآستيزار قد تم العمل به في الدور البويهي الاول بدواعٍ تتعلق باتساع رقعة الاراضي الخاضعة لإمارة بغداد مما قد يتطلب وجود أكثر من وزير للأشراف على الشؤون السياسية والإدارية والعسكرية والمالية يجلس أحدهما في بغداد والآخر في فارس، فان اللجوء الى مثل هذا الآستيزار في الدور البويهي الثاني قطعاً لم يكن بذات المسوغات التي

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص148.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص148.

أستحدث من أجلها، ليس بسبب محدودية المناطق التابعة لإمارة بغداد في هذه المدّة انما في الطريقة او الاسـلوب المعتمد في تشـكيل الوزارة المشـتركة، فبعد أن كان تشكيل هذه الوزارة في الدور الأول يتم وفقاً لأمور تنظيمية بحتة، صـار تشكيلها في هذا الدور يتم بناءً على رغبات خاصـة من المقربين والحاشـية بدواعٍ تتعلق باسـتقرار الأوضاع في الإمارة، وقد أشارت الأحداث التاريخية في تلك المدة عدم واقعية اللجوء الى هذا النوع من الآسـتيزار، اذ تقاطع الوزراء فيما بينهم في أكثر من مناسـبة على الرغم من وجود قواعد تنظيمية تنظم عمل هذه الوزارة ومنها المناوبة في تقديم أسـم أحدهما على الآخر في المكاتبات وطريقة جلوسهما في دست الوزارة[1]، فضـلاً عن طريقة الاختيار التي كانت تتم على أسـاس العلاقات الحميمة التي كانت تجمع بين الوزيرين المشتركين في الوزارة .

ولعل من أهم المعوقات التي كانت تربك عمل هذه الوزارة ميل أحد المقربين لأحد الوزراء مما يجعل الآخر يشعر بالغبن والعزلة[2]، أو من خلال تدخل قادة الجند في صـميم عمل هذه الوزارة وطلبهم من الأمير البويهي عزل احدهما بذريعة عدم القيام بواجباته بازاء المؤسسة العسكرية[3].

هذه الأمور وغيرها في الواقع لم تُشـر الى نجاح أية وزارة مشـتركة في هذا الدور تحديداً، واذا كنا قد أشرنا الى فشل وزارة عبد العزيز بن يوسف وأبي الحسن أحمد بن محمد بن برمويه في عهد الأمير صمصام الدولة بسبب تدخل السيدة والدة الأمير صمصام الدولة في أعمالها وميلها الواضح للوزير ابن برمويه، فأننا في هذه الوزارة نشهد تدخل المؤسسة العسكرية بكل أمكانياتها لأبعاد أحد الوزيرين وهو سابور

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص148.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص65.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص151.

بن أردشير بحجة تآخره في إرسال الأموال المخصصة للجند[1]، فبعد حواليّ شهور قليلة من تشكيل هذه الوزارة والجمع بين الصديقين أبي منصور بن صالحان وسابور بن أردشير في دست واحد مع مراعاة المناوبة بينهما في تقديم اسم أحدهما على الآخر في المكاتبات أنفك عقدها في بداية سنة 383هـ / 993م إذ كثرت مطالبة الجند للأموال، ولم يكن الوزير سابور بن أردشير على ما يبدو قادراً على توفيرها لهم بسبب الضائقة المالية الاقتصادية الشديدة التي كانت تمرّ بها الإمارة في بغداد بسبب غلاء الأسعار وتأخر العطاء[2]، وقد حاول قادة الجند تصعيد الموقف ضد الوزير سابور، فأمروا الجنود بالاحتجاج الشديد ومهاجمة دار سابور ونهبها والطلب من الأمير بهاء الدولة تسليمه اليهم مع الناظر في خزانة المال أبي الفرج محمد بن علي الخازن[3]، غير أن سابور تمكن من الأفلات منهم ناجياً بنفسه، وقد أستتر في دار بكران للحفاظ على حياته[4]، ولم يكن أمام الوزير الآخر أبي منصور بن صالحان وقد رآى ما حلّ بشريكه في الوزارة من اذلال سوى طلب الأعفاء من الوزارة على الرغم من موافقة الأمير بهاء الدولة على تفرده بالوزارة[5].

6- وزارة علي بن أحمد الأبرقوهي الثانية

كان الوزير الأبرقوهي بعد عزله من وزارته الأولى نهاية سنة 382هـ / 992م معتقلاً عند الوزير سابور بن أردشير، ولما شغب الجند ضد هذا الوزير وطالبوا

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص151.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم،ج6، ص151؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص161 وص162.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص151.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص151 وص152.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص151.

الأمير بهاء الدولة بتسليمه اليهم، استتر في دار بكران عائذاً به من أجل حمايته[1]، وكانت تجرى معه وهو مستتر مكاتبات لتسليم الوزير الأبرقوهي، ولم يتردد في ذلك وسلمه الى الوسطاء وحمل الأبرقوهي الى دار المملكة[2].

ويبدو أنّ الوزير الأبرقوهي بعد أطلاق سراحه ظل يراقب عن كثب ما ستؤول اليه أحوال الوزارة ولاسيّما بعد رفض الوزير الآخر أبن صالحان الاستمرار في الوزارة، فبدأ بمراسلة الأمير بهاء الدولة في أمكانية عودته الى الوزارة مرة أخرى، وقد تعهد له بمعالجة الوضع الاقتصادي المتفاقم في الإمارة، وقد وجد رغبة حقيقية من الأمير بهاء الدولة الذي عهد اليه بالمنصب وخلع عليه بخلع الوزارة[3].

بدأ الوزير الأبرقوهي وزارته الثانية بالقبض على جماعة من الكتّاب والمتصرفين وأخذ منهم مالاً قدره ستة آلاف درهم[4]، ونظم الإقامات لقاء مبالغ مالية عالية، وقد لقيت هذه الاجراءات تأييداً مطلقاً من الأمير بهاء الدولة ولكنها في الوقت نفسه جوبهت بمعارضة شديدة من الحاشية الذين طالتهم هذه الاجراءات، فابتعدوا عنه وكانوا يتحينون الفرص للايقاع به، وقد أتهموه بقتل ناظر البصرة أبي عبد الله بن أبي طاهر في حبسه في البصرة[5]، وتمكنوا من استمالة الأمير بهاء الدولة الى جانبهم، ولما علم الوزير الأبرقوهي من عيونه في دار المملكة ما يحاك له هرب الى البطيحة عائذاً بحماية مهذب الدولة أبي الحسن علي بن نصر[6]، وبذلك انتهت وزارته الثانية في سنة 383هـ/989م.

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص151.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص151.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص151-152.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص152.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص152.

(6) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص152؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص162.

7- وزارة سابور بن أردشير الثالثة

لقد سبق القول، إن الوزير سابور بن أردشير لما شغب عليه الجند أستتر في دار بكران، وبعد هروب الوزير الأبرقوهي الى البطيحة، جرت مراســـلات بينه وبين قادة الجند لاصلاح العلاقة بينهما[1]، ويبدو أنه حصل على أمان منهم بعدم التعرض له مما جعل أمر تسلمه الوزارة مرة آخرى ممكناً، وفعلاً قلده الأمير بهاء الدولة الوزارة وخلع عليه[2].

حاول الوزير سـابور في بداية وزارته كسـب ودّ الحاشـية الى جانبه، فقد أفرج عن الجماعة الذين اعتقلهم الوزير السـابق الأبرقوهي، وبدأ بترتيب عمل الدواوين وقد جعل على كل ديوان كاتباً يتولى أمره، ونظر هو في الجند والبريد والحماية ظاهراً وفي تدبير الأمور وتقريرها وتنفيذها باطناً[3]، بيد أن الأمور لم تســتمر على هذا المنوال الا لبضـعة أشهر، فقد أغتنم فرصـة سفره الى واسط ليهرب من هناك وبشكل مفاجئ الى البطيحة[4]، ولم تشـر المصـادر الى سـبب هروبه إلاّ أن ذلك – ربما – ارتبط بعلاقته غير الودية مع قادة الجند وخشيته على حياته.

وأياً كانت الأسـباب وراء هروبه من بغداد وخروجه من الوزارة، فانه باسـتثناء الغائه لإجراءات الوزير الســابق الأبرقوهي وتنظيمه لعمل الدواوين لم نلمس له أية أعمال عسكرية أو سياسية مهمة في وزارته هذه التي استمرت من نهاية سنة 383هـ/

---

(1) أبو شــجـاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص152؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص161-162.

(2) أبو شـجـاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص152؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص162.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص152.

(4) المصدر نفسه، ج6، ص154.

993م الى بداية سنة 384هـــ /994م سوى في الجانب العلمي والثقافي، إذ اشترى داراً بين الســـورين[1] وجعلها خزانة كتب عظيمة ، وقد تجاوز عدد المؤلفات فيها حواليّ عشرة آلاف مجلد من انفس نفائس الآثار، ولم تكن في ذلك الوقت خزانة كتب أو دار علم آخرى تضـــاهيها ليس في ســـعتها أو في عدد كتبها أنما في أصـــولها المحررة التي كانت بخط مؤلفيها، وكانت فضـــلاً عن كونها خزانة كتب كبيرة، فانها في الوقت نفسه مدرسة كبيرة وقف عليها الوقوف الكثيرة وجعلها وقفاً ثابتاً للفقهاء ، وهي أول مدرسة في الاسلام كما يقول ابن كثير وقفت على الفقهاء سبقت المدرسة النظامية التي أسسها نظام الملك الطوسي (ت 485هـــ / 1092م) سنة 457هـ /1064م بمدة طويلة من الزمن[2]، غير أن هذه الخزانة العظيمة والمدرســة الرائدة لم تســـلم من جور الزمان، فقد أحترقت بعد حواليّ ســـبعين ســـنة وتحديداً ســـنة 450هـ/1058م بعد مجيء السلطان السلجوقي الاول ارطغرلبك الاول (447-455هـ /1055-1063م)[3]، وفيها أنشد الشاعر أبو العلاء المعري (ت 448هـــ/1056م) قصيدته اللامية المشهورة التي مطلعها:

وغَنت لنا دار سابور فَيْنَهَ

---

[1] ثنية سور المدينة، وهو اسم لمحلة كبيرة بكرخ بغداد. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص534.

[2] البداية والنهاية، ج12، ص17، وج11، ص275.

[3] عن دار العلم. ينظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص22-23؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج17، ص387؛ أبن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص275 وج12، ص17؛ الابطحي، تهذيب المقال في تنقيح كتب الرجال، ج1، ص81؛ العســـكري، معالم المدرســـتين، ج1، ص261؛ الطهرانى، الذريعة الى تصـــانيف الشـــيعة، ج8، ص174؛ امين، أحمد، ظهر الاســـلام، ج1، ص256-257؛ الجنابي، المجالس العلمية منذ القرن الأول الهجري حتى القرن الرابع الهجري، ص89-90.

من الورق مطران الأصائل ميهالُ[1]

ومن جانب آخر، قد يكون من المفيد والطريف في الوقت نفسه أن نشير الى بعض الاشعار التي فاه بها بعض الكتّاب والشعراء فيما يتعلق بصرف سابور عن الوزارة ثم اعادته اليها، فقد كتب اليه الكاتب أبو اسحاق الصابئ قصيدة مطلعها:

قد كنتَ طلقت الوزارة بعدما
زلّت بها قدمُ وساء صنيعها

فَغدَتْ بغيرك تستحل ضرورةً
كيما يحال الى ذراك رُجوعها
فالآن عادت ثم آلت حلفةً
أن لا يبيت سواك وهو ضجيعها[2]

واذا كان الشيء بالشيء يذكر فان ابن خلكان قد نقل في وفياته بعض الأبيات الشعرية التي تصور حال من يصرف من الوزارة ويعاد اليها مرة اخرى.

عاداني الدهر نصف يوم
فانكشف الناس لي وبانوا
يا أيُّها المعرضون عنا
عودوا فقد عاد لي الزمان[3]

---

(1) ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج2، ص356.
(2) ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج2، ص355.
(3) المصدر نفسه، ج2، ص355.

8 - وزارة عبيد الله بن محمد بن حمدويه[1]

لعل من أكثر الأمور غرابةً وغموضــاً ومدعاةً للســخرية في عهد الأمير بهاء الدولة هو اســـتيزار عبيد الله بن محمد بن حمدويه، فهذا الشـــخص على عكس كل ســـابقيه الذين تولوا منصــــب الوزارة بما فيهم الوزير ابن بقية لم تكن له أية دراية أو معرفة بالأمور الإدارية والسـياسـية والعسـكرية وأن تقليده لهذا المنصـب الرفيع يؤكد الانحطاط الذي وصـلت اليه مؤسسة الوزارة في عهد الأمير بهاء الدولة، والأكثر من ذلك كله أنه عزل بعد حواليّ ستة عشـر يوماً من تقليده لهذا المنصـب، فقد ذكر ابو شجاع الروذراوري أنّ الأمير بهاء الدولة لما وصـل الى البصـرة استوزر ابن حمدويه

---

(1) يكنى بأبي الحسـن ويلقب بالمظفر، من خواص الأمير عضـد الدولة وهو من الشـخصـيات التي سـعت الى اخراج إمرة الأمراء من الأمير صـمصـام الدولة الى أخيه الأمير بهاء الدولة نائباً عن أخيه الأمير شــرف الدولة في بغداد وقد كلفه ذلك مصـــادرة امواله من قبل الأمير صـــمصــــام الدولة . ينظر: مســكويه، تجارب الأمم، ج5، ص325–326؛ أبو شـــجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص155.

في السابع من شهر شعبان من سنة 384هـ /994م وعزله في الثالث والعشرين منه بعد أن بان من ركاكة أفعاله في هذه الأيام القليلة كل أمر سخيف[1].

9- وزارة الحسين بن الحسن المعروف بالاستاذ الفاضل[2]

من الأمور التي تستدعي وقفة في هذا الدور ذلك الاستيزار المثير للشك والغموض الذي ذكره المؤرخ ابن الأثير في كاملهِ، إذ أشار الى أن الأمير بهاء الدولة لما وصل الى واسط سنة 385هـ/ 995م كان معه وزيره الفاضل[3]، غير أن جُلَّ الروايات التي تناولت هذه المدة تحديداً لم نجد أحداً من مؤرخي الحقبة البويهية يشير الى مثل هذا الاستيزار، ولعل من الراجح جداً وكما يفهم من روايات المؤرخ ابي شجاع الروذراوري أن أبا نصر الفاضل كان من خواص خواص الأمير بهاء الدولة ومرافقه في حله وترحاله، وكان له صوت مسموع ومكانة كبيرة عند سيده، وبحكم ذلك فقد كان يمثل مركز ثقل سياسي واداري في عهد هذا الأمير وطالما توسطه المقربون والحاشية والوزراء وغيرهم في عدد من الأمور ولاسيّما ما يتعلق بأسناد منصب الوزارة[4].

10- وزارة علي بن أحمد الأبرقوهي الثالثة

لعل من المناسب هنا الاشارة الى أن اسناد منصب الوزارة سواءً برسمها الصريح أو من غير تسمية أم وفق ما يعرف بنظام النظر في الأمور الذي بدأ العمل به منذ هذا الوقت تقريباً الى بعض الشخصيات التي ليس لها باع أو المام كاف

---

(1) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص155.

(2) يكنى أبا نصر، لم نجد له ترجمة في المؤلفات التراجمية و التاريخية المتوفرة التي بين ايدينا.

(3) ج7، ص173.

(4) ذيل تجارب الأمم، ج7، الصفحات110 و156 و172 وغيرها.

بقواعد الإدارة ربما أملته ظروف سياسية وإدارية وعسكرية آنية، فالشخصيات التي لها خبرة ودراية في هذا المجال نظير ابن صـــالحان وعبد العزيز ابن يوســـف الجكّار وســابور بن أردشـير والأبرقوهي لم تتمكن من القيام بواجباتها أو في الأقل النهوض بمؤســسة الوزارة وانتشـالها من واقعها المتردي، بل أنها على العكس قد أسـهمت في انحطاط رتبة هذه المؤســـسة بفعل تداخل عوامل كثيرة منها ما يتعلق بتدخل الأمير بهاء الدولة وخواصــه وحاشـيته في صـميم أعمالها واختصـاصـاتها ومنها ما يتعلق بضـغط المؤسـسة العسكرية المتنفذة على بعض الوزراء فضـلاً عن الفردية والسلبية التي رافقت اداء هؤلاء الوزراء، هذه الأمور وربما غيرها جعلت الأمير بهاء الدولة يسند منصب الوزارة من غير تسمية أو على وفق نظام النظر في الأمور الى بعض خواصــه أمثال ابن حمدويه وأبي نصـر الفاضـل وأبي العباس بن ماسرجس[1] الذي سنتحدث عنه فيما بعد، ظناً منه على ما يبدو أن أمور هذه المؤسسة ستستقر، بيد ان هؤلاء جميعاً فشـلوا في أنتشـال هذه المؤسـسة من واقعها المتردي لافتقارهم الى التجربة الإدارية الميدانية بل انهم كما يســـتشـــف من الروايات لم يكونوا بأية حال بمستوى هذا المنصب الرفيع إذ بانت منهم أفعال لا تليق بمن يتقلد منصب الوزارة أو تدل على أنهم أهل له، مما جعل الأمير بهاء الدولة يلجأ من جديد الى اســـتيزار الشــخصــيات الســابقة أمثال الأبرقوهي وســابور بن أردشـير، فقد ذكر أبو شـجاع الروذراوري، أن الأمير بهاء الدولة لما عاد من واسـط الى معسـكره بظاهر البصـرة سنة 385هـ/995م ترددت بينه وبين الوزير الابرقوهي مراسلات كثيرة بوساطة أمير البطيحة مهذب الدولة إذ كان الأبرقوهي وقتذاك عائذاً بحمايته[2]، وقد اشـترط الأمير

---

(1) ويقال أبن ماســـرخس، من خواص الأمير بهاء الدولة وأحد كتابه، تولى النظر في الأمور بمقام الوزارة مرات كثيرة بدءاً من سنة 386هـــ/996م. ينظر: أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، الصفحات 156، 166، 171 وغيرها.

(2) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص161؛ كذلك ينظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص385.

مهذب الدولة على الأمير بهاء الدولة أن يكون للأبرقوهي رأي نافذ في أمور الإمارة وإلا سمح له بالعودة محروساً الى البطيحة[1]، وقد أستقر الأمر بينهما على ذلك، وعاد الأبرقوهي الى بغداد وتقلد منصب الوزارة برسمه للمرة الثالثة، بيد أنه لم يستمر الا لبضعة أشهر بسبب استشعاره بوجود مساع ومخططات عدائية ضده تقوم بها الحاشية بعلم الأمير بهاء الدولة[2]، وقد توحدت كلمتها في القبض عليه وعزله من منصب الوزارة وهو أمر يناقض ما تم الاتفاق عليه مع الأمير مهذب الدولة أولاً وخرقاً للعهد الذي قطعه الأمير بهاء الدولة على نفسه ثانياً[3]، فترك الوزارة وعاد الى البطيحة[4].

11- وزارة سابور بن أردشير الرابعة

لم يشأ الأمير بهاء الدولة ترك منصب الوزارة شاغراً بعد هروب الوزير الأبرقوهي الى البطيحة، فقد أرسل بعض خواصه وكتابه الى البطيحة بدواعي الحصول على قرض مالي من الأمير مهذب الدولة[5]، غير ان المهمة الحقيقية لهؤلاء هي أستكشاف ما اذا كان الوزير سابور بن أردشير راغباً في العودة الى الوزارة من عدمها، وقد حاول هؤلاء بحكم علاقتهم الجيدة بالوزير سابور تطييب نفسه وتذليل العقبات التي تمنع مجيئه الى بغداد[6]، وكادت مساعيهم تنجح لولا أصرار الوزير

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص161؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص173.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص162-163.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص163.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص163؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص173.

(5) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص165.

(6) المصدر نفسه، ج6، ص165.

سابور على اشراك مهذب الدولة في هذا الأمر، فقد حضر مع هؤلاء الى مجلس الأمير مهذب الدولة واخبره برغبة الأمير بهاء الدولة بعودته مجدداً الى الوزارة، وقد أندهش مهذب الدولة من هذا الأمر وقال لهؤلاء " أنتما في طرف والملك في آخر، وأخرج كتاباً بخط بهاء الدولة يسأله إنفاذ أبي القاسم علي بن أحمد، فلما شاهداه وجما قالا : قد يجوز أن يكون هذا قد بدا له بعدنا رأي آخر "[1]، وقد استقر الرأي بعد مداولات ومناقشات مستفيضة أن يرجع هؤلاء الى بغداد ليعرفوا حقيقة الأمر[2]، ولما عادوا واجتمعوا مع الأمير بهاء الدولة تقرر أن يرجعوا مرة آخرى الى البطيحة مع كتاب صريح من الأمير بهاء الدولة الى الامير مهذب الدولة يشكره فيه على مساعيه ويرجو منه التوسط باقناع الوزير سابور بالعودة مجدداً الى بغداد وتسلم منصب الوزارة، فعاد سابور الى الوزارة وتقلد الوزارة للمرة الرابعة سنة 386هـ/996م[3]، غير انه لم يستمر الا لبضعة اشهر أيضاً بسبب تدخل بعض الحاشية في أعماله ولورود معلومات من عيونه تفيد أن الأمير بهاء الدولة يراسل الوزير الأبرقوهي في العودة مجدداً الى الوزارة[4]، وقد حاول الوزير سابور اختبار نوايا الأمير بهاء الدولة نحوه فقال له بعد أن اختلى به " أيها الملك قد علمت أنني قصير اللسان في خطاب الجند، وقد استشعروا فيّ الطمع وأستشعرت منهم الخوف ولو استدعيت أبا القاسم علي بن احمد وعوَّلت عليه في منابذتهم ومعاملتهم ووفرتني على جمع المال وإقامة وجوهه لكان ذلك أدعى إلى الصواب، فقال له بهاء الدولة : هذا هو الرأي وقد أردت أن أبدأك به فإذا قد سبقت الى القول فيه، فهذا كتاب أبي القاسم يخطب الخدمة، وقد

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص165.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص165.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص166؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص182.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص166.

تقرر الأمر معه على هذه القاعدة "[1]، فلما سمع الوزير سابور هذا الكلام أنزعج وقرر ترك منصب الوزارة والعودة مجدداً الى البطيحة[2]، غير أنه قبل أن يترك منصبه فرق الأموال على الجند وأفرغ خزينة الإمارة بقصد أضعاف الأمير بهاء الدولة[3]، ولما علم الوزير الأبرقوهي بما أقدم عليه الوزير سابور بن أردشير عدل عن رأيه في العودة مجدداً الى الوزارة، فبقي منصب الوزارة شاغراً[4].

12- وزارة عيسى بن ماسرجس

ظل منصب الوزارة في بغداد شاغراً لمدة قصيرة من الوقت بعد عودة الوزير سابور بن أردشير الى البطيحة وعدول الوزير السابق الابرقوهي عن تسلمه لمنصب الوزارة للمرة الرابعة، وقد قرر الأمير بهاء الدولة في حوالي منتصف سنة 386هـ/996م إسناد الوزارة الى أحد خواصه من الكتّاب وهو أبو العباس عيسى ابن ماسرجس من غير تسمية صريحة برسم الوزارة وعلى وفق نظام النظر في الأمور الذي يبدو انه بدأ يُفعّل بصورة رسمية بدءاً من منتصف هذه السنة لاسباب جُلّها ادارية تتعلق اساساً بعدم أنتظام عمل مؤسسة الوزارة بسبب تعاقب الوزراء المستمر وعدم مكوثهم لمّدد مناسبة في هذه المؤسسة مما أربك الأمور الإدارية في الإمارة حتى وصل الأمر في بعض الأحيان الى تعطيل هذه المؤسسة في اداء واجباتها بسبب عدم وجود الوزراء في بغداد وهذا السبب على الأرجح قد دفع الأمير بهاء

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص166.

(2) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص166؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص182.

(3) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص166؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص182؛ ابن خلدون، تاريخ، ج3، ص440.

(4) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص166.

الدولة الى أسناد منصب الوزارة من غير تسمية برسمه الى شخصية من الكتّاب لتمشية الأمور والأعمال بعد مدّة من بقاء هذا المنصب شاغراً[1].

وفي هذا المجال ايضاً لابد من الاشارة الى أن تفعيل نظام النظر في الأمور في هذا الوقت لم يقتصر على الشخص الذي يقوم مقام الوزير فحسب إنما شمل نيابة الوزارة التي على عكس الناظر في الأمور التي كانت تُعهد برسم صريح الى أحد الكتاب، فقد ذكر أبو شجاع الروذراوري أن أبا الحسن العروضي قد نظر في نيابة الوزارة عن ابن ماسرجس[2].

وأياً كانت الاسباب التي تقف وراء تفعيل هذا النظام، فان الاحداث اللاحقة قد اثبتت فشلَهُ في ايقاف انحدار مؤسسة الوزارة على الرغم من الاستقرار شبه النسبي الذي شهدته المؤسسة لحواليّ سنتين أو ثلاث، فقد أوكلَتْ للأول وهو الناظر بعض المهام العسكرية التي كانت تتطلب منه السفر والوجود في بعض المناطق الاخرى من الإمارة[3]، فيما ظل الثاني مقيماً في بغداد ينظر في الأمور نيابةً عن الأول وقد دخل على ما يستشف من الروايات في منازعات مع بعض الخواص والحاشية والمتنفذين مما اربك عمل الوزارة من جديد[4].

ومهما يكن من الأمر، فان ابن ماسرجس ونائبه العروضي قد ظلا في منصبيهما الى نهاية سنة 387هـ/997م أو بداية سنة 388هـ/998م إذ هرب الأول الى البطيحة بعد فشلهِ في أحدى المهام التي أُوكلَتْ اليه[5]، فيما لم تبين الروايات ما حل بالثاني بعد عزله من منصبه.

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص166.

(2) ذيل تجارب الأمم، ج6، ص172.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص177.

(4) المصدر نفسه، ج6، ص176.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص178.

ولاية العراق

لعل من المفيد أن نشـــير ونحن نســـتعرض الروايات التي تناولت بصـــورة خاصـــة تاريخ العراق الســـياســـي في الربع الاخير من العصـــر البويهي الاوســـط في العراق وتحديداً من بداية ســـنة 388هـــــ/998م وحتى وفاة الأمير بهاء الدولة ســـنة 403هـــ/1012م من خلال ما يستشف من هذه الروايات الى حدوث تغيير جوهري في السياسة البويهية في العراق، وقد تمثل ذلك على وجه الخصوص باستحداث ما يسمى بولاية العراق وإسناد أمر ادارتها ولايةً ووزارة اما لاحدى الشخصيات التي لها باعٌ ومعرفة بأمور الحرب أو لاحدى الشخصيات الإدارية التي سبق لها تقلّد منصب الوزارة أكثر من مرة، على أن يكون الى جانبهما إداري ينظر في الأمور بمقام الوزارة من غير تسمية صريحة.

الذي يهمنا هنا، هو انعكاس هذه السياسة الجديدة على مؤسسة الوزارة، فمن المعروف ان هذه المؤســـســـة ولاســـيّما في المدة التي تســـلّم فيها الأمير بهاء الدولة منصب إمرة الأمراء في بغداد سنة 379هـــ/989م لم تضطلع بمسؤولياتها أو تمارس اختصاصاتها كما كانت لعهود الأمراء البويهيين السابقين، وقد سبق التأكيد على ذلك في مناسبات كثيرة، مع ذلك فانها ظلت تحتفظ ببعض النفوذ السياسي والإداري، غير انها في ظل هذه الســـياســـة قد أُجبرت على التخلي عن ما بقي لها من نفوذ بفعل تداخل عوامل ادارية وعسكرية كثيرة.

فمما يتعلق بالعوامل الإدارية، أن هذه المؤســـســـة قد فقدت الى حدّ ما ســـلطتها التنفيذية على الدواوين التي بدأ ناظروها يعملون بصـــورة شـــبه مســـتقلة عن توجهاتها

بفعل دعم الأمير بهاء الدولة لهم لأن جُلّهم كانوا من خاصته أو حاشيته، ناهيك عن التغييرات المستمرة في منصب الوزارة وانعكاسها السلبي على إداء هذه المؤسسة وقد يكون من المفيد ايضاً في هذا المجال ان نشير الى ان فشل مؤسسة الوزارة في ممارسة اعمالها واختصاصاتها في هذه المدة يتحمله الأمير بهاء الدولة وحده، ورب قائلٍ يقول كيف يتحمل هذا الأمير مسؤولية تراجع رتبة الوزارة مع انه كما اشارت الروايات ذاتها قد فعّل منصبين مهمين في هذه المؤسسة هما (نيابة الوزارة) و(النظر في الأمور)[1] ؟، والواقع أَن هذا السؤال مع أنه من الناحية الشكلية قد يبدو منطقياً غير أنه من الناحية الواقعية ليس كذلك، فهذا الأمير كما يستنتج من الروايات لم ينتهج سياسة تحفظ مصالح مؤسسة الوزارة لأنها الجهة الإدارية العليا التي تدبر الأمور والأعمال، فهو علاوة على عدم تبنيه لسياسة متوازنة بين مؤسسة الوزارة والدواوين التابعة لها، كان كثير العزل للوزراء مما أربك الأمور في الإمارة، وقد بلغ من تخبطه في هذا المجال انه سمح لاطراف أخرى خارج الإمارة في التدخل في استيزار من تراه مناسباً لحفظ مصالحها ببغداد، ومما يدلّ على ذلك ان قرارات الاستيزار كانت تتخذ بالبطيحة التي كان أميرها مهذب الدولة يتدخل بشكل أو بآخر في فرض هذا الوزير أو غيره[2].

أما فيما يتعلق بالأمور العسكرية فإنّ الأوضاع العامة ببغداد بدأت تضطربُ فقد اشتد ضغط العيارين والشطار الذين بدأوا يظهرون تقريباً في معظم محلات بغداد[3]، وكاد الوضع يخرج عن السيطرة كما ان الاوضاع في المناطق التابعة

---

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص176.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص165.

(3) هلال الصابئ، تاريخ ملحق بكتاب ذيل تجارب الأمم، ج7، دار الكتب العلمية ، بيروت1424هـ/ 2003م، ص46.

لإمارة بغداد بدأت تضطرب مما استلزم انتهاج سياسة عسكرية صارمة تعيد الاستقرار.

هذه الاسباب على الارجح ربما دفعت الأمير بهاء الدولة الى استحداث ولاية العراق.

ومهما يكن من الأمر، فان مؤسسة الوزارة في ظل هذه التداعيات قد فقدت تقريباً ما بقي لها من سلطات، وكانت من الناحية الفعلية تأتمر بأوامر الوالي أو المدّبر لأمور العراق، بمعنى أن هذه المؤسسة قد خضعت لسلطة الوالي أو المدّبر للأمور في العراق، بيد انها من الناحية الشكلية الأسمية ظلت تابعة للأمير بهاء الدولة ولاسيّما ما يتعلق باختيار الشخصيات التي يعهد إليها منصب الناظر في الأمور.

تذكر الروايات أن أول من تولى ادارة العراق هو أبو علي الحسن بن محمد بن اسماعيل الإسكافي[1]وهو من الشخصيات القليلة التي كانت تمتلك حضوراً مؤثراً

---

(1) يلقب بالموفق وعمدة الملك، من خواص الأمير بهاء الدولة، نكب في عهد المستولي على أمر العراق آنذاك المعلم الكوكبي، فتراجعت مكانته لكنه مع ذلك ظل يعمل في الظل مع الحاشية، وقد تعرض فيما بعد الى ضائقة مالية شديدة، وقد راسل الوزير ابن صالحان وبعض المتنفذين في الإمارة راجياً منهم التوسط له عند الأمير بهاء الدولة الذي لم يتردد في العفو عنه وتكليفه ببعض المهام العسكرية في الموصل سنة 387هـ/997م غير ان فشله في اخضاع حاكم الموصل المقلد بن المسيب بن رافع العقيلي(ت 401هـ/1010م) عرّض علاقته بالأمير بهاء الدولة للفتور مجدداً، فهرب الى البطيحة، وبعد وساطات كثيرة عاد الى بغداد سنة 388هـ/998م وقد عهدت اليه إدارة العراق وبقي في منصبه حواليّ سنتين تمكن خلالها من اخضاع مناطق كثيرة كانت تابعة لإمارة فارس لحكم الأمير بهاء الدولة، قتلهُ الأمير بهاء الدولة سنة 394هـ/1003م وله من العمر تسع واربعون سنة.

في الســاحتين الســياســية والعســكرية آنذاك، وقد حظي بدعم كبير من قادة الديّلم ووجههم[1]، كما ان الأمير بهاء الدولة قد عُهد اليه مســؤوليات كبيرةً واعطاه صلاحيات واسعة، وكان الى جانبهِ في تدبير الأمور والأعمال في بغداد بمقام الوزارة من غير تســمية بالوزارة أبو علي بن أبي الريّان الذي على ما يبدو من رواية ابن الأثير قد عُهدت اليه مهام الناظر في الأمور طوال سنة 388هـــ/998م[2]، ثم عهد المنصب بعد عزلهِ الى الوزير سابور بن أردشير[3].

لم يستمر أبو علي الإسكافي في منصبهِ اكثر من سنتين، إذ طلب من الأمير بهاء الدولة اعفاءه من ولاية العراق[4]، غير انّ الأخير رفض في البداية ذلك لكنه تراجع بعد ان لمس بنفسه ارتفاع مكانة أبي علي عند الجند والعامة، فقبض عليه في شيراز سنة 390هـ/999م[5]، وبعد عزله كلف الوزير سابور بن اردشير بإدارة العراق

=للمزيد يراجع عنه :

هلال الصــابئ، تاريخ، ج7، ص9–54؛ أبو شــجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص169–193؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص86–87؛

Kabir,The Buwayhd Dynasty of Baghdad, p.125.

(1) أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص197.

(2) الكامل، ج7، ص193.

(3) هلال الصــابئ، تاريخ، ج7، ص38؛ أبو شــجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص185.

(4) هلال الصــابئ، تاريخ، ج7، ص19؛ أبو شــجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص193.

(5) هلال الصابئ، تاريخ، ج7، ص21–23.

نائباً عنه[1]، وقد ظل سابور ينظر في الأمور والأعمال في بغداد نائباً عن السلطان الى سنة 392هـ/1001م[2]، وعلى ما يستشف من رواية هلال الصابئ فان الوزير سابور بن أردشير طيلة شغلهِ لمنصب الناظر في الأمور أصالة وانابة في الإمارة أو السلطنة وكالةً لم يتمكن من ضبط الأمور في العراق كما ضبطها سلفه أبو علي الإسكافي، بل على العكس فقد اضطربت الاوضاع ووقعت الفتنة بين الأتراك والعامة من أهل الكرخ، وتفاقمت الأزمة الاقتصادية، وكثر العيّارون والشطار[3]، وبدلاً من مواجهة هذه التحديات استتر سابور على عادته وهرب الى البطيحة[4]، ونظر في الأمور من بعده أبو الحسن علي بن الحسن البغدادي ثم أبو الفتح القنائي ثم أبو الحسين عبيد الله بن محمد بن قطرميز الذي طلب ان يخاطب بالوزير كما يذكر هلال الصابئ، وصار أضحوكة عند الناس[5].

لقد دللّت الاحداث السياسية والعسكرية في العراق ولاسيّما بعد القبض على أبي اسماعيل الإسكافي ان العراق بحاجة الى حاكم عسكري وليس الى حاكم إداري لاسيّما أنّ الشخصيات الإدارية المعول عليها في هذا المجال مع ما تمتلكه من خبرة ودرايةٍ وحنكةٍ سياسيةٍ لم يكن بمقدورها السيطرة على الاوضاع المضطربة خاصةً بعد تدخل الجند الأتراك لمصلحة فئة ضد أخرى[6]، ناهيك عن موقف قادة الجند الديّلم المعارض لتولي أية شخصية إدارية لمقاليد الأمور وخاصة الوزير سابور بن أردشير الذي لم ينجح خلال وزارتهِ السابقة في كسبهم الى جانبهِ.

---

(6) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص211.

(2) هلال الصابئ، تاريخ، ج7، ص38.

(3) تاريخ، ج7، ص46؛ كذلك ينظر: ابن الأثير، الكامل، ج7، ص211.

(4) هلال الصابئ، تاريخ، ج7، ص46.

(5) المصدر نفسه، ج7، ص46.

(6) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص211.

كل ذلك دفع الأمير بهاء الدولة الى إناطة أمر العراق مجدداً لاحدى الشخصيات العسكرية المرموقة انذاك، فكان الشخص الاقدر على تولي المسؤولية في هذا الظرف هو أبو علي الحسن ابن أبي جعفر بن استاذ هرمز[1]، فهذا الشخص قد نجح في إعادة الاستقرار الى الأحواز[2]، وهذا بالتأكيد قد حفزّ الأمير بهاء الدولة على التعويل عليه في إعادة الأستقرار الى العراق، فاستدعي من الأحواز سنة 392هـ/1001م[3]، وكان بمستوى المسؤولية الخطيرة التي عهدت اليه، فقد تمكن من أعادة الاستقرار الى العراق بعد فترة قصيرة من وصولهِ إذ قضى على كثير من الاوضاع الشاذة واسكت الفتن التي كانت تموج في بغداد ولاحق العيارين والشطار بل انه جدّ في متابعتهم[4]، ونظم الأمور والأعمال في بغداد ورتّب عمل الدواوين وازال عن كاهل الناس الضرائب الباهظة التي كانت تفرض عليهم ورفع جلّ المصادرات وقد أمتدح عفته المؤرخ هلال الصابئ وكان معاصراً له بقوله " ما رأيتُ رجلاً اعف ولا الطف نفساً من عميد الجيوش وقد رفع المصادرات وأزال المجازفات

---

(1) يلقب بعميد الجيوش، وهو من عائلة معروفة بولائها للبويهيين فوالدهِ أبو جعفر كان من حجاب الأمير عضد الدولة، وكانت تعهد اليه بعض المهام العسكرية في الموصل والأحواز، أما هو فقد التحق بالأمير صمصام الدولة ولم يتخل عنه الا بعد مقتله سنة 388هـ/998م، ثم دخل بعد ذلك في طاعة الأمير بهاء الدولة الذي أُوكل اليه مهمة اعادة الاستقرار الى الأحواز سنة 391هـ/1000م تولى امر العراق لمدة ثماني سنين وسبعة اشهر واحد عشر يومٍ، توفي سنة 401هـ/1010م.
للمزيد يراجع عنه :
ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص119-120؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص254؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج17، ص230-231؛ الزركلي، الاعلام، ج2، ص234.

(2) هلال الصابئ، تاريخ، ج7، ص39.

(3) المصدر نفسه، ج7، ص59.

(4) هلال الصابئ، تاريخ، ج7، ص62-63؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص254.

رفعاً وإزالةً، اقتدى به جميع ولاة بهاء الدولة على بلادهِ فيها وصـار له الاسـم الكبير والذكر الجميل بها "[1].

وقد نظر في الأمور الى جانبهِ مؤيد الملك أبو علي[2]، ثم أبو غالب محمد ابن خلف الملقب بفخر الملك[3]، ثم أبو الفضـل محمد بن القسـم بن سـومنذ[4]، وقد استقرت الاوضاع في بغداد بفعل اجراءاته الناجحة وهدأت النفوس وتحسنت الاحوال، وقد استمر في منصبه حتى وفاته سنة 401هـ/1010م[5]، وقد عوّل الأمير بهاء

---

(1) تاريخ، ج7، ص63.

(2) يلقب بالرخجي نسبة الى قرية الرخجية التي تبعد نحو فرسخ من بغداد وراء باب الأزج، تقلد الوزارة البويهية في عهد الأمير مشـرف الدولة سـنة 412هـ/1021م وعزله سـنة 414هـ/1023م، وسنتحدث عنه فيما بعد.
للمزيد يراجع عنه :
ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص292–293؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج17، ص513.

(3) ويعرف كذلك بالصـيرفي، لان والده كان صـيرفياً في واسـط، يعدّ واحداً من أبرز الوزراء البويهيين وزر للأمير بهاء الدولة ثم لابنه الأمير سـلطان الدولة، عرف بعلو كعبه في الميدانين الإداري والعسـكري، وهو أول وزير بويهي يتقلد أمر العراق ولايةً ووزارةً وكان الى جانب ذلك من الشـخصـيات المتنفذة في العهد البويهي فضـلاً عن ثرائه الكبير، توفي مقتولاً سنة 407هـ/1016م.
للمزيد يراجع عنه :
ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص154؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص279؛ ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، ج6، ص2551؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص124–125؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج17، ص282–283؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج4، ص88؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص5–6؛ خواند مير، دسـتور الوزراء، ص122؛ الزركلي، الأعلام، ج6، ص271.

(4) هلال الصابئ، تاريخ، ج7، ص71.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص254.

الدولة بعد ذلك على أبي غالب محمد بن خلف الملقب فخر الملك لادارة العراق ولايةً ووزارةً[1]، ولا يبعد أن ننسب هذا الأختيار الى أمرين مهمين:

الاول : رغبة الأمير بهاء الدولة في اسناد ولاية العراق لاحدى الشخصيات التي عملت مع عميد الجيوش وذلك للحفاظ على الاستقرار النسبي الذي تحقق في العراق خلال ولأية الأخير.

الثاني : ان الأمير بهاء الدولة كان يعاني من مرض الصرع وأراد ان يخلد الى الراحة في آخريات ايامه في منطقة آرجان بعيداً عن مركز حكمه في العراق[2]، ولعل هذا الأمر جعله يسند هذا المنصب الرفيع الى شخصية خبرت خبايا الأمور وسبق لها التعامل مع كثير من المسائل المعقدة في العراق، فضلاً عن حضورها الفاعل ودعم قادة الجند ووجوه الحاشية لها.

وعلى أية حال، فقد استدعي فخر الملك في سنة 401هـ/1010م لإدارة العراق[3]، ويبدو انه استفاد كثيراً من الاستقرار الذي كان قد شهده العراق في هذا الوقت، فوجه عنايته الى بعض الجوانب التي لم تنل ما تستحق من اهتمام ولاسيّما ما يتعلق بالجانب العمراني، فأشرف بنفسه على سد بثوق الانهار واصلاح الجسور والاهتمام بعمارة بغداد وتجميلها واصلاح ما خرب وانشاء ابنية جديدة[4]، كذلك وجه عنايته الى بعض الجوانب الاجتماعية، فكان يتابع أحوال العامة والضعفاء وكان يتفقد السجون ويتابع أحوال المحبوسين ويأمر بأخراج من كانت جنايتهُ صغيرة، وكان

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص118؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص254؛ أبو الفدا، المختصر في اخبار البشر، ج2، ص140؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص301.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص131؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص268.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص118؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص254.

(4) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص122؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص284.

الى جانب ذلك كثير الصدقات[1] وقد استمر في ولايته حتى وفاة الأمير بهاء الدولة سنة 403هـ/1012م.

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص122.

كان الحكم البويهي في فارس عموماً والعراق خصوصاً قد أُرْسيَ من حيث الواقعية السياسية على تقاليد عائلية ديلمية موروثة ونظام عسكري محترف روعيّ فيه توافر بضعة عناصر مهمة منها، الكفاءة والخبرة والشجاعة والاقدام، إلا أنه كما يبدو منذ مطلع القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي قد تخلى عن كثير من القواعد الأساسية التي تتوافر على الشرطين الآنفين، فما يتعلق باختيار أمير الأمراء فمع أنه من الناحية الشكلية ظل يتم بحسب القاعدة العائلية الموروثة وهي ولاية الأخ الأكبر، إلا انه من الناحية الواقعية قد فقد كثيراً من المرتكزات الأساسية التي تمكنه من فرضِ سلطتهِ وهيبتهِ على جميع مناطق الإمارة، فلم يعد من يتولاه يتمتع بذات السلطات الاعتبارية والمعنوية التي تمتع بها أمراء الدورين الأول والثاني ولاسيّما ما يتعلق بفرض الطاعة الطوعية على أمراء البيت البويهي أو السيطرة على المؤسسة العسكرية، إذ فقد أمراء هذا الدور وكما يستشف من الروايات، الطاعة الطوعية من جانب الأمراء وخصوصاً الاشقاء وأبناء العمومة الذين بدأوا ينهجون في كثير من الأحيان مواقف وتوجهات على النقيض من سياسة أمير الأمراء.

واذا كنا قد لمسنا بوادر تفكك القاعدة العائلية في وراثة الحكم في الدور الثاني من خلال تنازع وتصارع أبناء الأمير عضد الدولة بعد وفاته من جهة وانشقاق أخوته واستقلالهم في بعض مناطق الإمارة من جهة آخرى، فان ذلك في الواقع لم يأخذ منحىً سياسياً وعسكرياً خطيراً يهدد كيان الإمارة البويهية والحكم البويهي بالزوال، إذ ظل أمير الأمراء يمسك بزمام الأمور من خلال ولاء المؤسسة العسكرية المتمثلة باخلاص وتفاني قادة الجند من الديلم والأتراك له، وقد تمكن بفضل ذلك من إخضاع جلّ الأمراء المتمردين سواءً من أخوته أو عمومته(1).

ولسنا هنا في مجال إيراد الأمثلة التي تدلل على صحة استنتاجنا انما لتوكيد حقيقة مفادها أن النظام السياسي والعسكري الذي اقامه الأجداد ورسخه الأبناء الذي

(1) ينظر: أبو شجاع الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص50–54.

ظل يطبق لحواليّ سبعة عقود من الزمان قد بدأ بالأفوال بعد حكم أول أمير من الأحفاد في بغداد سنة 403هـ/1012م وهو الأمير أبو شجاع فنا خسرو الملقب بسلطان الدولة.

أما ما يتعلق بالمؤهلات العسكرية التي ينبغي توافرها في الشخص الذي يتولى منصب إمرة الأمراء، كما هو معروف فإنَ الأمراء البويهيين الأوائل كانوا ذا نزعة عسكرية وقد أسسوا إمارتهم على أساس عسكري ايضاً، وقد ساعدهم في ذلك اجتماع خصائل حربية وقيادية كثيرة فيهم، فقد كانوا مقاتلين بارعين تسلقوا المناصب العسكرية في الإمارة الزيّارية بفضل مواهبهم ومؤهلاتهم العسكرية، وقد اظهروا في كثير من المعارك الحربية شجاعة فائقة[1]، وقد اشار المؤرخ مسكويه، الى ذلك صراحةً عند حديثه عن الأمير عماد الدولة[2]. وقد استمر هذا التوجه العسكري عند أبنائهم أيضاً، فقد كان الأمير عز الدولة بختيار وابن عمهِ الأمير عضد الدولة وأبناؤه الأمراء صمصام الدولة وشرف الدولة وبهاء الدولة مقاتلين متمرسين وبارعين في وضع الخطط الحربية التي تكفل لهم النصر في المعارك التي خاضوها ، بيد أن هذا التوجه لم يستمر عند أمراء الدور الثالث (الأحفاد)، فهؤلاء – كما اشارت الروايات – لم يحوزوا على قدر من الصفات الحربية أو القيادية، وقد يكون السبب في ذلك صغر سنَّهم عند تسلمهم منصب إمرة الأمراء مقارنة مع أسلافهم مما يعني افتقارهم للتجربة والخبرة من جهة[3]، ولأنهم تربوا على حياة مترفة وباذخة بعيداً عن شظف العيش الذي ميز حياة الأمراء الأوائل في مقتبل أعمارهم من جهة أخرى.

هذا ما يخص البويهيين أنفسهم، وهناك عوامل آخرى، داخلية وخارجية قد أسهمت في زوال حكمهم في العراق، فمن العوامل الداخلية تنامي النفوذ التركي

---

(1) التواتي، المثقفون والسلطة في الحضارة العربية، ج1، ص46.

(2) تجارب الأمم، ج5، ص158.

(3) حسن، ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج3، ص63.

بالعراق بصورة مطردة ولاسيّما في بغداد بدءاً من سنة 408هـ/1017م سواء على صعيد المؤسسة العسكرية، أو الحياة السياسية مما قوض الكثير من سلطات أمير الأمراء، وحجم نفوذ الديلم واستئثارهم بالسلطة(1).

أما ما يتعلق بالعوامل الخارجية، فان ظهور السلاجقة على مسرح الأحداث ومن ثم بروزهم قوة سياسية وعسكرية جديدة بدءاً من العقد الثالث من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، ومحاولة الخلفاء العباسيين استغلال هذا الحدث لاستعادة سلطاتهم من جهة ولوضع حدٍ للسيطرة البويهية على مقاليد الخلافة من جهة آخرى(2). يعد بداية النهاية لزوال الحكم البويهي في العراق والمشرق.

هذه في الاجمال أبرز العوامل التي قوضت الحكم البويهي في العراق ومن ثم ازالته نهائياً سنة 447هـ/ 1055م، وسنتحدث عن معظمها في أثناء هذا الفصل، على أن الدراسة ستكون معنية بصورة أساسية بدراسة تأثيرات وانعكاسات هذه العوامل على مجمل الأوضاع العامة في بغداد والمناطق التابعة لها وكذلك على المؤسسات الإدارية والاقتصادية والمالية وبضمنها مؤسسة الوزارة، وسنقف بامعان على السياسة التي انتهجها وزراء هذا الدور والكيفية التي تعاملوا فيها مع هذه العوامل الناشئة والمتغيرات الجديدة، فضلاً عن بيان واقع وحال الوزارة في هذه المدة.

أولاً : وزراء الأمير سلطان الدولة

بعد وفاة الأمير بهاء الدولة سنة 403هـ / 1012م تولى أكبر أبنائه وهو الأمير سلطان الدولة منصب أمير الأمراء في بغداد، وهو يومئذ مقيم في آرجان(3). ومما يبدو فان عقد التولية له كما يفهم من رواية ابن الأثير كان مشروطاً بتولية

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص299؛ حسن، إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج3، ص64.

(2) أمين، حسين، تاريخ العراق في العصر السلجوقي، ص38-39 وص55-58.

(3) الكامل، ج7، ص268.

شقيقيه الأميرين أبي طاهر الملقب جلال الدولة على البصرة وأبي الفوارس الملقب قوام الدولة على كرمان[1].

وعلى ما يبدو أيضاً، فان الأمير بهاء الدولة أراد من خلال توزيع هذه المناصب على أبنائه تحقيق انتقال سلس وآمن للسلطة في الإمارة، إذ كان يدرك خطورة ترك هذا الأمر يتقرر من بعده في البيت البويهي بسبب خشيته من تدخل المؤسسة العسكرية وبعض المتنفذين من الحاشية في الاختيار الذي ربما لا ينسجم مع القاعدة العائلية المتوارثة في الحكم وهي ولاية الأخ الأكبر مما قد يدفع أبناءه من بعده وهم حديثو التجربة الى التنازع كما أن التجارب المؤلمة السابقة التي مرت بها الإمارة في بغداد بعد وفاة الأمير عضد الدولة ربما جعلته يقرر بنفسه هذا الأمر ويوزع المسؤوليات على أبنائه، بيد أن ذلك في الواقع لم يمنع من حدوث خلافات خطيرة بين الأخوة الثلاثة، إذ يستشف من رواية ابن الأثير أيضاً أن الأمير بهاء الدولة قبيل وفاته لم يتشاور مع قادة الديلم ووجهائهم في اختيار الأمير سلطان الدولة من بعده لمنصب إمرة الأمراء في بغداد، إذ عد هذا الأمر على ما يبدو حقاً شرعياً وسياسياً له، فضلاً عن كونه يتماشى مع القاعدة العائلية البويهية المتوارثة في الحكم، في حين أن قادة الديّلم كما تشير الرواية نفسها كانوا يرغبون في أن يتولى الأمير أبو الفوارس قوام الدولة هذا المنصب[2]، وهكذا بدأت أولى الخلافات بين الأخوة وقد انحاز الديّلم الى قوام الدولة بعد وصوله الى كرمان وحسنوا له محاربة الأمير سلطان الدولة وأخذ البلاد منه[3].

---

(1) المصدر نفسه، ج7، ص268.

(2) المصدر نفسه، ج7، ص294.

(3) ابن الأثير، الكامل،ج7، ص294.

وعلى أية حال، فقد تسلم الأمير سلطان الدولة منصب إمرة الأمراء في بغداد وأقر شقيقيه جلال الدولة على البصرة وقوام الدولة على كرمان وانصرف هو لتنظيم شؤون الإمارة في بغداد وتوزيع المسؤوليات فيها.

1- وزارة محمد بن خلف فخر الملك الثانية

أقرّ الأمير سلطان الدولة بعد تسلّمهِ مَنصبِ إمرة الأمراء في بغداد وزير والده فخر الملك على الوزارة فضلاً عن ولاية العراق على نحو ما كان عليه في عهد والده الأمير بهاء الدولة[1].

وفي الواقع، فان اعادة تعيين الوزير فخر الملك قد يشير الى رغبة الأمير سلطان الدولة في الحفاظ على الاستقرار النسبي الذي كانت تشهده بغداد خاصةً وبعض مناطق العراق عامةً الذي تحقق بفضل جهود كل من عميد الجيوش والوزير فخر الملك، وأكثر من ذلك انه عينه نائباً عنه في حكم العراق[2]، واعطاه صلاحيات واسعة على سبيل تعيين القضاة والنقباء وعزلهم[3]، وهو تطور ملفت للنظر ويدعو الى التساؤل عن مغزى تعزيز صلاحيات الوزير في هذه المدة تحديداً، مما يدلل ذلك على نجاح الوزير فخر الملك وحسن إدارته للأمور وعلى مقدرته الفذة في النهوض والارتقاء بالوزارة وإعادة الاعتبار لها بعد عقود كثيرة من التدهور والانحطاط، وقد اشارت الروايات الى أن الوزير فخر الملك قد نهج سياسة داخلية وخارجية تنم على خبرة ودراية كبيرتين ومعرفة تامة باوضاع العراق، فقد أحكم الأمور في بغداد التي كانت تموج بالفتن المذهبية وعمل على وأدها[4]، وتعقب القبائل التي كانت تعبث في

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص124.

(2) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص302.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص270 وص276.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص281؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص299.

الأرض فساداً ولاسيّما قبيلة خفاجة التي كانت تهاجم باستمرار سواد الكوفة وقوافل الحجاج[1]، كما أنه تمكن من أخضاع كثير من القبائل العربية لسلطة الإمارة في بغداد[2]، والى جانب ذلك كله فانه استمر في اصلاحاته العمرانية في بغداد والكوفة والنهروان وغيرها من مدن العراق[3]، وكانت بغداد في مدة وزارته الثانية تعج بالانشطة الثقافية والعلمية والفكرية، وكان العلماء يفدون اليها من مختلف المناطق، وصارت دارهُ بمثابة مركز علمي ومجلس ثقافي يتبارى فيه الشعراء ويتناول فيه العلماء والمفكرون مختلف اوجه المسائل العلمية[4]، كما صنف له عدد من العلماء كتباً في مختلف حقول المعرفة الانسانية[5]، بيد أنّه لم يستمر في منصبه إذ استدعاه الأمير سلطان الدولة الى الأحواز سنة 407هـ/ 1016م وقبض عليه وقتله شر قتلة لهفوة قيل انها بدت منه[6].

2- وزارة الحسين بن فضل بن سهلان[7] الأولى

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص271.

(2) المصدر نفسه، ج7، ص274.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص127.

(4) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص124-125؛ ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج3، ص199.

(5) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص125.

(6) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص279؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص302؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص6.

(7) يكنى بأبي محمد ويعرف بابن سهلان الرامهرمزي ويلقب بعميد أصحاب الجيوش، ولد سنة 361هـ/ 971م في رامهرمز، والتحق بخدمة الأمراء البويهيين، وتسلق في المناصب الإدارية

من الأمور المهمة التي تتطلب توضيحاً في هذا الدور، ذلك الغموض الذي يكتنف الروايات التاريخية فيما يتعلق باستيزار أبي محمد بن سهلان إذ إن هناك غموضاً وأشكالاً في تحديد التاريخ الذي أسندت فيه الوزارة الى هذا الوزير، وكذلك فيما اذا كان هذا الوزير قد تولى منصب الوزارة وحده أم جمع معه ولاية العراق وربما نيابة الأمير في بغداد وعلى غرار سلفه الوزير السابق فخر الملك جرياً على السياسة التي انتهجها الأمير بهاء الدولة في العقد الأخير من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي والتي نهجها كذلك الأمير سلطان الدولة، فما يتعلق بالاشكال الأول فان بعض المؤرخين وعلى رأسهم أبن الأثير يُصّر على أن الوزير ابن سهلان تولى منصب الوزارة ثلاث مرات، الأولى في سنة 406هـ/ 1015م بعد مقتل الوزير فخر الملك[1]، والثانية سنة 409هـ /1018م بعد رجوعه من هيت وقد جمع له معه ولاية العراق[2]، والمرة الثالثة سنة 411هـ/1020م[3]، في حين ان ابن الجوزي يذهب الى أن الوزير ابن سهلان تولى منصب الوزارة مرتين، الأولى في سنة 407هـ/1016م[4]، والثانية سنة 411هـ/1020م دون أن يشير – البته – الى ولايته على العراق في ايّ من وزارتيه[5].

، حتى صار ناظراً للأمور في بغداد سنة 403هـ/ 1012م وهو الذي بنى سور الحائر حول مشهد الأمام الحسين بن علي (عليهما الصلاة والسلام) توفى مقتولاً سنة 414هـ/1023م. للمزيد يراجع عنه :

ابن الجوزي، المنتظم،، ج9، ص190؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص314؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص15.

(1) الكامل، ج7، ص279.

(2) المصدر نفسه، ج7، ص300.

(3) المصدر نفسه، ج7، ص306.

(4) المنتظم، ج9، ص151.

(5) المصدر نفسه، ج9، ص172.

ولأجل توضيح هذين الاشكالين لابّد اولاً من مناقشة الروايتين الآنفتين كونهما الوحيدتين في هذا المجال، فرواية ابن الأثير مع أنها متشعبة ويسودها بعض الغموض الا أنها تبدو أكثر شمولية وتشتمل على تحديدات زمنية مهمة ، في حين ان رواية ابن الجوزي موجزة وسريعة وفي أحيان مجتزأة، وبغية الحصول على رواية أكثر تماسكاً وموضوعية ، فأننا سنحاول بادئ ذي بدء توحيد بعض المشتركات في هاتين الروايتين ليتسنى لنا تحديد عدد المرات التي أسندت فيها الوزارة لابن سهلان مع وضع تحديد زمني تقريبي لكل وزارة شغلها في عهد الأمير سلطان الدولة، على أننا سنعتمد بشكل أساس رواية ابن الأثير للأسباب الأنفة.

تتفق الروايتان على أن الأمير سلطان الدولة بعد قتله للوزير فخر الملك أسند منصب الوزارة الى ابن سهلان وخلع عليه[1]، وتتفق الروايتان كذلك على أن ابن سهلان في وزارته الأولى لم تعهد إليه ولاية العراق أو نيابة الأمير سلطان الدولة على الرغم من أن الأخير لم يكن في بغداد طيلة سنة 407هـ/1016م بسبب حروبه مع أخيه أبي الفوارس قوام الدولة والي كرمان، إذ كان يتنقل ما بين فارس وشيراز وكرمان[2].

لم تدم وزارة ابن سهلان الأولى سوى سنة واحدة، ولم تشر الروايتان الى الأعمال التي اضطلع فيها خلال هذه المدة التي قد تبدو قصيرة لكنها في الواقع شهدت أحداثاً سياسية وعسكرية وفتناً مذهبية خطيرة، فلم نعرف على وجه الدقة موقفه من الصراع بين الأمير سلطان الدولة وأخيه الأمير قوام الدولة الذي اشتد في هذه السنة[3]، كذلك لم تذكر الروايتان ماهية الإجراءات التي اتخذها لمواجهة الفتنة

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص151؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص279.
(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص151؛ ابن الأثير ، الكامل، ج7، ص294.
(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص151؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص294.

المذهبية في بغداد[1]، اذ تدخل رواية ابن الأثير مباشرة الى هروبه من بغداد الى هيت واستجارته بقرواش بن المقلد بن المسيب العقيلي[2] صاحب الموصل بُعيد وصول الأمير سلطان الدولة الى بغداد سنة 408هـ/1017م[3]، وقد نظر في الأمور من بعده جعفر بن محمد بن فسانجس[4]، وبذلك انتهت وزارته الأولى.

3- وزارة الحسين بن فضل بن سهلان الثانية

مما يجب التنويه به في وزارة ابن سهلان الثانية، أن الرواية التي يُعول عليها في هذا الاستيزار هي رواية ابن الأثير، وهذه الرواية في الواقع تبدو مشوشة من الناحية السياسية على الرغم من طابعها التاريخي كونها الوحيدة المتداولة عن هذا

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص151؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص299.

(2) يكنى بأبي منيع ويلقب معتمد الدولة كان أديباً وشاعراً ، تولى حكم الموصل سنة 391هـ/1000م بعد مقتل والده، وظل في الحكم حتى سنة 442هـ/1050م اعتقله أخوه أبو كامل بركة، وتوفى في الحبس سنة 444هـ/ 1052م.
للمزيد يرجع عنه:
ابن الأثير، الكامل، ج8، ص63؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص266–267؛ أبو الفدا، المختصر في اخبار البشر، ج2، ص172؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج17، ص633–634؛ المعاضيدي، دولة بني عُقيل في الموصل، ص57–59.

(3) الكامل، ج7، ص299.

(4) يكنى بأبي القاسم، من أسرة عرفت بعلو كعبها في الميدانيين الإداري والسياسي، فجده أبو العباس بن فسانجس تولى رئاسة الديوان في عهد الأمير معز الدولة، ووالده تولى وزارة الأمير عز الدولة كما أن نجله الملقب ذا السعادات وأحفاده تولوا الوزارة البويهية في مدد لاحقة، توفى سنة 419هـ/ 1028م.
للمزيد يراجع عنه:
ابن الأثير، الكامل، ج7، ص299 وص334.

الاستيزار، فضلاً عن أنها صارت فيما بعد المصدر الرئيس للمؤرخين المتأخرين والباحثين المحدثين.

أن قراءة متأنية وناقدة لمضامين هذه الرواية تكشف عن بعض التناقضات مما أثر سلبياً في قيمتها التاريخية، فهي على سبيل المثال لم تتابع الكيفية التي رجع فيها الوزير ابن سهلان الى بغداد بعد هروبه منها سنة 408هـ/1017م بل دخلت بسرعة على الأحداث ولم تأتِ على اسباب هذا الرجوع السريع والمفاجئ وفيما اذا كان قد تمَّ بناءً على مراسلات جرت بينه وبين الأمير سلطان الدولة أو من خلال تدخل بعض المتنفذين في الإمارة أو مساعٍ بُذلت من بعض حكام المناطق التي ترتبط بالإمارة لرأب الصدع بين الأمير ووزيره[1]، فالرواية تدخل مباشرة الى تسلم ابن سهلان إدارة العراق ولايةً ووزارة بعد اعتذار مؤيد الملك الحسن بن الحسين الرخجي عن تسلم هذا المنصب واقتراحه للأمير سلطان الدولة بأن يناط الى ابن سهلان إذ فيه عسف وشدة وهو ما يحتاج اليه العراق في هذا الوقت[2].

ومهما يكن، فان الوزير أبن سهلان بعد تسلمه أمر العراق مباشرة قد تدخل في الصراع الدائر أنذاك بين فخذي بني أسد، بني دبُيس بن مزيد[3] وبنو دبُيس بن

---

(1) ينظر: الكامل، ج7، ص300.

(2) المصدر نفسه، ج7، ص300.

(3) تولوا أمر الحلة بدءاً من الربع الأخير من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وأول أمرائهم هو علي بن مزيد الملقب سند الدولة (ت 408هـ/ 1017م) والذي فضلاً عن حكم منطقة الحلة حكم أيضاً الجزيرة الأسدية (الدبُيسية) في البطائح بأمر من الوزير فخر الملك سنة 401هـ/ 1010م مما تسبب في حروب كثيرة مع أبناء عمومتهم دبُيس ابن عفيف.
للمزيد يراجع عنهم :

عفيف[1]، وحاول ترجيح كفة الفخد الثاني لسبب شخصي يتعلق بعداوة قديمة بينه وبين مضر بن دبُيس بن مزيد الذي كان قد قبض عليه بأمر من الوزير فخر الملك[2]، فسار في خمسمائة فارس مع طراد بن دبُيس ابن عفيف (ت 418هـ/1027م) الذي نحيّ من حكم الجزيرة الاسدية[3] (الدبُيسية) بعد تدخل الوزير ابن سهلان لحرب مهارش ومضر أبني دبُيس بن مزيد[4]، وكانت غايته الأولى هو الثأر من مضر ومن ثم أخراج بني مزيد من الجزيرة الاسدية (الدبُيسية) واعادتها ثانية الى بني دبُيس بن عفيف[5]، وقد تمكن الوزير ابن سهلان على الرغم من الصعوبات التي واجهها في هذه الحملة من النيل من بني مزيد وهزيمتهم ونهب أموالهم والثأر لنفسه من مضر مما جعله يشعر بالفخر والزهو وقد عبّر عن ذلك بقوله " الآن ولدتني أمي "[6].

ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص326؛ ابن الأثير، الكامل،ج7، ص254؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص557-558؛ الزركلي، الأعلام، ج5، ص22.

(1) تولوا أمر المناطق الواقعة قرب الحويزة من ميسان بين واسط والبصرة والأحواز، بدءاً من ثلاثينيات القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وأول حكامهم هو دبُيس بن عفيف الملقب بملك العرب أبي الأغر (ت 396هـ/1005م) وقد انقرض ملكهم سنة 497هـ/1103م.

للمزيد يراجع عنهم:

ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص295؛ الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت 817هـ/ 1414م)، القاموس المحيط، ج3، بيروت، د. ت، ص359.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص300.

(3) موضع حازه دبُيس بن عفيف الأسدي في أيام الخليفة الطائع لله، ونزل فيه بحلته وبنى فيه أبنية، ويقع بين واسط والبصرة وخوزستان في وسط البطائح. ينظر : ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص326.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص300.

(5) المصدر نفسه، ج7، ص300.

(6) المصدر نفسه، ج7، ص300.

وعلى ما يبدو ، فان حملة الوزير ابن سهلان على دبُيس بن مزيد لم تكن بعلم الأمير سلطان الدولة الذي أنكر عليه هذا الفعل[1]، لكن الوزير ابن سهلان كما تشير رواية ابن الأثير تجاهل ذلك وأتجه الى واسط التي آنذاك تموج بالفتن، وقد تمكن من أصلاح الأوضاع فيها بيد أنه قتل جماعة من أهلها[2]، ثم سار الى بغداد بعد ورود الأخبار إليه بتجدد الفتن فيها،ولما وصل اليها هرب العيارون ، وقد أتخذ بعض الاجراءات لوأد الفتن، منها نفي جماعة من العباسيين وبعض الفقهاء وانزال الديّلم في أطراف الكرخ، والتشدد في معاملة الأتراك والعامة[3].

واذا كانت تلك الاجراءات قد نجحت في قمع هذه الفتنة وبالتالي عودة الاستقرار النسبي الى بغداد كونها لم تستثنِ طائفة أو عرقاً، فأنها في الوقت نفسه قد أسهمت في اذكاء وتأجيج الخلاف ثانية بين الأمير سلطان الدولة والوزير ابن سهلان والأتراك والعامة لما أشتد الضغط عليهم من قبل الوزير ابن سهلان توجه ووجوهم الى واسط للقاء الأمير سلطان الدولة ليشكو اليه ما حل بهم، وقد وعدهم بالتوجه الى بغداد واصلاح الأحوال فيها[4]، وقد أمر الأمير سلطان الدولة بعد ذلك باستدعاء الوزير ابن سهلان ومساءلته، وعلى ما يبدو فان الوزير ابن سهلان توجس من هذا الاستدعاء وخشي على نفسه من الحبس أو القتل، فهرب ثانية وتنقل في بعض المناطق حتى وصل الى البطيحة، وقد جدّ الأمير سلطان الدولة في طلبه وارسل العساكر الى البطيحة ، بيد أن هذه العساكر لم تتمكن من اعتقاله بسبب

---

(1) المصدر نفسه، ج7، ص300.

(2) المصدر نفسه، ج7، ص300.

(3) المصدر نفسه، ج7، ص300.

(4) الكامل، ج7، ص301.

هروبه الى البصرة واستجارته بالأمير جلال الدولة[1]، وبذلك انتهت وزارته الثانية بنفس النهاية التي انتهت اليها الوزارة الأولى.

4 - وزارة جعفر بن محمد بن فسانجس

عول الأمير سلطان الدولة بعد هروب الوزير ابن سهلان على أبي القاسم ابن فسانجس في النظر في الأمور والأعمال في بغداد بمقام الوزارة، ولم تشر روايتا ابن الجوزي وابن الأثير فيما اذا كان ذلك قد تم بتسمية صريحة بالوزارة أو فقط لتمشية الأمور والأعمال[2]، كذلك لم يرد في هاتين الروايتين أي شيء عن هذا الاستيزار أو الأعمال التي قام بها الوزير ابن فسانجس ما عدا أنه عزل من منصبه، ثم قبض عليه وعلى اخوته في حدود سنتي 409هـ/ 1018م و410هـ/1019م[3].

5 - وزارة الحسن بن منصور السيرافي [4] الأولى

قد لا نغالي في القول اذا ما قلنا أن جلّ الروايات المتوفرة عن وزراء هذا الدور على الرغم من اقتضابها الشديد وعدم متابعتها لأعمال وأنشطة الوزراء السياسية أو العسكرية أو الإدارية أو العمرانية أو الثقافية، فانها من الناحية الموضوعية تثير بعض

---

(1) المصدر نفسه، ج7، ص301.

(2) المنتظم، ج9، ص 164؛ الكامل، ج7، ص302.

(3) المنتظم، ج9، ص164؛ الكامل، ج7، ص302.

(4) يكنى بأبي غالب، ويلقب بـ(ذي السعادتين)، أتصل بالوزير فخر الملك، لقبه الأمير سلطان الدولة وزير الوزراء، نجاح الملوك، توفي مقتولاً سنة 412هـ/1021م.
للمزيد يراجع عنه:
ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص176؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص309؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص11؛ الزركلي، الأعلام، ج2، ص223.

الاشكالات التاريخية ولاسيّما ما يتعلق بتواريخ استيزار الوزراء ومُدد وزارتهم وتسلسلها، وهو ما سبق الوقوف عليه تفصيلياً في وزارة ابن سهلان الاولى[1]، غير أن ثمة صعوبات آخرى أثارتها أيضاً روايتا ابن الجوزي وابن الأثير فيما يتعلق باستيزار أبي غالب السيرافي، فالاشكالية التاريخية تبدو واضحة للباحث اذا ما أمعن النظر في روايتي هذين المؤرخين، ولاسيّما أنهما تؤكدان بصورة قاطعة أن الوزير أبي غالب أستوزر من قبل الأمير سلطان الدولة[2]، بيد أنهما فيما بعد يشيران الى أنه وزير الأمير مشرف الدولة[3]، وقد وصل الغموض فيهما الى جمع مدة وزارته البالغة ثمانية عشر شهراً وثلاثة أيام[4]، دون تحديد المدّة التي وزر فيها لكل أمير، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحدّ بل أكتنفهما تداخل أيضاً فيما يتعلق باستيزار ابن سهلان للمرة الثالثة للأمير سلطان الدولة[5]، في المدة نفسها التي تولى فيها الوزير أبو غالب منصب الوزارة، وكأن الامر يبدو أن هناك وزيرين في آن واحد، مع أن الواقع لا يشير الى ذلك اطلاقاً.

هذه الاشكالية التاريخية تثير في الواقع كثيراً من التساؤلات على أننا في الوقت نفسه يجب أن لا نحملها بأي حال المسؤولية في هذا التناقض أو الاشكال التاريخي لسبب بسيط وهو لولاهما لجهلنا كثيراً من الأمور عن وزراء هذا الدور تحديداً ولاسيّما أن المؤلفات التي تخصصت في تاريخ العراق السياسي في هذه الفترة قد ضاعت أو فقدت، وصارت روايتاهما المصدر الوحيد لنا عن هذه الفترة، ولكننا أيضاً كنا نوّد منهما نقولات أكثر تفصيلاً ومتابعة للأحداث خصوصاً ان المؤلفات التي فصلت في هذا الجانب ولاسيّما تاريخ هلال الصابئ كانت بحوزتهما وليست نقلاً انتقائياً قد يمزق سياق الرواية

---

(1) ينظر: ص276–278 من هذه الدراسة.

(2) المنتظم، ج9، ص176؛ الكامل، ج7، ص302.

(3) المنتظم، ج9، ص176؛ الكامل، ج7، ص309.

(4) المنتظم، ج9، ص176؛ الكامل، ج7، ص309.

(5) المنتظم، ج9، ص172؛ الكامل، ج7، ص306.

أو الحدث التاريخي، لذلك سنحاول بادئ ذي بدء تحديد مدة وزارة ابي غالب بكل أمير مع مراعاة التحديد الدقيق لوزارة ابن سهلان الثالثة، فالوزارة الأولى لأبي غالب تبدأ أمّا في نهاية سنة 409هـ/ 1018م أو في بداية سنة 410هـ /1019م بعد القبض على الوزير أبي القاسم بن فسانجس[1]، وقد ظل في وزارته هذه الى سنة 412هـ/1021م ففي بداية هذه السنة قطعت خطبة الأمير سلطان الدولة في بغداد وخطب للأمير مشرف الدولة[2]، وعلى ما يبدو ، فان الأخير لما تمهدت الأمور له في بغداد أعاد استيزار وزير أخيه أبي غالب ويظهر ذلك جلياً من خلال نعت ابن الاثير له بانه وزير مشرف الدولة[3]، ومما يؤكد ذلك أيضاً أن ابن الأثير نقل جوابا مهماً صدر عن الوزير أبي غالب بعدما طلب منه الأمير مشرف الدولة التوجه الى خوزستان مع بعض عساكر الديلم، اذ جاء في جوابه " أني أن فعلت خاطرت بنفسي، ولكن أبذلها في خدمتك "[4]، ومما يدعَم ذلك أيضاً أن الأمير سلطان الدولة لما وصلت الأخبار اليه بمقتل الوزير أبي غالب في الأحواز أطمأن وقويت نفسه، وكان قد خافه[5]، وهذا كله يدلل على أن وزارة أبي غالب للأمير سلطان الدولة كانت بحدود السنة .

6- وزارة الحسين بن فضل بن سهلان الثالثة

حاول الأمير سلطان الدولة استمالة أخيه الأمير مشرف الدولة الذي بدأ أمره يتعاظم ولاسيّما بعد مخاطبته بأمير الأمراء وذكر اسمه بالخطبة[6]، وقد نهج في سبيل

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص164؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص302.
(2) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص309.
(3) المصدر نفسه، ج7، ص309.
(4) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص309.
(5) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص176؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص309.
(6) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص309.

ذلك سياستين متعارضتين، الأولى : عسكرية، وكانت بدفع من قادة الجند وتقضي بتحجيمه ومن ثم القبض عليه[1]، والآخرى : سياسية ، فاذا ما فشل الخيار العسكري، فان ثمة وسائل سلمية يمكن اللجوء اليها على سبيل تقديم بعض التنازلات كأن يسند له منصب خليفة أمير الأمراء في العراق[2]، وكان الأمير سلطان الدولة يميل الى الخيار الثاني(السياسي)، غير أن قادة الجند أرغموه على مواجهة أخيه عسكرياً[3]، بيد أنه لما أدرك عدم قدرته عسكرياً على حسم نزاعه مع أخيه لجأ الى الخيار السياسي، وقرر الذهاب الى بغداد بعد مراسلات كثيرة مع الأمير مشرف الدولة[4]، ولما وصل اليها عقد اتفاقاً مع أخيه يقضي بأن يستخلفه في العراق وأن لا يستوزر هو الوزير ابن سهلان[5]، لكنه لم يلتزم بهذا الاتفاق وأسند منصب الوزارة لابن سهلان للمرة الثالثة في سنة 411هـ/ 1020م[6]، الأمر الذي عدّه الأمير مشرف الدولة خرقاً لبنود الاتفاق بينهما[7]، ولم يكتف الأمير سلطان الدولة بذلك بل أمر وزيره ابن سهلان بالخروج على رأس حملة عسكرية لأخراج الأمير مشرف الدولة من العراق[8]، وعلى ما يبدو ، فان الأخير قد أعدّ العدة لمواجهة حملة ابن سهلان، وقد جمع عساكر كثيرة، وقد تمكن من الأطباق على عسكر ابن سهلان المعسكر في واسط وحصاره حصاراً شديداً ومن ثم الحاق الهزيمة المنكرة فيه[9]، وقد ادرك ابن سهلان عدم جدوى الاستمرار في مواجهة خاسرة، فأقرّ

---

(1) المصدر نفسه، ج7، ص306.

(2) المصدر نفسه، ج7، ص306.

(3) المصدر نفسه، ج7، ص306.

(4) المصدر نفسه، ج7، ص306.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص306.

(6) المصدر نفسه، ج7، ص306.

(7) المصدر نفسه، ج7، ص306.

(8) المصدر نفسه، ج7، ص306.

(9) المصدر نفسه، ج7، ص306.

بالهزيمة وسلم البلاد الى الأمير مشرف الدولة[1]، ولما علم الأمير سلطان الدولة باندحار حملة وزيره ابن سهلان سار الى الأحواز ومنها الى آرجان[2]، وقد أيقن أن أمره في العراق قد انتهى نهائياً ولاسيّما بعد ان تواترت إليه الأخبار بقطع خطبته نهائياً في بغداد التي بات أمرها محسوماً للأمير مشرف الدولة[3]، ولم يسلم الوزير ابن سهلان على نفسه من جراء تدخله في الصراع العائلي، إذ أمر الأمير مشرف الدولة بالقبض عليه وكحله[4].

ثانياً : وزراء الأمير مشرف الدولة

من المستجدات السياسية والعسكرية اللافتة للنظر والتي حفل بها هذا الدور، هو الظهور المفاجئ للأمير مشرف الدولة على مسرح الأحداث، فجلّ المعطيات سواءً على الساحة البويهية في العراق أو في إمارة فارس كانت تشير الى أن الصراع العائلي سينحصر بين الأميرين سلطان الدولة وقوام الدولة والي كرمان المدعوم من قادة الديّلم، وقد يكون من العسير تشخيص الأسباب الحقيقية التي جعلت هذه الشخصية تتبوأ بسرعة المنصب الأول في الإمارة مع أنها لم تكن مرشحة أصلاً له لأسباب كثيرة يقف السن في مقدمتها، فهذا الأمير كان صغير السن عند توزيع والده للمسؤوليات على أبنائه قبيل وفاته في سنة 403هـ/1012م[5]، اذ كان عمره آنذاك

---

(1) المصدر نفسه، ج7، ص306.

(2) المصدر نفسه، ج7، ص306.

(3) المصدر نفسه، ج7، ص306.

(4) المصدر نفسه، ج7، ص306.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص268.

حوالي عشر سنوات[1]، وهذا العمر لا يتيح له تسلم أي مسؤولية سياسية أو عسكرية، ويحتمل جداً أن الأمير بهاء الدولة قد عهد الى الأمير سلطان الدولة برعايته ، والسبب الآخر أن الصراع كان يدور بين الأميرين سلطان الدولة وقوام الدولة ولم يكن هو طرفاً فيه.

فالأمير مشرف الدولة لم يكن اذن مرشحاً لخلافة أخيه الأمير سلطان الدولة على إمارة بغداد، والسؤال الذي يثار هنا، كيف تمكن هذا الأمير من الوصول الى منصب إمرة الأمراء واقصاء أخيه من حكم إمارة بغداد على الرغم من حداثة سنه وقلة تجربته ؟، هذا ما سنحاول الوقوف عليه، على أننا يجب أن ننوه الى أنّ الروايات التاريخية لا تشير الى أي شيء له علاقة بهذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد، ولذلك سنلجأ الى اعادة قراءة الروايات السابقة التي نرجح علاقتها الوثيقة بهذا الموضوع وقرنها بالنتائج المتمخضة من تداعيات الصراع العائلي، عندئذ يمكن اعطاء تصور مقبول نوعاً ما عن الكيفية التي تمكن من خلالها الأمير مشرف الدولة من الوصول الى منصب إمرة الأمراء في بغداد، وبادئ ذي بدء، لابد من الرجوع الى الروايات التي تحدثت عن صراع الأخوين سلطان الدولة وقوام الدولة، لأن تداعياته قد هيأت الظروف المناسبة لظهور شخصية الأمير مشرف الدولة، فالأمير سلطان الدولة بدءاً من سنة 407هـ/1016م أنشغل في حروب غير مجدية مع أخيه الأمير قوام الدولة والي كرمان بهدف أخضاعه، وقد تطلب الأمر منه تعقبه في مناطق كثيرة من إمارة فارس[2]، مما أثر كثيراً في الاستقرار النسبي الذي كان يعم

---

(1) لم تحدد الروايات عمره هذا، انما استخرجناه اعتماداً على رواية ابن الجوزي التي تشير الى أنه توفي في سنة 416هـ/1025م وكان عمره ثلاثة وعشرين، وهذا يعني أن عمره في سنة 403هـ/ 1012م السنة التي توفي فيها والده كان عشر سنوات. ينظر: المنتظم، ج9، ص202.

(2) ينظر: ابن الأثير، الكامل، ج7، ص294.

بغداد، ويضاف الى ذلك عامل آخر تداخل مع العامل السابق وأسهم الى حد كبير في تدهور الأوضاع في بغداد، وهو غياب الشخصية التي يعول عليها في ضبط الأمور، اذ حقيقةً أننا لم نشهد بروز شخصيته من طبقة الإداريين بعد مقتل الوزير فخر الملك يمكن لها أن تلعب ذات الدور المحوري الذي لعبته شخصية الوزير فخر الملك في تهدئة وضبط الأوضاع في إمارة بغداد، فالوزير ابن سهلان لم يكن مؤهلاً بأي حال للعب دور الوزير فخر الملك، لأن توجهاته السياسية والعسكرية في الأغلب الأعم كانت شخصية[1]، فضلاً عن عدم حيادية اجراءاته مما ولَّد استياءً وتذمراً عند بعض الأطراف[2]، وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على مجمل الأوضاع في الإمارة، فازدادت الفتن المذهبية وأنعدم الأمن في كل أرجاء الإمارة[3]، ولم تنفع محاولات الأمير سلطان الدولة في اصلاح الأوضاع وأعادة الاستقرار لأنها لم تعالج الأمور كما ينبغي، فضلاً عن وقتيتها المرتبطة بوجوده في بغداد، وهنا لابد من التذكير بأن غيابه شبه التام عن بغداد مركز حكمه قد ولّد أستياءً ايضاً عند قادة الجند ولاسيّما الديّلم على وجه التخصيص، مما جعله يفقد تدريجاً ولاءهم التقليدي المحسوم سلفاً، كل ذلك قد هيأ الأرضية المناسبة لظهور الأمير مشرف الدولة الذي كان موجوداً في بغداد، وكان قريباً من قادة الجند من الديلم والأتراك، وقد عمل طيلة هذه المدة على تقوية مركزه السياسي والعسكري مستفيداً من غياب الأمير سلطان الدولة، وقد نجح على ما يبدو في كسبّ ودّ قادة الجند الذين وقفوا الى جانبه عندما بدأ يدعو صراحة لأقصاء أخيه من حكم الإمارة، والدعوة لنفسه[4]، وقد تجلى ذلك بوضوح في مسألتين:

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ج7، ص300-301.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ج7، ص301.

(3) ينظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص155؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص6.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص306.

الاولى : قطع خطبة الأمير سلطان الدولة في بغداد والخطبة له[1]، وعجز الأخير عن القيام بأي تحرك يعيد الأمور الى وضعها السابق.

الثانية : قوة موقفه في الاتفاق الذي سبق قطع الخطبة الأنفة، اذ أصر على فرض شروطه على الأمير سلطان الدولة قبل عقد أي اتفاق، ومنها مجيئه الى بغداد وأقراره باستخلافه على العراق، وان لا يستوزر الوزير ابن سهلان[2].

هذا في الواقع ما يمكن استنتاجه من الروايات التاريخية المتوفرة عن المدة بين سنة 407هـ/1016م وحتى سنة 411هـ/1020م وعليه يمكن القول أن ظهور الأمير مشرف الدولة كان على خلفية صراع عائلي على الرغم من أنه لم يكن طرفاً مباشراً فيه، لكنه استفاد من المجريات التي كانت تصب الى جانبه، ففي الوقت الذي كانت قوة شقيقيه سلطان الدولة وقوام الدولة تضعف من جراء هذا الصراع، فانه كان يبني بثقة دعائم قوته ومركزه السياسي والعسكري، وقد ساعده في ذلك اقامته الدائمة في بغداد، فوطَدّ علاقته بالمؤسسة العسكرية، ومدّ جسور التعاون بينه وبين القبائل العربية الموجودة حول بغداد وغيرها من مناطق الإمارة[3]، وقد انعكس ذلك بشكل واضح في المعركة الأخيرة مع ابن سهلان، اذ كانت العساكر التي جمعها خليطاً من العرب والأتراك والديّلم[4].

1- وزارة الحسن بن منصور الثانية

---

(1) ينظر : المصدر نفسه، ج7، ص 306 وص309.

(2) ينظر : المصدر نفسه، ج7، ص306.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص309.

(4) المصدر نفسه، ج7، ص309.

لقد سبق القول أن الوزير أبا غالب الحسن بن منصور السيرافي لما قطعت خطبة الأمير سلطان الدولة في بغداد، أنضم الى الأمير مشرف الدولة الذي اعاد استيزاره من جديد[1]، ولذلك فانه من الناحية التاريخية يعدّ أول من تسلم منصب الوزارة في عهد هذا الامير، ومما يدلل على ذلك أن المؤرخ ابن الأثير نعته بوزير (أي وزير الأمير مشرف الدولة)[2].

لم تبين الروايات التاريخية الانشطة أو الاعمال التي قام بها الوزير أبو غالب السيرافي في مدة وزارته الثانية البالغة حوالي ثمانية أشهر سوى أنه خرج مع خليط من الجند الديّلم والأتراك الى خوزستان، ولما وصل الى الأحواز نادى الجند الديّلم بشعار الأمير سلطان الدولة وهجموا عليه وقتلوه ولم يستطع الجند الأتراك الدفاع عنه[3]، ثم أخذ ابنه أبو العباس وصودر على مبلغ ثلاثين ألف دينار[4]، ولما وصل خبر مقتله الى الأمير سلطان الدولة أطمأن وقويت نفسه، وكان قد خافه[5]، وأرسل ابنه أبا كاليجار الى الأحواز فملكها[6].

2- وزارة الحسن بن الحسين الرخجي

كان هذا الوزير يرفض تولي منصب الوزارة، وقد سبق أن أعتذر عن تولّيه عندما عرضه عليه الأمير سلطان الدولة سنة 409هـ/1018م وقد جمع له معه ولاية

---

(1) المصدر نفسه، ج7، ص309.
(2) المصدر نفسه، ج7، ص309.
(3) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص309.
(4) المصدر نفسه، ج7، ص309.
(5) المصدر نفسه، ج7، ص309.
(6) المصدر نفسه، ج7، ص309.

العراق[1]، غير أنه في هذه المرة لم يجد أمامه مجالاً للرفض ولاسيّما أن الأمير مشرف الدولة ألزمه بتولّيه بعد مقتل أبي غالب السيرفي[2]، وخلع عليه بخلع الوزارة في نهاية سنة 412هـ/ 1021م ولقب مُؤيد الملك[3].

والوزير الرخجي من بين الوزراء الذين أجتمعت فيهم كما يقال أدوات الرئاسة الجامعة، فهو الى جانب المامه بشؤون الحكم، كان إدارياً بارعاً ملماً عارفاً بأسرار غوامض الإمارة، ومما يدلل على ذلك خبرته الإدارية الطويلة، فقد تدرج بالمناصب الادارية حتى بلغ منصب الناظر في الأمور بمقام الوزارة في بغداد سنة 392هـ/ 1000م[4] ولا ريب في أنه وظّف خبرته في اثناء مدة وزارته البالغة سنتين تقريباً[5]، ففي الجانب السياسي سعى مع بعض الوجهاء والمتنفذين الى تحقيق اتفاق سياسي وعسكري بين الأميرين مشرف الدولة وسلطان الدولة لأنهاء حالة الحرب والعداء بينهما، وهو الأتفاق الذي نصّ على ان يكون العراق جميعه للأمير مشرف الدولة، وفارس وكرمان للأمير سلطان الدولة[6].

اما في الجانب الإداري، فقد توجه لإصلاح مؤسسة الوزارة والارتقاء بها بعد الانتكاسات التي تعرضت لها مستفيداً من خبرته، وكانت له أيضاً بعض الأعمال العمرانية البارزة، فقد أنشأ في واسط سنة 413هـ/1022م مارستاناً بعد أن بلغه خلوها

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص175؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص300.

(2) ينظر: ابن الأثير، الكامل، ج7، ص312؛ ابن العديم، بغية الطلب، ج6، ص2537.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص312.

(4) هلال الصابئ ، تاريخ، ج7، ص47-48.

(5) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص292.

(6) ينظر: ابن الأثير، الكامل، ج7، ص312.

من أي مارستان، وجلب له الأدوية والأشربة ووفرّ له الأطباء والخزان وسماه المارستان المؤيدي[1].

لم يستمر الوزير الرخجي في الوزارة، فقد عزل سنة 414هـ/1023م ، بوشاية من أحد خاصة الأمير مشرف الدولة وهو أبو المسك الملقب بالأثير عنبر الخادم، وقبض عليه، ثم أطلق سراحه فيما بعد[2]، لكنه مع ذلك ظل عظيم الجاه يتقدم على الوزراء حتى وفاته سنة 430هـ/1038م[3]، وقد مدحه عدد من الشعراء[4].

3- وزارة الحسين بن علي بن الحسين المغربي[5]

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص183وص292-293؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص13.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص314.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص292.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص312.

(5) يكنى بأبي القاسم، ينتهي نسبه الى بهرام جور، وقد اختلف في تلقيبه بالمغربي، فبعضهم يرى انه من المغرب، وزعم البعض الآخر انه لم يكن مغربياً وانما انتساباً لأحد اجداده ممن كانت له ولاية في الجانب الغربي ببغداد، وكان يقال له المغربي، فاطلق عليه هذه النسبة، ولد في مصر سنة 370هـ/980م وعمل في الدولة الفاطمية، لكنه هرب بعد أن قتل الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله أبو علي المنصور بن العزيز بالله (385-411هـ/ 995-1020م) أباه وعمه وأخويه، ولجأ الى الرملة عارضاً خدماته على صاحبها حسان بن الحسين بن مفرج الطائي، ثم رحل الى الحجاز، ووصل الى مكة المكرمة وعمل مع صاحبها وحرضه على انهاء تبعيته للخلافة الفاطمية وقتل الخليفة الحاكم بأمر الله، غير أن الأخير تمكن من استمالة صاحب مكة الى جانبه، فهرب المغربي الى العراق ووصل الى الموصل وتولى الكتابة لصاحبها معتمد الدولة قرواش بن المقلد العقيلي، ثم توجه بعد ذلك الى بغداد واتصل بالوزير فخر الملك ، ثم وزر للأمير مشرف الدولة ، ثم رجع الى الموصل وتولى الكتابة لصاحبها قرواش مرة آخرى، توفي سنة 418هـ/1027م.
للمزيد يراجع عنه :
الثعالبي، تتمة التتمة، ج1، نشر عباس اقبال، طهران1353هـ/ 1934م، ص24-25؛ النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي الكوفي (ت 450هـ/1058م)، رجال النجاشي، تحقيق موسى الشبيري

أسند الأمير مشرف الدولة منصب الوزارة بعد عزل الوزير أبي علي الرخجي الى أبي القاسم الحسين بن علي المعروف بالوزير المغربي[1]، وهذه هي المرة الأولى التي يسند فيها منصب الوزارة الى شخصية من خارج إمارتي بغداد وفارس.

لم يحظ استيزار المغربي برضا وقبول الخليفة العباسي القادر بالله، أحمد ابن أسحاق (381-422هـ/391-1030م) الذي وجد فيه تحدياً لمشاعر الخلافة العباسية على خلفية العداء القائم آنذاك بينها وبين الخلافة الفاطمية في مصر، ذلك أن المغربي قد عمل مع الخلفاء الفاطميين وأن مجيئه الى بغداد انما لافساد الدولة العباسية[2]، وهذا ربّما جعل الأمير مشرف الدولة يسند الوزارة إليه من غير تسمية[3]، فقد ذكر ابن خلكان أن الأمير مشرف الدولة بعد القبض على الوزير

الزنجاني، الطبعة الخامسة، قم 1416هـ /1995م، ص69؛ ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسين (ت 571هـ/1175م)، تاريخ مدينة دمشق، ج14، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت 1415هـ/ 1994م، ص105-109؛ ابن شهرشوب الطبرسي، رشيد الدين بن محمد بن علي (ت 588هـ/1192م)، معالم العلماء ، قم، د. ت، ص172؛ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج9، ص79-90؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص336-339؛ ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، ج3، ص1135وج6، ص2533-2540، ابن خلكان ، وفيات الأعيان، ج2، ص172-177؛ ابن داود، تقي الدين (ت 707هـ/ 1307م)، رجال ابن داود، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، 1392هـ/1972م، ص198؛ ابن خلدون، تاريخ، ج4، ص473؛ التفرشي، السيد مصطفى (ت 1100هـ/1688م)، نقد الرجال، قم 1418هـ/1997م، ص37؛ الأردبيلي، محمد بن علي الغروي الحائري (ت 1101هـ/ 1592م)، جامع الرواة، قم، د. ت، ص248؛ الخوئي، السيد أبو القاسم، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج7، الطبعة الخامسة، النجف 1413هـ /1992م، ص47.

(1) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص314.

(2) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج9، ص81.

(3) وفيات الأعيان، ج2، ص176.

الرخجي استدعى أبا القاسم المغربي من الموصل الى الحضرة في بغداد وقلده الوزارة من غير خلع ولا لقب[1].

ولابد من القول، أن استيزار المغربي في بغداد لا ينبغي ان ينظر إليه حيزاً بأكثر من حجمه وأن لا يصور على أنه بداية المواجهة بين الخلافة العباسية والإمارة البويهية، فاذا كان للخلافة العباسية مبسوغاتها في التحفظ على تعيين ابن المغربي، فان للأمير مشرف الدولة مسوغاته أيضاً، ومنها أن ابن المغربي قد عمل في مناطق آخرى تابعة للخلافة والإمارة ، كالموصل على سبيل المثال، وأيضاً ان شروط الوزارة تنطبق جميعها على ابن المغربي، وهنا لابّد من الاشارة الى أن الأمير مشرف الدولة في المرتين السابقتين اللتين اسند فيهما منصب الوزارة الى أبي غالب السيرافي، وأبي علي الرخجي قد راعى هذه الشروط.

وعلى العموم، فان الوزير ابن المغربي قد سعى الى تبديد مخاوف الخليفة القادر بأمر الله والتنصل عمّا نُبذ به، حتى نال رضاه[2].

كان الوزير ابن المغربي ذا معرفة بصناعتي الكتابة الأنشائية والحسابية[3]، وكان الى جانب ذلك نحوياً وشاعراً مترسلاً مع كثير من الفضائل الأدبية الآخرى[4]، ولما وزر للأمير مشرف الدولة قال احدهم :

---

(1) المصدر نفسه، ج2، ص176.

(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص175–176.

(3) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج14، ص106.

(4) أبي العلاء المعري، أحمد بن عبد الله (ت 449هـ/ 1057م)، رسائل أبي العلاء المعري مع شرحها، مؤسسة البيان – دار القاموس الحديث، بيروت، د. ت، ص89؛ الباخرزي، علي بن الحسين بن علي بن أبي الطيب (ت 467هـ/ 1074م)، دمية القصر وعصرة أهل العصر، ج1، تحقيق محمد التونجي، د. ت، ص115–120؛ ابن العديم، بغية الطلب، ج6، ص2538.

ويل وعول وويه
لدولة ابن بويه
سياسة الملك ليست
ما جاء عن سيبويه[1]

وكان يوصف بأنه خبيث الباطن، فاذا دخل عليه الفقيه سأله عن النحو، والنحوي سأله عن الفرائض، والشاعر سأله عن القرآن قصداً ليسكتهم وليظهر للناس جهله[2]، وهو من المصنفين في علوم كثيرة، ومن اشهرها ، مختصر اصلاح المنطق، وكتاب الإيناس، وكتاب أدب الخواص، وكتاب المأثور في ملح الخدور وغيرها[3]. لم تدم وزارته سوى عشرة اشهر وبضعة أيام[4]، فقد عزل من الوزارة على خلفية صراعه مع الأتراك[5]، فهرب من بغداد الى الموصل والتحق بخدمة صاحبها قراوش بن المقلد العقيلي[6]، ثم تركه وذهب الى ميافارقين حيث عمل مع صاحبها أبي نصر أحمد بن مروان بن دوستك الكردي الملقب نصر الدولة حتى توفي سنة 418هـ/1027م[7]، وكان قد أوصى بأن يحمل جثمانه الى مشهد الأمام علي بن أبي طالب (عليه الصلاة والسلام) في الكوفة[8]، وأوصى أن يكتب على شاهد قبره الآبيات الآتية :

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص190.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص213؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص314؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص174.

(3) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص172.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص316.

(5) المصدر نفسه، ج7، ص316.

(6) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص176.

(7) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص212؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص337.

(8) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص313؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص338.

كنت في سفرة الغواية
والجهل مقيماً فحان مني قدوم
تبتُ من كل مأثم فعسى
يمحى بهذا الحديث ذاك القديم
بعد خمس واربعين لقد ماطلت
ألا إن الغريم الكريم[1]

ثالثاً : وزراء الأمير جلال الدولة

توفي الأمير مشرف الدولة بعد وقت قصير من عزل الوزير ابن المغربي، وقد استقر الأمر على أن يخلفه في منصب إمرة الأمراء في بغداد أخوه الأمير جلال الدولة والي البصرة[2]، فاقيمت له الخطبة وهو لما يزل في البصرة[3]، وطلب منه القدوم الى بغداد لاستلام منصبه[4]، وكانت الأمور تسير الى جانبه، غير أن تأخره في القدوم الى بغداد جعل قادة الجند ولاسيّما الأتراك يعقدون العزم على تولية ابن أخيه الأمير أبي كاليجار المرزبان بن سلطان الدولة وكان وقتذاك حاكم إمارة

---

(1) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج9، ص82-83؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص176.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص199؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص322؛ ابن خلدون، تاريخ، ج4، ص474.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص199؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص322؛ ابن خلدون، تاريخ، ج4، ص474.

(4) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص199.

خوزستان[1]، فلما بلغ ذلك الأمير جلال الدولة قرر القدوم الى بغداد[2]، فوصل الى واسط ومنها أراد الاصعاد الى بغداد، فاعترضه الجند الأتراك في النهروان ومنعوه من اتمام مسيره الى بغداد ورموه بالنشاب ونهبوا بعض خزائنه[3]، فعاد الى البصرة، وأقيمت الخطبة الى الأمير أبي كاليجار، غير أن الأخير وبسبب حروبه مع عمه الأمير أبي الفوارس والي كرمان تأخر في القدوم الى بغداد[4]، فأضطربت الأوضاع وكثرت الفتن وزاد ضغط العيارين على الناس[5]، وظلت الأمور على ذلك حتى سنة 418هـ /1027م ففي هذه السنة أجتمع قادة الجند الأتراك مع الخليفة القادر بالله وطلبوا منه بوصفه مالك الأمور أن يتدبر الأمر[6]، فلما سمع ما قالوه وبخهم وقال لهم " لبني بويه في رقابنا عهود لا يجوز العدول عنها "[7]، وخيرّهم بين أبي كاليجار وجلال الدولة، فاستقر الأمر بينهم على تولية الأمير جلال الدولة، وأقيمت له الخطبة في بغداد سنة 418هـ/ 1027م وطلب منه القدوم الى بغداد، فقدم اليها في السنة نفسها، واستقبله الخليفة القادر بالله[8]، وقد أقسم بعد وصوله لقادة الأتراك على الوفاء والصفاء وللخليفة القادر بالله على المخالصة والطاعة[9].

ومما يلاحظ، أن هذه هي المرة الأولى التي يعين فيها أمير بويهي في منصب أمير الأمراء في بغداد من غير أن يكون لأمراء البيت البويهي رأي فيه كما

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص322.
(2) ابن الاثير، الكامل، ج7، ص322؛ ابن خلدون، تاريخ، ج4، ص474.
(3) ابن الاثير، الكامل، ج7، ص322؛ ابن خلدون، تاريخ، ج4، ص474.
(4) ابن الاثير، الكامل، ج7، ص322.
(5) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص200؛ ابن خلدون، تاريخ، ج4، ص474.
(6) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص209.
(7) المصدر نفسه، ج9، ص209.
(8) المصدر نفسه، ج9، ص210.
(9) المصدر نفسه، ج9، ص211–212.

جرى الأمر سابقاً أو في الأقل الاحتكام للقاعدة العائلية البويهية في وراثة الحكم، وهذا يدل على تراجع السيطرة البويهية في العراق بعامة وبغداد بخاصة، ويشير في الوقت نفسه الى تنامي قوة الأتراك وهيمنتهم على مجريات الأحداث ، وأن كلمتهم هي الفصل في اختيار أمير الأمراء وليس البيت البويهي.

1- وزارة عبد الله بن جعفر بن ماكولا[1]

كلف الأمير جلال الدولة وهو لما يزل في البصرة وزيره أبا سعد بن ماكولا بالذهاب الى بغداد للنظر في الأمور[2]، وخلع عليه بخلع الوزارة ولقبه علم الدين سعد الدولة أمين الملة شرف الملك، وهو أول وزير بويهي لقب بالألقاب الكثيرة[3].

لم تذكر المصادر فيما اذا كان الوزير أبو سعد وصل الى بغداد وباشر مسؤولياته أم أنه ظل في البصرة مع الأمير جلال الدولة، بيد أن من الراجح أنه ظل في البصرة ولم يغادرها الى بغداد لأسباب كثيرة منها، أن الأمور في بغداد لم تستقم للأمير جلال الدولة ، فقد قطعت خطبته وخطب لأبن أخيه الأمير أبي كاليجار[4]، ومنها أيضاً أن الأوضاع في بغداد كانت مضطربة جداً، فقد زاد أمر العيارين وكانوا يكبسون الدور نهاراً ويأخذون ما فيها ويعتدون على ساكنيها بالضرب ولا من مغيث

---

(1) يكنى بأبي سعد، وقيل بأبي سعيد، يتصل نسبه بابي دلف العجلي، من بيت رئاسة وعلم وكان فضلاً عن مؤهلاته الإدارية شاعراً وأديباً ، توفي محبوساً سنة 417هـ/1026م. للمزيد يراجع عنه:

ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص206؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص17.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص322.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص199؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج3، ص204.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص322.

وخرج أصحاب الشرط من المدينة، وقتل كثير من المصلين وكثرت الفتن وغلت الأسعار [1]، وكل ذلك جرى بسبب خلوا بغداد من السلطان أو من ينوب عنه[2].

لم تدم وزارة أبي سعد سوى بضعة أشهر، فقد عزل في السنة نفسها التي تعين فيها وهي سنة 416هـ/1025م[3] وقبض عليه وتوفي في حبسه سنة 417هـ/1026م[4].

2- وزارة الحسن بن علي بن جعفر بن ماكولا[5] الأولى

لم تشهد مؤسسة الوزارة تراجعاً خطيراً في سلطاتها وفي هيبتها مثلما شهدته في عهد الأمير جلال الدولة، فهذا الأمير من أكثر الأمراء عزلاً وتولية للوزراء، فالوزير في عهده لا يمكث في الوزارة سوى بضعة أشهر وفي بعض الأحيان أيام معدودة ثم يعزل ويأتي بآخر محله وهكذا، والأمر المهم الآخر الذي أسهم أيضاً في انتكاسة هذه المؤسسة هو فقدان الوزراء لعنصري الهيبة والأحترام، فكثير منهم تعرضوا للضرب والأهانة وفي أحيان آخرى للقتل، كما أن بيوتهم هي الآخرى كانت عرضة للنهب والسلب، فضلاً عن أمور آخرى سنتناولها لاحقاً.

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص200؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص17.

(2) أبو الفدا، المختصر في اخبار البشر، ج2، ص156.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص323.

(4) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص206؛ ابن خلدون، تاريخ، ج4، ص474.

(5) يكنى بأبي علي، يلقب بيمين الدولة وزير الوزراء، من نسل أبي دلف العجلي، توفي مقتولاً في الأهواز سنة 422هـ/1030م.
للمزيد يراجع عنه :
ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص244؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص350؛ الزركلي، الأعلام، ج2، ص201.

أسندت الوزارة بعد عزل أبي سعد بن ماكولا الى ابن عمه أبي علي الحسن بن علي بن جعفر بن جعفر بن ماكولا[1]، ولم يكن عهده بأفضل من عهد ابن عمه، فقد ساءت الأحوال وأضطربت الأمور وكثرت الفتن وغلت الأسعار وازداد تسلط الأتراك وتدخلهم في كل صغيرة وكبيرة[2]، ولم يستطع فعل شيء يذكر للتخفيف عمّا لحق بالناس من جراء ذلك، بل على العكس زاد من وطأة بعضها، فقد أمر باستحداث ضرائب ورسوم جائرة بغية توفير الأموال للجند الأتراك، فجبى سوق الدقيق ومقالي الباذنجان ودلالة ما يباع من الأمتعة وأجر الحمالين الذين يرفعون التمور الى السفن وغيرها[3]، وعلى الرغم من ذلك كله فقد عجز عن تأمين العلوفة للجند الأتراك ، فما كان من هؤلاء الا أن يتوجهوا الى داره وينهبوها مع دور آخرى للحاشية والكتاب[4]، مما أضطر الأمير جلال الدولة الى عزله من منصب الوزارة سنة 419هـ/1028م[5].

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص323؛ ابن خلدون، ج4، ص474.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص203؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص322؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص18-19.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص350.

(4) المصدر نفسه، ج7، ص332.

(5) المصدر نفسه، ج7، ص334.

3- وزارة الحسن بن طاهر[1]

ذكر ابن الأثير أن الأمير جلال الدولة لما عزل الوزير أبا علي الحسن بن ماكولا أسند الوزارة الى أبي طاهر الحسن بن طاهر، ثم عزله بعد أربعين يوماً[2].

4 - وزارة محمد بن الحسين بن علي بن عبد الرحيم[3] الأولى

ذكر ابن الأثير في أحداث سنة 419هـ/ 1028م ، أن الأمير جلال الدولة لما عزل الوزير أبا طاهر الحسن بن طاهر أسند منصب الوزارة الى أبي سعد محمد بن الحسين بن عبد الرحيم[4]، ولم يذكر المدة التي قضاها في الوزارة أو الأنشطة والأعمال التي قام بها، وعلى ما يبدو فان الوزير أبا سعد عزل في السنة نفسها.

5 - وزارة الحسن بن علي بن جعفر بن ماكولا الثانية

(1) يكنى بأبي طاهر، لم نجد له ترجمة في المؤلفات التراجمية والتاريخية المتوفرة بين أيدينا.

(2) الكامل، ج7، ص334.

(3) يكنى بأبي سعد، أصله من براذ الروذ، يلقب يمين الدولة وهو من الوزراء الشعراء، وزر ست مرات للأمير جلال الدولة، توفي سنة 439هـ/1047م في جزيرة ابن عمر عن عمر ست وخمسين سنة.

للمزيد يراجع عنه:

ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص338؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص334؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص50.

(4) الكامل، ج7، ص334.

أعيد استيزار أبي علي بن ماكولا للمرة الثانية سنة 419هـ /1028م[1]، وقد ازدادت الأوضاع سوءاً، فقد شغب الجند الأتراك على الأمير جلال الدولة بسبب عجزه عن توفير الأموال لهم، وقد اجتمعت كلمتهم على اخراجه من بغداد الى البصرة بذريعة أنه أهمل أمورهم وأمور الرعية، وأنه على حدّ وصفهم " متوفر على لذاته " واقترحوا في الوقت نفسه أن يتولى الأمر في بغداد نيابة عنه ولده أبو المنصور الملقب الملك العزيز وكان وقتذاك حاكماً على واسط[2]، ولما علم الأمير جلال الدولة بنيتهم أرسل اليهم بعض خواصه مع رسالة يعتذر لهم فيها عن ما لحق بهم، ويوعدّهم بالنظر في أمورهم[3]، وكان ردّ قادة الجند الأتراك اذا كان الأمير جاداً في مراعاة أمورهم فيتوجب عليه أولاً توفير الأموال التي طلبوها، واذا ما تمكن من تحقيق ذلك، فانهم سينظرون في أمرِه[4].

والواقع، أن قادة الجند الأتراك أرادوا تعجيز الأمير جلال الدولة ودفعه الى الخروج من بغداد، فهم يعرفون أنه يعاني من ضائقة مالية شديدة، وأنه في كل الأحوال لا يستطيع تأمين الا القليل من المبلغ الذي طلبوه، مع ذلك فان الأمير جلال الدولة أراد تفويت الفرصة عليهم، فأخرج ما كان متيسر عنده من ذهب وفضة مع مبلغ مائتي ألف درهم ودفعها اليهم[5]، وهو مبلغ قليل قياساً بالذي طلبوه، ولما كانت الخطة التي وضعها القادة الأتراك تقضي بابعاد الأمير جلال الدولة من بغداد سواءً أمن المبلغ كلاً أو جزءاً، فانهم عدّوا اخفاق الأمير في تأمين المبلغ سبباً مقنعاً لابعاده من بغداد، فقرروا تنفيذ ما عزموا عليه وهاجموا دار الوزير أبي علي بن

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص217.
(2) المصدر نفسه، ج9، ص217.
(3) المصدر نفسه، ج9، ص217.
(4) المصدر نفسه، ج9، ص217.
(5) المصدر نفسه، ج9، ص217.

ماكولا مع بعض دور الحاشية والكتاب وعدد من دور الناس ونهبوها، فعظمت الفتنة وخرقت الهيبة وحاصروا دار المملكة مقر اقامة الأمير جلال الدولة ومنعوا دخول الطعام والماء اليه، فضاق الأمر على من كان في الدار حتى أكلوا ما في البستان وشربوا ماء الآبار[1]، ولم تنفع محاولات الأمير جلال الدولة في تهدئتهم وأصرّوا على أخراجه من بغداد وقالوا له " لو أعطيتنا ملء بغداد لم تصلح لنا ولا نصلح لك "[2]، وبعد مناقشات ومداولات بينهما أستقر الأمر على خروجه من بغداد بطريقة مهينة، فقد أشترطوا عليه أن يستأجر سفينة لنقل عائلته وأن يكون خروجه في الوقت الذي يحددونه هم وليس في الليل كما أراد[3]، وقد بلغ استهتارهم له أنهم كانوا يَروْنه قائماً ولا يسلمون عليه، كما أن ثلة من الجند حاولت الدخول الى سرادق حرمه[4]، مما عدّه اعتداءً على شرفه وكرامته، وخرج اليهم وفي يده طبر قائلاً " قد بلغ الأمر الى الحرم "[5]، عندها أدرك الجند الأتراك خطورة تصرفهم وندموا على كل ما فعلوه ونادوا بشعاره من جديد وأعلنوا الطاعة له[6].

لم تبرز الروايات التاريخية الأنشطة أو الأعمال التي قام بها الوزير أبو علي بن ماكولا بعد هذه الحادثة مع أنه كما يُستدل من رواية ابن الجوزي عن أحداث سنة 420هـ/ 1029م كان مقيماً في بغداد[7]، وعلى ما يبدو فان الوزير ابن ماكولا قد

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص217؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص22.
(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص217؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص22.
(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص218.
(4) المصدر نفسه، ج9، ص218.
(5) المصدر نفسه، ج9، ص218.
(6) المصدر نفسه، ج9، ص218.
(7) المنتظم، ج9، ص224.

كُلِّف من قبل الأمير جلال الدولة بالخروج على رأس حملة عسكرية لأخضاع البطائح والبصرة، وقد تمكن من بسط سلطة الأمير جلال الدولة على الأولى، ومنها توجه عن طريق النهر الى البصرة التي كانت وقتذاك خاضعة لحكم الأمير أبي كاليجار وكان عليها أبو منصور بن بختيار، وكادت حملته تنجح في البصرة لولا عدم تقديره الصحيح للموقف، فقد عبأ قواته كلها في النهر في الوقت الذي يفترض به ترك قسم منها في البر لصد أي التفاف محتمل يقوم به جيش بختيار، ويبدو أن الأخير قد استثمر الخطأ التكتيكي الذي وقع به الوزير ابن ماكولا فباغته في البرّ والنهر في وقت واحد، فلم يكن أمام ابن ماكولا الا الاستسلام بعد أن كثر القتل والغرق بين أصحابه، وأُخذ اسيراً ولم يلبث في اسره الا مدة قليلة اذ قتل سنة 421هـ/1030م غدراً وغيلة على يد غلام يدعى عدنان مع جارية[1].

6- وزارة محمد بن الحسين عبد الرحيم الثانية

لم يشأ الأمير جلال الدولة ترك منصب الوزارة شاغراً بعد قتل وزيره أبي علي بن ماكولا ولاسيّما أن الأوضاع في بغداد قد تفاقمت ، وكانت الحاجة تدعو الى اختيار شخص كفء للوزارة يُعيد الاعتبار لهذه المؤسسة أولاً، وسلطة الإمارة وهيبتها على الجميع ثانياً، ولأعادة الأوضاع الى سابق عهدها ثالثاً، فأعاد الوزير أبا سعد بن عبد الرحيم الى الوزارة ولقبه عميد الدولة[2]، ظناً منه أن أبا سعد بخبرته السياسية والإدارية قد يستطيع معالجة الوضع وأخماد الفتن التي كانت تعصف ببغداد، بيد أن الأوضاع قد خرجت عن السيطرة تماماً، فليس بوسع الوزير أبي سعد أو غيره فعل شيء لأعادة الأوضاع الى سابق عهدها أو في الأقل الى ما كانت عليه أيام الأمير مشرف الدولة، فقد تجددت الفتن المذهبية سنة 422هـ /1030م وأخذت مدىً أوسع

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص350؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص352.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص351.

من ذي قبل بسبب تدخل الجند الأتراك لنصرة طائفة على آخرى، فأغرقت بغداد في أتون حرب شديدة عانى منها الناس كثيراً[1]، فقد نُهبت كثير من الدور وأُحرقت معظم الأسواق وقُطعت بعض الجسور للفصل بين الكرخ والرصافة[2]، وظهر العيارون في المدينة[3]، ولم يكن أمام الوزير أبي سعد فعل شيء لانقاذ الموقف سوى اتخاذ بعض التدابير المؤقتة التي أثبتت الظروف انها غير مجدية في القضاء على هذه المظاهر الخطيرة، فخرج بنفسه لحث الناس على وقف القتال ، غير أن موكبه تعرّض للضرب بالآجر، وقد وقعت على صدره آجره فسقطت عمامته[4]، لكنه مع ذلك واصل مساعيه لوقف القتال، فأمر جماعة ممن يثق باخلاصهم للنزول الى محلات بغداد لوقف القتال، ولم تنفع هذه التدابير في حث المتحاربين على وقف القتال الذي أخذ بالأتساع ولاسيّما أن العيارين قد استغلوا الوضع وزادوا من ضغطهم على الناس، فحل الخراب في كل مكان في بغداد[5].

ولعل من الصواب قوله، أن فشل الوزير أبي سعد بن عبد الرحيم في وضع الحلول الناجحة لما كان يجري من فتن واضطرابات وفوضى وقتل ونهب وسلب لا يعني أنه وحده الذي يتحمل مسؤولية هذا الفشل، فالأمور كانت فوق طاقته ومقدرته، وهي ليست وليدة المدة التي استوزر فيها، واذا ما أردنا معرفة المسؤول عن كل ما جرى ويجري، فهو الأمير جلال الدولة ، فهذا الأمير لم يستطع كبح جماح الأتراك الذين وجدوا الفرصة سانحة أمامهم للهيمنة الفعلية على كل مجريات الأمور في بغداد، فضلاً عن ذلك فانه كان في أيديهم كالدمّية، وكلما أرادوا خلعه لسبب أو

---

(1) المصدر نفسه، ج7، ص354.

(2) المصدر نفسه، ج7، ص355.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص247.

(4) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص238؛ ابن الأثير، الكامل، ج7، ص355.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص356.

لآخر تودّد إليهم وكأنهم هم أصحاب الأمر لا هو، وقد دللت الروايات على أن كثيراً من الأحداث التي شهدتها بغداد خلال المدة التي تولى فيها الأمير جلال الدولة منصب إمرة الأمراء كانت بسبب رضوخه للأتراك وعدم مواجهتهم كما فعل من قبل شقيقاه سلطان الدولة ومشرف الدولة.

وعلى أية حال، فان الوزير أبا سعد لم يستمر في وزارته الثانية الا حواليّ عام اذ عزل في سنة 422هـ/1030م[1].

7- وزارة محمد بن الفضل بن أردشير[2]

ذكر أبن الأثير أن الأمير جلال الدولة لما عزل الوزير أبا سعد بن عبد الرحيم من الوزارة سنة 422هـ/1030م أستوزر أبا الفتح محمد بن الفضل بن أردشير، فبقيّ في الوزارة أياماً ولم يستقم أمره فعُزل في السنة نفسها [3].

8 - وزارة ابراهيم بن أبي الحسن السهيلي[4]

أختار الأمير جلال الدولة لمنصب الوزارة هذه المرة شخصاً من خارج إمارتي بغداد وفارس وهو أبو اسحاق ابراهيم بن الحسين السهيلي، ابن آخ أبي الحسين السهيلي وزير صاحب خوارزم وجرجان أبي العباس مأمون بن مأمون بن محمد (ت 407هـ/1016م)[5]، فبقيّ في الوزارة خمسة وخمسين يوماً وهرب[1].

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص357.

(2) يكنى بأبي الفتح، لم نجد له ترجمة في المؤلفات التراجمية والتاريخية المتوفرة بين أيدينا.

(3) الكامل، ج7، ص357.

(4) يكنى بأبي اسحاق، لم نجد له ترجمة في المؤلفات التراجمية والتاريخية المتوفرة بين أيدينا.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص357؛ ابن خلدون، تاريخ، ج4، ص481.

9- وزارة هبة الله بن علي بن جعفر بن ماكولا[2] الأولى

تولى الوزارة بعد هروب الوزير أبي اسحاق السهيلي، هبة الله بن علي بن ماكولا[3]، وفي وزارته تجددت مطالبة قادة الجند الأتراك بتنحية الأمير جلال الدولة من منصب إمرة الأمراء في بغداد وأسناده الى ابن أخيه الأمير أبي كاليجار بذريعة أنه مشغول عن متابعة مصالحهم، وقد أفقرهم وأطمع الناس فيهم[4]، الا أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح شأنها شان المحاولة الأولى سنة 419هـ/ 1028م بسبب تردد أبي كاليجار في المجيء الى بغداد لعدم توثقه من الأتراك، وقد ذكر ابن الجوزي أن الأتراك لما كتبوا الى الأمير أبي كاليجار باجتماع الكلمة في بغداد على طاعته، وطلبوا منه أنفاذ من يدبّر الأمور ويحفظ النظام قال " هؤلاء الأتراك يكتبون ما لا يعقدون الوفاء به، ويعدّون ولا يصدقون "[5]، ولما رآى الأتراك أمتناع أبي كاليجار عن تسلم منصب إمرة الأمراء في بغداد أعادوا خطبة الأمير جلال الدولة

---

(1) ابن الاثير، الكامل، ج7، ص357؛ ابن خلدون، تاريخ، ج4، ص481.

(2) يكنى بأبي القاسم، يلقب وزير الوزراء، أصله من جرباذقان ، ولد سنة 365هـ /975م، أستوزره الأمير جلال الدولة أربع مرات، كان حافظاً للقرآن، عارفاً بالشعر والأخبار، وهو والد المؤرخ الكبير الأمير أبي نصر علي (ت 475هـ /1082م) مؤلف كتاب الأكمال في المؤتلف والمختلف، توفي مخنوقاً في هيت سنة 430هـ/1038م.

للمزيد يراجع عنه:

ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص295؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص18؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص41؛ ابن خلدون، تاريخ، ج4، ص481؛ الزركلي، الاعلام، ج8، ص73.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص357.

(4) ابن الجوزي، المنتظم،ج9، ص248.

(5) المصدر نفسه، ج9، ص249.

من جديد وساروا اليه في عكبرا اذ كان مقيماً في حلة كمال الدولة، غريب بن محمد واعتذروا منه وسألوه العودة معهم الى بغداد، فعاد بعد ثلاثة وأربعين يوماً[1]، وأقرّ أبا القاسم هبة الله بن علي بن ماكولا على الوزارة[2]، لكنه عزله سنة 423هـ/ 1031م[3].

10- وزارة محمد بن الحسين بن عبد الرحيم الثالثة

عوّل الأمير جلال الدولة من جديد على الوزير عميد الدولة أبي سعد بن عبد الرحيم لتمشية الأمور والأعمال في بغداد بعد عزل الوزير أبي القاسم هبة الله ابن ماكولا سنة 423هـ/ 1031م[4]، غير أنه لم يبق في منصبه الا أياماً قليلة، اذ أستتر خوفاً على نفسه من ملاحقة الأتراك له بسبب تنفيذه لأمر جلال الدولة بالقبض على أحد الوجهاء وهو أبو المعمر إبراهيم بن الحسين البسامي طمعاً بماله ثم أخذه الى داره، الأمر الذي عدّه الأتراك استفزازاً لهم[5]، فحاولوا في البداية ثنيه عن أعتقال أبي المعمر، الا أنه على ما يبدو أصر على اعتقاله[6]، فهاجموا داره وأخذوه وضربوه وأخرجوه من داره حافياً وخرقوا ثيابه وأخذوا خواتيمه من يده فدُميت أصابعه[7]، وكان الأمير جلال الدولة في الحمام فلما بلغه ما حصل لوزيره أبي سعد خرج مفزوعاً، فاكب أبو سعد يقبل الارض ويذكر له ما فعل الأتراك به، فأجابه الأمير جلال الدولة

---

(1) ابن الأثير ، الكامل، ج8، ص2.
(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص251.
(3) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص2.
(4) المصدر نفسه، ج8، ص2.
(5) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص2.
(6) المصدر نفسه، ج8، ص2.
(7) المصدر نفسه، ج8، ص2.

بكلام يعبّر عن ضعفه وعجزه وقال " انا ابن بهاء الدولة وقد فُعل بي أكثر من هذا ؟ "[1]

وفي الواقع، فان هذه الأهانة ليست الأولى كما انها ليست الأخيرة ، وتصور الحال الذي كان عليه الوزراء في العهد البويهي الأخير، فالوزير كان يهان ويضرب ويخرج من داره لأدنى سبب وهو لا حول له ولا قوة، وكل ذلك يحدث بمسمع ومرأى من الأمير جلال الدولة، فلنتصور كيف يعمل الوزراء في تلك الظروف ؟ والى أي مدى وصلت سيطرة القادة الأتراك على مجريات الأمور في بغداد ؟

11- وزارة هبة الله بن علي بن جعفر بن ماكولا الثانية

تكشف إعادة استيزار أبي القاسم بن ماكولا للمرة الثانية سنة 424هـ/ 1032م[2]، عن أنّ اسناد منصب الوزارة لم يعد من جهة الأمير البويهي حصراً انما يشاركه فيه القادة الأتراك استناداً الى مبدأ الأجماع والاستقرار الذي أُقِرَّ بينهما[3].

ومع اننا نجهل كثيراً من الأمور عن مبدأ الاجماع والاستقرار ودواعي اقراره، الا أنه بالتاكيد يدلل على تزايد النفوذ التركي ويشير في الوقت نفسه على ضعف السلطة البويهية في العراق، فكما هو معلوم، فان استيزار الوزراء ومنذ بدء الحكم البويهي في العراق كان من جهة الأمراء البويهيين حصرا ولا يحق لأحد غيرهم بما فيهم الخلفاء التدخل فيه، وقد حرص الأمراء البويهيون الذين تعاقبوا على حكم الإمارة في بغداد على عدم التنازل عن هذا الامتياز تحت أي ظروف لمدلولاته السياسية والاعتبارية، غير أن هذا الامتياز بدأ يتلاشى في عهد الأمير جلال الدولة، اذ باتت مؤسسة الوزارة تأتمر بأوامر القادة الأتراك وتنفذ اوامرهم واذا ما تعارضت

---

(1) المصدر نفسه، ج8، ص2.

(2) المصدر نفسه، ج8، ص5.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص258.

مصالحهم مع هذا الوزير أو ذاك للخطر عزلوه وأهانوه وضربوه وأخرجوه من داره غير آبهين بالأمير جلال الدولة، فقد ذكر المؤرخان ابن الجوزي وابن الأثير، أن الجند الأتراك شغبوا على الأمير جلال الدولة في بغداد سنة 424هـ /1032م وقبضوا عليه وأخرجوه من داره لانه أسند الوزارة الى أبي القاسم هبه الله بن علي بن ماكولا من غير علمهم اولاً[1]، ولظنهم أيضاً أن الوزير ابن ماكولا سوف يتعرض لأموالهم ونعمهم ثانياً، ولأن الوزير ابن ماكولا استوزر وهو خارج بغداد اذ كان على ما يبدو مستتراً من الأتراك، وأن استقدامه للوزارة من جديد يجب أن يتم بموافقتهم استناداً الى مبدأ الاجماع والاستقرار الذي أقرّ بينهم وبين الأمير جلال الدولة ثالثاً[2].

ومع أن الأمير جلال الدولة قد تمكن من احتواء الموقف عن طريق استمالة بعض قادة الجند الى جانبه من خلال بذل الأموال لهم[3]، الا أن هذا الاحتواء كما تدلل الأحداث اللاحقة كان مؤقتاً، اذ لم نشهد حلولاً واقعية لأصل المشكلة ولاسيّما ما يتعلق بتأمين الأموال الى القادة الأتراك، فهؤلاء كانوا يلجأون الى الشغب كلما قلت عنهم الأموال، وقد انعكس ذلك سلباً على استقرار الأوضاع في بغداد، وكثيراً ما كان يستغل من قبل العيارين للضغط على الناس ونهب ممتلكاتهم.

ومهما يكن من الأمر، فان الوزير أبا القاسم بن ماكولا ظل في منصبه الى سنة 425هـ/1033م غير انه للأسباب الأنفة لم يستمر في الوزارة، فتركها وذهب الى عكبرا[4].

---

(1) المنتظم، ج9، ص258؛ الكامل، ج8، ص5.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص258.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص5.

(4) المصدر نفسه، ج8، ص7.

12- وزارة محمد بن الحسين بن عبد الرحيم الرابعة

أصبح منصب الوزارة شاغراً بعد مغادرة الوزير أبي القاسم بن ماكولا الى عكبرا، وقد عوّل الأمير جلال الدولة من جديد على الوزير أبي سعد بن عبد الرحيم لإدارة الأمور والأعمال في بغداد[1]، وهي الوزارة الرابعة وليست الخامسة كما يذكر ابن الأثير[2].

وعلى ما يبدو، فان الوزير أبا سعد لم يبق في منصبه الا مدة قليلة من سنة 425هـ/ 1033م اذ عُزل في السنة ذاتها[3].

13- وزارة هبة الله بن علي بن جعفر الثالثة

ذكر ابن الأثير، أن الأمير جلال الدولة ردّ الوزير أبا القاسم بن ماكولا الى الوزارة بعد رجوعه الى بغداد[4]، فبقي فيها أيام وتركها من جديد وذهب الى أوانا[5].

14- وزارة محمد بن الحسين بن عبد الرحيم الخامسة

من الأمور الملفتة للنظر في عهد الأمير جلال الدولة ولاسيّما ما يتعلق بمؤسسة الوزارة، هو تعاقب شخصيتين على الوزارة وهما أبو سعد بن عبد الرحيم وأبو القاسم هبة الله بن ماكولا، وكأن البلاد قد خلت من الكتّاب ورؤساء الدواوين والنظار وغيرهم ممن لهم خبرة ودراية في شؤون الحكم والإدارة، والأكثر غرابة أيضاً أن المدّة التي أستوزرَ فيها هذان الوزيران قد شهدت تنامي النفوذ التركي في الإمارة

---

(1) المصدر نفسه، ج8، ص7.

(2) المصدر نفسه، ج8، ص7.

(3) المصدر نفسه، ج8، ص7.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص7.

(5) المصدر نفسه، ج8، ص7.

والسيطرة شبه المطلقة للقادة الأتراك على مقاليد الحكم، والانكى من ذلك، أن هذين الوزيرين وكما دللت الأحداث لم تكن علاقاتهما على ما يرام بالأتراك، فكانوا يوبخون ويهانون ويخرجون من دورهم حفاة ويعتدى عليهم بالضرب مما يضطرهم الى ترك الوزارة والهرب خارج بغداد للاستجارة بحكام المناطق ، ثم يستدعون مرة آخرى للوزارة وتتكرر المشاهد السابقة نفسها، وكأنهم لم يعوا حقيقة الواقع السياسي الجديد.

والواقع، فانه من الصعب جداً ايجاد تفسير مقنع لاستمرار هذين الوزيرين في الوزارة في ظل تلك الظروف ولاسيّما أن المصادر التاريخية المعول عليها عن هذه الفترة لا تفصح عن الكيفية التي يستدعيان فيها للوزارة، اذ ليس هناك اشارة يمكن البناء عليها في هذا المجال، ولكن من المحتمل أن استدعاءهما المتكرر لمنصب الوزارة وهما خارج بغداد ربما كان يتم بوساطة أو مساعٍ يبذلها بعض الخاصة والمتنفذين في الإمارة أو من خلال مراسلات سرية تجري بينهما وبين الأمير جلال الدولة حصراً، اذ لا مجال للافتراض بأن استدعاءهما للوزارة وهما خارج بغداد كان يتم من خلال مراسلات بينهما وبين القادة الأتراك، فقد سبق لهؤلاء القادة أن وبخوا الأمير جلال الدولة وشغبوا عليه واخرجوه من داره لأنه استدعى الوزير أبا القاسم هبة الله بن ماكولا من غير علمهم[1].

ومهما يكن من الأمر، فقد أستدعى الأمير جلال الدولة الوزير أبا سعد بن عبد الرحيم لتولي منصب الوزارة من جديد سنة 426هـ/1034م بعد أن بقي المنصب شاغراً لبعض الوقت بسبب مفارقة الوزير أبي القاسم هبة الله بن ماكولا له وخروجه مستتراً الى أوانا[2].

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص260؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص5.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص7.

لم تكن وزارة أبي سعد بن عبد الرحيم الخامسة بأفضل من سابقاتها، ففي وزارته هذه وهن أمر الخلافة العباسية والسلطة البويهية في بغداد ولم يعدّ لهما رهبة وهيبة عند الناس[1]، وكثرت الفتن وعظم أمر العيارين وصاروا يأخذون الأموال ليلاً ونهاراً ولا رادع لهم[2]، وتكررت هجمات الأعراب على اطراف بغداد ولاسيّما في الجانب الغربي وكانوا يأسرون الناس ويأخذون ما معهم من أموال ثم يطالبونهم بأفداء أنفسهم[3]، وعلى الرغم من خطورة هذه الاحداث فان المصادر لم تبين الاجراءات التي أتخذها الوزير أبو سعد لمعالجة هذه الأحداث واكتفت فقط بخبر مفارقته للوزارة في السنة نفسها، وخروجه مستتراً الى أمير الأكراد أبي الشوك فارس ابن محمد بن عناز (ت 437هـ/1045م)[4].

15- وزارة هبة الله بن ماكولا الرابعة

أعيد أستيزار أبي القاسم بن ماكولا من جديد سنة 426هـ/1034م[5]، وكما في وزاراته الثلاث السابقة كان غير ناهض بأعباء الوزارة وواجباتها، فقد أستفحلت في المدد التي وزر فيها ظاهرة العيارين التي أخذت تتسع لتشمل جميع محلات بغداد تقريباً[6]، ولم نشهد له أي اجراء لردع هؤلاء أو في الأقل ايقاف اعتداءاتهم ولاسيّما التي كانت تتم في وضح النهار[7]، والى جانب ذلك، كان في جميع وزاراته

---

(1) المصدر نفسه، ج8، ص8.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص269؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص8؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص369.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص269.

(4) ينظر : ابن الأثير، الكامل، ج8، ص9.

(5) المصدر نفسه، ج8، ص9.

(6) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص277؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص369.

(7) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص8.

ضعيفاً أمام الجند الأتراك، وقد حاول وفي أكثر من مناسبة كسب ودّهم أو في الأقل استرضاءهم من خلال تأمين الأموال لهم، الا أن هؤلاء الأتراك قد استغلوا على ما يبدو ضعفه تجاههم وقلة الأموال عنده، فتقدموا في وزارته الأخيرة على سبيل التعجيز بطلبات مالية كثيرة[1]، وكانت غايتهم واضحة وهي صرفه من الوزارة، ولما لم يكن له القدرة على تأمين الأموال التي طلبوها، حاول الهرب مجدداً والتنصل من الوزارة[2]، غير أن الأتراك هذه المرة ضيقوا عليه وحاصروه، ولم يكن أمامه من مخرج سوى الإحتماء بدار المملكة[3]، وحتى هذا المكان وهو مقر الإمارة البويهية لم ينقذه، فدخلوا عليه غير آبهين بالأمير جلال الدولة وأخرجوه مكشوف الرأس بقميص خفيف[4]، ثم سلم بعد ذلك الى الشريف المرتضى نقيب الطالبين، فمرض ويئس من شفائه[5]، وكانت مدة وزارته هذه وهي الأخيرة شهرين وثمانية أيام[6].

16- وزارة محمد بن الحسين بن عبد الرحيم السادسة

ظل منصب الوزارة شاغراً بعد القبض على الوزير أبي القاسم بن ماكولا، وكان متوقعاً اسناده الى أبي سعد بن عبد الرحيم للمرة السادسة ذلك انه تناوب عليه مرات كثيرة مع أبي القاسم بن ماكولا في السنوات الخمس الأخيرة من جهة، ولعزوف الشخصيات الآخرى عن التولية في هذه الظروف خشية تعرضها لاضطهاد الأتراك ولاسيّما بعد الذي حدث للوزير ابن ماكولا من جهة آخرى.

---

(1) المصدر نفسه، ج8، ص9.

(2) المصدر نفسه، ج8، ص9.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص277؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص9.

(4) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص277.

(5) المصدر نفسه، ج9، ص277.

(6) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص9.

وعلى ما يبدو، فان هذين الأحتمالين فضلاً عن علاقته بالاتراك ربما جعلت الأمير جلال الدولة يسند منصب الوزارة إليه سنة 427هـ /1035م[1]، بيد أنه لم يتمكن من النهوض بمؤسسة الوزارة أيضاً، ففي مدة وزارته هذه وثب الجند الأتراك من جديد بالأمير جلال الدولة ، وجدّوا في اخراجه من بغداد[2]، فاستمهلهم ثلاثة أيام لترتيب خروجه مع عائلته، غير أنهم رفضوا وأصروا على خروجه في الحال[3]، ولم تنفع محاولات المتنفذين والوجهاء في اقناع الاتراك بالسماح للأمير جلال الدولة بالخروج بالشكل الذي يضمن هيبته ومنزلته، بل العكس فقد صعدوا الموقف وحاصروا الأمير جلال الدولة في مقره بدار المملكة وضربوه بالآجر وأجبروه على الخروج ليلاً مع عائلته الى أحد الازقة للاحتماء فيها، ومنها هرب الى أوانا ثم الى سامراء، وبعث الأتراك الى الخليفة القائم بأمر الله، أبي عبد الله بن القادر بالله (422-467هـ/ 1030-1074م) كي يأمر بقطع خطبته في بغداد، غير أن الخليفة تحفظ على هذا الطلب[4]، ومثلما كان يحدث في المرات السابقة، فان الأتراك أدركوا خطأهم، فخرجوا إليه، وأعتذروا منه وطلبوا منه الرجوع الى بغداد[5]، وكأن شيئاً لم يحدث.

ومهما يكن من أمر العلاقة بين الأمير جلال الدولة والأتراك، فان المهم بالنسبة لنا في هذا المجال هو معرفة موقف الوزير أبي سعد من هذه المواجهة ولاسيّما أن المصادر المتيسرة لم ترد فيها أي أشارة قد تساعد في الوصول الى حقيقة الدور الذي لعبه أبو سعد، فهل يا ترى أنه نأى بنفسه وبمؤسسة الوزارة عنها ؟ أم أنه

---

(1) المصدر نفسه، ج8، ص9.

(2) المصدر نفسه، ج8، ص10.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص278.

(4) المصدر نفسه، ج9، ص278.

(5) المصدر نفسه، ج9، ص278.

وقف الى جانب الأمير جلال الدولة ذلك أنه وزيره وموضع ثقته ؟ أم أنه أنحاز الى الأتراك ؟

والواقع، فان ظروف عزله من الوزارة ومن ثم القبض عليه مباشرة بعد رجوع الأمير جلال الدولة الى بغداد سنة 427هـ/ 1035م[1]، تشير الى أنه نأى بنفسه وبمؤسسة الوزارة وتجنب نصرة طرف على آخر، وهذا الموقف ربما أخذه عليه الأمير جلال الدولة فأمر بعزله من الوزارة ومن ثم القبض عليه وعدم استيزاره مستقبلاً.

وعلى ما يبدو، فان الوزير أبا سعد بعد خروجه من السجن أنزوى على نفسه وترك السياسة ثم أجُبر على ترك بغداد سنة 436هـ/ 1044م وعاش في أخريات حياته في جزيرة أبن عمر التي توفي فيها سنة 439هـ/ 1047م[2].

17- وزارة هبة الله بن الحسين بن عبد الرحيم[3] الأولى

كانت أوضاع العراق عامة وبغداد خاصة في أُخريات عهد الأمير جلال الدولة تستدعي اختيار شخصية جديدة للوزارة لها القدرة على ضبط الأمور والأوضاع وتضع في الوقت نفسه حداً لتصرفات الأتراك وتدخلهم في شؤون الحكم والإدارة، وليس التعويل على شخصية تماثل الشخصيات السابقة في سياساتها وتوجهاتها، وفي الواقع فان هذه المواصفات لا تتوفر في شخصية الوزير أبي المعالي كمال

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص12.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص338؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج12، ص50.

(3) يكنى بأبي المعالي، ويلقب بكمال الملك، وهو شقيق الوزير أبو سعد بن عبد الرحيم ، وزر لثلاثة أمراء بويهيين هم جلال الدولة وأبو كاليجار والملك الرحيم، فقد في الأحواز سنة 443هـ /1051م على أثر هزيمة الملك الرحيم، ولم يُعرف خبره.
للمزيد يراجع عنه:
ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص359؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص59.

الملك بن عبد الرحيم مع أنه من طبقة الكتّاب وله خبرة ودراية، اذ كانت الضرورة تتحتم على الأمير جلال الدولة اذا ما أراد تحقيق الاستقرار في العراق وبغداد على وجه الخصوص اختيار شخصية قوية وحازمة على غرار شخصية عميد الجيوش أو الوزير فخر الملك تستطيع أنقاذ البلاد من الفتن والفوضى والاضطرابات، وهذا الأمر ليس جديداً في السياسة البويهية في العراق، فقد سبق للأمير بهاء الدولة في أواخر القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي أن جعل العراق ولاية وعُيّن عليها والياً أو مدبراً وفوضت اليه الأمور جميعاً بما فيها اختيار الوزراء الذين كانوا يتولون تمشية الأمور والأعمال بمقام الوزراء بمنصب (ناظر الوزارة) ثم أسند المنصب فيما بعد الى شخصيات إدارية جمعت بين الولاية والوزارة، وقد سبق أن تحدثنا عن ذلك تفصيلاً في ولاية العراق في اثناء حكم عميد الجيوش والوزير فخر الملك[1]، بيد أن الأمير جلال الدولة لضعفه لم يلجأ الى هذا التدبير مما زاد الأوضاع سوءاً.

وعلى أية حال، فبعد القبض على الوزير أبي سعد بن عبد الرحيم أُسند المنصب الى أخيه أبي المعالي كمال الملك بن عبد الرحيم سنة 428هـ/1036م[2]، وقد استمر هذا الوزير في منصبه الى سنة 435هـ/1043م وهي السنة التي توفي فيها الأمير جلال الدولة[3]، ولم تذكر المصادر شيئاً عن الأعمال التي قام بها في وزارته، ولكن من خلال ما يستشف من الأحداث فانه كان مثل سابقيه ضعيفاً منقاداً لأهواء الأتراك.

---

(1) ينظر : ص266–270 من هذه الدراسة.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص281؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص36.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص317؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص40؛ ابن خلدون، ج4، ص484.

رابعاً : وزراء الأمير أبي كاليجار

كانت الدلائل تشير الى أن منصب إمرة الأمراء في بغداد بعد وفاة الأمير جلال الدولة سيؤول الى ابن أخيه الأمير أبي كاليجار بن سلطان الدولة وليس الى أبنه الأمير أبي منصور الملقب بالملك العزيز، ومن أبرز هذه الدلائل :

1. أن الأمير أبي كاليجار قد سعى ولحواليّ عقدين من الزمان لإنتزاع إمارة بغداد من عمه الأمير جلال الدولة، إذ كان يرى انه أحق بالولاية عليها لسببين:-

الأول : أن إمارة بغداد كانت مركز حكم والده الأمير سلطان الدولة، وقد انتزعت منه بصورة غير شرعية سنة 411هـ/1020م[1].

الثاني : ان مطالبته بها تستمد شرعيتها من كونه ولي عهد والده الأمير سلطان الدولة الذي أستخلف عليها من قبل الأمير بهاء الدولة[2].

2. كان للأمير ابي كاليجار وكما يستشف من الأحداث التاريخية مشروع سياسي وعسكري طموح يتضمن توحيد الإمارات البويهية في كرمان وخوزستان وفارس وبغداد في إمارة واحدة مركزها بغداد، وقد اتبع في سبيل ذلك وسائل سلمية وعسكرية ، فمن الوسائل السلمية أنه حاول في مناسبات كثيرة استمالة القادة الأتراك في بغداد الى جانبه، وقد نجح في كسب ودّهم من خلال قيام

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص309.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص199.

هـؤلاء بقطـع خطبـة الأميـر جـلال الدولـة فـي بغـداد فـي السـنوات 416هـ/1025م[1]، و423هـ/1031م[2]، و428هـ/1036م[3]، وإقامة الخطبة له، والطلب منه القدوم الى بغداد واستلام منصب إمرة الأمراء بدلاً من عمه الأمير جلال الدولة، اما ما يتعلق بالوسائل العسكرية، فانه بدءاً من سنة 415هـ/1024م وهي السنة التي خلف فيها والده الأمير سلطان الدولة على إمارة فارس[4]، بدأ بضم الإمارات والمناطق البويهية الآخرى الى إمارة فارس، فقد استولى على إمارة خوزستان سنة 417هـ/1026م[5]، وعلى إمارة كرمان سنة 419هـ/ 1028م[6]، وأخضع البصرة ومناطق البطيحة سنة 420هـ/ 1029م[7]، ووصل الى واسط سنة 420هـ/ 1029م وكان على وشك الاستيلاء عليها[8]، ولم يبق بيد عمه الأمير جلال الدولة الا بغداد وواسط[9].

3. كان المرشح لمنصب إمرة الأمراء في بغداد يتقرر في داخل الأسرة البويهية على وفق القواعد العائلية الديلمية المتوارثة في الحكم، اما الآن فقد صار للقادة الأتراك رأي نافذ فيه، بمعنى أن المنصب بويهي وقرار التولية تركي، ولما كان القادة الأتراك قد دعوا في أكثر من مرة أبا كاليجار للقدوم الى بغداد

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج7، ص322.

(2) المصدر نفسه، ج8، ص8.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص13.

(4) المصدر نفسه، ج7، ص317.

(5) المصدر نفسه، ج7، ص322.

(6) المصدر نفسه، ج7، ص333.

(7) المصدر نفسه، ج7، الصفحات 332 ، 349 ، 350.

(8) المصدر نفسه، ج7، ص336.

(9) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص243.

وتسلم المنصب والأمير جلال الدولة حياً، فان اعادة ترشيحه ليس مستغرباً من جانبهم ولاسيّما انه على العكس من ابن عمه الأمير أبي منصور بن جلال الدولة يمتلك الأموال الطائلة التي وضعها هؤلاء القادة شرطاً أساساً لإسناد المنصب، وعلى ما يبدو فان القادة الأتراك قد اجمعوا الرأي فيما بينهم سراً على إسناده الى الأمير أبي كاليجار، بيد أنهم في الوقت نفسه وتجنباً للحرج أعلنوا إسناده الى الأمير أبي منصور وألزموه على سبيل التعجيز بدفع مبالغ مالية كثيرة والتعجيل بأرسالها اليهم وأن تأخره في ذلك يعني فقدان المنصب[1]، ولما لم يكن للأمير أبي منصور القدرة على تأمينه، فأنهم لم يترددوا في إسناده الى الأمير أبي كاليجار الذي سارع بأرسال المبالغ التي طلبوها[2].

على أن ذلك لا يعني أنه تخلى عن طموحه بشغل هذا المنصب، فلجأ الى الوسائل العسكرية وجهز حملة من مقره في واسط وقصد بغداد، ولما بلغ النعمانية غدر به جنده ورجعوا الى واسط وخطبوا للأمير أبي كاليجار[3]، ولم تنفع محاولاته الآخرى بالتحالف مع بعض حكام المناطق، فالأمر تمهد تماماً الى الأمير أبي كاليجار وخطب له في بغداد سنة 436هـ/1044م[4]، وبعهده بدأ حكم الجيل الخامس من الأمراء البويهيين في العراق.

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص27.

(2) المصدر نفسه، ج8، ص27.

(3) المصدر نفسه، ج8، ص27.

(4) المصدر نفسه، ج8، ص40.

1- وزارة محمد بن جعفر بن محمد بن العباس بن فسانجس[1]

أستمر الوزير أبو المعالي بن عبد الرحيم في تمشية الأمور والأعمال في بغداد بعد وفاة الأمير جلال الدولة، بيد أنه عزل من الوزارة بعد مجيء الأمير أبي كاليجار الى بغداد وتسلمه منصب إمرة الأمراء سنة 436هـ/1044م[2]، فقد ذكر ابن الجوزي أن الأمير أبا كاليجار لما دخل بغداد صَرف الوزير أبا المعالي بن عبد الرحيم من الوزارة موقراً وأسند المنصب الى وزيره في فارس أبي الفرج محمد بن جعفر بن محمد بن العباس بن فسانجس الملقب بذي السعادات وطلب من القادة الأتراك عدم الاعتراض عليه[3].

سبق للوزير أبي الفرج أن تقلد وزارة الأمير أبي كاليجار في فارس، فقد ذكر ابن الأثير أن الأمير أبا كاليجار لما قدم الى البصرة والأحواز سنة 431هـ/ 1039م صحب معه وزيره أبا الفرج[4].

---

(1) يكنى بأبي الفرج، ويلقب بـ (ذي السعادات) من بيت وزارة ورئاسة، فجده محمد بن العباس بن فسانجس وزر للأمير عز الدولة بختيار، وعمه علي بن العباس كان رئيساً للديوان، وزر أبو الفرج للأمير أبي كاليجار في فارس وبغداد، وهو من الوزراء الأدباء، توفي معتقلاً في قلعة ورام بهندف وهي بلدة في نواحي بغداد، وقيل أن الأمير أبا كاليجار أرسل إليه من يقتله في سنة 440هـ/1048م.

للمزيد يراجع عنه :

ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص344؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص16-17؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص400-401؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص51-52.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص40.

(3) المنتظم، ج9، ص317.

(4) الكامل، ج8، ص20.

ومما يبدو، فان أسناد الوزارة الى الوزير أبي الفرج قد أخذ بعين الاعتبار خبرته الإدارية ودرايته في شؤون الحكم ومعرفته بأمور الحرب ونجاحه النسبي في استتباب الأوضاع في إمارة فارس .

واجهت الوزير أبا الفرج في سني وزارته البالغة حوالي ثلاث سنوات ونصف مشاكل وتحديات كثيرة.

فمن المشاكل استمرار الفتن المذهبية التي أخذت بالتوسع لتشمل طوائف أخرى في المجتمع البغدادي، فقد ذكر ابن الجوزي أن العامة في بغداد نفروا على اليهود وأحرقوا كنيستهم العتيقة ونهبوا دورهم[1]، وزادت الأسعار وبلغت حدوداً لم تصلها من قبل فقد ذكر ابن الجوزي في احداث سنة 439هـ/ 1047م أنه في رمضان من هذه السنة غلت الأسعار في بغداد وفاقت كل تصور ، فقد بيعت الفروجة بقيراطين[2] والرمانة الواحدة بقيراطين والخيارة الواحدة بقيراط، وورد كتاب من الموصل يشير الى اشتداد الأسعار في هذه المدينة حتى أن الناس أكلوا الميتة[3]، وأنتشرت الأوبئة في بغداد وغلت أسعار الأدوية والناس ليس لديها الأموال لشرائها[4].

---

(1) المنتظم، ج9، ص327.

(2) القيراط الواحد يساوي 20/1 من المثقال، وهو يتألف شرعاً من خمس حبات لكنه غالباً يساوي ثلاث حبات، والحبة الواحدة تساوي وزن حبة الشعير العربية وتساوي 100/1 من المثقال حواليّ (0.466غم). للمزيد ينظر: هنتس، فالتر، المكاييل والأوزان، ص25وص44.

(3) المنتظم، ج9، ص335.

(4) المصدر نفسه، ج9، ص335.

أما التحديات، فتتلخص في استعادة الخلافة العباسية لبعض سلطاتها السياسية والإدارية التي صادرها الأمراء البويهيون الأوائل مستثمرة ضعف الأمراء البويهيين المتآخرين ، وقد تجلى ذلك في تعيين الخليفة العباسي القائم بأمر الله، وزيراً له في سنة 437هـ/1045م يأتمر بأمره وهو كاتبه علي بن الحسن ابن المسلمة[1] وزوده بصلاحيات واسعة تضاهي صلاحيات الوزير البويهي[2]، وهو في الواقع تطور سياسي ملفت للنظر ولاسيّما أنه جاء بعد حواليّ أكثر من مائة سنة على سلب حق الخلافة في اتخاذ الوزراء.

وعلى ما يبدو، فان الوزير أبا الفرج قد تكيف مع هذا الوضع الجديد وأخذ ينسق مع الوزير ابن المسلمة ويتبادل معه الرأي حول بعض الأمور[3].

أما ما يتعلق بالجانب العسكري، فان المصادر لم تبرز أي دور عسكري للوزير أبي الفرج خلال مدة وزارته، ولكنها اشارت الى دور نجله سعد بن أبي

---

(1) يكنى بأبي القاسم، يلقب رئيس الرؤساء شرف الوزراء جمال الورى، أستكتبه الخليفة القائم بأمر الله ثم أستوزره ورفع من قدره، وكان مضطلعاً بعلوم كثيرة مع أصالة رأي ووقور عقل ، قتل سنة 450هـ/1058م.
للمزيد يراجع عنه :
الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج11، ص391-392؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص413-414؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص216-218؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج20، ص215-216؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص70؛ الزركلي، الأعلام، ج4، ص272.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص327؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص42.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص331.

الفرج[1] وخروجه بأمر من الأمير أبي كاليجار على رأس حملة عسكرية سنة 439هـ/ 1047م الى البطيحة ونجاحه في الأستيلاء عليها[2].

عزل الوزير أبو الفرج من الوزارة سنة 439هـ/ 1047م وقبض عليه وبقي مسجوناً الى أن مات سنة 440هـ/ 1048م، أما ولده أبو الغنائم فقد هرب[3].

2- وزارة هبة الله بن الحسين بن عبد الرحيم الثانية

عول الأمير أبو كاليجار بعد عزل الوزير أبو الفرج على الوزير كمال الملك أبو المعالي بن عبد الرحيم[4]، وقد استمر هذا الوزير على رأس الوزارة حتى وفاة الأمير أبي كاليجار سنة 440هـ/ 1048م[5]، ولم تذكر المصادر الأعمال التي قام بها هذا الوزير خلال وزارته الثانية.

---

(1) يكنى بأبي الغنائم، ويلقب بـ (علاء الدين) وزر مدة للأمير أبي كاليجار توفي مقتولاً في بغداد سنة 449هـ/ 1057م.

للمزيد براجع عنه :

ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص401.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص46.

(3) المصدر نفسه، ج8، ص46-47.

(4) المصدر نفسه، ج8، ص47.

(5) المصدر نفسه، ج8، ص48.

خامساً: وزراء الأمير الملك الرحيم

توفي الأمير أبو كاليجار في كرمان سنة 440هـ/ 1048م وكانت ولايته على العراق حواليّ أربع سنين وبضعة أشهر[1]، ولما وصل خبر وفاته الى بغداد سارع ولده الأمير أبو نصر خسرو فيروز الملقب بالملك الرحيم وكان وقتذاك نائباً عنه في حكم الإمارة الى أحضار قادة الجند وأخذ موافقتهم على أن يلي الأمر من بعده ثم راسل الخليفة القائم بأمر الله في إقامة الخطبة، فأجيب لطلبه[2].

ومما يستشف من الروايات التاريخية فان تسلم الأمير أبي نصر الملك الرحيم لمنصب إمرة الأمراء في بغداد قد جرى في ظروف هادئة نسبياً ولم يشهد خلافات على عكس ما كان يحصل سابقاً، وقد يعزوا ذلك الى أسباب كثيرة منها:

1. أن هذا المنصب قد حسم من قبل الأمير أبي كاليجار نفسه قبيل وفاته عندما عيّن الأمير أبا نصر الملك الرحيم نائباً عنه في حكم الإمارة في بغداد[3].
2. أن الأمير أبا نصر الملك الرحيم كان يحظى بدعم وقبول قادة الجند، ومما يدلل على ذلك أن هؤلاء القادة لم يترددوا في مبايعته والأخلاص له بعد ورود الأخبار بوفاة الأمير أبي كاليجار[4].
3. أن الأمير أبا كاليجار قبيل وفاته قد قسم مناطق إمارتي العراق وفارس بين أبنائه مراعياً على ما يبدو عاملي السن والخبرة[1]، مما أسهم في انتقال السلطة الى الأمير أبي نصر الملك الرحيم بهذا الشكل السلس.

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص344.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص48؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص402.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص48؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص402.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص48.

4. ومما أسهم أيضاً في تخفيف الصراع العائلي على السلطة في هذه المدة، أن ثمة أحساساً تولد عند الأمراء البويهيين المتآخرين بأن أجل إمارتهم سواءً في العراق أو بلاد فارس بدأ يقترب بظهور السلاجقة الذين برزوا بشكل ملفت للنظر وبدأوا يتوسعون على حساب المناطق البويهية[2].

ومهما يكن من الأمر، فان الأمير أبا نصر الملك الرحيم قد تسلم منصب إمرة الأمراء في بغداد سنة 440هـ/ 1048م في احتفال كبير[3]، وبدأ يمارس مهامه بشكل رسمي .

1- وزارة هبة الله بن الحسين بن عبد الرحيم الثالثة

عول الأمير أبو نصر الملك الرحيم على وزير والده كمال الملك بن عبد الرحيم في تمشية الأمور والأعمال في بغداد[4]، وقد أستمر هذا الوزير في منصبه الى سنة 443هـ / 1051م ففي هذه السنة فُقد في الأحواز ولم يعرف له خبر على أثر الحملة العسكرية التي قام بها الأمير أبو نصر الملك الرحيم على الأحواز لأخضاع هذه المنطقة[5].

ومع أن الوزير كمال الملك بن عبد الرحيم قد قضى مدة طويلة في الوزارة الا أن المصادر لم تذكر شيئاً عن وزارته هذه وكذلك الأعمال التي قام بها أو الإجراءات التي أتخذها ولاسيّما التي تتعلق بالفتن المذهبية التي عصفت بالمجتمع

---

(1) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص48.

(2) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص391.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص341؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ص402.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص47.

(5) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص359؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص59.

البغدادي ما بين سنة 440هـ/ 1048م و443هـ/ 1051م[1]، كذلك لم تأت المصادر على أي ذكر له في أثناء حديثها عن غلاء الأسعار في بغداد وانتشار الأوبئة سنة 441هـ/1049م وما سببته من توقف في مجمل النشاط الاقتصادي مما أرهق كاهل الناس مع أن ذلك من صميم مسؤولياته[2].

2- وزارة سعد بن أبي الفرج محمد بن جعفر بن فسانجس

أنفرد ابن الجوزي بذكر وزارة أبي سعد بن أبي الفرج بن فسانجس الملقب علاء الدين للأمير أبي نصر الملك الرحيم، لكنه لم يحدد التاريخ الذي أستوزر فيه أو المدة التي بقي فيها على رأس الوزارة وأكتفى فقط بالقول أن أبا الغنائم " وزر مدة للملك أبو نصر بن أبي كاليجار "[3]، ومما يزيد من الغموض في هذا المجال أن ابن الأثير ذكر في سنة 443هـ/ 1051م وسنة 445هـ/ 1053م تعبير " الوزير الذي كان للملك الرحيم " دون تحديد اسمه[4]، بيد أن الراجح ان الوزير أبا الغنائم أستوزر سنة 443هـ/ 1051م بعد فقدان الوزير كمال الملك بن عبد الرحيم وأستمر في منصبه الى سنة 445هـ/ 1053م.

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص347وص 353؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، الصفحات 49، 53، 59.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص53.

(3) المنتظم، ج9، ص401.

(4) الكامل، ج8، ص63 وص65.

3- وزارة سابور بن المظفر[1]

أسند الأمير أبو نصر الملك الرحيم منصب الوزارة بعد عزل الوزير أبي سعد بن أبي الفرج بن فسانجس سنة 445هـ/ 1053م الى شخصية جديدة غير معروفة وهو أبو سعد سابور بن المظفر[2]، وقد دخل هذا الوزير في صراع مع القادة الأتراك الذين أخذوا عليه عدم انتظامه في دفع الأموال لهم[3]، وقد بلغت الأمور بينه وبينهم الى حدّ محاصرته في دار الحريم، والطلب من صاحبها اخراجه بغية قتله، ولما رآى الوزير سابور تصميم الأتراك على اعتقاله ومن ثم قتله خرج مستتراً الى أحد الاماكن للأختباء فيها، لكن الأتراك جدوا في طلبه وحذروا الناس من استقباله في دورهم لان ذلك سيعرضهم للعقاب وربما القتل[4]، ثم راسلوا الخليفة القائم بأمر الله وطلبوا منه التدخل لتسليمه اليهم والا فأنهم سيلجاؤن الى أثارة الفتن والاضطرابات في بغداد، وقد طلب منهم الخليفة امهاله أيام للبت في طلبهم والا فانه سيخرج من البلاد ، فأجيب الى طلبه[5]، وبعد مدة قليلة ظهر الوزير سابور فطلبه الخليفة، عندها لم يجد بداً من تنفيذ أمر الخليفة فقام بجرح يده بسكين، ثم سلم بعد ذلك الى أحد القادة وهو ارسلان

---

(1) يكنى بأبي سعد، ويلقب بابي الأغر، لم تذكر المصادر شيئاً عن حياته ، والمناصب التي تقلدها قبل وبعد استيزاره عدا اشارة واحدة عن ضمانه للبصرة سنة 452هـ/ 1060م، توفي سنة 459هـ/ 1066م.
للمزيد يراجع عنه :
ابن الأثير، الكامل، ج8، ص89 وص105.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص367.

(3) المصدر نفسه، ج9، ص371.

(4) المصدر نفسه، ج9، ص371.

(5) المصدر نفسه، ج9، ص371.

بن عبد الله البساسيري[1] سنة 446هـ/ 1054م[2]، وبذلك انتهت وزارته ، وهذه صورة تعكس واقع الوزارة وانحطاط رتبتها في العهد البويهي الأخير وتشير في الوقت نفسه الى ازدياد نفوذ الأتراك وهيمنتهم على الخلافة والسلطة البويهية في بغداد.

4- وزارة علي (عبد الرحمن) بن الحسين بن عبد الرحيم[3]

وهو آخر الوزراء البويهيين في العراق، تولى الوزارة سنة 446هـ/ 1054م[4]، وقبض عليه سنة 447هـ/1055م وقيل طرح في البئر[5]، وكان كما يذكر ابن

---

(1) يكنى بأبي الحارث، ويلقب بالمظفر، من أهل فسا أو بسا وبها تلقب بالبساسيري وهو من أصل تركي، كان أول أمره مملوكاً للأمير بهاء الدولة، وكانت له حظوة عند الخليفة القائم بأمر الله الذي قدمه على جميع الأتراك وقلده أموره بأسرها، غير أن البساسيري فيما بعد خرج على الخليفة القائم بأمر الله سنة 450هـ/ 1058م وأجبره على ترك بغداد، وخطب للخليفة الفاطمي المستنصر بالله، أبي تميم معد بن أبي الحسن (427-487هـ/ 1035-1094م)، قتل سنة 451هـ/1509م.

للمزيد يراجع عنه :

السمعاني، الأنساب، ج1، ص346؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص192-193؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص132-133؛ الزركلي، الأعلام، ج1، ص288.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص371.

(3) يكنى بأبي الحسن ويقال ابي عبد الله، ويلقب بزعيم الدولة وشرف الأمة، وهو شقيق الوزيرين أبي سعد بن عبد الرحيم وأبي المعالي كمال الملك بن عبد الرحيم، توفي سنة 456هـ/ 1063م وقيل سنة 466هـ/ 1073م.

للمزيد يراجع عنه :

ابن الأثير ، الكامل، ج8، ص119؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص328.

(4) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص372.

(5) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص378؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص73.

الأثير وزيراً متحكماً في إمارة الأمير أبي نصر الملك الرحيم[1]، وبعد القبض عليه بأشهر قليلة أنتهى الحكم البويهي في العراق على يد السلاجقة[2].

(1) الكامل، ج8، ص73.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج9، ص377.

الخاتمة

لما كان موضوع الوزارة يعدّ من أهم مواضيع النظم السياسية أهمية في التاريخ العربي والإسلامي بوصفه مؤسسة وسطية بين الخلافة العربية الإسلامية من جهة والرعية من جهة آخرى، فان اجتزاء أحد أدوار الوزارة في حقبة مهمة من حقب التاريخ العربي والإسلامي، وهي الحقبة العباسية الوسيطة ودراستها تعدّ أيضاً من المواضيع الجديرة بالاهتمام، فالوزارة في هذه الحقبة قد واجهت ظروفاً مختلفة وتحديات كثيرة، فقد تسّيد أمراء آل بويه الديّالمة على شؤون الخلافة العباسية في بغداد لمدة تزيد عن أكثر من قرن من الزمان، وأعطوا لأنفسهم الحق في أتخاذ الوزراء وعزلهم، وارغموا الخلفاء العباسيين على أتخاذ الكتّاب بدل الوزراء لإدارة أملاكهم فقط، ولم يعدّ الأمر يقتصر على ذلك، فقد شارك هؤلاء الأمراء الخلفاء العباسيين في بعض سلطاتهم الدينية كالدعاء على المنابر في خطب الجمعة وفي المناسبات الدينية الأخرى ودق الطبول في أوقات الصلوات وفي سك أسمائهم على النقود وفي اتخاذ الألقاب الرنانة وغيرها، وقد أدى ذلك الى تراجع رتبة الوزارة في تسلسل مناصب الدولة العربية الإسلامية العليا، ولم تعدّ المؤسسة الثانية في الهيكل الهرمي للسلطة كما كانت سابقاً، ورضخت للواقع الجديد وصارت بمثابة واجهة إدارية للإمارة البويهية في العراق.

ومع أن منصب الوزارة في هذه الحقبة قد تبوأه عدد غير قليل من الوزراء ممن حظوا بشهرة واسعة ومكانة رفيعة، بل أن بعضهم قد أسهم في توسيع النفوذ البويهي في فارس والعراق، الا أن ذلك لم يوقف التدهور الخطير في مؤسسة الوزارة ، ولعل من أكثر الأسباب التي تقف وراء فشل الوزراء في انتشال هذه المؤسسة من واقعها المتردي هو سوء معاملة الأمراء البويهيين لوزرائهم على الرغم من الخدمات

الجليلة التي أسدوها لهم، فكثير منهم يهانون لأدنى سبب بالضرب تارة والحبس تارة أخرى وبالقتل تارة ثالثة مما أضعف من هيبتها وحط من شأنها.

وعلى الرغم مما سجل على هذه المؤسسة من تراجع في رتبتها خلال هذه الحقبة، فقد كان لها أسهامات علمية وثقافية وعمرانية واقتصادية ولاسيّما في المدد التي وزر فيها وزراء اجتمعت فيهم ادوات الرئاسة الجامعة كالكفاية الإدارية والدهاء السياسي والمعرفة بأمور الحرب والأدب الغزير وغيرها.

هذه الأمور وغيرها رصدتها الدراسة وتناولتها بالتحليل والنقد، وقد لا نغالي إذا قلنا أن الدراسة قد رسمت الى حد كبير ملامح الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية السائدة في بغداد خاصة والعراق عامة خلال الحقبة البويهية، على أننا لا نتردد في القول أن ما توصلنا إليه هو حلقة على طريق البحث العلمي المستمر، فالميدان مايزال خصباً لدراسات تاريخية أخرى عن هذا الموضوع وهذه الحقبة، على أننا أيضاً لا ينبغي ان نقلل من أهمية ما توصلنا إليه، فالدراسة نشطت في الكشف عن بعض الجوانب التي لم يسلط عليها الضوء من ابرزها :

1. أن دخول البويهيين الى بغداد سنة 334هـ/ 945م وأن تم على خلفية ما يعرف بنظام إمرة الأمراء الذي استحدثه الخليفة الراضي بالله سنة 324هـ/ 935م فانه من الناحيتين السياسية والعسكرية يعدّ استكمالاً لمشاريع سياسية وعسكرية فارسية سابقة كالمشروع الصفاري والمشروع الزياري.
2. روعيّ الجانب العائلي في استحداث وتأسيس الإمارة في بغداد، فقد اتفق الشقيقان عماد الدولة وركن الدولة على جعل بغداد إمارة يتوارثها أبناء وأحفاد شقيقيهما الأصغر الأمير أبي الحسين أحمد معز الدولة .
3. استحوذ أبناء الأمير ركن الدولة (الفرع الركني) على السلطة في بغداد وأقصوا أبناء الأمير معز الدولة (الفرع المعزي) بعد حواليّ ثلاثة عقود من الزمان، وقد ظل أبناء الفرع الركني يتوارثون حكم الإمارة حتى سقوط الحكم البويهي في بغداد سنة 447هـ/ 1055م.

4. مع أن دخول البويهيين الى عاصمة الدولة العربية الإسلامية وحاضرة الخلافة بغداد يُعدّ حدثاً نوعياً غير مسبوق في التاريخ العربي والإسلامي، فان المصادر التاريخية التي تناولته لم ترتقِ الى مستوى هذا الحدث ولم تسهب في تفصيلاته المتشعبة، وغلب عليها الايجاز وتعاملت معه على أنه حدث اعتيادي.
5. أن من أهم المتغيرات السياسية التي شهدها العراق بعد دخول البويهيين الى بغداد هي انتقال السلطة السياسية من الخليفة العباسي الى أمير الأمراء البويهي، فكان الأخير يتصرف وفقاً لمصالحه، وقد أعطى لنفسه الحق في اتخاذ الوزراء وفي عزلهم، وكذلك في اعلان الحرب وعقد المعاهدات والصلح دون الرجوع الى الخليفة العباسي.
6. لقد اظهرت الدراسة ان التاريخ الدقيق لبدء الصفة الرسمية للوزارة البويهية في بغداد برسمها هو سنة 339هـ/ 950م وليس سنة 334هـ/ 945م كما يرى البعض وقد بينت الدراسة أيضاً ان أبا جعفر الصيمري الذي عّول عليه الأمير معز الدولة بعد عزل الكاتب ابن شيرزاد لم يكن وزيراً انما كاتباً يقوم مقام الوزراء من غير رسم ولا خلع.
7. أن الوزير أبا محمد الحسن المهلبي هو أول وزير في بغداد يتقلد الوزارة البويهية برسمها الصريح سنة 339ه/ 950م.
8. تأسست الوزارة البويهية في بغداد على قواعد الوزارة العباسية وقوانينها.
9. اثبتت الدراسة أن نظام الاستيزار المشترك (الوزارة المشتركة) لم يكن من مستحدثات العهد البويهي في العراق، فقد سبق للخليفتين المقتدر بالله والمتقي لله ان استخدما هذا النظام، وقد بينت الدراسة فشل هذا النظام بسبب عدم اتفاق الوزراء ، مما جعل اللجوء إليه وقتياً وليس دائمياً.
10. استوزر الأمراء البويهيون وزراء أكفاء جمعوا بين الإدارة والسياسة والأدب.
11. تدخل الحريم البويهي في تعيين الوزراء وفي عزلهم.

12. كان جلّ الوزراء البويهيين من طبقة الكتّاب، وكان لهم نواب من الكتّاب ينوبون عنهم ويقومون مقامهم في أثناء غيابهم عن بغداد .
13. كانت المنافسة والمساومة واستخدام الرشوة من المظاهر المألوفة للوصول الى الوزارة البويهية، مما جعل الوزراء عرضة للعزل والمصادرة بسبب المؤامرات التي يدبرها منافسوهم وخصومهم للاطاحة بهم.
14. كانت الصفة الحربية هي الغالبة على كثير من وزراء الإمارة البويهية في بغداد، فكانوا يخرجون على رأس الحملات العسكرية ويقودون الجيوش في المعارك، فضلاً عن واجباتهم الإدارية.
15. استحدث البويهيون في سنة 386هـ/ 996م ما يعرف بـ (ولاية العراق) وأسندوا إدارتها في البداية الى بعض الشخصيات المعروفة بتوجهاتها العسكرية على أن يعمل معها إداري من طبقة الكتّاب بمنصب الناظر في الأمور بمقام الوزراء من غير تسمية، ثم عهد أمر هذه الولاية فيما بعد الى شخصيات إدارية جمعت بين الولاية والوزارة، وقد استمرت هذه الولاية الى سنة 411ه/ 1020م.
16. ناب بعض الوزراء عن الأمير البويهي في حكم الإمارة مما يشير الى ازدياد نفوذهم.
17. تبوأ الوزارة في العهد البويهي الأخير وزراء أتصفوا بقلة الكفاءة الإدارية، فضعف أمرها من جديد، وعصفت الفتن وكثرت الفوضى وظهر العيارون وبطلت الاسواق.
18. كان للقادة الأتراك رأي نافذ في اختيار الوزراء في العهد البويهي الأخير، واذا ما تجاهل الأمير البويهي ذلك، فانهم يلجأون الى أثارة العنف والأضطرابات وتأجيج الفتن.
19. توارثت منصب الوزارة في الحقبة البويهية بعض العوائل كآل فسانجس وآل ماكولا وآل عبد الرحيم.

20. مع ان الوزراء البويهيين تلقبوا بألقاب فخمة ورنانة ولاســـيّما في بداية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشـــر الميلادي، الا أن هذه الألقاب لا تعكس الواقع السياسي المتردي، وأن أتخاذها بهذا الشكل المبالغ ربما لرفع المعنوية إزاء الانحطاط وقلة الهيبة والمكانة.
21. استعادة الخلافة العباسية سنة 437هـ/ 1045م حقها الشرعي والسياسي في أتخاذ الوزراء بعدما سلبه البويهيون لأكثر من قرن من الزمان .

القرآن الكريم

أولاً : المصادر

* ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الجزري الشيباني(ت 630هـ/ 1232م).
- الكامل في التاريخ، تحقيق نخبة من العلماء، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت 1378هـ/1967م.

* الأردبيلي، محمد بن علي الغروي الحائري(ت1101هـ/ 1592م).
- جامع الرواة، قم، د. ت.

* أبو إسحاق الصابئ، إبراهيم بن زهرون(ت 384هـ/ 994م).
- المنتزع من كتاب التاجي، تحقيق وشرح محمد حسين الزبيدي، منشورات الأعلام، بغداد 1398هـ/ 1977م.

* الاصطخري، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد(ت 348هـ/959م).
- مسالك الممالك، نسخة مصورة بالأوفسيت عن طبعة ليدن، دار صادر، بيروت، د.ت.

* الباخرزي، علي بن الحسين بن أبي الطيب(ت 467هـ/ 1074م).
- دمية القصر وعصرة أهل العصر، تحقيق الدكتور محمد التونجي، د. ت.

* البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد(ت 429هـ/ 1037م).
- الفرق بين الفرق، منشورات محمد علي بيضوي، دار الكتب العلمية، بيروت 1426هـ/ 2005م.

* أبو بكر الرازي، محمد(ت 660هـ/ 1261م).
- مختار الصحاح، عني بترتيبه محمود خاطر بك، راجعته وحققته لجنة من علماء العربية، دار الفكر، بيروت 1401هـ/ 1981م.

* البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد الخوارزمي(ت440هـ/ 1048م).
- الآثار الباقية عن القرون الخالية، نسخة مصورة عن طبعة لايبزك 1342هـ/ 1923م، دار صادر ، بيروت، د.ت.
- كتاب الجماهر في معرفة الجواهر، طبعة حيدر آباد الدكن 1355هـ/ 1936م.

* ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين بن يوسف الاتابكي(ت 874هـ/ 1469م).
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مصر، د. ت.

* التفرشي، السيد مصطفى(ت 1100هـ/ 1688م).
- نقد الرجال، قم 1418هـ/ 1997م.

* التنوخي، أبي علي المحسن بن علي (ت 384هـ/ 994م).
- الفرج بعد الشدة، الطبعة الثانية، منشورات الشريف الرضي، قم 1364هـ/ 1944م.
- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت 1391هـ/ 1971م.

* الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت 429هـ/ 1037م).
- تتمة التتمة، نشر عباس إقبال، طهران 1353هـ/ 1934.
- تحفة الوزراء ، تحقيق حبيب علي الراوي وابتسام مرهون الصفار، بغداد 1377هـ/ 1977م.

- لطائف المعارف، تحقيق إبراهيم الابياري وحسن كامل الصيرفي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، د. ت.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مطبعة السعادة، القاهرة 1376هـ/ 1956م.

* الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الخضر(ت 540هـ/ 1145م).
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الطبعة الرابعة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 1423هـ/ 2002م.

* ابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي(597هـ/ 1200م).
- المنتظم في تواريخ الملوك والأمم، تحقيق الدكتور سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 1415هـ/ 1995م.

* الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله يوسف(ت478هـ/ 1085م).
- غياث الأمم والتياث الظلم، تحقيق فؤاد عبد العليم والدكتور مصطفى حلمي، دار الدعوة، الإسكندرية 1400هـ/ 1979م.

* الجهشياري، أبي عبد الله محمد بن عبدوس(ت 331هـ/ 942م).
- الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة 1357هـ/ 1938م.

* حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله(ت 1067هـ/ 1656م).

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار احياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

* ابن حزم الاندلسي، أبو محمد علي (ت 456هـ/ 1063م).
- جمهرة أنساب العرب، تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة 1403هـ/ 1982م.

* أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس(ت 414هـ/ 1023م).
- أخلاق الوزيرين " مثالب الوزيرين الصاحب بن عباد وابن العميد"، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، دار صادر، بيروت 1412هـ/ 1991م.
- الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت.
- رسالة الصداقة والصديق، تحقيق إبراهيم الگيلاني، دار الفكر، دمشق 1384هـ/ 1964م.

* الخطيب الاسكافي، أبي عبد الله محمد بن عبد الله(ت 421هـ/ 1030م).
- مبادئ اللغة، تحقيق وتعليق يحيي عباينة وعبد القادر خليل، الطبعة الأولى، عمان 1418هـ/ 1997م.

* الخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي(ت 463هـ/ 1070م).
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت.

* ابن خلدون، عبد الرحمن محمد الحضرمي المغربي(ت808هـ/ 1405م).
- تاريخه المسمى العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، منشورات الاعلمي للمطبوعات، بيروت 1391هـ/ 1917م.
- المقدمة، دار القلم، الطبعة السابعة، بيروت 1410هـ/ 1989م.

* ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت 681هـ/ 1282م).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق احسان عباس، دار صادر، بيروت 1414هـ/ 1994م.
* ابن داود، تقي الدين(ت 707هـ/ 1307م).
- رجال ابن داود، المطبعة الحيدرية، النجف الاشرف 1392هـ/ 1972م.
* ابن الدمياطي، ابي الحسين أحمد بن ايبك الحسامي (ت 749هـ/ 1348م).
- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار البغدادي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت 1417هـ/ 1996م.
* الدميري، كمال الدين(ت 808هـ/ 1405م).
- حياة الحيوان (الكبرى المصورة)، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 1424هـ/ 2003م.
* الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن قايماز(ت 748هـ/ 1347م).
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت 1413هـ/ 1992م.
- سير اعلام النبلاء، تحقيق شعيب الارناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، الطبعة التاسعة ، مؤسسة الرسالة، بيروت 1414هـ/ 1993م.
- العبر في خبر من غبر، تحقيق صلاح الدين المنجد، الكويت 1368هـ/ 1948م.
* الزبيدي، محمد بن مرتضى(ت1205هـ/ 1790م).
- تاج العروس من جواهر القاموس، نشر مكتبة الحياة، بيروت، د. ت.
* سبط ابن الجوزي، أبو المظفر شمس الدين(ت 654هـ/ 1256م).

– مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، تحقيق جنان جليل محمد الهموندي، الدار الوطنية، بغداد 1411هـ/ 1990م.

* السمعاني، أبو سعد عبد الكريم محمد بن منصور الخراساني(ت 562هـ/ 1166م).
– الأنساب، تحقيق عبد الله عمر بارودي، دار الجنان، بيروت 1408هـ/ 1988م.

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(ت 911هـ/ 1505م).
– تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة الشرق الجديد، بغداد، د. ت.

* أبو شجاع الروذراوري، محمد بن الحسين ظهير الدين(ت 488هـ/ 1056م).
– ذيل تجارب الأمم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت 1424هـ/ 2003م.

* الشريف الرضي، محمد بن الحسين بن موسى(ت 406هـ/ 1015م).
– خصائص الأئمة، تحقيق هادي الأميني، مجمع البحوث الإسلامية، قم 1406هـ/ 1985م.

* الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم(ت 548هـ/ 1153م).
– الملل والنحل، تحقيق محمد سعيد گيلاني، الطبعة الثالثة، دار المعارف، بيروت 1395هـ/ 1975م.

* ابن شهر شوب الطبرسي، رشيد الدين بن محمد بن علي(ت 588هـ/ 1192م).
– معالم العلماء، قم، د. ت.

* الشيخ المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان(ت 413هـ/ 1022م).

- المسائل الجارودية، تحقيق محمد كاظم مدير شانجي، الطبعة الثانية، دار المفيد، بيروت 1414هـ/ 1993م.
* الصاحب بن عباد، اسماعيل بن عباس الديلمي القزويني الطالقاني(ت 385هـ/ 995م).
- رسائل الصاحب، تصحيح واعتناء عبد الوهاب عزام وشوقي ضيف، دار الفكر الإسلامي، القاهرة 1366هـ/ 1947م.
* الصفدي، صلاح الدين بن خليل بن أيبك(ت 764هـ/ 1362م).
- الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار احياء التراث العربي، بيروت 1421هـ/ 2000م.
* الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى (ت 335هـ/946م).
- اخبار الراضي بالله والمتقي لله أو تاريخ الدولة العباسية من سنة 322 الى سنة 333هجرية من كتاب الأوراق، نشر ج. هيورث. دن، طبعة ثانية منقحة، دار المسيرة، بيروت 1399هـ/ 1979م.
* ابن طباطبا، محمد بن علي بن الطقطقي (ت 709هـ/ 1309م).
- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، 1381هـ/ 1962م.
* الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(ت 310هـ/ 923م).
- تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة 1408هـ/ 1987م.
* الطرطوشي، أبو بكر محمد بن الوليد الفهري(ت 520هـ/ 1126م).
- سراج الملوك، مطبعة بولاق، القاهرة 1289هـ/ 1872م.
* ابن عبد الحق البغدادي، صفي الدين بن عبد المؤمن (ت 739هـ/ 1338م).

– مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق وتعليق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت 1373هـ/ 1954م.

* ابن العبري، أبو الفرج غريغوريوس الملطي(ت 685هـ/ 1286م).
– تاريخ مختصر الدول، تحقيق انطوان صالحاني اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1378هـ/ 1958م.

* ابن العديم، كمال الدين عمر بن أحمد (ت 660هـ/ 1261م).
– بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت 1419هـ/ 1998م.

* ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسين(ت 571هـ/ 1175م).
– تاريخ مدينة دمشق، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت 1415هـ/ 1994.

* أبي العلاء المعري، أحمد بن عبد الله(ت 449هـ/ 1057م).
– رسائل أبي العلاء المعري مع شرحها، مؤسسة البيان – دار القاموس الحديث، بيروت، د. ت.

* العلوي، علي بن محمد بن علي(توفي في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي).
– المجدي في أنساب الطالبين، تحقيق أحمد المهداوي الدامغاني، قم 1409هـ / 1988م.

* ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي(ت 1089هـ/ 1678م).
– شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار أحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

* ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد(ت 580هـ/ 1184م).
- الإنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق قاسم السامرائي، الطبعة الأولى، دار الأفاق العربية، القاهرة 1421هـ/ 2001م.

* ابن عنبة، جمال الدين احمد بن علي الحسيني(ت 828هـ/ 1424م).
- عمدة الطالب في انساب أبي طالب، تحقيق محمد حسن آل الطالقاني، الطبعة الثالثة، المكتبة الحيدرية، النجف 1381هـ/ 1961م.

* أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل(ت 732هـ/ 1322م).
- المختصر في أخبار البشر المعروف اختصاراً بـ(تاريخ أبي الفدا)، دار المعرفة، بيروت، د. ت.

* الفيروزأبادي، مجد محمد بن يعقوب(ت 817هـ/ 1414م).
- القاموس المحيط، بيروت، د. ت.

* القرطبي، عريب بن سعد(توفي في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي).
- صلة تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، القاهرة 1408هـ/ 1987م.

* القلقشندي، أحمد بن علي(ت 821هـ/ 1418م).
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت 1408هـ/ 1981م.

* ابن الكازوروني، ظهير الدين علي بن محمد البغدادي(ت 697هـ/ 1297م).
- مختصر التاريخ من أول الزمان الى منتهى دولة بني العباس، تحقيق مصطفى جواد، مطبعة الحكومة ، بغداد 1390هـ/ 1970م.

* الكتبي، محمد شاكر(ت 764هـ/ 1362م).
- فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق احسان عباس، دار الثقافة، بيروت 1393هـ/ 1973م.

* ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل الدمشقي(ت 774هـ/ 1372م).
- البداية والنهاية، تحقيق أحمد شعبان بن أحمد ومحمد بن عبادي بن عبد الحليم، القاهرة 1424هـ/ 2003م.

* مؤلف مجهول(توفي حوالي القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي).
- العيون والحدائق في أخبار الحقائق، تحقيق نبيلة عبد المنعم داود، مطبعة الإرشاد، بغداد 1393هـ/ 1973م.

* ابن ماكولا، أبو نصر علي بن هبة الله(ت 475هـ/ 1082م).
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب، دار الكتب العلمية، بيروت 1411هـ/ 1990م.
- أكمال الإكمال، تحقيق نايف عباس، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، د. ت.

* الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي(ت 450هـ/ 1058م).
- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق ودراسة محمد جاسم الحديثي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد 1422هـ/ 2001م.

* المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين(ت 346هـ/ 957م).
- التنبيه والإشراف، دار ومكتبة الهلال، بيروت 1402هـ/ 1981م.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق يوسف أسعد داغر، الطبعة الخامسة، دار الأندلس، بيروت1483هـ/ 1983م.
* مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب(ت 421هـ/ 1020م).

– تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق سيد كسروى حسن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ/ 2003م.

* أبي المعالي الجاجرمي، المؤيد بن محمد(توفي في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي).

– نكت الوزراء ، دراسة وتحقيق نبيلة عبد المنعم داود، مركز إحياء التراث العلمي العربي، بغداد 1404هـ/ 1984م.

* المقريزي، أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي(ت 845هـ/ 1441م).

– السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت 1398هـ/ 1977م.

* ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي(ت 711هـ/ 1311م).

– لسان العرب، تحقيق محمد عبد الوهاب ومحمد صادق العبيدي، دار أحياء التراث العربي، بيروت 1416هـ/ 1995م.

* ابن النجار البغدادي، محمد بن محمود(ت 637هـ/ 1239م).

– ذيل تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت 1417هـ/ 1996م.

* النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي الكوفي(ت 450هـ/ 1058م).

– رجال النجاشي، تحقيق موسى الشبيري الزنجاني، الطبعة الخامسة، قم 1416هـ/ 1995م.

* ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن أبي يعقوب الوراق البغدادي(ت بعد 390هـ/ 999م).

- الفهرست، تحقيق يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت 1417هـ/ 1996م.

* النعمان محمد بن التميمي المغربي(ت363ه/ 973م).

- شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار(عليهم السلام)، تحقيق السيد محمد الحسيني الجلالي، قم، د. ت.

* هلال الصابئ، أبو الحسن بن المحسن (ت 448ه/ 1056م).

- تاريخ ملحق بكتاب ذيل تجارب الأمم، دار الكتب العلمية، بيروت1424هـ/ 2003م.

- الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق عبد الستار احمد فراج، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاءه، القاهرة 1378ه/ 1958م.

* الهمداني، محمد بن عبد الملك(ت 521ه/ 1127م).

- تكملة تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ملحق بكتاب ذيول تاريخ الطبري، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة 1403ه/ 1982م.

* ياقوت الحموي، أبو عبد الله شهاب الدين(ت 626ه/ 1228م).

- معجم الأدباء، نشر أو تحقيق د.س مرغليوث، دار أحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

- معجم البلدان، دار صادر، بيروت 1416ه/ 1995م.

* اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر(ت 292ه/ 904م).

- تاريخ اليعقوبي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت 1420هـ/1999م.
* أبو يعلى، محمد بن الحسن بن الفراء(ت 458هـ/ 1065م).
- الأحكام السلطانية، القاهرة 1357هـ/ 1938م.

ثانياً : المراجع

* الأبطحي، السيد محمد علي.
- تهذيب المقال في تنقيح كتب الرجال، مطبعة سيد الشهداء، قم 1412هـ/ 1991م.
* أمين، احمد.
- ظهر الإسلام، الطبعة الخامسة، دار الكتاب العربي، بيروت 1389هـ/ 1969م.
* أمين، حسين .
- تاريخ العراق في العصر السلجوقي، مطبعة الإرشاد، بغداد 1385هـ/ 1965م.

* باشا، حسن.
- الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1377هـ/ 1957م.
* التواتي، مصطفى.
- المثقفون والسلطة في الحضارة العربية(الدولة البويهية نموذجاً)، الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت 1425هـ/ 2004م.
* الجاف، حسن كريم.

- الوجيز في تاريخ إيران ، بيت الحكمة، بغداد 1424هـ/ 2003م.

* حسن، إبراهيم حسن.

- التاريخ السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الطبعة الخامسة عشر، دار الجيل، بيروت 1422هـ/ 2001م.

* الخوئي، السيد أبو القاسم.

97. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، الطبعة الخامسة، النجف 1413هـ/ 1992م.

* خواند مير، غياث الدين بن همام الدين.

- روضة الصفا في سيرة الأنبياء والملوك والخلفاء، ترجمة احمد عبد القادر الشاذلي، مراجعة السباعي محمد، دار الكتب المصرية، القاهرة 1409هـ/ 1988م.

* الدوري، تقي الدين عارف.

- عصر إمرة الأمراء في العراق (324-334هـ/ 936-946م)، مطبعة اسعد، بغداد 1395هـ/ 1975م.

* رضا، احمد.

- معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت 1378هـ/ 1959م.

* الزبيدي، محمد حسين.

- العراق في العصر البويهي(التنظيمات السياسية والإدارية والاقتصادية 334-447هـ/ 945-1055م)، دار النهضة العربية، القاهرة 1389هـ/ 1969م.

* الزركلي، خير الدين.

- الأعلام، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت 1410هـ/ 1989م.

* الزهراني، محمد مسفر.
- نظام الوزارة في الدولة العباسية 334-590(العهدان البويهي والسلجوقي)، مؤسسة الرسالة، بيروت 1401هـ/ 1980م.

* الزهيري، محمود غناوي.
- الأدب في ظل بني بويه، مطبعة الأمانة، القاهرة 1368هـ/ 1949م.

* سرور، محمد جمال الدين .
- تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق من عهد نفوذ الأتراك الى منتصف القرن الخامس الهجري، دار الفكر، القاهرة 1385هـ/ 1965م.

* سعد، فهمي .
- العامة في بغداد في القرن الثالث والرابع للهجرة (دراسة في التاريخ الاجتماعي)، دار المنتخب العربي، بيروت 1414هـ/ 1993م.

* سركيس، يوسف الياس .
- معجم المطبوعات العربية والمعربة، قم، د. ت.

* صبحي، احمد محمود .
- الزيدية، الطبعة الثانية، الزهراء للأعلام العربي والنشر، القاهرة 1405هـ/ 1984م.

* الطهراني، آقا بزرگ.
- الذريعة الى تصانيف الشيعة، دار الأضواء، بيروت 1403هـ/ 1982م.

* العبودي، نافع توفيق.
- آل مهلب بن أبي صفرة ودورهم في التاريخ حتى منتصف القرن الرابع الهجري، الطبعة الأولى، بغداد 1400هـ/ 1979م.

* العسكري، السيد مرتضى.
- معالم المدرسين، مؤسسة النعمان، بيروت 1411هـ/ 1990م.

* العمرجي، أحمد شوقي ابراهيم.
- الحياة السياسية والفكرية للزيدية في المشرق الإسلامي 132-365هـ/ 749-975م، مكتبة مدبولي، القاهرة 1421هـ/2000م.

* الفقي، عصام الدين عبد الرءوف.
- الدول المستقلة في المشرق الاسلامي منذ مستهل العصر العباسي حتى الغزو المغولي، دار الفكر العربي، القاهرة 1420هـ/ 1999م.

* فوزي، فاروق عمر .
- تاريخ العراق في عصر الخلافة العربية الإسلامية(1-656هـ/ 622-1258م)، مكتبة النهضة، بغداد 1409هـ/ 1988م.

* القزاز، محمد صالح داود.
- الحياة السياسية في العراق في العصر العباسي الأخير(512-656هـ)، مطبعة القضاء، النجف 1391هـ/ 1971م.

* القمي، عباس(ت 1359هـ/ 1940م).
- الكنى والألقاب، د. ت.

* الكبيسي، حمدان عبد المجيد.
- أسواق بغداد حتى بداية العصر البويهي (145-334هـ/ 763-945م)، دار الحرية للطباعة، بغداد 1399هـ/ 1979م.
* كحالة، عمر رضا.
- معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

* كريستينسن، آرثر.

- إيران في عهد الساسانيين، ترجمة يحيى الخشاب ومراجعة عبد الوهاب عزام، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت.

* متز، آدم.
- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، تعريب محمد عبد الهادي أبو ريدة، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي، بيروت 1387هـ/ 1967م.

* هنتس، فالتر.
- المكاييل والأوزان الإسلامية وما يقابلها في النظام المتري، ترجمه الى العربية الدكتور كامل العسلي، عمان 1390هـ/ 1970م.

* محمود، احمد والشريف، أحمد إبراهيم.
- العالم الإسلامي في العصر العباسي، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت 1388هـ/ 1968م.

* المعاضيدي، خاشع.
- دولة بني عُقيل في الموصل سنة (380-489هـ/ 990- 1095م)، الطبعة الأولى، مطبعة شفيق، بغداد، 1388هـ/ 1968م.

* معروف، ناجي.
- أصالة الحضارة العربية، مطبعة التضامن، الطبعة الثانية، بغداد 1389هـ/ 1969م.

* ناجي، عبد الجبار وآخرون.
- الدولة العربية في العصر العباسي، البصرة 1410هـ/ 1989م.

* النمازي الشاهروري، علي(ت 1405هـ/ 1984م).
– مستدرك سفينة البحار، تحقيق حسن بن علي النمازي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم 1419هـ / 1998م.

* اليوزبكي، توفيق سلطان.
– الوزارة، نشأتها وتطورها في الدولة العباسية(132–447هـ)، الطبعة الثانية، الموصل 1396هـ/ 1976م.

ثالثاً : المراجع الفارسية

* استادى، رضا.
– فهرست هادى خطي، ايران 1402هـ/ 1981م.

* چند تن از خاور شناسان فرانسوى.
– تمدن ايرانى، نقله الى الفارسية عيسى بهنام، مطبعة بهمن، طهران 1378هـ/ 1958م.

* خواند مير، غياث الدين بن همام الدين.
– دستور الوزراء، تصحيح سعيد نفيسى، مطبعة اقبال، طهران 1357هـ/1938م.

* دهخدا، علي أكبر .
– لغت نامه، مطبعة خورشيدى، طهران 1325 شمسى.

* فقيهى، على اصغر.
– آل بويه، طبعة ثالثة، مطبعة ديبا، د. ت.

* كلبرك، إتان.

- كتبخانه ابن طاووس وأحوال وأثار، ترجمه الى الفارسية سيد على قرائى ورسول جعفريان، ايران 1413هـ/ 1992م.

* معين، محمد .
- فرهنگ فارسى، مؤسسه انتشارات امير كبير، طهران 1375ش. ق.

رابعاً : الرسائل والاطاريح الجامعية

* الجنابي، خلود مسافر نعمة.
- المجالس العلمية منذ القرن الأول وحتى القرن الرابع الهجري، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، 1424هـ/ 2003م.

* محمد، ادريس سليمان.
- نفوذ الوزراء السياسي في الدولة العباسية(132- 656هـ/ 749-1258م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب 1417هـ/ 1996م.

* محمود، سميعة عزيز.
- ثقافة الوزراء في العصور العباسية المتأخرة (477-656هـ/ 1055-1258م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد 1420هـ/ 1999م.

خامساً : البحوث والمقالات

* الجنابي، عجمي محمود.
- وزراء العراق في فترة التسلط البويهي (334-447هـ/ 945-1055م) المنشور في مجلة الأستاذ، كلية التربية، العدد الخامس عشر، بغداد 1420هـ / 1999م.

* الخالدي، فاضل .

- الوزارة في العهدان البويهي والسلجوقي في العراق، مجلة الأقلام، العدد 10، العراق لسنة 1388هـ/ 1968م.

* رؤوف، عماد عبد السلام.

- (دير العاقول، حيث صرع المتنبي)، بحث منشور في مجلة الحكمة، العدد 40، بغداد 1426هـ/ 2005م.

سادساً : المراجع الأجنبية

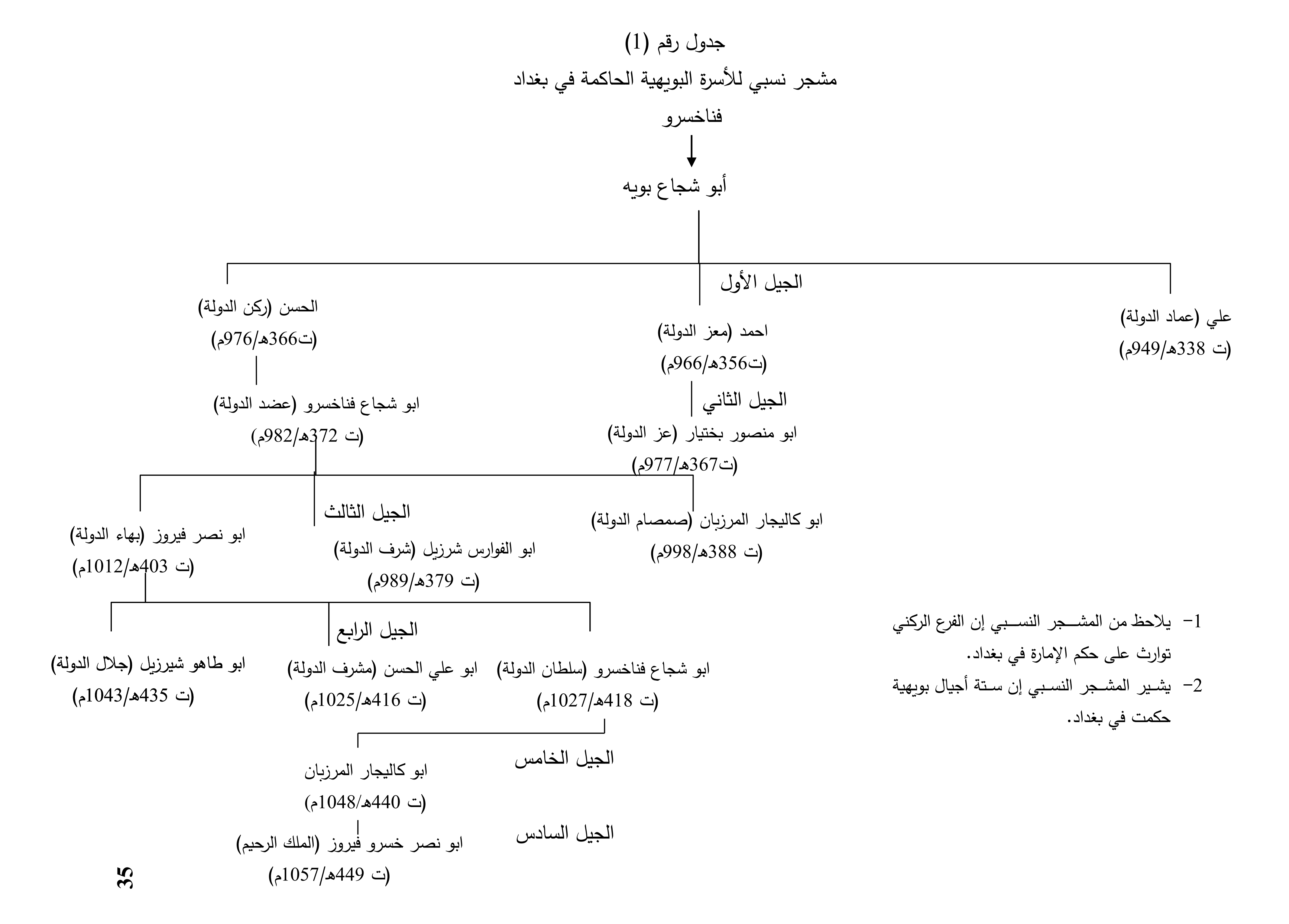
- Encyclopedia Edition 1.2, (Bawaghids), by clcahen.

- Kabir, Mafizullal, the Buwayhd Dynasty of Baghdad (334/ 946- 447/1055), Calcutta 1964.

- Sourdel, Le, Vizirat Abbaside, Demas 1960.

جدول رقم (1)

مشجر نسبي للأسرة البويهية الحاكمة في بغداد



1- يلاحظ من المشـــجر النســـبي إن الفرع الركني توارث على حكم الإمارة في بغداد.
2- يشـير المشـجر النسـبي إن سـتة أجيال بويهية حكمت في بغداد.

جدول رقم (2)
وزراء الإمارة البويهية في العراق

ت	اسماء الوزراء	الوزارات	السنة هـ / م	الأمراء البويهيون
1.	أبو محمد الحسن محمد بن عبد الله بن هارون المهلبي		339-351هـ/ 950-962م	معز الدولة (334-356هـ/ 945-966م
2.	أبو الفضل الشيرازي وأبو الفرج بن فسانجس	انابة وزارية مشتركة	352-356هـ/ 963-966م	= =
3.	أبو الفضل الشيرازي	الوزارة الاولى	357-359هـ/ 967-969م	عز الدولة بختيار (356-367هـ/ 966-977م)
4.		الوزارة الثانية	360-362هـ/ 970-972م	= =
5.	أبو الفرج بن فسانجس		359-360هـ/ 969-970م	= =
6.	أبو طاهر محمد بن بقية		362-366هـ/ 972-976م	= =
7	أبو الحسن علي بن عمر		367-367هـ/ 977-977م	= =
8.	نصر بن هارون والمطهر بن عبد الله	وزارة مشتركة	367-369هـ/ 977-979م	عضد الدولة(367-372هـ/ 977-982م)
9.	نصر بن هارون	الوزارة الثانية	369-372هـ/ 979-982م	= =
10.	أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن سعدان		372-374هـ/ 982-984م	صمصام الدولة(372-376هـ/ 982-986م)

ت	اسماء الوزراء	الوزارات	السنة هـ / م	الأمراء البويهيون

ت	اسماء الوزراء	الوزارات	السنة هـ / م	الأمراء البويهيون
11.	عبد العزيز بن يوسف الجكار واحمد بن محمد بن برمويه	وزارة مشتركة	375-375هـ/ 985-985م	صمصام الدولة
12.	عبد العزيز بن يوسف الجكار	الوزارة الثانية	381-381هـ/ 991-991م	بهاء الدولة(379-403هـ/ 989-1012م)
13.	أبو الريان حمد بن محمد		376-376هـ/ 986-986م	صمصام الدولة
14.	محمد بن الحسن بن صالحان	الوزارة الأولى	377-379هـ/ 987-989م	شرف الدولة (376-379هـ/ 986-989م)
15.	= =	الوزارة الثانية	379-380هـ/ 989-990م	بهاء الدولة
16.	محمد بن الحسن بن صالحان مع سابور بن أردشير	وزارة مشتركة	382-383هـ/ 992-993م	= =
17.	سابور بن أردشير	الوزارة الأولى	380-380هـ/ 990-990م	= =
18.	سابور بن اردشير مع محمد بن الحسن بن صالحان	وزارة مشتركة	382-383هـ/992-993م	= =
19.	سابور بن اردشير	الوزارة الثالثة	383- 384هـ/993-994م	= =
20.	= =	الوزارة الرابعة	386-386هـ/ 996-996م	= =
21.	علي بن أحمد الأبرقوهي	الوزارة الاولى	381-382هـ/ 991-992م	= =
22.	= =	الوزارة الثانية	383-383هـ/ 993-993م	= =
23.	= =	الوزارة الثالثة	385-385هـ/ 995-995م	= =
24.	عبيد الله بن محمد بن حمدويه		384-384هـ/994-994م	بهاء الدولة
25.	الحسين بن الحسن المعروف بالأستاذ الفاضل		385-385هـ/ 995-995م	= =

ت	اسماء الوزراء	الوزارات	السنة هـ / م	الأمراء البويهيون
.26	أبو القاسم عيسى بن ماسرجس		386-388هـ/ 996-998م	= =
.27	محمد بن خلف المعروف بفخر الملك	الوزارة الأولى	401-403هـ/ 1010-1012م	= =
.28	= =	الوزارة الثانية	403-406هـ/ 1012-1015م	سلطان الدولة(403-411هـ/ 1012-1021م)
.29	الحسين بن فضل بن سهلان	الوزارة الأولى	406-408هـ/1015-1017م	= =
.30	= =	الوزارة الثانية	409-409هـ/ 1018-1018م	= =
.31	= =	الوزارة الثالثة	411-411هـ/ 1020-1020م	= =
.32	الحسن بن منصور السيرافي	الوزارة الاولى	409-410هـ/ 1018-1019م	= =
.33	= =	الوزارة الثانية	412-412هـ/ 1021-1021م	مشرف الدولة(411-416هـ/ 1020-1024م)
.34	الحسن بن الحسين الرخجي		412-414هـ/ 1021-1023م	= =
.35	الحسين بن علي بن الحسين المغربي		414-415هـ/ 1023-1024م	مشرف الدولة
.36	عبد الله بن جعفر بن ماكولا		416-416هـ/ 1025-1025م	جلال الدولة(416-435هـ/ 1025-1043م)

ت	اسماء الوزراء	الوزارات	السنة هـ / م	الأمراء البويهيون
37.	الحسن بن علي بن جعفر بن ماكولا	الوزارة الأولى	416-419هـ/ 1025-1028م	
38.	= =	الوزارة الثانية	419-421هـ/ 1028-1030م	
39.	الحسن بن طاهر		419-419هـ/ 1028-1028م	
40.	محمد بن الحسين بن علي ابن عبد الرحيم	الوزارة الأولى	419-419هـ/ 1028-1028م	= =
41.	= =	الوزارة الثانية	421-422هـ/ 1031-1030م	= =
42.	= =	الوزارة الثالثة	423-423هـ/ 1030-1031م	= =
43.	= =	الوزارة الرابعة	425-425هـ/ 1033-1033م	= =
44.	= =	الوزارة الخامسة	426-426هـ/ 1034-1034م	= =
45.	= =	الوزارة السادسة	427-427هـ/ 1035-1035م	= =
46.	محمد بن الفضل بن أردشير		422-422هـ/ 1030-1030م	= =
47.	ابراهيم بن أبي الحسين السهيلي		422-422هـ/ 1030-1030م	جلال الدولة
48.	هبة الله بن علي بن جعفر ابن ماكولا	الوزارة الأولى	423-423هـ/ 1031-1031م	= =

.49	= =	الوزارة الثانية	424-425هـ/ 1032-1033م	= =
.50	= =	الوزارة الثالثة	425-425هـ/ 1033-1033م	= =
.51	= =	الوزارة الرابعة	426-426هـ/ 1034-1034م	= =
.52	هبة الله بن الحسين بن عبد الرحيم	الوزارة الأولى	428-435هـ/ 1036-1043م	= =
.53	= =	الوزارة الثانية	439-440هـ/ 1047-1048م	أبو كاليجار(436-440هـ/ 1043-1048م)
.54	= =	الوزارة الثالثة	440-443هـ/ 1048-1051م	الملك الرحيم(440-447هـ/ 1048-1055م)
.55	محمد بن جعفر بن محمد ابن العباس بن فسانجس		436-439هـ/ 1044-1047م	أبو كاليجار
.56	سعد بن أبي الفرج بن محمد بن جعفر بن فسانجس		443-445هـ/ 1051-1053م	الملك الرحيم

ت	اسماء الوزراء	الوزارات	السنة هـ / م	الأمراء البويهيون
.57	سابور بن المظفر		445-446هـ/ 1053-1054م	الملك الرحيم
.58	على(عبد الرحمن) بن الحسين بن عبد الرحيم		446-447هـ/ 1054-1055م	= =